الـــجمهورية الـــجزائرية الـــديموقراطية الـــشعبية
وزارة الـــتعليم الـــعالي والـــبحث الـــعلمي
الـــمدرسة الـــعليا للـــتجارة، القليعة - تيبازة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص محاسبة

الموضوع:

دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية

(دراســـــة ميدانية لشركات الأموال)

مقدمة من طرف الطالب:
مـــراد صـــــراوي

مؤطرة من طرف:
د. عبد الكريم مقراني
أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة

أعضاء اللجنة	الصفة	الدرجة العلمية	الجامعة
1. د. عبد الحفيظ دحية	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة
2. د. عبد الكريم مقراني	مقررا	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة
3. د. عثمان إحدادن	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للتجارة
4. د. حواس صلاح	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3
5. د. نور الدين زعيبط	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي
6. د. يزيد تقرارت	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي

السنة الجامعية: 2019/2018م

الـــجمهورية الـــجزائرية الـــديموقراطية الـــشعبية
وزارة الـــتعليم الـــعالي والـــبحث الـــعلمي
الـــمدرسة الـــعليا للـــتجارة، القليعة - تيبازة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير
تخصص محاسبة

الموضوع:

دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية

(دراســـــة ميدانية لشركات الأموال)

مقدمة من طرف الطالب:
مـــراد صـــــراوي

مؤطرة من طرف:
د. عبد الكريم مقراني
أستاذ التعليم العالي بالمدرسة العليا للتجارة

أعضاء اللجنة	الصفة	الدرجة العلمية	الجامعة
1. د. عبد الحفيظ دحية	رئيسا	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة
2. د. عبد الكريم مقراني	مقررا	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة
3. د. عثمان إحدادن	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	المدرسة العليا للتجارة
4. د. حواس صلاح	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 3
5. د. نور الدين زعيبط	ممتحنا	أستاذ التعليم العالي	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي
6. د. يزيد تقرارت	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي

السنة الجامعية: 2019/2018م

بسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ:

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) ﴾

صدق الله العظيم: العلق: الآيات ﴿1-5﴾

عن أَبَو الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: "مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا، سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنَّ طَالِبَ الْعِلْمِ يَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ حَتَّى الْحِيتَانِ فِي الْمَاءِ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ، إِنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُوَرِّثُوا دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا، إِنَّمَا وَرَّثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحَظٍّ وَافِرٍ".

رواه أبو داود والترمذي

تشكرات:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جـــل جـــــلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة ... إلى نبي الرحمة ونور العالمين ...

سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم –

يسعدني بعد حمد الله والصلاة على رسوله أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص عبارات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذ الفاضل الدكتور **"عبد الكريم مقراني"**، الذي أنار لي الطريق بعلمه الغزير وتوجهاته السديدة، والذي كان لإرشاداته الثمينة وروحه الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث.

إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز) ...

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض (والدتي الحبيبة) ...

إلى رفيقة دربي، وشريكتي في الحياة، الروح التي سكنت روحي، نصفي الثاني ... زوجتي ...

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي (إخوتي) ...

إلى من أنار لي الطريق من أجل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام...

إلى جميع أهلي وأقاربي من قريب وبعيد...

إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة، أصدقائي وزملائي الأعزاء...

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة واحدة...

لإهــداء:

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- ✓ الوالدين الكريمين؛
- ✓ زوجتي؛
- ✓ إخواني وأخواتي؛
- ✓ كل الأهل والأقارب؛
- ✓ كل الأصدقاء.

- ✓ مــراد صـــراوي (Mourad SRAOUI)

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

التشكرات		**I**
الإهـــداء		**II**
الفهرس		**III-III**
قائمة الجداول		**VIII- X**
قائمة الأشكال		**XI**
قائمة الرسوم البيانية		**XII**
قائمة المختصرات		**XIII- XV**
الملخص		**XVI**
مقدمة عامة		**أ - ز**
الباب الأول:	**الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية.....**	**1 - 84**
مقدمة الباب		**2 - 3**
الفصل الأول:	**الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد.....**	**4 - 40**
مقدمة الفصل		**5**
المبحث الأول:	**مقدمة لكبار المؤلفين في اقتصاد المنظمات.....**	**6 - 14**
المطلب الأول:	نظرة كبار المؤلفين الاقتصاديين إلى المنظمات الاقتصادية.....	6 - 10
المطلب الثاني:	غايات النظام (Les finalités de la discipline).....	10 - 12
المطلب الثالث:	المنظرون والممارسون ومشكلة وضع الحلول المناسبة.....	12 - 14
المبحث الثاني:	**محتوى النظريات التنظيمية، أو القضايا التي تم معالجتها.....**	**14 - 22**
المطلب الأول:	المنظمة والأسئلة المطروحة حول سبب وجودها.....	15 - 16
المطلب الثاني:	أسباب وجود المنظمات.....	16 - 20
المطلب الثالث:	التفسير الاجتماعي-المعرفي (L'explication socio-cognitive).....	20 - 22
المبحث الثالث:	**نظرة عامة على الشركات الاقتصادية في الجزائر**.....	**22 - 32**
المطلب الأول:	الإلمام بموضوع الشركة الاقتصادية.....	23 - 26
المطلب الثاني:	دوافع ظهور الشركات الاقتصادية في العالم.....	26 - 28
المطلب الثالث:	كيفية تأسيس شركات الاقتصادية حسب الأطر القانونية في الجزائر	28 - 32
المبحث الرابع:	**دور الشركات في التنمية الاقتصادية.....**	**32 - 39**
المطلب الأول:	مهمة الشركات في الاقتصاد.....	33 - 36
المطلب الثاني:	المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات.....	36 - 38
المطلب الثالث:	أهمية المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات من أجل بناء اقتصاد قوي.....	38 - 39
خاتمة الفصل		**40**
الفصل الثاني:	**أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية.....**	**41 - 82**
مقدمة الفصل		**42**
المبحث الأول:	**الأصول التاريخية لمصطلح حوكمة الشركات.....**	**43 - 52**
المطلب الأول:	الأحداث التاريخية التي ساهمت في بلورت مصطلح الحوكمة.....	43 - 47

المطلب الثاني:	دور أزمة الديون وعولمة الأسواق المالية وانهيار الشيوعية في صياغة مصطلح الحوكمة.....	47 - 49
المطلب الثالث:	أهمية تطبيق الحوكمة في الوقت الراهن.....	49 - 52
المبحث الثاني:	**حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق.....**	**52 - 61**
المطلب الأول:	الحوكمة بين الدراسة والتعريف.....	52 - 54
المطلب الثاني:	مبادئ حوكمة الشركات حسب بعض الهيئات الدولية المتخصصة في المجال.....	54 - 58
المطلب الثالث:	دوافع، أهمية وهدف حوكمة الشركات الاقتصادية.....	58 - 61
المبحث الثالث:	**الأصول التاريخية لحوكمة الشركات في البلدان المتقدمة.....**	**61 - 72**
المطلب الأول:	الأصول الأنجلوساكسونية المرتبطة بالفضائح المالية.....	61 - 66
المطلب الثاني:	التدابير الجديدة للقوانين الفرنسية والأمريكية في مجال تعزيز حوكمة الشركات.....	66 - 70
المطلب الثالث:	دور قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في تعزيز دور الرقابة الداخلية في الشركات الاقتصادية.....	70 - 72
المبحث الرابع:	**واقع حوكمة الشركات في الجزائر.....**	**73 - 81**
المطلب الأول:	الأطراف المعنية بصياغة قانون الحوكمة في الجزائر.....	73 - 75
المطلب الثاني:	كيفية الاستفادة من عملية حوكمة الشركات في الجزائر.....	75 - 79
المطلب الثالث:	أهمية حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين.....	79 - 80
خاتمة الفصل		**82**
خاتمة الباب		**83 - 84**
الباب الثاني:	**الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها.....**	**85 - 170**
مقدمة الباب		**86 - 87**
الفصل الثالث:	**دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية.....**	**88 - 127**
مقدمة الفصل		**89**
المبحث الأول:	**دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية.....**	**90 - 101**
المطلب الأول:	كيفية انشاء مجلس إدارة داخل الشركات الاقتصادية.....	90 - 92
المطلب الثاني:	دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات.....	92 - 99
المطلب الثالث:	مختلف المسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس إدارة الشركات.....	99 - 101
المبحث الثاني:	**أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية.....**	**101 - 113**
المطلب الأول:	مكانة التدقيق الداخلي في الشركات.....	101 - 105
المطلب الثاني:	الروابط الموجودة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات.....	106 - 108
المطلب الثالث:	علاقة التدقيق الداخلي بموضوع حوكمة الشركات.....	108 - 113
المبحث الثالث:	**أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية.....**	**113 - 121**
المطلب الأول:	الجذور التاريخية وأهم التعاريف التي أعطيت للمراقبة الداخلية.....	114 - 116
المطلب الثاني:	الرقابة الداخلية وموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية.....	116 - 120
المطلب الثالث:	قانون ساربانس أوكسلي وموضوع الرقابة الداخلية.....	120 - 121
المبحث الرابع:	**أهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية.....**	**121 - 126**

المطلب الأول:	مكانة نظام المعلومات في الشركات الاقتصادي.....	122 - 123
المطلب الثاني:	الموارد الضرورية لتشغيل نظام المعلومات في الشركات.....	124 - 125
المطلب الثالث:	مزايا نظام معلومات على الشركات الاقتصادية.....	125 - 126
خاتمة الفصل		**127**
الفصل الرابع:	**علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية.....**	**128-168**
مقدمة الفصل		**129**
المبحث الأول:	**المعلومة المالية.....**	**130 - 138**
المطلب الأول:	الفرق بين البيانات والمعلومة المالية.....	130 - 133
المطلب الثاني:	الفرق بين كل من التطابق والضبط والتوحيد المحاسبي.....	133 - 135
المطلب الثالث:	أهمية المحاسبة المالية في الشركات الاقتصادية.....	135 - 137
المبحث الثاني:	**المعلومة المالية كأساس لبناء الحوكمة.....**	**138 - 145**
المطلب الأول:	الحوكمة كحل لإرضاء أصحاب المصالح في الشركات.....	138 - 139
المطلب الثاني:	الاختلاف الجوهري بين نظرية الوكالة والتوحيد المحاسبي في تغطية أهداف أصحاب المصالح في الشركات.....	139 - 143
المطلب الثالث:	المعلومة المالية وحوكمة المنظمات.....	143 - 145
المبحث الثالث:	**أثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية.....**	**146 - 156**
المطلب الأول:	الترسانة القانونية لمهنة المراجعة في الجزائر بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي.....	146 - 147
المطلب الثاني:	مهنة تدقيق الحسابات في الجزائر بعد سن القانون 10-01.....	148 - 153
المطلب الثالث:	دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات.....	154 - 156
المبحث الرابع:	**أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية.....**	**156 - 167**
المطلب الأول:	الترسانة القانونية لمهنة المحاسبة في الجزائر بعد اصدار القانون 07-11.....	156 - 159
المطلب الثاني:	الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل إصدار القانون رقم 07-11..	159 - 160
المطلب الثالث:	أثر تطبيق القانون 07-11 على الشركات الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة.....	161 - 166
خاتمة الفصل		**168**
خاتمة الباب		**169-170**
الباب الثالث:	**الدراسة الميدانية لدور المعلومة المالية في تفعيل قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية.....**	**171-265**
مقدمة الباب		**172-173**
الفصل الخامس:	**واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية.....**	**174-217**
مقدمة الفصل		**175**
المبحث الأول:	**عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان.....**	**176 - 189**
المطلب الأول:	عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الأول من الاستبيان.....	176 - 182

المطلب الثاني:	عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الثاني من الاستبيان.....	183 - 185
المطلب الثالث:	عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الثالث من الاستبيان.....	186 - 188
المبحث الثاني:	**ع عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان.....**	**189 - 199**
المطلب الأول:	عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الرابع من الاستبيان.....	189 - 191
المطلب الثاني:	عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الخامس من الاستبيان.....	192 - 194
المطلب الثالث:	عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور السادس وارتباط كل محاور الاستبيان	194 - 198
المبحث الثالث:	**عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان.....**	**199 - 206**
المطلب الأول:	عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الأول من الاستبيان.....	199 - 201
المطلب الثاني:	عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الثاني من الاستبيان.....	201 - 203
المطلب الثالث:	عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الثالث من الاستبيان.....	203 - 205
المبحث الرابع:	**عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان.....**	**206 - 216**
المطلب الأول:	عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الرابع من الاستبيان.....	206 - 208
المطلب الثاني:	عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الخامس من الاستبيان.....	208 - 210
المطلب الثالث:	عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور السادس وكل محاور الاستبيان.....	210 - 215
خاتمة الفصل		**217**
الفصل السادس:	**الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية.....**	**218-263**
مقدمة الفصل		**219**
المبحث الأول:	**عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان....**	**220-233**
المطلب الأول:	عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الأول من الاستبيان.....	220 - 224
المطلب الثاني:	عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الثاني من الاستبيان.....	225 - 228
المطلب الثالث:	عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الثالث من الاستبيان.....	229 - 232
المبحث الثاني:	**عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان...**	**234-247**
المطلب الأول:	عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الرابع من الاستبيان.....	234 - 237
المطلب الثاني:	عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الخامس من الاستبيان.....	238 - 241

المطلب الثالث:	عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور السادس وكل محاور الاستبيان...	242 - 246
المبحث الثالث:	**صياغة النموذج الإحصائي للدراسة.....**	**248-255**
المطلب الأول:	تحديد متغيرات الدراسة.....	248 - 249
المطلب الثاني:	التمييز بين متغيرات الدراسة من أجل بناء نموذج إحصائي خطي متعدد.....	249 - 252
المطلب الثالث:	حساب معلمات المتغيرات من أجل بناء نموذج إحصائي خطي متعدد..	252 - 255
المبحث الرابع:	**إعادة صياغة النموذج الإحصائي بالمتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية.....**	**256-262**
المطلب الأول:	حساب معلمات المتغيرات المستقلة ذات الدلالة المعنوية.....	256 - 257
المطلب الثاني:	تحليل تباين خط الانحدار باستخدام المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية.....	257 - 259
المطلب الثالث:	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متوسط الإجابات والمستوى الدراسي.....	259 - 262
خاتمة الفصل		**263**
خاتمة الباب		**264-265**
خاتمة عامة		**266-273**
قائمة المراجع		**274-284**
قائمة الملاحق		**285**
الملاحق		**286-300**

قـــائـــمـــة الـــجـــداول:

قائمة الجداول:

جداول الباب الأول:

الفصل الأول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(01-1-1)	تحليل المنظمة كإجابة على "ماذا وكيف وأين"؛	08
(02-1-1)	الترابط الداخلي والعناصر التنظيمية التي تم تحليلها؛	10
(03-1-1)	الوظائف الرئيسية في الشركات الاقتصادية.	34

الفصل الثاني:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(01-2-1)	المقارنة بين قانون سوكس (SOX) وقانون التأمين المالي (LSF)؛	72
(02-2-1)	مختلف المراحل الزمنية التي رافقت إنجاز قانون حوكمة الشركات الجزائرية؛	74
(03-2-1)	الحوكمة والملامح الكبرى للمؤسسات الجزائرية؛	77
(04-2-1)	المعايير الأساسية لحوكمة المؤسسات الجزائرية.	79

جداول الباب الثاني:

الفصل الثالث:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(01-3-2)	الأدوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في الشركات؛	110
(02-3-2)	الأدوار المشروعة للمراجعة الداخلية؛	111
(03-3-2)	بعض الفروق بين الإعلام الآلي ونظام المعلومات.	123

الفصل الرابع:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(01-4-2)	الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة؛	132
(02-4-2)	الاختلاف الجوهري بين المعلومات المحاسبية والمالية؛	137
(03-4-2)	الفرق بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني.	160

جداول الباب الثالث:

الفصل الخامس:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
(01-5-3)	الشركات الممثلة لعينة الدراسة؛	177
(02-5-3)	البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة؛	178
(03-5-3)	القيم المتعلقة باختيارات الإجابة على عبارات محاور الدراسة؛	179
(04-5-3)	الرموز الخاصة بمحاور الدراسة؛	179
(05-5-3)	تحليل عبارات المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)؛	181
(06-5-3)	تحليل عبارات المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)؛	184
(07-5-3)	تحليل عبارات المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛	187

(08-5-3)	تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛	190
(09-5-3)	تحليل عبارات المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)؛	192
(10-5-3)	تحليل عبارات المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)؛	195
(11-5-3)	حساب معاملات الارتباط بين كل محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة؛	198
(12-5-3)	معامل الثبات لكل عبارات الاستبيان؛	199
(13-5-3)	تحليل عبارات المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)؛	200
(14-5-3)	تحليل عبارات المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)؛	202
(15-5-3)	تحليل عبارات المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛	204
(16-5-3)	تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛	207
(17-5-3)	تحليل عبارات المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)؛	209
(18-5-3)	تحليل عبارات المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)؛	211
(19-5-3)	معامل الثبات لكل محاور الاستبيان؛	213
(20-5-3)	معامل الصدق لمحاور الاستبيان.	215
الفصل السادس:		
الرقم	**عنوان الجداول**	**الصفحة**
(01-6-3)	تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي (L'échelle de likert pentagonale)؛	220
(02-6-3)	تحليل عبارات المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)؛	222
(03-6-3)	تحليل عبارات المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)؛	226
(04-6-3)	تحليل عبارات المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛	230
(05-6-3)	تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛	235
(06-6-3)	تحليل عبارات المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)؛	240
(07-6-3)	تحليل عبارات المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)؛	244
(08-6-3)	تحليل نتائج محاور باستخدام مقياس ليكارت الخماسي؛	246
(09-6-3)	الانحدار الخطي لمحاور الاستبيان؛	250

(10-6-3)	تحليل تباين خط الانحدار لمحاور الاستبيان؛	251
(11-6-3)	معاملات محاور المتغيرات المستقلة للدراسة؛	253
(12-6-3)	الانحدار الخطي لمحاور الاستبيان؛	256
(13-6-3)	تحليل تباين خط الانحدار لمحاور النموذج الاحصائي الجديد؛	257
(14-6-3)	المعاملات المتعلقة بمحاور النموذج الإحصائي الجديد؛	258
(15-6-3)	نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لكل من متوسط الإجابات والمستوى الدراسي؛	260
(16-6-3)	مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار فيشر (Fisher: F).	261

قـــائـــمـــة الأشـــكـــال:

قائمة الأشكال		
أشكال الباب الأول		
الفصل الأول		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1-1)	تفاعل الشركة مع بيئتها؛	35
(02-1-1)	هرم المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية للشركات.	39
الفصل الثاني		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-2-1)	نظام حوكمة المؤسسات؛	54
(02-2-1)	تمفصل حوكمة في الشركات؛	58
(03-2-1)	العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات؛	60
(04-2-1)	الاستفادة من عملية حوكمة الشركات؛	76
(05-2-1)	الحوكمة وعملية استمرارية المؤسسة؛	78
(06-2-1)	دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.	80
أشكال الباب الثاني		
الفصل الثالث		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-3-2)	التسلسل الهرمي لمختلف أشكال التدقيق؛	103
(02-3-2)	الأبعاد الثلاثة لنظام المعلومات؛	123
(03-3-2)	الموارد الضرورية لتشغيل نظام المعلومات.	125
الفصل الرابع		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-4-2)	السياق المعلوماتي (Le processus informationnel)؛	132
(02-4-2)	مساهمة المحاسبة والمعلومة المالية في تقديم الوضعية الحقيقية للمؤسسة؛	133
(03-4-2)	الاختلاف بين التطابق والضبط وتوحيد الأنماط المحاسبية؛	134
(04-4-2)	المحاسبة المالية كمصدر معلومات لمختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة.	164
أشكال الباب الثالث		
الفصل السادس		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-6-3)	تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.	250

قـــائـــمـــة الرسوم البيانية:

قائمة الرسوم البيانية		
الباب الرابع		
الفصل الثامن		
الرقم	عنوان الرسم البياني	الصفحة
(01-6-3)	نتائج المحور الأول من الاستبيان؛	224
(02-6-3)	نتائج المحور الثاني من الاستبيان؛	228
(03-6-3)	نتائج المحور الثالث من الاستبيان؛	232
(04-6-3)	نتائج المحور الرابع من الاستبيان؛	237
(05-6-3)	نتائج المحور الخامس من الاستبيان؛	241
(06-6-3)	نتائج المحور السادس من الاستبيان.	245

قائـــــمة المختصرات:

قائمة المختصرات:	
المختصرات الواردة في الباب الأول:	
الفصل الأول:	
المختصر	**الكلمات الموافقة للمختصر**
INSEE	Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques
SPA	Société Par Actions
SARL	Société A Responsabilité Limitée
RSE	Responsabilité Sociale de l'Entreprise
CE	Commission Européenne
ISO	International Organization for Standardization (Organisation Internationale de Normalisation)
الفصل الثاني:	
المختصر	**الكلمات الموافقة للمختصر**
IFA	Institut Français des Administrateurs
CA	Conseil d'Administration
MEDEF	Mouvement des entreprises de France
IIA	Institute of Internal Auditors (Institut des Auditeurs Internes)
IFACI	Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes
COSO	Committee Of Sponsoring Organizations (Comité des Organismes Parrains)
SOX	Loi de Sarbanes-Oxley
LSF	Loi de Sécurité Financière
AMF	Autorité des Marchés Financiers
HCCAC	Haut Conseil du Commissariat Aux Comptes
SBF 120	Société des Bourses Françaises
NYSE	New York Stock Exchange
CAC 40	Cotation Assistée en Continu
IFACI	Institut Français des Auditeurs et Contrôleurs Internes
OFEC	Ordre Français des Experts Comptables
CCAC	Compagnie des Commissaires Aux Comptes
CCC	Comité Consultatif de la Comptabilité
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
COCO	Comité sur les Critères de Contrôle
DG	Direction Générale
BFR	Besoin en Fonds de Roulement
SEC	Securities and Exchange Commission
CEO	Chief Executive Officer (Directeur Général)
CFO	Chief Financial Officer (Directeur Financier)
SI	Système d'Information

المختصرات الواردة في الباب الثاني:	
الفصل الثالث:	
المختصر	الكلمات الموافقة للمختصر
FMI	Fonds Monétaire Internationale
BIRD	Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement
CCI	Chambre de Compensation Internationale
OMC	Organisation Mondiale du Commerce
BCCI	Bank of Credit and Commerce International (Banque de Crédit et Commerce International)
NACD	National Association of Corporate Directors (Association Nationale des Administrateurs de Gouvernance)
CDG	Corporate Director's Guidebook (Guide du Directeur de Gouvernance)
PF	Portefeuilles Financiers
CA	Comité d'Audit
CN	Comité des Nominations
CCRC	Comité du Contrôle des Rémunérations du Conseil
BA	Banque d'Angleterre
GP	Groupement Proned
CC	Comity of Cadbury (Comité de Cadbury)
LSE	London Stock Exchange (Bourse de Londres)
COB	Commission des Opérations de Bourse
CNPF	Conseil National du Patronat Français
AFEP	Association Française des Entreprises Privées
CL	Crédit Lyonnais
COEN	Comptoir des Entrepreneurs
NRE	Nouvelles Régulations Economiques
ICGN	International Corporate Governance Network (Réseau International de Gouvernance d'Entreprise)
ODCE	Organisation de Coopération et de Développement Economique
CE	Commission Européenne
EF	Etats Financiers
AFEP	Association Française des Entreprises Privées
PDG	Président Directeur Général
AG	Assemblée Générale
NASD	National Association of Security Dealers (Association Nationale de Sécurité des Commerçants)
NASDAQ	National Association of Securities Dealers Automated Quotations (Association Nationale Automatisées des Courtiers en Valeurs Mobilières)
AA	Arthur Andersen
PCAOB	Public Company Accounting Oversight Board (Conseil Public de Surveillance de la Comptabilité des Sociétés)

ICGN	International Corporate Governance Network (Réseau International de Gouvernance d'Entreprise)
CALPERS	California Employees Retirement System (Système de Retraite des Employés Californiens)
CFACG	Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance (Comité sur les Aspects Financiers de la Gouvernance d'Entreprise)
IFC	International Finance Corporation (Société Financière Internationale)
GCGF	Global Corporate Governance Forum (Forum Mondial sur la Gouvernance d'Entreprise)
CAGE	Comité Algérien de la Gouvernance d'Entreprise
FCE	Forum des Chefs d'Entreprise
APAB	Association des Producteurs Algériens de Boissons
PME	Petites et Moyennes Entreprises
الفصل الرابع:	
المختصر	**الكلمات الموافقة للمختصر**
IASC	International Accounting Standards Committee
IASB	International Accounting Standards Board
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
ONEC	Ordre National des Experts-Comptables
CNCC	Chambre Nationale des Commissaires aux Comptes
ONCA	Organisation Nationale des Comptables Agréés
NAA	Normes Algériennes d'Audit
SCF	Système Comptable Financier
CNC	Conseil National de la Comptabilité
PCN	Plan Comptable National
IDE	Investissements Directs à l'Etranger
المختصرات الواردة في الباب الثالث:	
الفصل الخامس:	
المختصر	**الكلمات الموافقة للمختصر**
EPE	Entreprise Publique Economique
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences
N	Nombre des Éléments d'Echantillon
الفصل السادس:	
المختصر	**الكلمات الموافقة للمختصر**
DF	Degrees of Freedom
SSB	Between Group Sum of Squares
SSW	Sum of Squares Within groups
SST	Total Sum of Squares
ANOVA	Analysis Of Variance
DEUA	Diplôme d'Etudes Universitaires Appliquées

الــمــلــخـــص:

دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية

- دراســـة ميدانية لشركات الأموال -

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تطبيق أسس الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، واستعراض أهم الآليات لإنجاحها، مع التركيز على دور المعلومة المالية في تمتين المبادئ التي تبنى عليها الحوكمة الرشيدة في هذه الشركات، والتي تشكل الخلية الأولى في البناء الاقتصادي.

وبعد تناولنا للدراسة من خلال جانبين، جانب نظري وأخر تطبيقي، يمكن القول بأن المعلومة المالية تلعب دور هام وفعال في تعزيز تبني قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وهذا نظرا لأهميتها التي تمتد إلى عدة جوانب، كتلك المتعلقة بإدارة وتسيير ومراقبة السير الحسن لهذه الشركات، حيث تعتبر الشركات الاقتصادية دائما هي العمود الفقري للاقتصاد الوطني، فهو يستمد قوته أو ضعفه من هذه الخلايا الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الشركات الاقتصادية؛ حوكمة الشركات الاقتصادية؛ المعلومة المالية؛ مبادئ الحوكمة.

The role of financial information in promoting the governance of Algerian economic companies

— An empirical study of capital companies —

The summary:

This study aims to shed light on the degree of application of the principles of governance in the Algerian economic enterprises. And to present the most important mechanisms of their success, by emphasizing the role of the financial information in the reinforcement of the principles, on which rests the good governance in this enterprises, which constitute the first cell of the economic construction.

After studying the study through two aspects, one theoretical and the other practical, we can say that the financial information plays an important, and effective role in the promotion of the principles of governance in the Algerian economic enterprises, in because of its importance that extends to several sides, such as the direction, management and control of the good conduct of these companies. Where economic enterprises are still regarded as the backbone of the national economy, it draws (the economy) its strength or weakness from these economic cells.

Key words: Economic enterprises; Corporate Governance of economic enterprises; Financial information; Principles of governance.

مـــقـــدمـــة عـــامـــــة:

مقدمة عامة:

إن المتتبع للواقع الاقتصادي بالجزائر بصفة عامة وللمؤسسة الاقتصادية بصفة خاصة والتي تعد الخلية الأساسية في البناء الاقتصادي، يلاحظ عدم استقرار في ميدان التسيير، فقد مرت هذه المؤسسات بعدة مراحل حاولت السلطات الجزائرية من خلالها أن تحدد مصير هذه الخلية وتبعث فيها روح الفعالية من جهة وجعلها المحرك الأساسي في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا بإنشاء الفوائض والتراكمات المساعدة على التوسعات الجديدة، ولكن لاعتبارات مختلفة لم تتحقق هذه الأهداف بالصورة المطلوبة.

فالجزائر بالرغم من تنوع أنماط التسيير التي عرفتها مؤسساتها الاقتصادية كمرحلة التسيير الذاتي، والتي عرفت العديد من المشاكل والصعوبات، كغياب سياسة واضحة المعالم ونموذج إداري يعمل على تسيير الشؤون المتعلقة بها، وغياب المورد البشري المؤهل بسبب احتكار المعمرين الفرنسيين لأهم الوظائف الإدارية والتسييرية، فتميزت هذه المرحلة بالفوضى والاضطرابات.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة التسيير الاشتراكي، وتجلى ذلك بعد صدور ميثاق التسيير الاشتراكي في سنة 1971م، والذي ينص على ضرورة تبني النهج الاشتراكي والسماح للعمال بممارسة دورهم في التسيير من خلال انتخاب ممثلين عنهم في الجمعيات العامة وفي اللجان الدائمة وكذلك في مجالس الإدارة، وتجلت معالم هذه السياسة من خلال المخططات التي اعتمدتها الدولة.

فبعد المخطط الثلاثي التجريبي الممتد بين سنوات 1967-1969م، جاء المخطط الرباعي الأول سنوات 1970-1973م والذي تميز بإنشاء مؤسسات اقتصادية كبرى نذكر على سبيل المثال مركب الحجار ومصنع أرزيو، وتعقبه المخطط الرباعي الثاني سنوات 1974-1977م والذي وصف بامتداد المخطط الأول.

تميزت المخططات السابقة بعدة سلبيات، فقررت الدولة انتهاج سياسة إعادة الهيكلة في المخطط الخماسي الأول عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية على مرحلتين، مرحلة إعادة الهيكلة العضوية سنة 1980م كبداية للعمل المنظم عبر خطط اقتصادية خماسية، وهذا بعد السلبيات التي عرفتها مرحلة 1978-1980م، وبعدها جاءت مرحلة إعادة الهيكلة المالية لإعطاء نفس جديد للمؤسسات العمومية الاقتصادية ودفع عجلة النمو الاقتصادي والقضاء على السلبيات التي ظهرت داخل هذه المؤسسات نتيجة لضعف التسيير.

وإذا سلمنا بأن الوضعية المالية هي محصلة أداء مختلف وظائف المؤسسة، فإن التحكم في التسيير المالي للمؤسسة يبين مدى قدرتها على إنشاء إيراداتها المالية التي تمكنها من توسيع نشاطها والمحافظة على استقرارها ونموها، وفي هذا الإطار تكتسي المعلومة المالية أهمية بالغة بحيث يجب على هذه المؤسسات إظهار وضعيتها المالية والقيام بدراسات وتحليلات جادة حول وضعيتها المالية بهدف اكتشاف نقاط قوتها وضعفها، وإجراء التصحيحات اللازمة في وقتها وتعديل الاستراتيجيات حتى تضمن إمكانية الاستمرارية والمنافسة في الحاضر والمستقبل.

ونظرا للتدخلات والتعقيدات الموجودة في المؤسسة الاقتصادية، فإن التطرق إلى إدارتها يتطلب الدقة وتجنب المعالجة العامة لهذا الموضوع، خاصة بعد التطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى إعادة النظر في طرق وكيفيات التنظيم الاقتصادي سواء على المستوى الكلي أو الجزئي (المؤسسة)، تبعا لذلك فالمؤسسة اتخذت أشكالا وأنماطا أخرى، كما أن دورها يشمل مجالات واسعة، نذكر منه تطور دورها إلى أبعد من الحدود الإقليمية (شركات متعددة الجنسيات).

لقد اختلفت آراء الاقتصاديين حول تعريف المؤسسة، حيث يرتكز كل منها على جانب من جوانبها كالهيكل أو العناصر المكونة لها أو طبيعة نشاطها، فهناك من يعتبرها نظام يقوم بنشاط اقتصادي ذا طابع صناعي أو تجاري أو خدماتي، وبالتالي فهي هيكل عضوي متكامل مكون من مجموعة من العناصر المادية والبشرية والمرتبطة ببعضها البعض بشكل متكامل لتشكيل هيكل اقتصادي، ومنه فإن المؤسسة نظام متكامل مشكل من مجموعة العناصر ذات التأثير المتبادل.

وتعد المعلومة المالية بمثابة الضوء الأخضر أو الأحمر في المؤسسة، لأنها تكشف وتعكس حقيقة تفاعل وظائفها مع مواردها، خصوصا المورد البشري الذي يعتبر المسؤول الرئيسي عن هذا التفاعل، وتختلف المعلومات عن البيانات لأن المعلومات تعطي الفرصة لاتخاذ القرارات، غير أن البيانات تبقى مجرد معطيات غامضة ومجردة لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد معالجتها باستخدام طرق معينة، كالطرق الرياضية والحسابية...إلخ، كي تصلح كقاعدة لاتخاذ القرارات الصائبة.

وسنعالج في بحثنا هذا دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية، وقبل التطرق إلى دور المعلومة المالية في هذا الجانب وجب علينا التطرق إلى موضوع حوكمة الشركات.

فحوكمة الشركات هي "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية والأطراف ذات الصلة بالمؤسسة (المؤسسين، المساهمين، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين...إلخ) من ناحية أخرى، وتشمل حوكمة الشركات العلاقات بين الأطراف ذات الصلة والأهداف المسطرة وإدارة المؤسسة.

وحوكمة الشركات هو موضوع حديث ومتعدد الأوجه، والجانب الهام في حوكمة الشركات هو ضمان المساءلة من طرف المؤسسين والمساهمين في هذه الشركات حول الأوجه التي تخص إدارة وتسيير ومراقبة نشاطها، مع التركيز القوي على مدى تحقيق أهداف المؤسسين والمساهمين بالدرجة الأولى والأطراف ذات الصلة بالشركة بالدرجة الثانية.

فقد أفرزت الأزمات والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة التي يمر بها العالم، الكثير من القضايا والتي باتت موضوع اهتمام دولي متنامي، ومن أبرز هذه القضايا، انهيار العديد من الشركات الكبرى ذات البعد العالمي، والتي من أهمها شركة إنرون (Enron) وشركة ورد كوم (WorldCom) الأمريكيتين، هذه الانهيارات هزت الاقتصاد الأمريكي بشدة ونجم عنها خسارة المساهمين لأموالهم، وشخصت الأسباب الرئيسية لهذه الأزمات في وجود خلل في آليات الرقابة والمتابعة سواء على مستوى الشركات أو أسواق رؤوس الأموال، مما دفع إلى التفكير بجدية في أهمية نظم الحوكمة باعتبار هذه الأخيرة أداة الرقابة والمساءلة وجدار لحماية حقوق المساهمين، وكنتيجة لهذه التحولات قامت الحكومة الفيدرالية الأمريكية بتمرير قانون Sarbanes-Oxley في عام 2002م، لاستعادة الثقة بين الأطراف ذات المصالح وإدارة الشركات.

كل هذا كان سببا لتطبيق الحوكمة من أجل استعادة الثقة وللخروج برؤى جديدة تخص فرض الرقابة الصارمة ووضع معايير لضبط العمل بدرجة مناسبة من الشفافية والمصداقية، ولتحقيق الطمأنينة لدى المساهمين والمستثمرين وكافة الفئات المعنية بالتقارير والقوائم المالية، حيث تؤدي حوكمة الشركات إلى تخفيض احتمال الغش، والتلاعب في القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الثقة والمصداقية في القوائم المالية من قبل الأطراف ذات الصلة بها.

وتحقيقا لذلك تزايدت الحاجة إلى الرقابة الداخلية باعتبارها خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية وأداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن أداء العمليات، وحماية أصول وأموال الشركة من كل التلاعبات.

والمرجو من تطبيق الحوكمة في الشركات هو توفير الإجراءات الحاكمة لضمان سير عمل الشركات على أفضل وجه، وهي إجراءات تتم عن طريقها الحماية والضمان لأموال المساهمين مع الاهتمام أيضا بحماية الفئات الأخرى من أصحاب المصالح.

فمفهوم الإجراءات الحاكمة للشركات يتعدى توفير عناصر الإدارة السليمة إلى تفعيل تطبيق الأدوات الرقابية والإشرافية في الشركات، بهدف ضمان توفير الشفافية في المعلومات وتعزيز الصدق والثقة في التعاملات التجارية.

ظهرت أهمية الحوكمة في العصر الحاضر عندما تبين للحكومات وأصحاب المصالح مع الشركات أن سن القوانين والنظم وحده لا يكفي، وأن ثمة أمرا مفقودا ينبغي تداركه يتمثل **فيما اصطلح عليه بالحوكمة**.

فعند بدأ انهيار الشركات الرائدة في العالم يتتابع بشكل سريع، والكل يحاول إيجاد الحلول المناسبة لمنع ذلك، لما لها من أثر سلبي كبير قد يؤدي إلى انهيار اقتصاد الدولة بأكمله، ومن أعظم الانهيارات التي شهدها العصر الحديث انهيار شركة إنرون (Enron) الأمريكية للطاقة، وما تبعها من أثار سلبية، كانهيار لأعظم شركة تدقيق ومراجعة في العالم (Arthur Andersen)، بعد ثبوت تورطها في انهيار شركة إنرون (Enron)، وكذلك انهيار شركة ورد كوم (Worldcom) الأمريكية للاتصالات، إلى غيرها من الانهيارات المتتابعة والتي كانت أشبه بالكوارث التي اجتاحت أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل الحكومة الأمريكية تبحث عن أسباب هذه الأزمة، وكان من أعظم أسباب ما حدث وجود خلل رئيسي في أخلاقيات ممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق، وفساد إداري وضعف في الرقابة على الأنشطة المالية.

وفي جملة، يمكن إبراز أهمية الحوكمة في كونها أداة فعالة لمحاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى، تحقيق أو ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة من طرف كافة العاملين في الشركات، بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ووصولا إلى العاملين فيها.

أولا: إشكالية الدراسة:

تواجه اقتصاديات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية، سواء كانت سياسية، مثل: التحول من الأنظمة الاشتراكية إلى الأنظمة الديمقراطية، أو كانت اقتصادية مثل: التحول من الاقتصاد الموجه (المخطط) إلى اقتصاد السوق (الحر)، تحد كبير يتمثل في زيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري، وما ساعد أكثر على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في خدمة المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية.

وبناء على ما تم ذكره، ينبغي إيجاد إجابة واضحة للسؤال الآتي:

ما هو الدور الواجب أن تلعبه المعلومة المالية في الشركات الاقتصادية من أجل تفعيل حوكمتها؟

انطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية وجب صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية، والتي تعد ضرورية للإجابة على الإشكالية المطروحة، والتي هي على النحو التالي:

1) فيما تكمن أهمية الشركات الاقتصادية في بناء الاقتصاد؟
2) كيف تتم حوكمة هذا النوع من الشركات الاقتصادية؟
3) فيما تكمن أهمية المعلومة المالية في الشركات الاقتصادية؟
4) ما علاقة المعلومة المالية بقواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

للإجابة على مختلف التساؤلات التي تم طرحها، ينبغي صياغة مجموعة من الفرضيات، والتي تعتبر بمثابة إجابات مسبقة غير يقينية على الأسئلة التي تم وضعها، وهي:

الفرضية الأولى: تعتبر الشركات وخصوصا الاقتصادية منها بمثابة اللبنة الأولى في تشكيل وبناء أي اقتصاد في العالم، فالاقتصاد القوي يستمد قوته من قوة الشركات التي تنشط فيه وضعفه في الحقيقة كنتيجة لضعف الشركات المكونة لبنيانه؛

الفرضية الثانية: حوكمة الشركات الاقتصادية أصبحت أمر ضروري، في كونها وسيلة هامة تعمل على عدم السماح لوجود مكان في الشركات للفساد الداخلي والعمل على كشف هذا الفساد، وبذل كل ما أمكن من جهد لمحاربته أو عدم عودته مرة أخرى. فحوكمة هذا النوع من الشركات يتم عن طريق النزاهة والحيادية والاستقامة من طرف كافة العاملين فيها، بدءا من مجلس الإدارة والمسيرين التنفيذيين ووصولا إلى أدنى المستويات الخاصة بالعاملين فيها، وتغليب المصلحة العامة على حساب المصلحة الفردية؛

الفرضية الثالثة: تعد المعلومة المالية بمثابة المقود (le volant) في الشركات الاقتصادية، لأنه من خلال المعلومة المالية يتم معرفة ما إذا كانت هذه الشركات ماضية في طريقها للوصول إلى أهدافها المسطرة أو أنها انحرفت عن مسارها، وبالتالي وجوب إجراء التصحيحات اللازمة حين اكتشاف هذه الانحرافات لإرجاع الشركات إلى مسارها (إلى أهدافها)، لكي تستمر وتمضي قدما في تحقيق أهدافها. وبالتالي فالمعلومة المالية هي أداة اتخاذ القرارات، وعلى ضوئها يتم الوقوف على حقيقة الوضعية المالية لهذه الشركات؛

الفرضية الرابعة: تؤدي المعلومة المالية إلى كشف نقاط القوة والضعف في الشركات، وبالتالي فهي تجلب أنظار القائمين على تسيير هذه الشركات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، مما يؤدي إلى استمرار الشركة في المسار الصحيح، ويجعل من المعلومة المالية أداة مدعمة ومساعدة في إرشاد المسيرين وتفعيل قواعد الحوكمة. وبالتالي فهي تعمل على تفعيل التسيير الجيد في هذه الشركات.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات، نشأتها، تطورها، أهميتها ومبرراتها، ودور مجالس الإدارة ولجان التدقيق والمراقبة باعتبار هذه الآليات أبرز الدعائم الداخلية في تحقيق هذا المفهوم، وكذلك استعراض دور المعلومة المالية في تفعيل مبادئ هذه الحوكمة.

كما وجب لفت انتباه جميع الأطراف المسؤولة عن تسيير أمور الشركات إلى أهمية المعلومة المالية في تعزيز التسيير الإداري والمالي في الشركات الاقتصادية، وذلك بعد تحديد مفهومها وأهميتها في الشركات الاقتصادية.

وكما هو معروف فإن الهدف من دراسة أي موضوع هو الوصول إلى غايات محددة، والهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية المعلومة المالية وتأثيرها على حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة إظهار أهمية المعلومة المالية وأثرها في تعزيز قيام مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية؛
- محاولة معرفة أثر المعلومة المالية على الأطراف ذات الصلة بالشركات الاقتصادية، ومدى انعكاس ذلك على نظام الحوكمة داخل الشركات الاقتصادية؛
- إبراز أهمية خلية المراجعة، مجلس الإدارة والمراقبة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية؛
- دراسة مدى اهتمام الشركات الاقتصادية الجزائرية بالآليات الداخلية للحوكمة وبالمبادئ التي تقوم عليها هذه الحوكمة.

رابعا: أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الجوانب الأربعة التالية:

- خطورة الفساد المالي والإداري الذي انتشري في الآونة الأخيرة في الشركات الاقتصادية ومنها الشركات التي تعود ملكيتها للدولة، وما يتركه هذا الفساد من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره؛
- تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة، وكون تنصيب مبادئها تعد من المواضيع الحديثة على المستوى العالمي بصفة عامة، وعلى المستوى الوطني بصفة خاصة؛
- تزايد الاهتمام بموضوع الحوكمة وما يجلبه تطبيقها من الشفافية والعدالة بين الأطراف ذات المصالح؛
- منح الحق لمساءلة المسيرين في الشركات الاقتصادية، وبالتالي حماية حقوق المساهمين وجميع أصحاب المصالح فيها، مما يؤدي إلى توسعها وزيادة أدائها وتعظيم قيمتها.

خامسا: أسباب اختيار موضوع الدراسة:

اختيار موضوع الدراسة يعود لعدة أسباب، يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- الانشغالات الحالية للأساتذة والباحثين والطلبة وأيضا الشركات والمسيرين حول دور وأهمية المعلومة المالية في اتخاذ القرارات الفعالة، نفس الانشغال نجده على مستوى الهرم الحكومي حول أهمية تنصيب النظام المحاسبي المالي ودوره في الحصول على المعلومة المالية التي تعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- الارتباط القوي الموجود بين وظيفة المحاسبة والمالية وباقي الوظائف الأخرى في الشركات الاقتصادية (الوظيفة التجارية، الوظيفة التموينية، وظيفة الصيانة، الوظيفة التسويقية، الوظيفة الإدارية، الوظيفة التمويلية...إلخ)، وذلك راجع إلى أهمية وظيفة المحاسبة والمالية كمصدر للمعلومة المالية المستخدمة في اتخاذ القرارات والمساهمة في تحسين إدارة الشركات ومراقبتها وحوكمتها؛

- محاولة مواصلة البحث في المواضيع التي لها صلة بالمجال المحاسبي والمالي، من أجل فهم بعض المواضيع التي لها علاقة مباشرة بهذا التخصص.

سادسا: الدراسات السابقة:

أهمية الموضوع قادت العديد من الباحثين والطلبة إلى معالجته من عدة جوانب، سواء في الجزائر أو في الخارج، وفي هذا الإطار نذكر على سبيل المثال:

1/ في الجزائر:

- دراسة (حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، جويلية 2011م)، بعنوان: واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها.

هدفت الدراسة إلى إبراز رغبة الجزائر في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي، الشيء الذي أدى بها إلى بذل جهود نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة المؤسسات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال وانفتاح اقتصادها. وذلك من خلال إبراز دور حوكمة المؤسسات عبر تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجديدة لإدارتها ومراقبتها، والوقوف على واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر من خلال تشخيص حالة إطارها المؤسسي وآليات تطبيقها.

توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة المؤسسات، بالإضافة إلى تفعيل دور أطراف حوكمة المؤسسات والمتمثلة في: المراجع الخارجي، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية والإدارة العليا.

كما توصلت أيضا إلى ضرورة الالتزام القانوني للمؤسسات الجزائرية من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك، وضرورة إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية والخارجية في المؤسسات الجزائرية، بما يضمن استقلاليتها، موضوعيتها وكفاءة وفعالية عملياتها.

- دراسة (مليكة زغيب، سوسن زيرق، ماي 2012م)، بعنوان: دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف الحوكمة وأهميتها ومبادئها، والتعرف كذلك على تأثيرها على الخصائص النوعية للمعلومة المالية، وإلقاء الضوء على هيكل النظام المحاسبي المالي وأهدافه والدور يمكن أن يلعبه هذا الأخير في تفعيل الحوكمة في الجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة سبب في الإصلاح ونتيجة للإصلاح في ذات الوقت، وأشارت هذه الدراسة إلى تطبيق الحوكمة قصد محاربة الفساد بشتى أشكاله وأثاره السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع. والجزائر سعت إلى تطبيق الحوكمة لبلوغ الجودة في المعلومات المالية التي تنشرها مؤسساتها كخطوة منها للتكامل مع الاقتصاد العالمي، ولذلك قامت الجزائر بإعداد نظام محاسبي مالي واعتماد بيئة محاسبية ذات مرجعية دولية تتمثل في المعايير المحاسبية الدولية، من أجل تقريب الممارسة المحاسبية الجزائرية من مثيلتها الدولية في إطار تحقيق الحوكمة.

- دراسة (دلال العابدي، 2015-2016م)، بعنوان: حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

هدفت الدراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، للاستفادة من إيجابياتها المتعددة، إذ تساعد في القضاء على تعارض المصالح وتحقيق الانسجام والتوازن بين كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركات، بالإضافة إلى إحكام الرقابة على إدارة الشركات، لمنعها من إساءة استعمال سلطتها، وتوفير الشفافية وإعادة الثقة في المعلومة المحاسبية، وذلك باستخدام آليات الحوكمة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة، مجلس الإدارة والمراجعة الخارجية).

وخلصت الدراسة إلى وجود ارتباط وثيق وإيجابي بين آليات حوكمة الشركات المطبقة بالشركات ومستوى جودة المعلومات المحاسبية، حيث تلعب حوكمة الشركات دورا كبيرا في إدارة الأزمات، فهي تعتبر بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة وإدارة الشركات في استغلالها لمواردها ودراستها للمخاطر، وهو ما يعتبر كمؤشر عن تحقيق الشركة لأهدافها بالدرجة الأولى وأهداف الأطراف ذات الصلة بها.

2/ في الخارج:

- دراسة (محمد مطر، سبتمبر 2003م)، بعنوان: "دور الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في تعزيز وتفعيل التحكم المؤسسي".

هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد آلية محددة ومقبولة تكفل ضبط العلاقة القائمة بين مجالس إدارة الشركات من ناحية، والمديرين التنفيذيين من ناحية أخرى، وبين الشركات كوحدات من ناحية والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركات، كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين والعملاء والموظفين والجهات الحكومية من ناحية أخرى، والعمل على إيجاد آلية لتقليص سلبيات تضارب المصالح إلى حد أدنى.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن غياب حوكمة الشركات في عالم الأعمال أدى إلى بروز ظاهرة تضارب المصالح بين مجالس إدارة الشركات من جانب والمديرين التنفيذيين من جانب أخر، وبين الشركة كوحدة واحدة من جهة والأطراف ذات المصلحة من جهة أخرى، وأنه من أجل حل تلك المشكلة فان الباحث أوصى بالعمل على تعزيز وتفعيل حوكمة الشركات، وأن نظام الحوكمة للشركات يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية، يأتي على رأسها وجود نظام فعال للتقارير المالية يتسم بالشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية المناسبة لتمكين الأطراف ذات المصلحة من اتخاذ القرارات المناسبة.

- دراسة (Ali MEZGHANI, Ahmed ELLOUZE, Mai 2007)، بعنوان: "حوكمة الشركات ونوعية المعلومة المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى إختبار أثر بعض خصائص مجلس الإدارة على نوعية المعلومة المالية المفصح عنها، وتم استخدام أسلوب الاستبيان لاختبار صحة فرضيات الدراسة، حيث وجه الاستبيان لعينة مكونة من 58 مؤسسة تونسية، منها المسعرة في البورصة ومنها غير ذلك. لهذا اعتبرت نوعية المعلومة المالية كمتغير تابع متأثر بحجم مجلس الإدارة، والحضور الإداري من خارج المؤسسة، والفصل بين دور رئيس الإدارة ورئيس مجلس إدارة، بالإضافة إلى متغيرين آخرين هما تمركز الملكية ونوعية التدقيق المتبع.

توصلت الدراسة في الأخير إلى أن وجود مسيرين من خارج الشركة (غير المساهمين في الشركة) هم الذين لهم علاقة تأثير على نوعية المعلومة المالية، أما المتغيرات الأخرى فأثبتت الدراسة إلى عدم وجود علاقة تأثير على نوعية المعلومة المالية.

- دراسة (Azim ISTIAQ et Habib AHSAN, 2008)، بعنوان: "حوكمة الشركات وأهمية قيمة المعلومات المحاسبية".

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية في استراليا، وقد استخدمت الدراسة مجلس إدارة الشركة ولجنة التدقيق والمدقق الخارجي كمتغيرات مستقلة وحوكمة الشركات كمتغير تابع، وتم قياس معامل التحديد الإحصائي عن طريق المعادلة المشتقة من معامل انحدار السعر المحاسبي للأسهم.

بينت النتائج المتوصل إليها أن الشركات التي تستخدم مبادئ الحوكمة تظهر في كشوفها المالية معلومات محاسبية ذات قيمة عالية، كما بينت النتائج أيضا أن متغيرات الشركة الاقتصادية (مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، المدقق الخارجي...إلخ) هي بمثابة محددات مهمة في تحديد القيمة المتعلقة بالمعلومات المحاسبية.

- دراسة (محمد القاسم الشحادات، توفيق حسن عبد الجليل، أكتوبر 2011م)، بعنوان: أثر تبني الشركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ الحوكمة على قرارات المستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر تبني شركات المساهمة العامة الأردنية لمبادئ حوكمة المؤسسات على قرارات المستثمر في بورصة عمان، وكذلك مستوى الأهمية التي يوليها المستثمر المؤسسي في بورصة عمان لكل مبدأ من مبادئ حوكمة المؤسسات المطبقة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وحاولت الدراسة تشخيص الفروقات الخاصة ببنود الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية بين مجموعات من المستثمرين، واستخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة من المستثمرين المؤسسيين في الأردن.

وتوصلت الدراسة إلى إبراز اهتمام المستثمر المؤسسي في الأردن بجميع مبادئ الحوكمة المطبقة في الشركات عند الشروع في تقييم أوضاع الشركات المساهمة العامة الأردنية قبل اتخاذ قرار الاستثمار في رأس مالها، وأكدت الدراسة بمستوى الشفافية الذي تحققه الشركات المساهمة العامة الأردنية، وقيام مجلس الإدارة بدوره الرقابي على الإدارة التنفيذية بفاعلية عالية، وكذا اهتمامه بوجود آليات الحوكمة في الشركات المساهمة العامة من جل المحافظة على حقوق المساهمين.

وخلصت الدراسة إلى استخلاص ضرورة قيام الجهات الرقابية الرسمية بتطوير دليل حوكمة الشركات، وأن تقوم هيئة الأوراق المالية بمراجعة شاملة لإجراءات الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الأردنية، إضافة إلى إلزامية أن ينص قانون الشركات على ضرورة تعيين أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، وأن يتم تدريس حوكمة الشركات ضمن المسارات الدراسية لطلبة الجامعات في تخصصات التي لها صلة بالمالية والمحاسبة والتسيير والاقتصاد.

من خلال الدراسات السابقة وجب الإشارة إلى الملاحظات التالية:

معظم الدراسات السابقة تناولت الإفصاح وعلاقته بحوكمة الشركات وأثره على المعلومات المحاسبية (المعلومة المالية حاليا والمحاسبية سابقا)، وتركيزها على عدالة الإفصاح والشفافية مع ضرورة الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الخاصة به، وكذلك الاهتمام بالتوقيت المناسب في عرض المعلومات المالية للأطراف ذات المصلحة بالمعلومة المالية وبالشركات، مع الاهتمام بالإفصاح والشفافية.

وتؤكد الدراسات السابقة وجود ترابط قوي بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المالية من جهة والتأثير على أصحاب المصالح مع الشركات والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

سابعا: حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذه الدراسة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وبالأخص شركات الأموال (شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ)، لأن المعلومة المالية ذات أهمية قصوى في النوع من الشركات، كما يرغب المساهمين والشركاء أن تمتاز الشركات التي لديهم فيها حصص في رأس المال، بحسن التسيير والأداء والتنافسية في السوق، وأن تحقق شركاتهم نتائج إيجابية، من أجل الاستفادة من أقساط الأرباح في نهاية كل دورة مالية؛
- **الحدود الزمانية:** هذه الدراسة ستركز على الفترة الممتدة بين الفاتح جانفي 2010م وإلى غاية الانتهاء منها (الانتهاء من الدراسة)، أي أنها سترتكز على الفترة التي صادفت تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؛
- **الحدود المؤسساتية:** رصد أهمية المعلومة المالية ودورها في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وخصوصا شركات الأموال الجزائرية، أي دراسة أثر المتغير المستقل والمتمثل في المعلومة المالية ودوره في تفعيل حوكمة هذه الشركات والتي تمثل في هذه الدراسة المتغير التابع؛
- **الحد البشري:** رصد أهمية العنصر البشري (المسيرين، أعضاء مجلس الإدارة، محافظي الحسابات وخلية المراجعة والمرقبة) في هذا النوع من الشركات الاقتصادية ومدى تأثيره على تفعيل حوكمتها.

ثامنا: مناهج الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة سيتم استخدام المناهج التالية:

1/ المنهج الوصفي التحليلي:

وذلك من خلال القيام بتحليل المواضيع والأبحاث ذات الصلة بالمعلومة المالية، الحوكمة، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، مجلس الإدارة وعلاقة ذلك بموضوع الحوكمة، وعرض لأهمية المعلومة المالية في الشركات الاقتصادية، وأهمية الحوكمة في هذا النوع من الشركات، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني.

2/ المنهج الاستنباطي:

وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب باللغة العربية والأجنبية، خصوصا تلك المتعلقة بمواضيع المعلومة المالية، الحوكمة، المؤسسات أو الشركات الاقتصادية، دور مجالس الإدارة في الشركات الاقتصادية، وكل ما له صلة بالحوكمة.

3/ منهج الدراسة الميدانية:

وذلك من خلال استخدام أسلوب الاستبيان، بغية الحصول على المعلومات الضرورية للاستعانة بها في تكملة الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، وتحديد أهم المتغيرات المستقلة والمؤثرة على موضوع: "دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وتحليل هذا الاستبيان عن طريق تحويل البيانات (الإجابات) المتحصل عليها والتي هي في صورة بيانات وصفية (qualitatives)

إلى بيانات رقمية (quantitatives)، من أجل تحليلها إحصائيا، وذلك باستخدام مجموعة من الطرق والاختبارات الإحصائية واستخلاص النتائج النهائية وإعطاء التفسيرات الضرورية لها.

تاسعا: مصادر المعلومات:

لتحقيق الأهداف المسطرة والمنتظرة من هذه الدراسة، وجب استعمال المصادر التالية:

- استعمال المكتبة الرقمية، والمتمثلة في الاشتراك السنوي مع اتصالات الجزائر من خلال شراء بطاقة "في مكتبتي أكاديميك" أو (FiMaKtabati Académique)، وهذا نظرا للظروف المحيطة بهذا البحث، ونظرا لما تحتويه هذه المكتبة من كتب قيمة في مجال التخصص محل البحث، حيث تحتوي هذا المكتبة على كتب ومقالات لأزيد من 300 دار نشر عالمية، وهي مراجع كلها باللغة الفرنسية؛
- استعمال المراجع ذات الصلة بالموضوع؛
- المقالات الحديثة والتي لها علاقة مباشرة بالموضوع محل الدراسة؛
- المجلات المتخصصة في مواضيع المالية والمحاسبية، الدراسات الاقتصادية وتسيير الشركات وحوكمتها؛
- مختلف المداخلات في الملتقيات الدولية والوطنية والتي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة؛
- وكذلك استعمال مختلف مواقع الأنترنت المتخصصة في المجالات العلمية والاقتصادية والمالية والمحاسبية.

عاشرا: خطة الدراسة:

مراعاة لأهمية الدراسة وتحقيقا لأهدافها وفرضيتها، وجب تناول هذه الدراسة من خلال الأبواب الثلاثة التالية:

الباب الأول: سنعالج في بداية هذه الدراسة موضوع "الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية"، وسيتم تقسيم هذا الباب إلى فصلين نظريين؛ الفصل الأول منه تحت عنوان "الشركات الاقتصادية ودرها في الاقتصاد"، وذلك بدراسة ما هي الشركات الاقتصادية وإبراز دور هذه الشركات في تجسيد السياسة الاقتصادية للبلد.

وسنتطرق في الفصل الثاني من هذا الباب لموضوع "أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وسيتم إعطاء أهم وأحدث التعاريف التي ضبطت لهذا المفهوم، بالإضافة إلى إبراز أهمية ودور الحوكمة في تعزيز حسن التسيير والإدارة والمراقبة في الشركات الاقتصادية.

الباب الثاني: سنتناول بالدراسة موضوع "الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها"، وسيتم هضم موضوع هذا الباب من خلال فصلين نظريين كذلك؛ حيث سنتوجه بالدراسة في الفصل الأول إلى "دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية"، ومن بين الآليات التي نرغب في دراستها ومعرفة مدى تأثيرها على السير الحسن للخلية الأولى في البناء الاقتصادي، مجلس الإدارة وأهم المسؤوليات المنوطة بأعضائه في هذه الشركات؛ المراقبة الداخلية باعتبارها عنصر مهم في كشف وضبط المخاطر التي تواجه الشركات ووضع الحلول لها قبل وقوعها؛ المراجعة الداخلية باعتبارها جزء لا يمكن الاستغناء عنه في إضفاء المصداقية والشرعية على الكشوف المالية التي تنتجها هذه الخلايا، وإبراز دور المدقق في ذلك (محافظ الحسابات)؛ نظام المعلومات باعتباره من أهم الوسائل

المساهمة في الشفافية والإفصاح...إلخ؛ أي محاولة دراسة مدى تأثير هذه الآليات على حوكمة الخلية الأولى في البناء الاقتصادي.

أما الفصل الثاني، من هذا الباب فستوجه بالدراسة فيه إلى "المعلومة المالية ودورها في تفعيل قواعد حوكمة الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال تناول هذا الموضوع من الجانب النظري، والوقوف على مدى أهمية المعلومة المالية في تدعيم وتفعيل مبادئ الحوكمة، ونقصد بمبادئ الحوكمة، المبادئ الستة (06) التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation de coopération et de développement économiques: OCDE)، وهي: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات؛ مسؤوليات مجلس الإدارة؛ الشافية والإفصاح؛ حقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

الباب الثالث: سنخصص هذا الباب للجانب المتعلق بالدراسة الميدانية تحت عنوان "الدراسة الميدانية لدور المعلومة المالية في تفعيل قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وسيكون هذا الباب بمثابة الجانب التطبيقي للباب الأول والثاني (الجانب النظري)، من أجل تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة، وذلك من خلال استخدام الطرق الإحصائية، كالنماذج الإحصائية والاختبارات (les tests)، بغية دراسة موضوع البحث دراسة علمية، وسيتم ذلك من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على عينة من الشركات والتي هي موضوع الدراسة.

ستتم دراسة موضوع هذا الباب أيضا في فصلين، سنسلط الضوء في الفصل الأول على "واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وذلك بناء على الاستبيان الذي سيتم توزيعه على عينة من الشركات التي يستهدفها موضوع الدراسة، حيث يضم هذا الاستبيان مجموعة من المحاور والتي بدورها تضم مجموعات من العبارات (الفقرات)؛ كل محور سيهدف إلى الإجابة على عناصر معينة والتي نراها ضرورية لتكملة موضوع محل الدراسة.

أما الفصل الثاني في هذا الباب، فسنعالج فيه "الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الجزائرية"، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الطرق والاختبارات الإحصائية، وصياغة نموذج إحصائي يجمع كل مبادئ التي تبنى عليها الحوكمة، كمتغيرات مستقلة تؤثر على قيام الحوكمة الرشيدة في هذا النوع من الشركات، من أجل الوقوف على أي المبادئ المؤثرة على الحوكمة، وذلك حسب الإجابات الملتقطة من عملية توزيع الاستبيان، والخروج بنتائج تعتبر كإجابات مكملة للتي تم الوصول إليها في الجانب النظري.

الباب الأول: الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية:

- **الفصل الأول: الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد؛**
- **الفصل الثاني: أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية.**

الباب الأول: الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية:

مقدمة الباب:

يتناول هذا الباب موضوع "الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية"، حيث يضم هذا الباب فصلين (02) نظريين. الفصل الأول مخصص لمعالجة "الشركات الاقتصادية ودرها في الاقتصاد"، والفصل الثاني منه موجه لدراسة " أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية".

نهدف من وراء وضع هذا الباب إلى التطرق لأهمية الشركات الاقتصادية في لعب دور محوري وفعال في عجلة التنمية، وباعتبار المحاسبة سلاح الاقتصاد، أردنا قبل التطرق إلى جانب الحوكمة والمعلومة المالية، أن نستهدف بالدراسة والتحليل موضوع الشركات الاقتصادية، وذلك وفق تسلسل منهجي يقتضي منا البدء بمعالجة العام ثم الوصول إلى الخاص حتى إنهاء هذه الدراسة.

ولكي نعالج موضوع البحث ككل "دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وجب علينا أولا الرجوع إلى أبحاث كل من Berle وMeans، اللذان يعدان من الأوائل في تناول موضوع فصل الملكية عن الإدارة وذلك في عام 1932م.

سنتطرق في بداية الفصل الأول من هذه الدراسة إلى عرض أبحاث أشهر الاقتصادين الذين تناولوا بالدراسة والتحليل موضوع المنظمات ودورها الفعال في المجتمع وفي الاقتصاد، ومن بين هؤلاء نذكر على سبيل الذكر لا الحصر رونالد كوس (R. Coase)، ويليامسون (Williamson)، نيلسون ووينتر (Nelson et Winter)، هولمستروم (Holmström)، منتزبرج (Mintzberg)...إلخ.

كما سنتطرق بالدراسة أيضا في هذا الفصل الأول إلى تطور مصطلح المنظمة عبر مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية المعروفة في هذا المجال، ومن بينها نذكر الأسئلة المطروحة حول سبب وجود المنظمات (أي المنظمات كأشياء يجب تفسير وجودها)، حيث سعت كل الرؤى عبر مراحل زمنية مختلفة إلى تبرير وجود المنظمات.

انطلاقا من مطلع السبعينات (1970م) من القرن بدأت المنظمات (الشركات) تأخذ قسطها من الدراسة والاهتمام، وذلك عندما تم التوصل إلى أن المنظمات ليست كعلبة سوداء فقط، كما كان ينظر إليها سابقا...إلخ، وإنما تم الوصول إلى التأكيد على الدور الهام الواجب أن تلعبه الشركات الاقتصادية، والمكانة العالية التي تحظى بها هذه الشركات حاليا يعود لهذه الأبحاث، مما دفع بالدول إلى وضع ترسانة من القوانين لحمايتها، وتوفير مناخ يسمح لهذه الشركات بالنمو، لكي تقوم بتحريك عجلة التنمية الاقتصادية للبلاد.

وسنتطرق في الفصل الثاني من هذا الباب إلى "أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وذلك بإعطاء مجموعة من التعاريف للحوكمة والرجوع إلى الأسباب الحقيقية والتاريخية التي كانت سببا رئيسيا وراء بلورة هذا مصطلح، ليصبح في بداية التسعينات (1990م) من القرن الماضي كمصطلح كامل المبادئ، وأصبح حديث العام والخاص، وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الهيئات الدولية في هذا المجال، لتتولى مهمة سن وبلورة كل ما يحيط بهذا التصور الجديد في سياسة تسيير المنظمات، وذلك قصد زيادة فعاليتها وأدائها.

كما سنعرض أيضا في الفصل الثاني من هذا الباب أهم المفاهيم التي تجعلنا ندرك ونفهم أهمية الموضوع، وذلك بالتطرق مثلا: إلى أهمية حوكمة الشركات بالنسبة للمالكين أو حملة الأسهم، بالإضافة المزايا التي تجلبها الحوكمة والتي تنعكس على جوانب عدة، منها: الإدارية، حسن التسيير الداخلي للشركات وكيفية وضع نظام فعال لمراقبة أنشطتها.

كما نرغب من خلال وضع هذا الفصل في دراسة وتحديد أهمية هذا المصطلح، والإلمام به من عدة زوايا مختلفة، خاصة تلك المتعلقة بأهميته في الشركات الاقتصادية. وباعتبار الشركة الاقتصادية الجزائرية ليس لها تقاليد كبيرة تحسب لها في مجال تسيير أنشطتها، وتفتقر إلى هذه الميكانيزمات في التسيير الداخلي لوظائفها، لهذا أردنا جلب ولفت الاهتمام لموضوع الحوكمة.

كما أردنا أيضا من خلال هذا الفصل، معرفة المزايا الكثيرة التي تأتي نتيجة تطبيق الحوكمة في الشركات. وذلك من خلال التذكير بالأسباب الرئيسية التي أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات العالمية الكبرى نتيجة غياب التطبيق الواضح لمبادئ هذا المصطلح، ونقصد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية وما نجم عن ذلك من فضائح مالية مست نتائجها تقريبا كل أرجاء العالم، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأدت هذه الفضائح المالية إلى سن الكثير من القوانين، وذلك بغية تفادي الثغرات التي تم استغلالها في غير المصلحة العامة للأطراف ذات الصلة بالشركات الاقتصادية، وخصوصا الأطراف الخارجية، لأن معظم الأطراف الداخلية كانت متواطئة بشكل كبير في اشتعال فتيل تلك الفضائح (تورط المدققين والمسيرين والمساهمين في تلميع صورة الشركات في الأسواق المالية)، ومن أشهر القوانين التي صدرت جراء هذه الفضائح في الولايات المتحدة الأمريكية، نذكر قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في 30 جويلية 2002م.

وجراء ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية سارعت السلطات في فرنسا إلى سن قانون مماثل لتفادي انتشار مخلفات تلك الفضائح إلى الشركات في فرنسا، وفي 5 فيفري 2003م اتخذت الحكومة الفرنسية مسار نظيرتها الأمريكية، حين شعرت هذه السلطات بالحاجة إلى طمأنة الأسواق المالية. ومن أجل ذلك قامت بتقديم مشروع "قانون الأمن المالي" (Loi de sécurité financière: LSF) إلى مجلس الشيوخ الفرنسي، والذي تبناه بدوره في 20 مارس 2003م.

وسنرى في الفصل الثاني من الباب الثاني لهذه الدراسة (الفصل الرابع في الجانب النظري)، أن السلطات الجزائرية اتخذت نفس المسار الذي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وذلك من خلال إصدار قانونين، قانون رقم 07-11 في 25 نوفمبر 2007م، والمتضمن للنظام المحاسبي المالي (le système comptable financier: Le SCF) والقانون رقم 10-01 في 29 جوان 2010م، والمتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وذلك من أجل الرقي بمهن المحاسبة والتدقيق في الجزائر، ومن أجل تعزيز الرقابة الداخلية في الشركات الاقتصادية أيضا، قصد ضمان موثوقية وملاءمة أكثر في الكشوف المالية والمعلومات التي تنشرها هذه الشركات إلى الأطراف ذات الصلة بها.

الفصل الأول: الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد:

- المبحث الأول: مقدمة لكبار المؤلفين في اقتصاد المنظمات؛
- المبحث الثاني: محتوى النظريات التنظيمية، أو القضايا التي تم معالجتها؛
- البحث الثالث: نظرة عامة على الشركات الاقتصادية في الجزائر؛
- المبحث الرابع: دور الشركات في التنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد:

مقدمة الفصل:

تعتبر الشركات الاقتصادية بمختلف أنواعها (شركات الأموال كانت أو الأشخاص...إلخ)، الخلايا الأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد في أي بلد كان، وتعتبر المحاسبة بمثابة سلاح هذا الاقتصاد، وهذا نظرا لما توفره من معلومات مالية، والتي تعكس لنا الصورة الحقيقية لما يدور داخل هذه الخلايا الاقتصادية، وتمكننا من تحليل الوضعية المالية لها.

سيتناول هذا الفصل موضوع **"الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد"**، لأنها هي الأكثر أهمية والأكثر دورا في التنمية الاقتصادية، كما سترتكز هذه الدراسة على شركات الأموال بصفة عامة وشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة بصفة خاصة، لأن هذين النوعين من الشركات يعرفان مؤخرا انتشارا واسعا في بلادنا وتزايدا مستمرا، مما سيجعل من الدراسة الميدانية المقرر تناولها في الباب الثالث سهلة التطبيق في الميدان.

سنستهل هذه دراسة، بالمبحث الأول والمعنون بـ" مقدمة لكبار المؤلفين في اقتصاد المنظمات (Une introduction aux grands auteurs en économie des organisations)"، والذي سنتدرج فيه من العام وصولا إلى الخاص، كما سنخصص المطلب الأول من هذا المبحث لعرض دراسات لأشهر الباحثين الاقتصاديين ونظرتهم إلى المنظمات الاقتصادية، كما سنتناول بالدراسة أيضا أهم المراحل التاريخية التي أعيد من خلالها الاعتبار للمنظمات الاقتصادية، وتجديد التفكير الاقتصادي حول الشركة بشكل عميق، وإبراز النقطة المشتركة بين كل هذه التيارات الاقتصادية التي تناولت الشركة بالدراسة والتحليل.

أما المبحث الثاني سيخصص لدراسة "محتوى النظريات التنظيمية، أو القضايا التي تم معالجتها (Le contenu des théories des organisations, ou les questions traitées)"، أي الأسئلة التي تم طرحها بكثرة في منتصف القرن الماضي حول سبب وجود المنظمات في قلب إعادة التفكير، ومعالجة الأسئلة المحورية والمتعلقة بحدود المنظمة وأفضل طريقة لتنظيمها الداخلي، أي العناصر التي من شأنها أن تشكل طوارئ أساسية، إذا تركت لتقدير بيئتها والمشكلة بشكل يختلف وفقا لنوع من الخصائص التكنولوجية التي يجب أن تتحملها.

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل، سنقوم بدراسة موضوع "الشركات الاقتصادية وفقا للنصوص القانونية الجزائرية"، لأنها هي الأكثر أهمية والأكثر دورا في التنمية الاقتصادية، كما سنركز دراستنا على شركات الأموال بصفة عامة وشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة بصفة خاصة، وهذا نظرا لأهمية هذين النوعين من الشركات الاقتصادية، كما سنتطرق بالدراسة والتحليل إلى أهم النصوص القانونية والخصائص المتعلقة بهذه الشركات...إلخ.

أما المبحث الأخير في هذا الفصل، سنتطرق فيه إلى مكانة الشركات الاقتصادية في دفع عجلة التنمية في الاقتصادي، ولذلك وجب علينا أن نبحث من خلال هذه الدراسة على الآليات التي تسمح لهذه الخلايا الاقتصادية من الاستمرارية وتحيق هذا الهدف.

ولتفصيل ما تم عرضه في الفقرات السابقة، سنقوم بتناول كل ما تم التطرق إليه أعلاه وذلك من خلال البدء بالمبحث الأول.

المبحث الأول: مقدمة لكبار المؤلفين في اقتصاد المنظمات (Une introduction aux grands auteurs en économie des organisations):

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل موضوع "مقدمة لكبار المؤلفين في اقتصاد المنظمات"، والذي سنتدرج فيه من العام وصولا إلى الخاص، كما سنخصص المطلب الأول من هذا المبحث لعرض دراسات لأشهر الباحثين الاقتصاديين ونظرتهم تجاه المنظمات الاقتصادية، كما سنتناول بالدراسة أيضا أهم المراحل التاريخية التي أعيد من خلالها الاعتبار للمنظمات الاقتصادية، وتجديد التفكير الاقتصادي حول الشركة بشكل عميق، وإبراز النقطة المشتركة بين كل هذه التيارات الاقتصادية التي تناولت الشركة بالدراسة والتحليل.

المطلب الأول: نظرة كبار المؤلفين الاقتصاديين إلى المنظمات الاقتصادية:

1/ المؤلفين الاقتصاديين والخلية الأولى في البناء الاقتصادي:

في مقاله المعنون "المنظمة" (l'organisation) أشار فريدبرغ (Friedberg, 2006) إلى أن الدراسات التي أجريت على المنظمة، ركزت كلها على مشاكل التنسيق الداخلي من ناحية، وعلى الطريقة التي يجب أن تتصف بها المنظمة في المحيط المفتوح، من ناحية أخرى.

ومع ذلك، في الاقتصاد، تم اعتبار هذا النوع من الأسئلة (المنظمة) لفترة طويلة بأنها غير مجدية، لأنه فيما يتعلق بالشركة فهي التنظيم الرئيسي للاقتصاديين، وتم تحليل قيود السوق كمتغير يستخدم لشرح سلوكهم.

الشركات التي اضطرت إلى تعظيم ربحها، لم تستطيع الهروب منها، وهكذا، افترضت النظرية الاقتصادية السائدة مع فريدمان (Friedman)، أن كل شيء يحدث "كما لو أن الشركات كانت تقوم بأعمالها إلى الحد الذي يتم فيه تساوي التكلفة الحدية والدخل الهامشي".

ولفترة طويلة تم تقليص تحليل الشركة في وظيفة الإنتاج البسيطة في معظم الدراسات الاقتصادية، ومن بين هذه الأعمال، يمكننا أن نشير إلى أولئك الذين هم اليوم المراجع المعترف بها في النظرية الاقتصادية للمنظمات، مثل: نايت (Knight, 1921)، شومبتر (Schumpeter, 1923)، كوس (Coase, 1937)، سيمون (Simon, 1951)[1].

ومع ذلك، ظلت هذه الأعمال هامشية خلال فترة طويلة في مجال الاقتصاد، لذا كان من الضروري الانتظار حتى السبعينيات (1970م) من القرن الماضي لتظهر العديد من التيارات الفكرية، والتي قامت بتجديد الأسئلة الاقتصادية على سلوك المنظمات.

على الرغم من تنوع هذه الاتجاهات، من نظرية الوكالة (la théorie de l'agence) إلى أن جاءت نظرية الحوافز (la théorie des incitations)، إلى نظرية تكاليف المعاملات (la théorie des coûts de transaction)، ثم إلى المقاربات التطورية (les approches évolutionnistes)، حيث تم تجديد التفكير الاقتصادي حول الشركة بشكل عميق في هذه المرحلة[2].

النقطة المشتركة بين كل هذه التيارات هي اعتبار أن الفعالية (أو عدم الفعالية) الاقتصادية للشركة مرتبطة مباشرة بتنظيمها الداخلي. وتتوقف الشركة عن كونها "صندوق أسود" (une boîte

[1] Sophie LANDRIEUX-KARTOCHIA, théorie des organisations, Editeur : Gualino, Edition n° : 3, 2016, p 12.
[2] Idem, pp 13-14.

(noire وتصبح موضوع التحليل الاقتصادي، بعيدا عن كونه موحد، فإن التفكير لدى الاقتصاديين حول كيفية عمل المنظمات له أربعة مواضيع رئيسية على الأقل[1]:

- في خط التفكير السلوكي للأعوان في حالة المعلومات الناقصة (نظرية الوكالة ونظرية الألعاب)، تركز السلسلة الأولى من الأعمال على التفكير في الحوافز، ومن رواد هذا التوجه نجد كل من ديمستز (Demsetz)، جونسن (Jensen)، هارت (Hart)، هولمستروم (Holmström)؛
- ومع وجود زاوية تفكير مختلفة قليلا، اعتبرت نظرية تكاليف المعاملات المنظمة على أنها "طريقة خاصة لتنظيم التبادلات، وهي بديل للسوق"، ومن رواد هذا التوجه نجد كل من كوس وويليامسون (Coase et Williamson)؛
- يشمل تحليل الشركة كمكان لاكتساب المهارات ونشرها نهجين متكاملين، من ناحية بعض التحليلات أين ينظر فيها إلى المنظمة على أنها "مورد للمعرفة" في أصل مهاراتها. واعتبرها بنروس (Penrose) كنموذج مثالي (comme l'archétype)، ومن ناحية أخرى، سعى نيلسون وونتر (Nelson et Winter) والتيار التطوري إلى إيجاد تحليل جديد للديناميكيات الاقتصادية المبني على أساسها تنوع الشركات واختيارها من خلال آليات السوق؛
- وأخيرا، يمكن أيضا تحليل الشركة كحيز مترابط لتداول المعلومات، من خلال آليات التنسيق والحوافز ووفقا للسياقات المؤسسية التي يتطلبها تداول المعلومات، ومن رواد هذا التحليل نجد أوكي (Aoki).

يصف الجدول الموالي كيفية الإجابة من طرف المؤلفين على الأسئلة الثلاثة المتعلقة بالمنظمات.

[1] Didie CHABAUD, Jean-Michelds GLACHANT, Claude PARTHENAY, les grands auteurs en Economie des Organisations, EMS Editions, 2008, pp 13-14.

جدول رقم (1-1-01): تحليل المنظمة كإجابة على "ماذا وكيف وأين":

المؤلفين	ما الذي تفعله المنظمة؟ (Quoi : Que « fait » une organisation ?)	كيف: كيف تدير المنظمة ما تفعله؟ (Comment : Comment une organisation parvient-elle à faire ce qu'elle fait?)	أين: أو كيف ترتبط المنظمة بالعناصر الفاعلة الاقتصادية الأخرى؟ (Où : Comment l'organisation s'articule-t-elle avec les autres acteurs économiques?)
كوس (Coase)	تسمح المنظمة في ظل ظروف معينة، بتنظيم المعاملات بتكلفة أقل من السوق.	يتم الحصول على التنسيق بين الأعوان (أي تحقيق المعاملات بفضل علاقة هرمية).	حجم المنظمة محدود بسبب وجود تكاليف المعاملات. وفق الصفقة، قد يكون من المفيد استخدام السوق أو المنظمة (المنظمة والسوق مكملان).
بنروس (Penrose)	المنظمة هي مكان للإنتاج تقوم بتعبئة الموارد الإنتاجية.	بالاعتماد على المهارات وعوامل الإنتاج الحرة.	تستند ديناميكية النمو لاقتصاد ما على الاستغلال وتطوير المهارات.
سيمون (Simon)	المنظمة هي آلية لصنع القرار في حالة العقلانية المحدودة.	وضع إجراءات اتخاذ القرار.	المنظمة هي واحدة من بين أشكال صنع القرار.
ويليامسون (Williamson)	تسمح المنظمة، في ظل ظروف معينة، بتنظيم المعاملات بتكلفة أقل من السوق.	تعد العلاقات السلمية طريقة فعالة لإنجاز صفقات عندما تكون الأصول المتعلقة بالتبادل نوعية لهذه المعاملة.	المنظمة هي واحدة من بين ثلاثة أشكال لإنجاز المعاملات. النموذجان الآخران هما السوق والأشكال الهجينة (التي تنظم علاقات تعاقدية طويلة الأجل بين المتعاقدين).
نيلسون ووينتر (Nelson et Winter)	المنظمة مكان للإنتاج تحشد المهارات.	تضع المنظمة الروتين التنظيمي والذي هو من الأشكال المحددة للعمل في شركة ما.	يتم اختيار الشركات من قبل السوق، أين يتم قبول منتجاتها أو رفضها من قبل المستهلكين.
أوكي (Aoki)	تدير المنظمة المعلومات من أجل تنفيذ المهارات الإنتاجية.	تضع المنظمة في تناسق أساليب التنسيق مع نظام الحوافز الخاص بها	يتم إدراج المنظمات في السياقات المؤسسية والسوقية التي تقيد طريقة تنظيم.
ديمستز (Demsetz)	المنظمة هي نظام لتخصيص الموارد.	تسمح العقود الثنائية داخل المنظمات بحل مشاكل الوكالات، والمنظمة هي عقدة (nœud) من العقود الثنائية.	المنظمة هي شكل خاص لتخصيص الموارد في عالم تكون فيه المعلومات من الموارد النادرة.
جونسن (Jensen)	تحدد المنظمة وتنفذ العقود في حالات تكون فيها المعلومات ناقصة وسلوك الأعوان معقد.	البحث عن الكفاية الجيدة بين تعبئة معارف الأفراد وتوزيع حقوق الملكية وآليات الحوافز، وهناك	إن تماسك وفاعلية المنظمة يأتي من قدرتها على إيجاد التكامل الجيد بين هذه الآليات.

		تكامل وتنوع في آليات الحوافز.	
هولمستروم (Holmström)	المنظمة هي شكل خاص لتخصيص الموارد.	عقدة (nœud) من عقود الحوافز.	المنظمة هي عبارة عن مجموعة من علاقات الوكالة، وأنها تدخل في علاقات مع أعوان آخرين من خلال علاقات السوق.
هارت (Hart)	تنسق المنظمة أنشطتها في عالم من المعلومات غير الكاملة.	عقدة (nœud) عقود الحوافز عن طريق توزيع حقوق الملكية المتبقية.	هناك صيغ مختلفة لتوزيع حقوق الملكية ذات الطابع المحفز بشكل أو بآخر، والمنظمة هي واحدة من نماذج توزيع حقوق الملكية.
شوندلر (Chandler)	تنتج المنظمة بضائع أو خدمات.	التسيير مصدر القدرة على التكييف مع التطور التكنولوجي والسوقي بفضل قدرته على تطوير هياكل المنظمة.	هناك ديناميكية تاريخية مع تكييف الأعوان للصدمات التكنولوجية والمؤسسية.
كلارك (Clark)	تدير المنظمة تصميم المنتج تحت قيود الابتكار.	تقوم المنظمة باختيارات وحدات الإنتاج والواجهات التي تنشئ عقد المهارات.	المنظمات محرك المسارات التكنولوجية والابتكار.
منتزبرج (Mintzberg)	تنجز المنظمة تقسيم المهام من أجل تحقيق أهدافها وتنظيم تنسيق هذه المهام.	المنظمة هي مجموعة من الهياكل والتدفقات بين هذه الهياكل المترابطة.	يجب أن تكون المنظمة متطابقة (congruence) مع البيئة.

Source : Didie CHABAUD, Jean-Michel GLACHANT, Claude PARTHENAY, op. Cit, pp 15-16.

2/ تفسير الجدول رقم (1-1-01) أعلاه:

يمكن قراءة هذا الجدول الشامل (tableau synoptique) بطريقتين على الأقل، يمكن للقارئ المهتم بمشكلة معينة، على سبيل المثال التنسيق في المنظمة، أن يوجه قراءاته وفقا للطريقة التي استجاب بها المؤلفون. فمشكلة التنسيق يجب أن تعالج بشكل أساسي كمشكلة حوافز (Holmstöm)، توزيع حقوق القرار (Jensen)، ويمكن تناول حجم المنظمة من خلال تكلفتها (Williamson et Coase)، أما مشكلة اتخاذ القرار الجماعي (Simon)...إلخ.

هذا الجدول هو وسيلة لإدراك ما هي المشكلة المركزية التي أثارها المؤلفون (مشكلة التنسيق، تخصيص الموارد، وبناء المهارات...إلخ).

بالإضافة إلى استخدام المؤلفين لمصطلحات دقيقة (التنسيق، الحوافز، الموارد...إلخ)، من أجل إلقاء الضوء على أسئلة محددة كانت مطروحة في السابق ولم تكن لها إجابات، وقد نرغب في فهم التماسك الداخلي للمنظمات، ومن هنا نقترح الجدول الموالي، والعمود الأول منه، سيعطينا مختلف الآراء لمجموعة من الاقتصاديين المعروفين في هذا المجال.

وأخيرا، قد نرغب في معرفة المزيد عن بعض الجوانب المتعلقة بالمنظمات، لذا قمنا بإدراج العمود الثاني من الجدول رقم (1-1-02) الموالي.

جدول رقم (1-1-02): الترابط الداخلي والعناصر التنظيمية التي تم تحليلها:

المؤلفين	الترابط الداخلي (Cohérence interne)	العناصر التنظيمية التي تم تحليلها (Eléments de l'organisation analysés)
كوس (Coase)	توجد تكاليف المعاملات، بغض النظر عن كيفية إجراء التبادل، فالصفقة هي وحدة التحليل.	التبادل (المعاملات) في المنظمة.
بنروس (Penrose)	وحدة التحليل هي المنظمة وينظر إليها على أنها نظام للموارد.	الحجم والمهارات وديناميكية الشركة.
سيمون (Simon)	جميع الأعوان (الأفراد والمنظمات) لديهم عقلانية إجرائية هي الذكاء الاصطناعي.	إجراءات اتخاذ القرار.
ويليامسون (Williamson)	الصفقة هي الإشكالية، لأن الأعوان لديهم عقلانية محدودة ومع ذلك، لهذا فهم انتهازين.	التبادل (المعاملات) يكون في المنظمة.
نيلسون ووينتر (Nelson et Winter)	يمكن استخدام ثلاثية التطور البيولوجي (الوراثة، التنوع والاختيار) لفهم الديناميكية الاقتصادية.	تسمح الإجراءات الشكلية وغير الشكلية للمنظمة بالتصرف، وهذه الإجراءات تحدد مهارات الشركة.
أوكي (Aoki)	يواجه الأعوان مشكلة إدارة المعلومات في عالم يمتاز بالعقلانية المحدود.	تداول المعلومات عن طريق إدراج آليات التنسيق والحوافز.
ديمستز (Demsetz)	العون (l'agent) يقدر العواقب الهامشية في حالة وجود معلومات غير الكاملة.	العقود الثنائية داخل المنظمات وتوزيع حقوق الملكية.
جونسن (Jensen)	الأعوان يبحثون عن تعظيم مصالحهم في إطار القيود المعرفية، مع القدرة على الابتكار، وهذا التعقيد في سلوكيات الأعوان يؤدي إلى تعقيد آليات الحوافز.	العقود والحقوق المتعلقة بهذه العقود.
هولمستروم (Holmström)	العلاقات الثنائية هي علاقات مع الوكالة والتي تشكل جزءا من البيئة الاقتصادية والقانونية.	العقود وطرق الحوافز.
هارت (Hart)	نظرا لعدم اكتمال العقود، فإن مسألة الحوافز أمر محوري.	العقود والحقوق المتبقية الناتجة.
شوندلر (Chandler)	هناك شعور بالتاريخ، فالأشكال التنظيمية الفعالة تنتهي بفرض نفسها.	الطريقة التي يتم بها هيكلة وإدارة الشركات.
كلارك (Clark)	وحدة التحليل هي مصممة جيدا.	ابتكارات المنتوجات وكذلك الهياكل والمهارات تسمح بالابتكار.
منتزبرج (Mintzberg)	إرادة الإنجاز ووصف منطقي وتجريبي للمنظمة.	الهياكل ومجموعة التدفقات في المنظمة.

Source : Didie CHABAUD, Jean-Michel GLACHANT, Claude PARTHENAY, op. Cit, p 17.

المطلب الثاني: غايات النظام (Les finalités de la discipline):

بعبارة بسيطة، فإن النظرية هي: "مجموعة من المعرفة تعطي شرحا لحالة معينة من الحقائق، أو مجموعة من العبارات التي تسمح بتفسير الظواهر الحقيقية وفهمها وحتى التحكم فيها"[1]. إن الظواهر التي تهم المنظرين المهتمين بالمنظمات كلها مرتبطة بسلوك المجمعات الاجتماعية المشكلة لغرض العمل الجماعي.

[1] Jean-Michel PLANE, théorie des organisations, Editeur: Dunod, Edition n°: 5, 2017, p 7.

إن أول الكتابات في النظرية على المنظمات، تلك المصنفة على أنها "نظرية كلاسيكية" أو "La théorie classique"، والتي لها أساس واقعي وعملي. وقد جاءت هذه النظرية لغرض مساعدة المسيرين أو المسؤولين على قيادة المنظمات، بدءا من الشركات التي تشكل فئة مهمة في منطق التنمية الصناعية، لتحسين كفاءة تشغيلها من خلال ترشيدها.

إن المؤلفين الأوائل الذين اعتبروا هم المنظرين الحقيقين للمنظمات، من دون وجود عناوين لأعمالهم في المجلات والكتب هم الذين يستفيدون بالضرورة من هذا التعبير، هم في معظم الأحيان الرجال الذين مارسوا المسؤوليات في الشركات والذين تعلمنا من تجربتهم. تتخذ المقترحات بهذا المعنى شكل مبادئ، نصائح ومبادئ أساسية، والتي غالبا ما تعتبر قابلة للتطبيق عالميا[1].

يلاحظ كل من مارسدن وتاونلي (R. Marsden et B. Townley) أن العدد الأول من المجلة الفصلية المشهورة في العلوم الإدارية في الولايات المتحدة الأمريكية، قد قدم مشروع لتطوير العلوم الإدارية التطبيقية لخدمة المسيرين، كما هو الحال في العلوم الفيزيائية للمهندسين والعلوم البيولوجية في خدمة الطب.

بقدر ما تكون المعرفة قادرة بشكل أفضل على مساعدة المسيرين، يجب التأكد من أنها عملية علمية وضمان صلاحيتها. ومن هذا المنظور، تضاعفت الدراسات التنظيمية والمنشورات التي تسمى بالعلوم "الطبيعية" أو الأرثوذكسية للمنظمات (une science dite normale ou orthodoxe des organisations) والتي تعبر عن تمثيل معين لموضوع الدراسة وتفضل وجهة نظر معينة.

وبصورة تخطيطية للغاية، وبعيدا عن تنوع العمل الذي يشكل هذا النهج المهيمن، يتم استيعاب المنظمة على أنها شيء مفترض، يتم إعادة مراجعته والتعبير عنه، قبل أن يكون هناك تطبيق لفهمه وتوجيه، فالمنظمة تعتبر كحقيقة قابلة للتحليل العلمي من خلال نقل مناهج العلوم الطبيعية.

وفيما يتعلق بوجهة النظر، فإن الأمر الأكثر سهولة، على الأقل ضمنيا، لدى المسيرين أو كبار المديرين مقارنة بالفئات الأخرى من الجهات الفاعلة؛ على الرغم من أن محتوى المشورة يختلف عن تيار إلى آخر، فإن المسيرين هم الذين يتحملون مسؤولية إدارة الموارد بشكل منتج، وهم يشكلون المستفيدون الأوائل للمعلومات المتوصل إليها من الدراسات التنظيمية؛ يمكن ترجمة المعرفة العلمية المتراكمة على المنظمات إلى معلومات وتقنيات من شأنها تعزيز جودة القرارات التي يتعين على المسيرين اتخاذها؛ إذا كانوا يعرفون على سبيل المثال، العلاقة بين التصميم التنظيمي والبيانات الخاصة بالبيئة والأداء، وبذلك سيكونون في وضع أفضل لإدارة أعمالهم[2].

غير أنه من المفارقات أن طريقة "العلوم الطبيعية" (la science normale) تميل إلى إنتاج المعرفة لإحداث طلاق حقيقي مع عالم الممارسة (أو التطبيق). في الواقع، بما أن أساليب البحث، أو استعراض الأدبيات أو النماذج الإحصائية التي تحدد القضايا التي تم معالجتها أكثر من المشاكل التي مرت بها والحاجات التي يشعر بها المسيرين، فإن الطموح المبدئي للعلوم التطبيقية هو خدمة صناع القرار، وقد أصبح هذا الطموح يضيع في الأخير، ومن اللحظة التي يهتم فيها الباحثون بإجراء اختبارات فرضية سليمة، تصبح فائدة تطبيق التنظير ثانوية.

[1] Alain DESREUMAUX, théories des organisations, Editeur : EMS Editions, édition n° : 3, 2015, pp 11-13
[2] Michel CREMADEZ, organisations et stratégie, Editeur : Dunod, 2004, pp 31-32.

كل هذا هو أصل العلاقات بين النظريين والممارسين، وبالنسبة للأخرين (الجدد) في هذا المجال، فإن كلمة النظرية نفسها سوف تتخذ بشكل محفر (عميق أو بدراسة دقيقة) أو دفع تكلفة محاكمة الافتقار إلى الواقعية.

نلاحظ أنه، من دون نظرية لا يوجد وضوح ولا يكاد يدار أي شيء أو لا تكون هناك إجراءات متماسكة، النظرية الجيدة هي في التطبيق، كما قال لوين (K. Lewin)، لأن الأسئلة التي يقودها إلى جدول الأعمال تشجع على تقديم المعرفة ومواصفات الحالات والمشاكل.

كما أنه شيء عملي من حيث أنه يمنع صانع القرار من أن يصاب بالشلل في مواجهة تعقيد الظواهر الحقيقية؛ وبالطبع، من الضروري أيضا أن يكون للبناء النظري أدنى صفات الوضوح والشح والأهمية لتسهيل تخصيصه.

يجب ملاحظة أن الممارسات التنظيمية التي يقوم بها صناع القرار غالبا ما تدخل ضمن النظريات الضمنية، فقد يتنازع رجل العمل على حقيقة أنه يسترشد بأي أساس نظري، ولكن هذا يعني غالبا أن افتراضاته حول المنظمات ومبادئ الإدارة الجيدة لا تزال في مرحلة غير المدفوعة، وليست هذه الحقيقة لكي تخضع للفحص النقدي، لا يوجد نقص في المؤلفين الذين قاموا بمحاولة الكشف عن النظريات الضمنية التي تلهم عمل بعض المسيرين[1].

من حيث التحفيز في العمل، فإن التحليل الشهير لماكجريجور (D. McGregor) لنظريتي X و Y هو واحد من كلاسيكيات هذا النوع من المقالات، يقترح كل من (R. E. Miles et C. C. Snow) وجود علاقة بين تطور الأشكال التنظيمية والممارسات الإدارية والافتراضات التي يمكن أن يتخذها صانعو القرار بشأن سلوك الأفراد، والفكرة هي أن القدرة على اتخاذ القرار لا يخص إلا عدد قليل منهم، مما يؤدي بالمنظمات إلى المركزية والهرمية في التسيير، في حين أن دور المسير سيكون أكثر أهمية إذا اعتقدنا أن هذه القدرة واسعة الاستجابة.

وبصورة أدق، ارتبطت ملامح بعض أنظمة رقابة التسيير أيضا بالنظريات الضمنية للمحاسبين والمراقبين من حيث التحفيز. وأخيرا، فإن مكان العمل على النظريات المذكورة والنظريات المستخدمة في تسيير التغيير كما يرى كل من (C. Argyris et D. Schön).

المطلب الثالث: المنظرون والممارسون ومشكلة وضع الحلول المناسبة:

في الواقع، فإن المواقف التي يجد فيها المنظرون والممارسون أنفسهم، لديها أوجه تشابه معينة، والتي من شأنها أن تسهل التفاهم المتبادل وتقودهم على الأقل إلى الاعتراف بعدم وجود حلول بسيطة للمشاكل التي يواجهونها.

من ناحية، يواجه كلاهما (المنظرون والممارسون) مشكلة في فهم تنوع المشاكل التي تنتجها وتعرضها المنظمات للتحليل، فإذا كان من الممكن الخلط بين الممارس من خلال وفرة النظريات المتاحة، فمن الصعب وضعهم في منظور واكتشاف ما يمكن أن يساهم في توجيه قراراتهم، ويواجه المنظر تحدي التنوع والطبيعة التطورية للأشكال والممارسات التنظيمية، لإنتاج تنظير متماسك وملائم؛

[1] Michel CREMADEZ, op. Cit, p 32.

في كلتا الحالتين، إذا كان من السهل فهم الرغبة في تبسيط المبادئ التوجيهية السائدة وتلخيصها والخروج منها، فإنه مع ذلك تشكل موقف مختزل إلى حد ما[1].

ومن ناحية أخرى، يمكن أن نلاحظ أن مسألة عدم القابلية للنماذج التي شغلت بال المنظرين المهتمين بقضايا المنظمات قد خضعت للاختبار، بطريقة أخرى، من قبل قادة المنظمات. كما يذكر سباندر (J. C. Spender)، أن مصطلح لا قياسية (incommensurabilité) يأتي من عند برنار (C. Barnard) الذي استخدمه لوصف نوع من عدم اليقين الذي يواجهه المسيرين، والذين أجبروا على تجميع الأنظمة الفرعية (المادية، الشخصية، الاجتماعية...إلخ)، والتي لا يمكن وضعها في نفس الإطار التحليلي، وبالتالي لا يمكن قياسها.

القيادة تشكل تلك القدرة الخاصة بالمسير لتجميع آثار الأنظمة الغير المتماثلة، وإدارة سياق وذلك من أوجه عدم اليقين المرتبطة باختيار أهداف المنظمة.

بطبيعة الحال، يتم الجمع بين هذا التشابه في المواقف مع وجود اختلافات في وجهات النظر والمشاريع، وفي بحثه عن معالم لتوجيه عمله، يسارع الممارس إلى الإشارة إلى الطبيعة النوعية لحالته، لمجادلة الطابع الشخصي إلى حد ما لمنظمته، وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون ملما بنماذج معينة لإيجاد حلول بسيطة، وسهلة التنفيذ وتؤدي إلى نتائج سريعة.

أما بالنسبة للمنظر، فهو غالبا ما يتحرك بإرادة النمذجة (la modélisation) وبالبحث عن نظرية عامة عن موضوع دراسته، وهذا غالبا ما يؤدي به إلى تلخيص تنوع الظواهر في عدد قليل من الأشكال، أو حتى لتمييزها بشكل مفرط؛ بينما غالبا ما يكون عن طريق تجاوز الفئات الثنائية أو الاعتراضات المبسطة التي تؤدي إلى فهم الحقائق التنظيمية. هناك توتر قوي بين البحث عن القوانين العامة والحاجة إلى السياقية (la nécessité de contextualisation) التي تجعل الحوار بين النظريين والممارسين دقيقا إلى حد ما[2].

من المؤكد، أنه من المشروع طرح أسئلة حول كفاية العمل بين التنظير وانشغال (قلق) صناع القرار في المنظمات. ويمكن القيام بذلك عن طريق فحص درجة التحصيل لمراكز اهتمام هذا وذاك، ولكن من الصعب استخلاص استنتاج من مجرد اعتراف بوجود اختلاف بين انشغالهما، ما لم يقومان بوضع معيار للممارسة؛ ويمكن القيام بذلك أيضا عن طريق تحديد المعايير الملائمة التي يجب أن تحققها نتائج الباحثين، على سبيل المثال[3]:

- **الملائمة الوصفية (pertinence descriptive):** القدرة على فهم الظواهر التي يمر بها الممارسون في سياقهم التنظيمي؛
- **ملائمة الهدف (pertinence de but):** مراسلة بين متغيرات النتيجة أو المتغيرات التابعة للنظرية والعناصر التي يرغب الممارس في استخدامها؛
- **الصلاحية التشغيلية (validité opérationnelle):** القدرة على تنفيذ الإجراءات المتضمنة في النظرية؛

---

[1] Jean-Michel PLANE, théories du leadership : Modèles classiques et contemporains, Editeur : Dunod, 2015, pp 21-22.

[2] Béatrice COLLIN, Jean-François DELPLANCKE, Paul RAIMOND, contribution à l'analyse du changement dans les organisations, Editeur : Gestion 2000, 2001, p 27.

[3] Vasudevan RAMANUJAM et N. VENKATRAMAN, an inventory and critique of strategy research using the PIMS database, Academy of Management Review , vol. 9, n° 1, 1984, pp 138-141.

- **عدم الوضوح (non évidence):** الدرجة التي تذهب إليها النظرية إلى أبعد من الفطرة السليمة المتقنة من قبل الممارس؛
- **فيما يخص الزمان (à propos temporel):** توافر النظرية في الوقت المناسب.

قد يكون الالتزام بهذه المعايير متماشيا مع التوقع الشرعي للممارسين الذين يسعون إلى وضع حلول فورية نسبيا للمشاكل التي يواجهونها، وفي الواقع فإن الكثير من الأبحاث حول الظواهر التنظيمية ينطوي على تفسير وتقييم الممارسات الإدارية في سياقات مختلفة، ولإصدار بيانات وصفية لحالات مختلفة.

ومع ذلك، فإن دور المنظرين التنظيميين لا يقتصر على توفير نوع من الهندسة التنظيمية أو تقديم نصائح تقنية تتكيف مع إجراء العمليات اليومية؛ بل الأمر يتطلب توفير اللغة المفاهيمية والرمزية (à fournir le langage conceptuel et symbolique) التي تجعل من الممكن فهم الظواهر التنظيمية والتجريدية وتقنين، وتقييم الحقائق التجريبية، وبالتالي السماح بتفسيرها بل وإلقاء نظرة نقدية عليها.

بعبارة أخرى، من المحتمل أن تندرج المعرفة التي أنتجها المنظرون التنظيميون ضمن فئات الاهتمام الثلاثة التي أدرجها (J. Habermas)، وينطوي الحوار المثمر بين المنظرين والممارسين على احترام مواقف معينة بين الاثنين، وعلى جانب الممارسين فتح مجالهم وهذا هو الشرط الأساسي[1].

تطرقنا في المبحث الأول من الفصل الأول لموضوع "نظرة كبار المؤلفين الاقتصاديين إلى المنظمات الاقتصادية (الشركات الاقتصادية)"، ومن بين هؤلاء نذكر على سبيل الذكر لا الحصر فريدبرغ (Friedberg)، والذي ركز جل أعماله البحثية على مشاكل التنسيق الداخلي في هذه المنظمات، وعلى البحث عن الطريقة المثلى الواجب اتباعها من طرف المنظمات في بيئة (محيط) مفتوحة.

ويعتبر فريدمان (Friedman) أن وجود المنظمات هدفه البحث عن تعظيم الربح، وهناك من ينظر إلى وجودها أنه يقتصر فقط على العملية الإنتاجية، ومن رواد هذا الطرح نجد نايت (Knight)، شومبتر (Schumpeter)، كوس (Coase) وسيمون (Simon)...إلخ.

وتعتبر أول الأبحاث على المنظمات تلك التي تم اعتبارها على أنها "نظرية كلاسيكية"، وأول المنظرين في هذا المجال أولئك الذين مارسوا المسؤوليات في الشركات، ولم تكن هناك أثار لأعمالهم في الكتب والمجلات المتخصصة، وفي المبحث الموالي سنعالج موضوع محتوى هذه النظريات التنظيمية.

المبحث الثاني: محتوى النظريات التنظيمية، أو القضايا التي تم معالجتها:

يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل، موضوع "محتوى النظريات التنظيمية، أو القضايا التي تم معالجتها"، والذي سندرسه في ثلاثة مطالب، حيث سنخصص المطلب الأول منه لمناقشة المنظمة والأسئلة المطروحة حول سبب وجودها، كما سنتناول في المطلب الثاني بالدراسة والتحليل أسباب الحقيقية التي تقف وراء وجود المنظمات، ويتناول المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث عنصر "التفسير الاجتماعي والمعرفي لأسباب وجود المنظمات".

[1] Olivier AIM, Stéphane BILLIET, communication, Editeur : Dunod, 2015, p 27.

المطلب الأول: المنظمة والأسئلة المطروحة حول سبب وجودها:

بالنسبة لروجوت (J. Rojot)، "تريد نظرية المنظمات الجمع بين كل ما يميل إلى فهم أفضل لظاهرة التنظيم"[1]، وهو يعتبر هذا الجانب مجالا واسعا، ويكفي تصفح جدول محتويات بعض الكتب أو الأعمال العامة المكرسة له لمعرفة التنوع الكبير في الأسئلة التي يتم تناولها.

في التحليل الأول، يمكن ترتيب هذا التنوع الخاص بالموضوعات الرئيسية المتعلقة بالأسئلة التي تأتي بطبيعة الحال بما يكفي للعقل عند مناقشة عالم المنظمات، وبماذا تتميز؟ وكيف تعمل؟ ولماذا هي موجودة؟

من هذا المنظور، نجد في النظريات الخاصة بالمنظمات، خمس (05) فئات واسعة التطورات، وليست مستقلة تماما، تتطابق مع أنواع مختلفة من الفضول التي تثيرها المنظمات[2]:

1/ المنظمات كموضوع مفتوح:

والسؤال المطروح، هو أن طبيعة أو جوهر المنظمة التي نحاول تحديدها بطريقة عامة، يمكن أن تشكل هذه عند الاقتضاء، مقدمة للاختبارات النظرية النوعية؛

2/ المنظمات كأشياء للتحليل أو للقيام بفهم كيفية عملها:

الجواب هنا ذو شقين، لأنه يتعلق بالعمل الداخلي للمنظمة (ما يحدث داخل حدودها، بافتراض أنه يمكن حصرها)، وعلاقات المنظمة مع محيطها الخارجي. يؤدي المنظور الأول إلى الاهتمام بمجموعة من العمليات التي غالبا ما تستخدم مخزونها كدليل للتحليل العام للمنظمات، وقد تمت دراسة بعض هذه العمليات لفترة طويلة، مثل: سياق اتخاذ القرار، الاتصالات، القيادة، تحديد الأهداف وحل النزاعات (تضارب المصالح...إلخ)، ويرتبط البعض الآخر بالتعبئة الأكثر حداثة لبعض الاستعارات، مثل: سياق التعلم (Le processus d'apprentissage) أو السياقات المعرفية (Les processus cognitifs)، ويتطابق المنظور الثاني بشكل خاص مع تحليل العوامل والعمليات التي تحافظ على بقاء وتطور المنظمة، وبصفة عامة، تكييفها مع المحيط الذي يمتاز بغير سريع.

3/ المنظمات كأشياء للتقييم:

هذا السؤال مطروح حول فعالية أو أداء المنظمة والتي هي في قلب إعادة التفكير، والمفهوم نفسه ليس سهلا للتحديد، بمعنى أن المنظمة محل تقدير في قدرتها على إنجاز المهمة وتحقيق الأهداف التي حددتها لنفسها. قد يكون هذا يتوافق مع التقييم المغاير الذي يثير مشكلة مسؤولية المنظمة تجاه أصحاب المصلحة، وبشكل أعام، الجهات الفاعلة في عالمها الخارجي.

4/ المنظمات كأشياء متغيرات الشكل (Les organisations comme objets protéiformes):

إن ظاهرة التغيير وكل ما يتعلق بديناميكيات المنظمات هو موضوع أساسي آخر يظهر على مستويات مختلفة من التحليل، وبالتالي يمكن أن نهتم بمصير المنظمة التي تعتبر كيانا فرديا، أو التي تمتلك هوية وتاريخ محدد.

---

[1] Alain DESREUMAUX, op. Cit, p13.

[2] Linda ROULEAU, théories des organisations - Revue et augmentée Approches classiques, contemporaines et de l'avant-garde, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2007, p 9.

إن النمذجة (la modélisation) تهدف إلى أن تكون ذات نطاق عام، تستغل استعارة دورة الحياة وتقترح نظرية لمراحل التطور والتي تسلكها أي منظمة تمارس عملياتها في بيئتها المفتوحة. يمكن أيضا التفكير في مستويات التحليل الجماعي أو الكلي والنظر في العمليات التي تكمن وراء تطور السكان أو الفئات أو أنواع المنظمات.

بالإضافة إلى تحليلات السياقات (analyses processuelles) هذه، هناك تفكير حول وجود ومعنى الاتجاهات العامة في تحويل الأجهزة التنظيمية، والاتجاهات التي ميزت الفترات المتتالية من تاريخ المنظمات[1].

5/ المنظمات كأشياء يجب تفسير وجودها (Les organisations comme objets dont il faut expliquer leur l'existence):

المنظمة ليست كائنا طبيعيا، على الرغم من أن مجتمعاتنا مأهولة بمنظمات من جميع الأنواع، وإذا كان انتشارها في كل مكان يميل إلى جعلها حقائق واقعية، فإن مسألة ظهور المنظمة وما تمثله من حيث العملية التعاونية تشكل مشكلة أساسية لنظرية المنظمات. في هذا الصدد، يمكن للمرء أن ينظر إلى ما يبرر وجود المنظمات ككائن نوعي (أي أن يسأل على سبيل المثال، لماذا هناك شركات)، ولكن أيضا إلى إنشاء منظمة بطريقة معينة.

المطلب الثاني: أسباب وجود المنظمات (Les motifs d'existence des organisations):

1/ طبيعة المنظمات وأسباب وجودها:

من الصعب الفصل بين الأسئلة المتعلقة بطبيعة المنظمات وأسباب وجودها، وذلك لأن هناك رؤية للمنظمة تؤدي إلى نظرة معينة ترتبط بشكل طبيعي بمنطق معين لشرح الظواهر التنظيمية أو تفضيل أنواع معينة من التنظيم أو من المشاكل، على سبيل المثال، تعرف المنظمة على أنها "عقدة من العقود"[2] (comme un nœud de contrats)، يقودنا هذا التعريف إلى تفضيل التفسيرات القانونية-الاقتصادية (juridico-économiques) وجلب اهتمام خاص لآليات الحوافز والمراقبة؛ وبوصفها نظاما تعاونيا، وهي كيان للتنسيق الاجتماعي وتحكمها في الأجهزة المعرفية الجماعية (régie par des dispositifs cognitifs collectifs)، وتقدم تحليلات نفسية واجتماعية وسياسية (sociopolitiques) وثقافية.

في ظل هذه الظروف، لا يمكننا أن نتفاجأ بالمنافسة بين العديد من أساليب المنطق التفسيري لوجود المنظمات، التفسيرات التي تم تطويرها بشكل أساسي فيما يتعلق بالمنظمات الاقتصادية، وبطريقة أو بأخرى، يشير تفسير العمل الجماعي المنظم إلى الحدود الكامنة في العمل الفردي المطبق بصرامة.

واعتمادا على ما إذا كان هذا الأخير يتم إدراكه من الناحية البدنية والمادية، أو من الناحية المعلوماتية والإدراكية، فإن امتيازات وجود المنظمات تتميز بالحجج التقنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية-المعرفية (socio-cognitifs). وعلى الرغم من أن الأطروحات المختلفة تتناقض مع طبيعة العامل التوضيحي السائد، ويمكننا أيضا النظر في أوجه التكامل[3].

---

[1] Alain DESREUMAUX, op. Cit, pp 71-72.
[2] Didier CHABAUD, Jean-Michel GLACHANT, Claude PARTHENAY, op. Cit, p 18.
[3] Alain DESREUMAUX, op. Cit, pp 72-73.

2/ التفسيرات التقنية والاقتصادية (Les explications techniques et économiques):

التفسير الأول البسيط لوجود المنظمات، يكمن في الحاجة إلى جمع الموارد وتنسيق تنفيذها للقيام بمهام أو تنفيذ مشاريع معينة، والمنظمات هي اختراعات اجتماعية والتي تسمح بإنتاج أشياء لا يمكن لأعضاء المجتمع ببساطة أن يحصلوا عليها بخلاف ذلك، فهي تسمح بتجاوز حدود العمل البدنية والمادية للفرد المعزول، لغرض الحصول على الإنتاج الذي يشعر بالحاجة إليه.

إن طبيعة الإنتاجات التي يسمح بها العمل الجماعي المنظم متنوعة للغاية، قد تكون أشياء أو سلع أو خدمات محددة، أو عناصر ذات طبيعة غير ملموسة (كالتدريب، التنظيم والعدالة...إلخ)، مع هذا التفسير الأول، لا يقتصر الأمر على الحدود البدنية والمادية لعمل الفرد المعزول، بل أيضا على حقيقة أن تنفيذ بعض المشاريع يتطلب مجموعة متنوعة من المهارات التي قد تتجاوز قدرات هذا الفرد[1].

في مجال نظرية المؤسسات، يوجد التفسير التقني في موضوع عدم قابلية تجزئة بعض عوامل الإنتاج (l'indivisibilité de certains facteurs de production) أو مرافقة التكنولوجية التي تجبر على تجميع الوسائل أو المعدات.

بالنسبة لكل من (A. Alchian et H. Demsetz) تلعب هذه المرافقة التكنولوجية دورا مهما في تحديد حدود المنظمة، على سبيل المثال، فإن السبب الحراري (un motif thermique) يبرر التكامل في وحدة إنتاجية واحدة من الفرن العالي وآلة تصفيح المعادن (du haut fourneau et du laminoir).

كما يوجد التفسير التقني في موضوع وفورات الحجم (des économies d'échelle)، التي تشير إلى حقيقة أن مستويات الإنتاج الأعلى تسمح باستخدام تقنيات أكثر فعالية، وتبرير الاستثمار في طرق تخفيض التكاليف، وتحفيز فعالية العمال من خلال تقسيم أكبر للمهام في العمل الجماعي، ويكون هناك تخصص للمهارة أكبر.

لا تقتصر هذه المدخرات على الأنشطة الإنتاجية المباشرة فحسب، بل تنطبق أيضا على الوظائف المحيطية أو المرافقة لها مثل التموين (l'approvisionnement)، التمويل، وإدارة شؤون الموظفين والتسويق...إلخ.

وبصرف النظر عن مجرد الوضوح أو المعنى المشترك، فإن التفسير الأول له ميزة في جذب الانتباه إلى الجانب التقني للمنظمة والحاجة إلى حمايتها من المصادر الخارجية، نظرا لوجود عدم اليقين (l'incertitude)، وهذا من أجل ضمان تصرفها بالشكل العقلاني والفعال.

ووفقا لهذا المنطق التقني، يقترح طومسون (J. D. Thompson) معالجة الأسئلة المحورية والمتعلقة بحدود المنظمة وطريقة تنظيمها الداخلي، حيث تميل المنظمة إلى إدراج أي عنصر من شأنه أن يشكل طوارئ أساسية، إذا تركت لتقدير بيئته والمنظم بشكل مختلف وفقا لنوع من خصائص التكنولوجية التي يجب أن تتحملها[2].

كما أن التفسير التقني يسمح بعرض مسألة ديناميكية التنظيم مع مرور الوقت، إذا تم قبول أن عمل المنظمة لا يقتصر على السعي فقط إلى تحقيق فعالية ثابتة لحالة تقنية معينة وسياقات (processus) الإنتاج، ولكنها تساهم أيضا في تغيير هذه العناصر، ومن ثم فإن بعض التحليلات الخاصة بتطور الشركات تعطي مكانا هاما للعامل التقني أو التكنولوجي كعنصر من عناصر تفسير تقلبات حدودها.

[1] Alain DESREUMAUX, Op. Cit, p 73.
[2] Idem, pp 73-74.

ومع هذا الشرح التقني، لا توجد إجابة كاملة على الأسئلة التي تطرح حول وجود المنظمات، فعلى سبيل المثال، فالفكرة التي يتم بواسطتها تأسيس المنظمة للسماح بوفورات الحجم، في الحقيقة لا تعطي نظرة عن حجم المنظمة أو حجة لا تقبل الجدل لتعيين حدودها.

وفي الواقع، يمكن تصور استغلال وفورات الحجم على أساس العلاقات التعاقدية القائمة بين الكيانات المستقلة قانونا، فبدلا من عدم إمكانية التقارب التكنولوجي، فإن التكاليف المحتملة للتعاون القائم بين الكيانات المنفصلة هي التي تبرر اتحادها وإدارتها من خلال هيكل هرمي مشترك، إن الحجج من هذا النوع تقوم بتعبئة التيارات المختلفة لتفسير وجود المنظمات[1].

يطور اقتصاد المنظمات رؤية تعاقدية للشركة ويبرر وجودها من خلال منطق النجاعة الاقتصادية. حيث وضع كوس (R. Coase) إلى حد كبير أسس هذا النهج عند تقديم السوق والشركة باعتبارها شروط بديلة لتنظيم المعاملات الاقتصادية.

ووفقا لكوس، فإن ما يفسر وجود المنظمات هو أن تكاليف إجراء التبادلات الاقتصادية من خلال وسيط السوق (التكاليف التي تشكلت من خلال الحاجة إلى معرفة الأسعار، التفاوض على العقود، مراقبة تنفيذها وحل النزاعات...إلخ)، قد تظهر تفوقها على إدارتها داخل حدود المنظمة.

أدى هذا الحدس الأولي (intuition initiale) إلى العديد من التطورات التي ساعدت على توضيح تكاليف إجراء التبادلات من خلال السوق وجلب في نفس الوقت عناصر إجابة لمسألة وجود المنظمة[2].

التمدد الأول، الذي اقترحه كل من (A. Alchian et H. Demsetz)، هو التركيز على مشكلة قياس مساهمة كل عضو في فريق الإنتاج الكلي والمكافأة المقابلة له. بما أن تحقيق أي نشاط هو إتباع سياق إنتاج معقد، فإن تعاون أعضاء الفريق الواحد يعطي نتائج متفوقة على تلك التي ترجع إلى الجهود الفردية.

ومع ذلك، فإن الحافز على التعاون يتراجع بمجرد أن تزيد فرص أعضاء الفريق في إهمال التزاماتهم، على الرغم من أن تفاعل أعضاء الفريق يوفر إمكانات إنتاجية متفوقة، إلا أنه يجعل تقييم مساهمة كل منهما على الآخر أكثر صعوبة.

إذا شعر أعضاء الفريق أن المكافأة على عملهم ستكون مرتبطة بشكل غير كامل بالمجهودات الفردية التي قاموا بها، فسوف يتم تقليل مدى سرعتها. المنظمة التي تؤدي إلى إنشاء تسلسل هرمي لمراقبة جهود الأفراد، تسمح بتقليل سلوك الإهمال أو التهرب من أعضاء الفريق، إلى الحد الذي تكون فيه المراقبة بنفسها مكلفة، لا ينبغي توسيعها إلى أبعد من النقطة التي تكون فيها تكلفتها الحدية متساوية بالربح الهامشي المستمد من تقليص سلوك الإهمال الذي تسمح به.

بالطبع يبقى أن نرى كيف يتم تنظيم مراقبة المراقب، ويتناول ألشيان وديمستز (A. Alchian et H. Demsetz) هذه المسألة بالقول: "أنه يكفي أن يجعله يتحمل آثار إهماله من خلال تفويضه بالتفاوض على العقود مع أعضاء الفريق، للمراقبة على جهودهم، من خلال تخصيص له مكافأة مقابلة لبقايا القيمة التي أنشأها الفريق بعد إعطاء لكل عضو الجزء المتفق عليه مبدئيا من المكافأة".

وهذا يشكل حافزا قويا لبذل العناية المهنية الواجبة في ممارسة المراقبة، وفي إطار الشركات الحديثة، فإن المساهمين هم الذين يلعبون دور المراقب النهائي.

[1] Sophie LANDRIEUX-KARTOCHIA, op. Cit, pp 88-89.
[2] Alain DESREUMAUX, Op. Cit, pp 74-75.

إذا كان هذا المفهوم يعطي تفسيرا لوجود التسلسل الهرمي الإداري، فإن التركيز يكاد يكون تقريبا على فكرة إنتاج الفريق، والذي ترك بعض المشاكل التي تطرحها مسألة وجود الشركة وأن ويقترح تطوير الثاني، المعروف باسم "نظرية تكلفة المعاملات"، لعلاج المشكل المطروح (إنتاج الفريق).

تم تطوير النظرية السابقة على نطاق واسع بواسطة ويليامسون (O. E. Williamson)، هذه النظرية مبنية على افتراضين أساسيين، حول سلوك الجهات الفاعلة المشاركة في المعاملات الاقتصادية.

فالأولى هي تلك التي نسبت إلى (H. Simon)، والخاصة بالعقلانية المحدودة التي لا تسمح بالتنبؤ بكل ما يمكن أن يحدث في علاقة التبادل، وبالتالي صياغة الترتيبات التعاقدية التي من المحتمل أن تواجه جميع الاحتمالات.

والثانية هي فرضية الانتهازية، التي يسعى فيها الأعوان إلى متابعة مصالحهم الشخصية، لكن يمكنهم فعل ذلك بمكر (أي بالكذب، عدم الامتثال للالتزامات وحجب المعلومات...إلخ).

ليس بالضرورة أن يتصرف كل الأعوان بهذه الطريقة، ولكن يكفي أن بعضهم يقوم بذلك، ومن ثم يكون من المفيد التمييز بين الانتهازيين وبين أولئك الذين ليسوا بحاجة إلى حماية أنفسهم من ذلك النوع من السلوك[1].

تأتي مشكلة إجراء المعاملات لتقود الشركات إلى اختيار الحل المناسب (ما نسميه "طريقة الحوكمة")، من أجل تقليل العقبات المتعلقة بالعقلانية المحدودة والانتهازية المحتملة للجهات الفاعلة، وذلك بأقل تكلفة ممكنة.

السوق والمنظمة كل منهما يشكل حل من حيث المبدأ، تعتبر المنظمة (الشركة) حلا أكثر فعالية من السوق، وهذا عندما تكون العقلانية المحدودة للجهات الفاعلة ومخاطر الانتهازية تشكل أكبر المشكلات بالنسبة لإجراء المعاملات.

ويتم التحقق من ذلك في حالة المعاملات التي تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين (l'incertitude) تتطلب من أحد الجهات الفاعلة أن تستثمر في أصول محددة، أي الأصول المخصصة للمعاملة المعنية والتي لا تملك إلا قيمة منخفضة.

عدم اليقين المرتفع يحول دون صياغة العقود، والتي تنص على جميع الظروف من أجل إنجاز وتبادل الحقوق والمسؤوليات المقابلة للمتعاقدين. ففي هذه الحالة، يجب إنشاء هيكل ذو تسلسل هرمي، أين يقرر الفاعل كيفية حل المشكلات التي لا يمكن توقعها، والتي تشكل حل فعالا.

إن وجود مستوى عال من الأصول يفرض على المنظمة تفضيل السوق، لأنها تزيد بشكل كبير من مخاطر السلوك الانتهازي. ففي هذه الحالة أيضا، إنشاء تسلسل هرمي، أي جمع المتعاقدين في منظمة واحدة يمكن لمسيريها من مراقبة سلوك الفاعلين (des acteurs) وتنمية الشعور حول الأهداف المشتركة، هو الحل الأمثل.

إن التسلسل الهرمي يوفر حلا لمشكلة إجراء المعاملات في حالات عدم اليقين (l'incertitude) المرتفع وخصوصية الأصول، فإن ذلك يولد أيضا تكاليف تنظيمية والتي تحد من حجم المنظمة، مثل

[1] Alain DESREUMAUX, Op. Cit, p 75.

العديد من النماذج الاقتصادية، وتقدم نظرية تكاليف المعاملات تفسيرات لوجود المنظمة التي تتميز بكيفية تسيير التكاليف.

النظرية الاقتصادية الكلاسيكية التي تميل إلى تجاهل المنظمة أو التعامل معها كصندوق أسود، بينما في الوقت نفسه يفترض منظرو المنظمات وجود المنظمة كشيء مبرر، ومع ذلك، فإن هذه المقاربة ليست خالية من النقد، ومما لا شك فيه، أنها تقلل من تكاليف المنظمة نفسها، فضلا عن دور القوى الاجتماعية والثقافية في تسيير الأنشطة الاقتصادية.

من ناحية أخرى، تقدم تفسيرا جوهريا سلبيا لوجود المنظمة، فهي تعتبرها كطريقة للتغلب على فشل السوق (qu'une façon de surmonter la défaillance du marché)، وأن هناك منطقا أخر مقترح يبرر سبب وجود المنظمات[1].

المطلب الثالث: التفسير الاجتماعي-المعرفي (L'explication socio-cognitive):

وعلى النقيض من النماذج الاقتصادية البحتة، فقد تم تطوير مقاربة يمكن وصفها على أنها اجتماعية معرفية (une approche que l'on peut qualifier de socio-cognitive)، من خلال تجميع تحت هذا المصطلح كل الأعمال التي تبنت فهما للمنظمات الاقتصادية، وذلك بالرجوع إلى المفاهيم المعرفية وبعض من الرؤى من السياق التعلمي الاجتماعي (une certaine vision du processus d'apprentissage social).

من الجدير التأكيد أن هذه الطريقة جديدة نسبيا، ولكن الاهتمام بالأبعاد المعرفية والرمزية للظواهر التنظيمية كان ينمو خلال سنوات الثمانينات والتسعينات؛ النقطة المشتركة بين الأعمال المعنية، هي اعتبار المنظمات ككيانات معقدة ذات خصائص فريدة، تنشأ من تفاعل الأفراد، أي القدرة على معالجة المعلومات، إنتاج ومشاركة الرموز والعروض، الوعي بالوقت والتاريخ وأنظمة القيمة...إلخ؛ وهذا بغية شرح عمل المنظمات من حيث تفاعلات السلوكيات والعمليات المعرفية والظواهر البيئية، وفقا للنظرية المعاصرة للتعلم الاجتماعي.

على وجه الخصوص، تطوير المنظور المعرفي في التحليل التنظيمي يعتبر من المساهمات التي قام بها "كارل إدوارد وايك" (Karl Edward Weick)، الذي قدم نموذجا ديناميكيا للمنظمة يركز على صنع المعنى ويشارك في العديد من السياقات (des processus)، كالالتزام بالواقع الذي يشير إلى التركيز على جوانب معينة وتوليد البيانات الكلية، تفسير أو إسناد المعنى إلى البيانات الإجمالية.

من بين المناهج الاقتصادية، هناك تيار النظرية التطورية، والذي يقدم بعض القرابة مع هذا المفهوم من حيث أنه يطور تحليل ديناميكيات المنظمة (يركز بشكل أساسي على الشركة)، مما يجعلها مكانا كبيرا لسياقات التعلم (une large place aux processus d'apprentissage).

هذه النظرية تعتبر الشركة كمنظمة وتبحث عن كيفية تعلم التكييف، من أجل العثور على أفضل الطرق لتلبية متطلبات بيئتها، والتي تنتج مجموعة من الإجراءات التنظيمية المقابلة لثمار هذا التعلم، وذلك من خلال تركيز الانتباه على الإجراءات السلوكية بدلا من الإدراك، تأخذ النظرية التطورية توجها جوهريا سلوكيا (behaviouriste)[2].

---

[1] Alain DESREUMAUX, op. Cit, p 76.

[2] Yves BERTRAND, culture organisationnelle, Editeur: Presses de l'Université du Québec, 1991, pp 131-132.

بالإضافة إلى ذلك، يبقى التركيز على سلوكيات التكيف التي تسمح بتحسين وضع الشركة في بيئتها، بدلا من المبادرات التي يمكن أن تتخذها بالاتفاق مع الشركاء الخارجيين لتحكم في بيئتها، فالنهج مختلف تماما بهدف التخلص من بعض أشكال التنظيم، والذي يترك مساحة صغيرة للجهات الفاعلة.

ونتيجة لذلك، فإن السياق الذي ينتج التعلم لا يستفيد من التوضيح الكامل (ne bénéficie pas d'une élucidation complète)؛ ومن جانب النظريات المتعلقة بالمنظمات، تعد أعمال التعلم التنظيمي أيضا جزءا من هذا المنظور الشامل.

يمكن للتعلم التنظيمي (l'apprentissage organisationnel) أن يحدد سياق اكتساب المعارف والسلوكيات الجديدة، وحفظ هذه العناصر التي تشكل بالتالي قاعدة من الخبرة التي يمكن حشدها في وقت لاحق؛ هذه الأعمال مركبة إلى حد ما، وهي في جوهرها سلوكية أحيانا ومعرفية في بعض الأحيان (tantôt behaviouriste tantôt cognitive).

ويتجنبون بشكل عام التحيز التنظيمي، وتبقى مشكلتهم هي فهم كيف للتعلم أو التدرب (l'apprentissage) المنجز من طرف أعضاء المنظمات أن يحول إلى قدرات تنظيمية، وكيف يتم إضفاء الطابع الرسمي عليها (القدرات التنظيمية) في السياسات والإجراءات.

وبعيدا عن تنوع وجهات النظر، فإن ما يطرحه هذا النوع من المقاربات هو مبرر للطبيعة الإيجابية لوجود المنظمات الاقتصادية، والتي لم تعد تظهر ببساطة كبدائل لما يمكن أن ينظر إليها كبديل لإخفاقات السوق، بل أنها مؤسسات تتمتع بقدرات إيجابية في مجال الأنشطة الاقتصادية، ووفق هذا المنظور، تكون المنظمات في نفس الوقت[1]:

- وسائل توسيع نطاق عقلانية الأعوان، وذلك من خلال تسهيل اكتساب ونقل المعرفة والسماح بتطوير لغة ومعرفة مشتركة، ذاكرة جماعية، بناء الروتين الذي يقتصد من الوقت في اتخاذ القرار من أجل تحليل الحالات أو الاستراتيجية الأكثر تعقيدا؛
- وسائل الحد أو التحكم في النزاعات بين الفاعلين، وذلك بفضل شكل مشترك والذي يحافظ على رؤية موحدة للأهداف ويسمح بالبحث عن حلول مقنعة أو إقامة علاقات مناسبة، ويفرض الحلول بطريقة سياسية؛
- وسائل التعامل مع بيئة غير مؤكدة، وذلك من خلال تسهيل تطوير السلوكيات التكيفية (le développement de comportements adaptatifs) المبنية على أساس تقاسم القواعد والأطر الخاصة بحيازة المعلومات وتفسيرها ونقلها.

ويؤدي هذا إلى التعلم التنظيمي (l'apprentissage organisationnel)، كونه الخاصية المميزة للمنظمة إلى توسيع جرد ميزاتها المكونة لها، عن طريق اتباع كل من (C. Argyris et D. Schön)، حيث يعتبران هذان المؤلفان المنظمة كيانا جماعيا للعمل والإدراك، وتحددها ستة (6) خصائص، حيث تعبر الثلاث (3) الأولى منها عن فكرة أن منظمة واحدة التصرف، والثالثة (3) الأخرى التي تعرف التعلم التنظيمي في المنظمة كما يلي[2]:

- الحكم بالمعنى المهذب (un gouvernement au sens de polis)؛

[1] Hervé Laroche, Jean-Pierre Nioche, repenser la stratégie : Fondements et perspective, Editeur : Vuibert, 1998, pp 337-338.
[2] Idem, pp 341.

- وكالة بالمعنى التفويضي (une agence au sens de délégation)؛
- نظام من المهام بالمعنى الخاص بتقسيم العمل؛
- هي نظرية للعمل، بمعنى نظام معقد من المعايير والاستراتيجيات والفرضيات؛
- هي مؤسسة معرفية، بالمعنى الخاص بالنظرية السارية المفعول (نظرية الاستخدام) (theory-in use)، التي ينفذها الأعضاء بفعالية؛
- هي شيء معرفي مصطنع (un artefact cognitif)، بالمعنى الخاص بمفاهيم الصور الفردية والتمثيلات الجماعية.

إن وضع فكرة التعلم التنظيمي في مركز المنظمة، وهي بمثابة اعتبار المنظمة كمجموعة من الروتينات للمعارف المتراكمة (un ensemble de routines et de répertoires de connaissances accumulées).

وباختصار، فإن الإجابات على الأسئلة المتعلقة بطبيعة وأسباب وجود المنظمات تحتوي على تناقضات بين الرؤى التعاقدية لتعبئة النجاعة المنطقية التقنية-الاقتصادية (d'efficience techno-économique) والرؤى ذات الطابع الاجتماعي-المعرفي (socio-cognitive) والاجتماعي-السياسي (socio-politiques)، مع التركيز على الظواهر الجماعية التي تميز المنظمات.

كما هو الحال مع العديد من القضايا الأخرى، أين الإجابات ظاهريا يتم عكسها، نادرا ما تتماسك النظريات ذات الصلة بالمنظمات مع المقاربتين (الأولى: التقنية-والاقتصادية والثانية: الاجتماعية-المعرفية). ومع ذلك، فإن اكتشاف تكامل وجهات النظر هو موقف يستحق الاحتفاظ به فقط إذا أخذ في الاعتبار تنوع المنظمات والمنطق الذي يمكن أن يحكم عملياتها[1].

تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم الأسباب التي تقف وراء وجود المنظمات (الشركات)، ولا يمكن فهم كل هذه الأسباب إلا بالرجوع إلى الأسباب والتفسيرات القانونية-الاقتصادية (Juridico-économiques)، التفسيرات التقنية-الاقتصادية (Juridico-économiques) والتفسيرات الاجتماعية-المعرفية (Socio-cognitifs). كما تطرقنا إلى الاهتمام الواجب منحه لآليات الحوافر والمراقبة، ولعلى كذلك ما يفسر وجود المنظمات هو أن العمل الفردي المعزول لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة، أما وجود المنظمات فتبرره التفسيرات الثلاثة الي تم ذكرها.

المبحث الثالث: نظرة عامة على الشركات الاقتصادية في الجزائر:

في هذا المبحث ستتم دراسة بعض أنواع الشركات الاقتصادية، وسنأخذ على سبيل الحصر لا على سبيل الذكر نوعين هامين من الشركات الاقتصادية في بلادنا، وهما: شركات المساهمة وشركات ذات المسؤولية المحدودة، لأن هاذين النوعين، يمثلان أغلبية الشركات الاقتصادية في الجزائر والاعتماد عليهما يجعل من الدراسة التجريبية سهلة الإجراء في الميدان.

[1] Alain DESREUMAUX, op. Cit, pp 75-76.

المطلب الأول: الإلمام بموضوع الشركة الاقتصادية:

1/ تعريف الشركات الاقتصادية:

1-1/ التعريف الأول:

يمكن تعريف الشركة على أنها: "نظام منظم ومحدد البنية، ويشكل الهيكل عنصر أساسي لضمان السير الأمثل لها"[1].

1-2/ التعريف الثاني:

"يتم إنشاء الشركات الأموال من قبل شخصين أو أكثر، يوافقان بموجب عقد على التنازل للمشروع المشترك بينهما عن السلع أو صناعتها بهدف تقاسم الربح أو الاستفادة من المدخرات التي قد تنتج عن هذا المشروع، ويجوز تأسيسها أيضا في الحالات التي ينص عليها القانون، من خلال فعل إرادة شخص واحد يتعهد الشركاء الأخرين بالمساهمة في الخسائر"[2].

1-3/ التعريف الثالث:

"الشركة عبارة عن وهم وخيال قانوني (La société est une fiction juridique)، وهي عبارة عن حيلة (un artifice) يتم إنشاؤها من قبل، أو عن طريق التحول، أو الاندماج، أو الانقسام، وما إلى ذلك، لذلك وبإرادة القانون، ستتمتع بشخصية قانونية وستصبح موضوعا للحق في حد ذاتها، وستكون الشركة شخصا معنويا يتمتع بالحقوق وسيخضع للالتزامات جنبا إلى جنب مع الأشخاص الطبيعيين، وسوف تعرف بعد تطور ولادتها، وفي نهاية المطاف، سوف تختفي. ومع ذلك، على خلاف الأشخاص الطبيعيين الذين تكون حياتهم محدودة، يمكن أن يصل عمرها إلى 99 سنة، ما لم يتم التنازل عنها صراحة، ويمكن تمديد هذا العمر إلى ما بعد 99 سنة"[3].

2/ الشركة حسب النظرية الاقتصادية:

يمكن تعريف الشركة على أنها: "مجموعة الوسائل البشرية والمالية والمادية، وهي مجمعة من أجل تحقيق هدف إنتاج وبيع السلع والخدمات في السوق"[4].

من خلال التعريف السابق يتضح أن الشركة الاقتصادية لها هدف واضح قبل الشروع في تحقيقه، والشركة الاقتصادية هدفها يتمثل في استغلال جميع مواردها من أجل تحقيق الربح وضمان الاستمرارية في المستقبل.

كما يمكن القول حسب النظرية الاقتصادية على أن الشركة هي: عون اقتصادي محوري، وتم إنقاص هذا الدور في النظرية الاقتصادية واعتبرت الشركة على أنها عون فردي أو وحيد (un agent individuel) يهدف إلى تعظيم الربح آليا[5].

---

[1] Joëlle BONENFANT, Jean LACROIX, structure de l'entreprise, chambre de commerce d'industrie de Paris, France, p 18.

[2] Jean-Marc MOULIN, droit des sociétés, Editeur : Gualino, 2006, p 13.

[3] Ali GUENFICI, l'essentiel du Droit des sociétés, Editeur : Gualino, Edition n° : 1, 2017, p 15.

[4] Philippe NORIGEON, les fonctions de l'entreprise, 2001, France, p 5.

[5] Alain BEITONE, Estelle HEMDANE, la définition de l'entreprise dans les manuels de sciences économiques et sociales en classe de seconde, édition I.U.F.M. d'Aix-Marseille, France, p 3.

إنه ليس بالبعيد حتى أصبحت الشركات تأخذ بعين الاعتبار في الدراسات الاقتصادية، خصوصا من الجوانب ذات الصلة بتنظيمها وحوكمتها ووظائفها الرئيسية.

لم تأخذ الشركات الاقتصادية مكانة خاصة، نظرا للتهميش الذي تعرضت له في أوائل القرن العشرين وحتى إلى غاية سنوات السبعينيات من القرن الماضي (1970م) في العلوم الاقتصادية، واعتبرت الشركات الاقتصادية في السابق على أنها لا تقوم إلا بدور التحويل بطريقة فعالة لعناصر الإنتاج وتتكيف آليا مع متطلبات المحيط.

3/ الشركة حسب النظرة القانونية:

يمكن أن تكون الشركة شخص طبيعي في حالة مؤسسة فردية، كالحرفي أو التاجر والمهن الحرة الأخرى)، أو أن تكون شخص معنوي في حالة شركة ذات شركاء (Entreprise sociétaire)، مثل: الشركات الاقتصادية بمختلف أشكالها سواء كانت شركات تجارية، صناعية، خدماتية أو مختلطة...الخ.

اختيار الشكل القانوني للشركة يسمح بالإجابة على متطلباتها وخصوصا المتعلقة منها بحجمها أو النشاط الذي تمارسه[1].

يتضح من النظرة القانونية للشركة أنها على عدة أشكال قانونية، فكل شكل له خصائصه ومميزاته، وسنذكر في المطلب الموالي بعض الخصائص والمميزات الخاصة بشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وفق القانون التجاري الجزائري الساري المفعول، وهذا يدل أن لكل شركة نصوصها القانونية التي تحكمها، والإخلال بهذه النصوص قد يعرض الشركة إلى زوالها.

4/ الفرق بين المنظمة والمنشأة والمؤسسة:

4-1/ المنظمة: المنظمة مفهومها يعني "الوحدة أو مركز صنع القرار، وليس بالمعنى المجرد لتوصيف مجموعة اقتصادية واجتماعية، وهي حقيقة تفرض نفسها بسبب التقارير الصادرة عنها والتي تهم الأطراف التي تتعامل معها"[2].

اهتم الكثير من المؤلفين بمشكلة المنظمات، ومع ذلك، سنقتصر على ذكر بعضهم والذين قدموا لنا تعاريف مختلفة للمنطمة.

بالنسبة لجورج لاباساد وريني لورو (Georges Lapassade et René Lourau)، "فإن مفهوم المنظمة له معنيان، فهو يحدد، من ناحية، المجموعات العملية، مثل المصانع والنقابات والبنوك والجمعيات المختلفة، وهذا يعني المجتمعات التي تسعى لتحقيق أهداف، مثل إنتاج السلع أو توزيعها ، أو تدريب الرجال أو إدارة أوقات فراغهم، ومن ناحية أخرى، لا يزال المصطلح نفسه يعمل على تحديد سلوكيات اجتماعية معينة، وبعض العمليات الاجتماعية: فعل تنظيم هذه الأنشطة المختلفة، وتنظيم الوسائل لتحقيق الأهداف الجماعية (لإنتاج، تثقيف، توزيع...إلخ)، ودمج مختلف الأعضاء في وحدة متماسكة"[3].

---

[1] Frédérique BERROD, Antoine ULLESTAD, le droit de l'union européenne et la notion d'entreprise : donner un sens juridique à l'exercice de l'activité économique, éditions A. Pedone 2015, Paris, France, pp 135-136.

[2] Alain DESREUMAUX, op. Cit, p 41.

[3] André CAVAGNOL, Pascal ROULLE, management des organisations, Editeur : Gualino, 2009, p 27.

يرى تشيستر بارنارد (Chester Barnard) المنظمة بأنها "نظام للأنشطة أو للقوى الشخصية والمنسقة بوعي، وبالنسبة له، تتميز المنظمة بشبكة من الوظائف والمهام المحددة، مما يؤدي إلى تقسيم العمل ونظام من المسؤوليات".

هناك تعريفات كثيرة ومختلفة حول ما هي منظمة، وهذه التعريفات تعكس زوايا النظر التي اعتمدها مؤلفوها وهي في كل مرة غنية وغير كافية.

يقول كل من مارش وسيمون (J. March et H. Simon) أنه ربما لم يكن من الضروري البدء من التعريف وأنه من الأفضل وصف الحقائق التي يمكن ملاحظتها.

ومع ذلك، من الممكن تحديد هذه الحقائق وذلك من خلال التطورات العديدة التي كرست لها، وهنا نميز سبعة (07) عناصر تشكل، فيما وراء الخلافات، جوهر ما يمكن تسميته "الظاهرة التنظيمية"[1]:

- المنظمة هي الفضاء الذي يوجد فيه تقسيم معين للعمل، وأنها ليست حشد غير متميز، يتم تنفيذ الأنشطة فيها، ويتم تعيين الأدوار كذلك، حتى إذا كانت أشكال هذا التقسيم متنوعة وأكثر دقة أو أقل؛
- المنظمة عبارة عن مساحة للتنسيق الجماعي، وهناك تنظيم لأنه ينبغي علينا تجاوز الجهد الفردي؛
- تقسيم العمل والتنسيق ضروريان لتنفيذ بعض الإجراءات، وكثيرا ما تم وصف المنظمة بأنها إجراء نهائي؛ هذا الاقتراح مقبول، شريطة أن يكون المرء حذرا بشأن مفهوم الأهداف، والذي غالبا ما يتم تقديمه على أنه واضح ومشترك؛
- هذا الإجراء طوعي يشمل العديد من الاختيارات وإمكانيات اتخاذ القرار والتفاوض أو الترتيبات المختلفة (ينحرف أحدها افتراضيا عن مفهوم الحتمية)؛
- يفترض هذا الإجراء إنشاء قواعد (من طبيعة مختلفة) والمراقبة (رسميًا أو لا) على تطبيقها؛
- العناصر المذكورة أعلاه موجودة لمدة معينة. إن تقسيم المهام والتنسيق يستقر (بشكل مؤقت، دون شك) في الإجراء النهائي في لحظة معينة؛
- رؤية أكثر حداثة أيضا تصر على حقيقة أن المنظمة، مكان للعمل، تحمل أيضا مجموعة من التمثيلات والمعرفة المتراكمة.

هناك مفهوم واسع، يمكن أن يشمل أشكالا اقتصادية واجتماعية ملموسة متنوعة. إن طابعها الشامل الذي يضمن نجاحها (مصنع، مستشفى، سجن، منظمات ...إلخ).

4-2/ المنشأة (l'entreprise):

المنشأة أصعب مما نظن أن تحدد ما هو عملها، وإذا بدأنا من التعريف الذي اقترحته (L'Institut national de la statistique et des études économiques: INSEE)، فإن الأمر يتعلق بـ "أي وحدة قانونية أو شخص طبيعي أو شخص اعتباري، ينتج عنه استقلالية القرار، إنتاج سلع وخدمات سوق"[2].

الخصائص الرئيسية الأخرى عادة ما تحدد المنشأة في الأدب والإحصاءات كما يلي[3]:

---

[1] André CAVAGNOL, Pascal ROULLE, op. Cit, p 27.
[2] Alexis CONSTANTIN, droit des sociétés, Editeur: Dalloz, Edition n°: 6, 2014, p 21.
[3] Bruno DONDERO, droit des sociétés, Editeur : Dalloz, Edition n° : 5, 2017, p 10.

- هي مركز للمحاسبة والربح؛
- نشاطها مستمر وثابت على حد سواء؛
- هي مكان للعمل، الفردي أو جماعي؛
- هي مركز قرار مستقل؛
- تعمل على مقاومة وتحمل المخاطر.

4-2-1/ في علم الاجتماع (En sociologie): من الغريب أن نلاحظ أن الباحثين، بعد أن كانوا مهتمين بشكل رئيسي في ورشة العمل أو المصنع، قاموا منذ وقت طويل باقتصاد "المؤسسة" لتكريس أنفسهم لتحليل المنظمات الأخرة، مثل المستشفيات والمدارس...إلخ.

4-2-2/ في علم الاقتصاد (En économie): يحاول الباحثون تحديد دور الشركة، وقد أشير أعلاه إلى أن رغبتهم في النظرية متأخرة، ومع ذلك، هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من نظريات الشركة، بعضها يسعى إلى حساب شيء محدد، "فالمنظمات عبارة عن وحدات الاقتصادية وتعتبر كمجموعات منظمة"[1].

4-3/ المؤسسة (L'institution):

إن مفهوم المؤسسة لديه العديد من التعريفات، ومن الممكن أولا التحدث عن "المؤسسة" لتحديد الإطار الشامل الذي يتم خلاله أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي، بالنسبة إلى بعض الاقتصاديين "المؤسسيين"، يتطلب تنسيق الإجراءات (التي تتم على المستوى الاقتصادي) أمرا ونظاما معياريا يتدخل في أعلى خيارات وقيم الأفراد.

ومن المنظور القريب (Dans une optique proche)، يشير مفهوم المؤسسة أيضا إلى المشاريع والخيارات[2].

المطلب الثاني: دوافع ظهور الشركات الاقتصادية في العالم:

1/ الشركات المساهمة (Les sociétés par actions):

1-1/ دوافع ظهور هذه الشركات في العالم:

تعتبر شركة المساهمة (La société par actions: SPA) النموذج الأمثل لشركات الأموال، فهي تهدف لتجميع الأموال قصد القيام بنشاطات صناعية (تحويلية)، تجارية (البيع دون إجراء عملية التحويل على المشتريات)، أو قد تكون شركات تقوم بإنجاز الأشغال العمومية (كتعبيد الطرق، إنجاز السدود، إنجاز المشاريع السكنية...إلخ).

وكلمة اقتصادية، تعني أنها تهدف إلى تحقيق الربح ولا تستقبل أموال من ميزانية الدولة، فهذا النوع من الشركات يعتبر كأداة للتطور الاقتصادي في العصر الحديث، وقد نمت وتطورت بسرعة بفضل تجميع رؤوس الأموال وتركيزها في قبضة بعض الأشخاص، حتى كادت تحتكر المجال الصناعي والتجاري للدولة والسيطرة على سياستها، لقيامها وحدها بالمشروعات الكبرى التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وهذا هو السبب الذي أدى ببعض الدول ومنها الدول الرأسمالية إلى التخوف من هذا النوع من الشركات.

---

[1] Bruno DONDERO, op. Cit, p 10.

[2] Yves-Frédéric LIVIAN, organisation : Théories et pratiques, Editeur : Dunod, Edition n° : 4, 2008, pp 17-20.

ولذلك لم يتم إعطاء حرية تأسيس شركات المساهمة إلا في وقت متأخر، وتأسست أول شركات المساهمة في فرنسا بمبادرة من الحكم الملكي لغرض التجارة مع المستعمرات، وفي عام 1807م أثناء تدوين القانون التجاري كانت السلطات تنظر إليها على أنها مصدر خطر، واشترط في تأسيسها الحصول على تصريح مسبق من السلطات الفرنسية، ولم يسمح بتأسيسها بحرية تامة إلا أثناء الثورة الصناعية، وتأخذ بعض التشريعات بمبدأ الرقابة على تأسيس شركات المساهمة، ومنها التشريع الإنجليزي والتشريع الألماني[1].

ونظرا لخطورة هذا النوع من الشركات على اقتصاد أي دولة في العالم، فقد انصبت عليها حركة التأميم الشامل أو الجزئي، وترتب على ذلك ظهور شركات القطاع العام، التي تمتلكها الدولة بمفردها أو تساهم فيها مع غيرها (كالشركات المختلطة)، وهي شركات تتخذ جميعها شكل شركات المساهمة.

هذا وقد أدخل المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ سنة 1993م تعديلات جوهرية على هذا النوع من شركات في بلادنا، وخصوصا تلك المتعلقة بكيفية تأسيسها والمساهمة في رأس مالها[2].

1-2/ التعريف اللغوي لشركة المساهمة:

بالنسبة للتعريف اللغوي لمصطلح (الشركة)، فهي من: (الشرك والشركة بكسرهما وضم الثاني، بمعنى قد اشتركا وتشاركا وشارك أحدهما الآخر ...إلخ، وشركة في البيع والميراث، ويقال فلان أشرك بالله، بمعنى أنه كفر)[3].

1-3/ تعريف شركة المساهمة:

لقد تضمن الأمر 59/75 المؤرخ في 26 سبتمبر1975م والمتضمن القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم، ففي المادة 592 منه نجد هناك تعريفا لشركة المساهمة بأنها: "الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصصهم" .

تعتبر هذه الشركات تقنية تبنتها الدولة لتسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي، وهذا طبقا لما ورد في المواد 05 و12 من القانون 01/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988م والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

1-4/ خصائص شركة المساهمة:

هناك العديد من الخصائص يمكن ذكر أهمها في يلي[4]:

- تتميز شركة المساهمة بكونها الشركة التي ينقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول في السوق المالية؛
- كل شريك فيها يستفيد من الأرباح ويتحمل الخسائر بقدر حصته في رأس مالها؛
- لا تزول الشركة بوفاة أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إفلاسه، لأن لا مكان للاعتبار الشخصي في هذا النوع من الشركات الاقتصادية؛

---

[1] Laë Titia TOMASINI, la société par actions simplifiée : une structure pour tous, Paris, France, pp 1-2.

[2] المادة 595 من الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم، ص 151.

[3] فتحي زناكي، شركة المساهمة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن،2011، ص 35.

[4] المادتين 593 و594 من الأمر رقم 75-59، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

- لا يكتسب الشريك المساهم صفة التاجر، وينتج عن ذلك أن إفلاس الشركة لا يترتب على إفلاس الشركاء؛
- يطلق على شركة المساهمة تسمية الشركة، ويجب أن تكون مسبوقة أو متبوعة بذكر شكل الشركة ومبلغ رأسمالها، ويجوز إدراج اسم شريك واحد أو أكثر في تسمية الشركة؛
- تختلف إجراءات تأسيس الشركة المساهمة تبعا لما إذا كان التأسيس يتم عن طريق اللجوء إلى الادخار العلني أو من دونه، أو بمعنى آخر طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام عن طريق اللجوء إلى الجمهور قصد الحصول على أموال، وقد يقتصر الاكتتاب على المؤسسون دون اللجوء إلى الاكتتاب العام.

المطلب الثالث: كيفية تأسيس شركات الاقتصادية حسب الأطر القانونية في الجزائر:

سنتطرف بالدراسة في هذا الطلب إلى نوعين فقط من الشركات الاقتصادية، هما شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، لأن هذين النوعين هما المستهدفين في الدراسة الميدانية (الباب الرابع).

1/ الشركات المساهمة:

1-1/ تأسيس شركات المساهمة عن طريق اللجوء للادخار العلني:

تمر إجراءات التأسيس بمرحلتين، ففي مرحلة التأسيس يلتزم المؤسسون بالسعي في تأسيس الشركة والقيام بجميع الإجراءات اللازمة لذلك، ويتعاقد المؤسسون خلال هذه الفترة بصفتهم ممثلين لشركة المساهمة في هذه المرحلة، أما في الواقع ما هو إلا عقد بين المؤسسين يسبق فترة التأسيس، وتتميز الشركة في هذه المرحلة بشخصية معنوية ناقصة بالقدر اللازم لتأسيسها، ويشترط المشرع أن يكون هذا التأسيس تأسيسا صحيحا.

وفي هذا الإطار يحرر الموثق مشروع القانون الأساسي لشركة المساهمة بطلب من مؤسس أو أكثر، وتودع نسخة من هذا العقد بالمركز الوطني للسجل التجاري[1].

ينشر المؤسسون تحت مسؤولياتهم إعلانا للاكتتاب حسب الشروط المحددة، لا يقبل أي اكتتاب إذا لم تحترم الإجراءات المتفق عليها، وبإكمال هذه الإجراءات يقوم المؤسسون بإعداد التصريح بالاكتتاب والدفوعات، باستدعاء المكتتبين إلى جمعية عامة تأسيسية حسب الأشكال والآجال المنصوص عليها عن طريق القانون الساري المفعول[2].

1-2/ كيفية إثبات رأس المال المكتتب:

تثبت الجمعية التأسيسية أن رأس المال المطلوب للاكتتاب كاملا، وأن مبلغ الأسهم مستحق الدفع، وتبدي رأيها في المصادقة على القانون الأساسي الذي لا يقبل التعديل إلا بإجماع آراء جميع المكتتبين، ويتم أيضا تعيين القائمين بالإدارة الأوليين أو أعضاء مجلس المراقبة وتعيين واحد أو أكثر من محافظي الحسابات.

---

[1] المادة 595 من الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم، مرجع سبق ذكره، ص 151.
[2] علي نديم ألحمصي، الشركات المساهمة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003، ص 85.

كما يجب أن يتضمن محضر الجلسة التأسيسية الخاص بالجمعية عند الاقتضاء إثبات قبول القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المراقبة ومحافظي الحسابات ووظائفهم[1].

عند إتمام كل إجراءات التأسيس القانونية للشركة، تصبح الشخصية المعنوية للشركة مكتملة، وبعدها تأتي مرحلة إشهار الشركة، وتثبت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة.

1-3/ العدد القانوني للشركاء في شركات المساهمة:

لا يمكن تأسيس شركة المساهمة إذا كان عدد الشركاء لا يقل عن سبعة (07)، والسبب في ذلك أن المؤسسين مسؤولون عن الأخطاء التي تقع منهم في تأسيس الشركة، وكلما زاد عدد المؤسسيين زاد ضمان المكتتبين، كما يجب أن يكون الشركاء المؤسسين ممن اكتتبوا في رأس مال الشركة بحصة نقدية أو عينية وذلك ضمانا لجدية اهتمامهم بموضوع مشروع الشركة[2].

وفي حالة ما إذا فشل المؤسسون في تحقيق موضوع مشروع الشركة، تزول الشخصية المعنوية لها بأثر رجعي وذلك في أجل أقصاه ستة (06) أشهر، وهذا ابتداء من تاريخ إيداع مشروع القانون الأساسي بالمركز الوطني للسجل التجاري، ويمكن لكل مكتتب أن يطالب أمام القضاء بتعيين وكيل يكلف بسحب الأموال لإعادتها للمكتتبين بعد اقتطاع مصاريف التوزيع[3].

1-4/ رأس مال شركة مساهمة تم تأسيسها عن طريق اللجوء للادخار العلني:

يجب أن يكون رأسمال شركة المساهمة بخمسة ملايين دينار جزائري على الأقل، إذا ما لجأت الشركة للادخار العلني، ومليون دينار في حالة عدم اللجوء للادخار العلني[4].

1-5/ تأسيس شركة مساهمة دون اللجوء للادخار العلني:

يعفى تأسيس شركة المساهمة التي لا تلجأ للادخار العلني من بعض الإجراءات القانونية التي تطبق على التأسيس باللجوء العلني للادخار، وهذا راجع لعدم الحاجة إلى حماية الجمهور والادخار العام في هذا النوع من الشركات، إذ يقتصر الاكتتاب فيها على المؤسسون وحدهم، يسدد رأس مال هذه الشركات عن طريق دفعات، شرط أن يتم دفع الحد الأدنى القانوني في بداية التأسيس.

في هذه الشركات يجب أن يشتمل القانون الأساسي على تقدير الحصص العينية، ويتم هذا التقدير بناء على تقرير ملحق بالقانون الأساسي يعده مندوب الحصص تحت مسؤوليته[5].

يوقع المساهمون القانون الأساسي إما بأنفسهم أو بواسطة وكيل مزود بتفويض خاص من المساهم، بعد تصريح الموثق بالدفعات، يتم تعين القائمون بالإدارة الأولون وكذلك أعضاء مجلس المراقبة الأولون ومحافظي الحسابات في القوانين الأساسية، ولا يجب للشركة أن تباشر أعمالها إلا ابتداء من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري والتصريح بوجودها[6].

---

[1] المادة 600 من الأمر رقم 75-59 المعدل والمتمم، مرجع سبق ذكره، ص 153.
[2] نفسه، المادة 592، ص 150.
[3] نفسه، المادة 604، ص 154.
[4] نفسة، المادة 594، ص 151.
[5] نفسه، المادة 607، ص 155.
[6] نفسه، المادة، 565، ص 143.

2/ الشركات ذات المسؤولية المحدودة (Les sociétés à responsabilité limitée):

2-1/ أول ظهر لهذا النوع من الشركات في العالم:

إن الشركات ذات المسؤولية المحدودة (Les sociétés à responsabilité limitée: SARL) هي من أصل ألماني، وقد أدخلها المشرع الفرنسي في شهر مارس 1927م وهذا بعد استرجاع فرنسا لمقاطعة الألزاس واللوران (L'Alsace et Lorraine)، وبعدها تم تعميم هذا النوع من الشركات على كافة التراب الفرنسي، وكانت الحاجة الاقتصادية ماسة لإدخال هذا النوع من الشركات إلى التشريع الفرنسي السبب الرئيسي في إنشائها، لأن الشركات ذات المسؤولية المحدودة تلائم استغلال المشروعات الاقتصادية الصغيرة ومتوسطة الحجم، والتي لا تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، وهي تتميز عن الشركات الأخرى بصفات خاصة بها[1].

2-2/ تعريف الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

يمكن تعريف الشركة ذات المسؤولية المحدودة بأنها: "شركة تتألف من عدد من الشركاء محدودي العدد، ذوي مسؤولية محدودة عن ديون الشركة والتزاماتها بقدر حصصهم في رأسمالها، ولا يكتسبون صفة التاجر، وتتمتع الشركة بالشخصية المعنوية ولا يمكن جمع رأس مالها عن طريق الاكتتاب العام كما لا يمكن انتقال حصص الشركاء إلا بموجب أحكام القانون"[2].

وقد اختلفت الآراء في تصنيف هذه الشركة فقد ذهب البعض إلى اعتبارها من شركات الأشخاص التي تقوم على الاعتبار الشخصي، وذهب البعض الأخر وهم الغالبية إلى اعتبارها من شركات الأموال القائمة على الاعتبار المالي، والبعض الأخر ذهب إلى اعتبارها شركة مختلطة في مركز وسط بين شركات الأشخاص وشركات الأموال[3].

يمكن القول بأن الشركة ذات المسؤولية المحدودة تقترب من شركات الأموال أكثر من اقترابها من شركات الأشخاص في خصائصها وفي إدارتها وفي تصفيتها.

2-3/ تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

عند تأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة لابد من توافر الشروط العامة لتأسيس مختلف الشركات، وهي: الرضا والمحل والسبب، ويضاف إلى ذلك نية المشاركة ومساهمة كل شريك بحصة في رأسمال الشركة، وتعدد الشركاء.

2-4/ غرض الشركة:

يمكن للشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تستهدف أي نشاط سواء كان مدنيا أو تجاريا، ولكن المشرع استثنى أنواع معينة من الأنشطة، كأنشطة التأمين والادخار وأنشطة البنوك ومقاولة الملاهي العمومية، ما عدا السينما، ويمنع على هذا النوع من الشركات أن تتولى الأنشطة الصيدلانية.

والسبب في ذلك هو طبيعة مسؤولية الشركاء في هذه الشركات، لأن مسؤوليتهم مسؤولية محدودة تتنافى مع المخاطرة في مباشرة هذه الأنشطة التي تتعلق باستثمار أموال الغير[4].

---

[1] Georges RIPERT, traité élémentaire de droit commercial, 10ème éditions, éditions L.G.D.J, 1986, France, p 649.
[2] Pascal DENOS, SARL : Société à Responsabilité Limitée, Editeur : Editions d'Organisation, 2012, p 7.
[3] Pascal DÉNOS, guide pratique de la SARL et de l'EURL, éditions d'Organisation, 2004, troisième édition, France, pp 2-4.
[4] www.infodoc-experts.com, consulté le 18 juillet 2016, revue n° 423 janvier 2014, pp 1-2.

2-5/ عدد القانوني للشركاء:

عدد الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا يجب أن يقل عن اثنين (02) ولا يجب أن يزيد عددهم عن عشرين (20) شريكا، وإلا كان ذلك سبب من أسباب انقضاء الشركة[1]. وأما السبب في هذا التحديد لعدد الشركاء الأقصى فهو رغبة المشرع الجزائري في أن تبقى الشركة ذات المسؤولية المحدودة محتفظة بطابعها الشخصي المقصور على استغلال المشاريع الاقتصادية الصغيرة الحجم.

لكن المشرع الجزائري تدخل بموجب الأمر 15-20 المعدل والمتمم للقانون 75-59 والمتضمن القانون التجاري ورفع عدد الشركاء إلى خمسين (50) شريكا.

وأصبح مضمون المادة 590 من القانون والتجاري والمعدلة بموجب الأمر السالف الذكر، ينص على "لا يجوز أن يتجاوز عدد الشركاء في الشركات ذات المسؤولية المحدودة خمسين (50) شريكا".

وإذا أصبحت تتضمن على أكثر من خمسين (50) شريكا وجب تحويلها إلى شركة مساهمة وذلك في أجل سنة واحدة، وعند عدم القيام بذلك، تحل الشركة ما لم يصبح عدد الشركاء في تلك الفترة مساويا لخمسين (50) شريكا أو أقل.

2-6/ رأسمال الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

اشترط المشرع الجزائري حد أدنى لرأسمال الشركة، وذلك بخلاف ما هو الحال عليه في شركات التضامن، وكما هو الحال في شركات المساهمة، فلا يمكن وفق النصوص القانونية التي سنها التشريع الجزائري أن يقل رأس مال شركات ذات المسؤولية المحدودة عن 100.000 دج، ويقسم هذا الأخير إلى حصص نقدية أو عينية أو كلاهما معا[2]، كما هو الحال في شركات المساهمة، ولكن لا يمكن أن تكون هذه الحصص حصص عمل[3].

إلا أنه بموجب الأمر 15-20 الصادر في 30 ديسمبر 2015م، والمعدل والمتمم للقانون 75-59 المتضمن القانون التجاري، حذف المشرع الجزائري رأس المال الأدنى للشركة ذات المسؤولية المحدودة وترك للأطراف حرية تحديد رأسمال شركاتهم في قانونها الأساسي، مع إلزامهم بالإشارة إلى رأس المال في جميع وثائق الشركة، ويمكن أن يصل الحد الأدنى لرأسمال الشركة إلى واحد (1) دينار جزائري.

2-7/ إدارة وتسير شركات ذات المسؤولية المحدودة:

الشركة ذات المسؤولية المحدودة ينبغي في إدارتها تعين مدير أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين وجمعية عامة[4].

2-7-1/ كيفية تعيين المدير:

يمكن إتباع طريقتين من أجل تعين مدير في الشركات ذات المسؤولية المحددة، فقد يمكن تعيين مدير واحد أو أكثر ويكون من الشركاء، وهذا في العقد التأسيسي للشركة كما قد يتم تعيين المدير أو المديرين في عقد لاحق[1].

---

[1] المادة 590 من الأمر رقم 75-59، مرجع سبق ذكره، ص 149.
[2] نفسه، المادة 569، ص 143.
[3] نفسه، المادة 566، ص 143.
[4] Philippe Merle, Anne Fauchon, droit commercial et sociétés commerciales, éditeur : Dalloz, Edition n° : 20, 2016, p 218.

2-7-2/ واجبات المدير:

يقع على عاتق المدير في الشركات ذات المسؤولية المحدودة الواجبات التالية[2]:

- على المديرين أن يقتطعوا كل سنة 10% من الأرباح الصافية لتكوين مال احتياطي يعادل 50% من رأس المال الشركة؛
- على المدير إعداد تقرير في نهاية كل سنة مالية عن أنشطة الشركة في تلك السنة، وجردا لحساب الاستثمار العام والإرباح والخسائر، والميزانية وتبليغهم للشركاء؛
- تقديم دعاوي للشركاء خلال ستة (06) أشهر من إقفال حسابات السنة المالية، من أجل دعوتهم إلى الجمعية العامة، لكي يتم التصديق على أنشطة المديرين؛
- قبل عشرين (20) يوما على الأقل من الوعد المحدد لانعقاد الجمعية العامة، وجب على المديرين وضع كامل الوثائق المذكورة أعلاه في مركز الشركة مع تقرير مفوض المراقبة عند وجوده؛
- لكل شريك الحق في الاطلاع على جميع الوثائق والقوائم المالية التي يضعها مدير الشركة قبل انعقاد الجمعية العامة، لكي يتسنى له توجيه الأسئلة إلى مدير الشركة في جلسة الجمعية العامة، ولكل شريك فوق ذلك أن يطلب متى شاء الاطلاع على القيود والمستندات المتعلقة بأنشطة السنوات الثلاث السابقة؛
- على المدير أو المديرين عند تعددهم توجيه الدعوة إلى الشركاء لحضور الجمعيات، بإعلان ينشر في صحيفتين يوميتين محليتين أو برسائل مضمونة توجه إلى الشركاء قبل شهر من الوقت المحدد للاجتماع.

تطرقنا في هذا المبحث الثالث لموضوع "الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وقد استهدفنا خصوصا نوعين هامين من هذه الشركات، وهما "شركات المساهمة" و"شركات ذات المسؤولية المحدودة"، وهي شركات تدخل في خانة شركات الأموال، ويعد هذا المبحث بمثابة مقدمة عن الشركات التي ستشكل عينة الدراسة في الباب الرابع المخصص للدراسة التطبيقية، وتجنبا للخوض في الجانب النظري عند البدء في تحليل بيانات الاستبيان.

المبحث الرابع: دور الشركات في التنمية الاقتصادية:

في هذا المبحث ستتم دراسة موضوع "دور الشركات في التنمية الاقتصادية"، وسنتطرق في المطلب الأول منه إلى عنصر "مهنة الشركات في الاقتصاد" "Le métier de l’entreprise dans l'économie"، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة "المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات" "La responsabilité sociale de l’entreprise: RSE"، وسنتطرق في المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث "لأهمية المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات من أجل بناء اقتصاد قوي".

---

[1] المادة 576 من الأمر رقم 75-59، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

[2] Pascal DENOS, op. Cit, 2012, pp 119-121.

المطلب الأول: مهمة الشركات في الاقتصاد (le métier de l'entreprise dans l'économie):

1/ كيفية فهم مهمة الشركات:

مهنة الشركة لا يتم تعريفها فقط بالمنتجات المنتجة أو الأسواق التي تباع فيها هذه المنتجات، ولكن أيضا من قبل كل شيء، أي من خلال خبرتها التقنية والتكنولوجية، والتي يمكن تطبيقها على العديد من القطاعات المختلفة.

لتحديد الطريقة التي تفي بمعرفة مهنة الشركة في سوق أعمالها، هنا يمكننا أن نحدد نقطة كاملة في المقاربة، من خلال الدراية التي تجعل من الممكن تسليط الضوء على الطرق الممكنة للتنوع، مثلا شركة تصنع رباط الحذية (معرفته) ويمكن أن تنوع في تصنيع الحبال ليمتدد إلى أنواع أخرى.

إنه من المهم في أن يتم تحديد "مهنة" للشركة، توجد هناك طريقة لتحديد نطاق الدراسة، من ناحية، وتشجيع الجهات الفاعلة المختلفة في الشركة أو المنظمة المعنية للالتقاء حول تعريف مشترك لمهنة الشركة.

ولتحديد "مهنة" الشركة، نقترح القيام بطريقة البحث عن مهارات الشركة، لأن الطريقة التي تفي بها مهارات الشركة في السوق تحدد "المهنة" الخاصة بها[1].

سيكون من الضروري تحديد مجموعات من أزواج كالمنتجات والأسواق (ما أبيعه وما أستخدمه)، باستخدام نفس المهارات التكنولوجية أو الصناعية أو التجارية والتي تمنحها ميزة تنافسية.

يمكن مقارنة الشركة بشجرة جذورها ستكون التكنولوجية، جذعها (le tronc) يعبر عن القدرات الصناعية والتجارية، وفروع وأوراقها (les branches et feuilles) القطاعات التي ستستخدم فيها هذه القدرات.

وبالتالي، فإن هوية الشركة (L'identité de l'entreprise) لا تحددها بمنتجاتها أو أسواقها، بل بمهاراتها التكنولوجية، التي يمكن تطبيقها على عدد كبير من القطاعات.

إذا كان تحليل المهارات لشركة ناشئة (une jeune entreprise) أو منظمة ناشئة أمرا سهلا نسبيا، بقدر ما يتم تقليل تشكيلة المنتجات أو الخدمات المقدمة، فهذا الأمر ليس هو نفسه بالنسبة لشركة لديها عشرات سنوات من الوجود.

المعرفة بالمهارات تجعل من الممكن، على سبيل المثال، البحث بفعالية أكبر عن طرق التنويع المحتملة[2].

2/ مختلف الوظائف في الشركات الاقتصادية:

يبين الجدول رقم (1-1-03) الموالي مختلف الوظائف الرئيسية الممكن مصادفتها في مختلف الشركات الاقتصادية.

---

[1] Pierre JEANBLANC, analyse stratégique: Les fondements économiques, Editeur : Dunod, 2011, p 62.

[2] Alain DELMAS, conduire une analyse stratégique en entreprise, Editeur : Gereso, Edition n° : 2, 2011, p 28.

الجدول رقم (1-1-03): الوظائف الرئيسية في الشركات الاقتصادية:

الوظائف	الخدمات	المهام
الإدارة (Administration)	- مجلس القيادة (مجلس المدراء)؛ - الأمانة العامة؛ - الخدمات العامة.	- إجراء الدراسات وتقييم المشاريع؛ - إعداد الإستراتيجية؛ - التنظيم؛ - وضع نظام المراقبة الداخلية.
التمويل (Financement)	- مصالح الخزينة؛ - مصالح المحاسبة؛ - الميزانيات؛ - خطط التمويل.	- التقديرات المالية والميزانية؛ - دراسة المردودية؛ - اختيار أساليب التمويل؛ - إدارة العمليات المالية.
التموين (Approvisionnement)	- التموين بالمواد الأولية؛ - تسيير المخزون؛ - لمخازن.	- سياسة التموين؛ - العلاقات مع الموردين؛ - الأوامر بالشراء؛ - إدارة المخزون.
الإنتاج (Production)	- الدراسات الإنتاجية؛ - طرق التصنيع؛ - التصنيع (الورشات)؛ - ضبط الجودة.	- الإعداد التقني للعمل؛ - إصدار أوراق العمل؛ - التصنيع.
التسويق (Marketing)	- المبيعات؛ - إدارة المبيعات؛ - تقنيات التسويق؛ - خدمة ما بعد البيع؛ - العمل التجاري.	- تقييم الاحتياجات؛ - السياسة التجارية؛ - تحقيق مبيعات.
الموارد البشرية (Ressources humaines)	- التوظيف والتعيين؛ - الرواتب والأجور؛ - تدريب وتكوين العمال؛ - العلاقات الاجتماعية.	- توظيف العمال؛ - إدارة شؤون العمال؛ - المفاوضات النقابية.
البحث والتطوير (Recherche et développement)	- الابتكار؛ - تسيير المنافسة؛ - التكييف مع الأسواق.	- إنشاء منتجات جديدة؛ - التكييف مع الاحتياجات؛ - تقديم صورة ديناميكية عن الشركة.

Source : Patrick MONASSIER, Organisation et fonctionnement de l'entreprise, France, 2 octobre 2014, p 2.

3/ الشركة وبيئتها:

شركة ليست معزولة، فهي تتفاعل مع العديد من الأسواق والتي تتبادل معها مدخلاتها ومخرجاتها (المدخلات كالمواد الأولية، المخرجات كمنتجاتها التامة الصنع والنصف مصنعة...إلخ)، ولا يمكن لها الاستغناء هذه الأسواق، والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة:

الشكل رقم (1-1-01): تفاعل الشركة مع بيئتها:

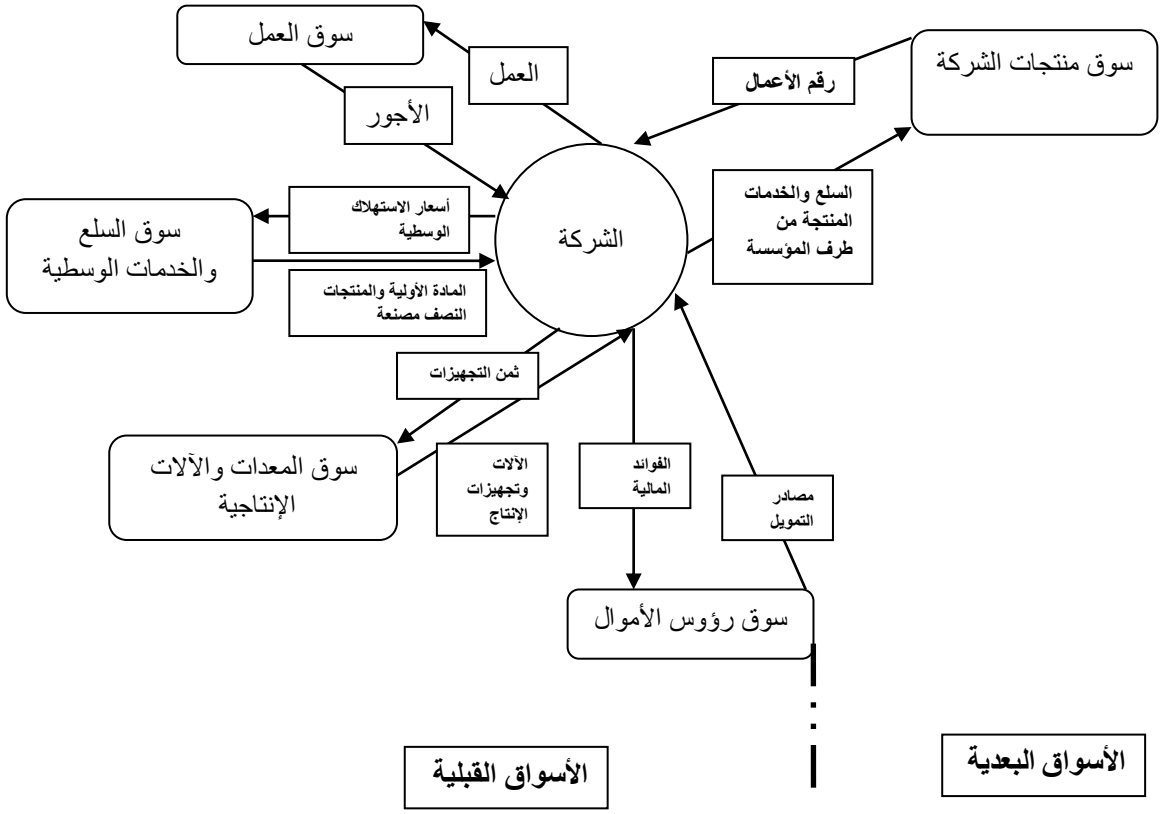

Source : Jean-Daniel KANT, théorie de l'entreprise, Université Pierre et Marie Curie, France, 2016, p 2.

4/ مشكلات الشركات الاقتصادية في الوقت الراهن:

لا شك أن مشكلات الشركات الاقتصادية الجزائرية في مجال علاقاتها بمجالس الإدارة والإدارة التنفيذية والمالكين (أو المساهمين) هي مشكلات قائمة وموجودة، مثلها مثل مشكلات الشركات العالمية الأخرى، ونجحت الكثير من الشركات الجزائرية الكبيرة والمتوسطة منها، سواء كانت شركات مساهمة أو غير مساهمة في التغلب على هذه المشكلات بفضل وعي القائمين عليها والاستفادة من الممارسات العالمية الناجحة في هذا المجال لضمان نجاح هذه الشركات واستمرارها وزيادة أرباحها، لكي تصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الداخلية وخصوصا الخارجية منها، وهذا عن طريق الدخول في شركات جديدة مع المستثمرين جدد لغرض توسيع أنشطتها وزيادة حصصها في السوق.

لكن في الجهة الأخرى، هناك العديد من الشركات الاقتصادية الجزائرية (الشركات المحلية)، وليست بالقليلة تعاني من العديد من المشكلات، وتتعثر في أدائها وأرباحها نتيجة بعض الممارسات والنزاعات بين أعضاء مجالس إداراتها وبين مديريها التنفيذيين وبين المساهمين أو المالكين، وفي الغالب تكون هذه الشركات عاجزة عن حل مشكلاتها بسبب سيطرة بعض أطراف النزاع، وبعضها تجد نفسها تتفرج على مشكلاتها دون الخوض في حلول جادة، وتبقى الحلول في يد كبار المسؤولين في هذه الشركات، والاستفادة من تطور الفكر الإداري الحديث والاستشارات الإدارية من أبواب مكاتب الخبرة المتعددة، والاستفادة من مفهوم إدارة وحوكمة الشركات وحل مشكلاتها الإدارية وتطبيق مفهوم الهيكلية

المتوازنة بين فئات سلطاتها، والاستفادة من تجارب وخبرات وممارسات الشركات العالمية والمحلية التي نجحت في حلول مشكلاتها في هذا المجال[1].

المطلب الثاني: المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات:

1/ نظرة عن المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات:

هو الواجب الذي تقوم به الشركات اقتصاديا، أيا كان حجمها أو مجال عملها، طواعية من أجل إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد وللمجتمع ككل، والمسؤولية الاقتصادية هي مسؤولية كل شخص بالشركة وليست مسؤولية إدارة واحدة أو مدير واحد؛ وتبدأ المسؤولية الاقتصادية للشركات من التزامها بالقوانين المختلفة (القوانين الاقتصادية والاجتماعية)، خاصة ما يتعلق بحقوق العاملين، والحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع، وخدمة الاقتصاد.

الفكرة الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للشركات (La responsabilité sociale de l'entreprise: RSE) هي بلا شك من أصل أمريكي، مسارها يغطي أكثر من مائة عام (قرن من الزمن)، ولأنها ولدت في شكل ممارسات الشركات في القرن التاسع عشر، فإن هذه الفكرة تحولت إلى عقيدة في القرن العشرين، ونظرت (أي أدخلت في النظرية) في نهاية المطاف كمفهوم منذ الخمسينيات (1959م) من القرن الماضي[2].

وانطلاقا من الخمسينات من القرن الماضي، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأ الفكر المتصاعد للتنمية المستدامة، هاجر هذا المفهوم إلى بقية أنحاء العالم. بل تعزز هذا المفهوم وأصبح كفلسفة إدارية جديدة، خاضعة للمفاوضات الدولية في المنتديات المتعددة، كما يتضح من ظهور معيار ISO 26000 مؤخرا[3].

2/ تعريف المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات:

نعني من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات "جميع الالتزامات المطلوبة قانونيا أو التي تم اختيارها طواعية، والتي يجب على الشركة أن تتحملها من أجل تمرير نموذج مناسب للمواطنة الصالحة في بيئة اقتصادية ناجحة"[4].

يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات أيضا (La responsabilité sociale des entreprises: RSE)، وفقا للمعيار ISO 26000، بأنها "مسؤولية المنظمة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، مما ينتج عن ذلك إتباع السلوك الأخلاقي والشفاف والذي[5]:

- المساهمة في التنمية المستدامة، بما في ذلك صحة ورفاهية المجتمع؛
- الأخذ في الحسبان توقعات أصحاب المصلحة؛
- احترام القوانين السارية والمتماشية مع المعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية؛

---

[1] Bernd GRUNER and others, global problems, global solutions: Towards better global governance in the agro-food chain, review of World Trade Organization , Wednesday 30 September 2009, Switzerland, 2009, pp 50-54.
[2] Jean-Michel PLANE, op. Cit, p 90.
[3] Corinne GENDRON, Bernard GIRARD, repenser la responsabilité sociale de l'entreprise, Editeur : Armand Colin, 2013, pp 47-48.
[4] Nicolas POUSSING, la responsabilité sociale des entreprises au Luxembourg : Quelles avancées, quels résultats ? Editeur : Academia, 2012, p 8.
[5] Michel BARABEL, Olivier MEIER, manageor : Les nouvelles pratiques du management, Editeur : Dunod, Edition n° : 3, 2015, p 175.

- دمج هذه القوانين والمعايير في كل أنشطة وفروع المنظمة ومراقبة تنفيذها في علاقاتها.

يتطلب من الشركات التعامل مع المجالات السبعة (07) التالية[1]:

1. حوكمة المنظمة (La gouvernance de l'organisation)؛
2. حقوق الإنسان (Les droits de l'homme)؛
3. العلاقات وظروف العمل (Les relations et conditions de travail)؛
4. البيئة (L'environnement)؛
5. صدق الممارسات (La loyauté des pratiques)؛
6. الأسئلة المتعلقة بالمستهلكين (Les questions relatives aux consommateurs)؛
7. المجتمعات والتنمية المحلية (Les communautés et le développement local).

هذا التعريف مماثل لذلك التي اعتمدته المفوضية الأوروبية (La Commission Européenne: CE) في عام 2011م:

المسؤولية الاجتماعية للشركات هي "مسؤولية الشركات تجاه أفعالها على المجتمع، وهي قيادة الشركة إلى احترام التشريعات والاتفاقيات الجماعية والدخول في تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة، في سياق (un processus) يهدف إلى دمج الاهتمامات في المجال الاجتماعي والبيئي والأخلاقي وحقوق الإنسان وشؤون المستهلكين في الأنشطة التجارية والاستراتيجية الأساسية"[2].

هذا التعريف شامل بشكل متعمد، حيث أن العديد من ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يعتقد أنها "طوعية"، غالبا ما تكون متجذرة بقوة في الالتزامات القانونية. إن تطور هذا المفهوم، يجعل من الممكن وضع التحولات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياق العام لتطور الرأسمالية.

كما أنه نسبي، والذي يقدم ميزة مزدوجة، فمن ناحية، يجب البقاء قريبا من ممارسات الشركات، بشكل عام أكثر تحفيزا بالمقارنة بين المنظمات "المقارنة والتقليد" (benchmarking et mimétisme) أفضل من التطبيق الانفرادي للمبادئ المعيارية العالمية؛ ومن ناحية أخرى، مراعاة التنوع الكبير لقيم وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات عبر الثقافات ومستويات التنمية[3].

وهناك عدة تعريفات للمسؤولية الاقتصادية للشركات، فهي تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤوليات، فالبعض يراها بمثابة تذكير للشركات بمسؤولياتها وواجباتها إزاء بلدانها وشعوبها واقتصادها الذي تنتسب إليه، بينما يرى البعض الآخر أن مقتضى هذه المسؤولية لا يتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها الشركات صاحبة الشأن بإرادتها المنفردة تجاه الاقتصاد.

ويرى آخرون أنها صورة من صور الملاءمة الاقتصادية الواجبة على الشركات، إلا أن كل هذه الآراء تتفق من حيث مضمون هذا المفهوم. وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاقتصادية على أنها "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة

[1] Michel BARABEL, Olivier MEIER, op. Cit, p 175.
[2] Idem, p 175.
[3] Corinne GENDRON, Bernard GIRARD, op. Cit, p 48.

في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"[1].

إضافة للمسؤولية الاقتصادية هناك المسؤولية الاجتماعية للشركات والتي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على أنها: "الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". ولذا فإن هناك أهمية قصوى للشركات للقيام بدورها المنشود فيما يتعلق بضرورة التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية والبيئية على أكمل وجه[2].

إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقا، علاوة على المساهمة في سد احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافة إلى إنشاء فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع الاقتصادية ذات الطابع التنموي[3].

المطلب الثالث: أهمية المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات من أجل بناء اقتصاد قوي:

1/ المعايير الثلاثة التي تبنى عليها المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية للشركات:

نجاح قيام الشركات بدورها ومسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية، يعتمد أساسا على التزامها بثلاثة معايير، وهي[4]:

- الاحترام والمسؤولية تجاه العاملين وأفراد المجتمع والدولة؛
- دعم المجتمع ومساندته؛
- حماية البيئة، سواء من حيث الالتزام بتوافق المنتوجات التي تقدمها الشركات للمجتمع مع البيئة، أو من حيث المبادرة بتقديم ما يخدم البيئة ويحسن من الظروف البيئية في المجتمع، ومعالجة المشاكل البيئية المختلفة.

ومن هذا المنطلق تبنى الاتحاد الأوروبي استراتيجية وأصدر قوانين تزاوج بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب تنوير الرأي العام لكي يساعد الشركات التي تلتزم بتلك المعايير، وتتبنى شعارات تخدم المجتمع والبيئة والاقتصاد.

إن مثل هذا التحديد الواسع لمسؤوليات الشركات، يثير بشكل كبير مسألة شرعية أو حتى كفاءة الشركات كجهات فاعلة خاصة، لتحديد وتنفيذ استراتيجيات وإجراءات من أجل تلبية احتياجات وتوقعات المجتمع والاقتصاد.

---

[1] رسلان خضور، محاضرة بعنوان "المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال"، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، يومي 25-26 جويلية 2011م، ص 6.

[2] Jacques IGALENS, tous responsables, Editeur: Manpower, 2004, pp 9-10.

[3] Corinne GENDRON, Bernard GIRARD, op. Cit, pp 63-64.

[4] Allison MARCHILDON, la responsabilité sociale des entreprises entre obligation et volontarisme, Editeur: Presses de l'Université du Québec, 2004, p 27.

تختلف الإجابة في الوقت المحدد ووفقا للبلد المعني، ففي الجزائر، طالما اعتبرت الدولة الممثل الوحيد للمصلحة العامة وللاقتصاد وتقبل تدخلها من طرف الجهات الفاعلة (المجتمع والشركات)، والشكل الموالي يعطينا نظرة عن مستويات المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للشركات[1].

الشكل رقم (1-1-02): هرم المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية للشركات:

Source : André SOBCZAK, Nicolas MINVIELLE, op. cit, p 17.

2/ التعليق على الشكل:

من خلال الشكل السابق نلاحظ من بين أولويات ومسؤوليات الشركة، نجد المسؤوليات الاقتصادية، وهذا ما يفسر وجودها في قاعدة الهرم، ثم تأتي المسؤوليات القانونية في المرتبة الثانية، لأن الشركات إذا أرادت أن تصبح طرفا فاعلا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية عليها باحترام القواعد والأحكام القانونية، من أجل توجيه الشركات لخدمة الاقتصاد والمجتمع بدلا من خدمة نفسها على حساب الآخرين.

بعد تخصيص المبحث الرابع "لدور الشركات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية"، وهذا من أجل معرفة دور هذه الشركات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وبعد معرفة هذا الدور يتحتم علينا القيام بكل ما في وسعنا، من أجل حماية هذه الشركات، وذلك بالتركيز على أهم المتغيرات المؤثرة على السير الحسن لها (أي توفير طاقم إداري ذو مهارات تسييرية عالية، مجلس إدارة ومجلس مراقبة في قمة التطلعات التي تهدف إلى تحقيقها الأطراف ذات المصلحة مع هذه الشركات، لجان مراجعة...إلخ).

[1] André SOBCZAK, Nicolas MINVIELLE, responsabilité globale : Manager le développement durable et la responsabilité sociale des entreprises, Editeur : Vuibert, 2011, p 16.

خاتمة الفصل:

بعد تخصيص الفصل الأول من هذه الدراسة لموضوع "الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد"، وبعد تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، تم الخروج بالنتائج التالية:

بالنسبة للمبحث الأول، والذي عالجنا فيه موضوع "نظرة كبار المؤلفين الاقتصاديين إلى المنظمات الاقتصادية (الشركات الاقتصادية)"، حيث تطرقنا في هذا المبحث إلى العديد من أعمال كبار المؤلفين الاقتصادين المعروفين على مستوى الساحة الاقتصادية عبر ممر التاريخ، ومن بين هؤلاء نذكر على سبيل الذكر لا الحصر "فريدبرغ" (Friedberg)، والذي كرس تقريبا جل أعماله البحثية لمشاكل التنسيق الداخلي في هذه المنظمات، وعلى البحث عن الطريقة المثلى الواجب اتباعها من طرف هذه المنظمات في بيئة (محيط) مفتوحة.

وكما وجب ذكر أيضا في هذا السياق أعمال "فريدمان" (Friedman)، والتي جاء فيها أن سبب وجود المنظمات في المجتمعات يبرره هدف واحد ووحيد وهو البحث عن تعظيم الربح، وهناك من ينظر إلى سبب وجود المنظمات على أداء العملية الإنتاجية فقط، ومن رواد هذا الطرح نذكر كل من "نايت" (Knight)، "شومبتر" (Schumpeter)، "كوس" (Coase) و"سيمون" (Simon)...إلخ.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، والذي ذكرنا فيه جملة من أهم الأسباب التي تبرر أسباب وجود المنظمات (الشركات). لا يمكن فهم كل هذه الأسباب إلا بالرجوع إلى الأسباب والتفسيرات القانونية-الاقتصادية (Juridico-économiques)، التفسيرات التقنية-الاقتصادية (Technico-économiques) والتفسيرات الاجتماعية-المعرفية (Socio-cognitifs). كما تطرقنا أيضا إلى الاهتمام الواجب منحه لآليات الحوافر والمراقبة، ولعلى كذلك ما يفسر وجود المنظمات هو أن العمل الفردي المعزول لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة، أما وجود المنظمات فتبرره التفسيرات الثلاثة التي تم ذكرها في هذه الفقرة.

وتوصلنا من خلال مضمون المبحث الثالث والمخصص لعنصر "الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وبعد توجيه دراستنا في هذا المبحث إلى النوعين الهامين من الشركات الاقتصادية في الجزائر، وهما كل من "شركات المساهمة" و"شركات ذات المسؤولية المحدودة"، والتي تدخل ضمن خانة شركات الأموال حسب أحكام القانون التجاري الجزائري والمنظم لنشاط هذه الشركات، يمكن القول بأن الشركات الاقتصادية عموما وعلى رأسها شركات الأموال خصوصا، هي بمثابة عصب الاقتصاد، وهي اللبنة الأولى في عجلة التنمية الاقتصادية في البلد، لأن وجود هذه الشركات في الميدان يستلزم أموال كبيرة وموارد بشرية كثيرة، مما يجعلها تمتص البطالة، وذلك عن طريق توفيرها لمئات المناصب من الشغل، وهي كذلك عنصر هام في نقل وجلب التكنولوجيا، وذلك عن طريق دخولها في عقود مباشرة مع مستثمرين أجانب، مما يسمح في الأخير من تحسين نوعية منتوجاتها وتوسيع طرق تسويقها، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والمساهمة كذلك في تحقيق الهدف المنشود وهو الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي للبلد.

ومن خلال المبحث الرابع المخصص لدراسة لـ"دور الشركات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية"، يمكن القول بأن الشركات الاقتصادية لا يقتصر دورها فقط على الجانب الاقتصادي، بل يتعدى دورها إلى جوانب كثيرة ومتعددة، وخصوصا الجانب الاجتماعي والبيئي، وهذا نظرا لامتداد دور هذه الشركات إلى كل المجالات، لذا وجب علينا التفكير في جل الميكانيزمات الواجب استخدامها من أجل الحفاظ على استقرارها ودوامها ونموها، وهو ما سنتطرق إليه في موضوع الفصل الثالث من هذا الباب الثاني.

الفصل الثالث: أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية:

- المبحث الأول: الأصول التاريخية لمصطلح حوكمة الشركات؛
- المبحث الثاني: الأصول التاريخية لحوكمة الشركات في البلدان المتقدمة؛
- المبحث الثالث: واقع الحوكمة في الوقت الراهن؛
- المبحث الرابع: واقع حوكمة الشركات في الجزائر.

الفصل الثاني: أهمية حوكمة في الشركات الاقتصادية:

مقدمة الفصل:

تعتبر الحوكمة من المفاهيم الأكثر معالجة في الأونة الأخيرة، خصوصا من طرف الباحثين والطلاب، نظرا لأهمية هذا المفهوم في إعادة الروح للخلية الأولى في البناء الاقتصادي، وبإعتبار هذه الدراسة تتناول موضوع "دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية"، فإننا سنعالج في هذا الفصل موضوع "أهمية حوكمة الشركات الاقتصادية"، بغية الوقوف على أهمية تطبيق مبادئ هذا المفهوم في الشركات الجزائرية، وباعتبار الجزائر قامت بإصدار القانون الجزائري لحوكمة الشركات في جانفي 2009م، وبعد مرور عشر (10) سنوات من وجوده، فإن العديد من الشركات الجزائرية مازالت تتخبط في مشاكل سوء التسير وغياب الرقابة، وذلك راجع إلى افتقار هذه المؤسسات لثقافة الحوكمة والمزايا المتأتية من تطبيق مبادئها.

سنبدأ هذا الفصل بالمبحث الأول والمعنون بـ"الأصول التاريخية لمصطلح حوكمة الشركات"، والذي سنسلط فيه الضوء على مختلف الأحداث التاريخية التي ساهمت في بلورة مصطلح الحوكمة، وذلك من خلال العودة إلى الظهور الأول للمصطلح في اليونانية، ثم في اللاتينية إلى غاية تطبيقه اليوم في مختلف الشركات العالمية، وذلك مرورا بمختلف الأحداث التاريخية التي ساهمت في صياغته، كمؤتمر باريس في نهاية سنة 1918م، وصولا إلى الأزمة الاقتصادية لسنة 1929م واستقلال العديد من الدول الإفريقية...إلخ، مع التطرق كذلك لأزمة الديون وعمولمة الأسواق وانهيار الشيوعية في آواخر القرن الماضي، مع عرض لأهمية هذا المصطلح في الوقت الراهن.

أما المبحث الثاني سنلقي الضوء من خلاله على "حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق"، وذلك من خلال دراسته من عدة زوايا، ومن بينها وضع مجموعة من التعاريف لفهم وإدراك مصطلح الحوكمة، وكذلك التطرق لمختلف المبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات والتي وضعتها هيئات دولية تعمل وتنشط في هذا المجال، ومن بينها "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" و"مؤسسة التمويل الدولية"...إلخ، بالإضافة إلى التطرق إلى الأهمية والدوافع المرجوة من وراء تنصيب نظام الحوكمة في الشركات.

أما المبحث الثالث من هذا الفصل سنخصصه لدراسة "الأصول التاريخية لحوكمة الشركات في البلدان المتقدمة"، وذلك من خلال التطرق إلى الأصول التاريخية الأنجلوساكسونية المرتبطة بالفضائح المالية، أي دراسة مدى مساهمة الفضائح المالية في صياغة مصطلح الحوكمة، وصولا إلى التدابير الجديدة للقوانين الفرنسية والأمريكية في مجال تعزيز الحوكمة في الشركات والحد من هذه الفضائح، وإنتهاء بدور قانون ساربانس أوكسلي في تعزيز دور الرقابة الداخلية في الشركات.

ومن خلال أجزاء المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل، والذي سنتطرق فيه إلى "واقع تطبيق الحوكمة في الجزائر"، وذلك من خلال التطرق إلى مختلف الأطراف التي كانت معنية بصياغة القانون الجزائري لحوكمة الشركات، والتطرق كذلك إلى المهمة الممنوحة لـ"تاسك فورس" (Task Force) من أجل إعداد القانون الجزائري لحوكمة الشركات، وصولا إلى كيفية الاستفادة من قبل الشركات الجزائرية من تطبيق هذا القانون، وإنتهاء بدراسة أهمية حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين.

ولتفصيل ما تم عرضه في الفقرات السابقة، سنقوم بتناول كل ما تم التطرق إليه أعلاه، وذلك من خلال البدء بالمبحث الأول:

المبحث الأول: الأصول التاريخية لمصطلح حوكمة الشركات:

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى "الأصول التاريخية لمصطلح حوكمة الشركات"، وذلك من خلال التطرق إلى"الأحداث التاريخية التي ساهمت في بلورت مصطلح الحوكمة" في المطلب الأول، وسنتناول في المطلب الثاني موضوع "دور أزمة الديون وعولمة الأسواق المالية وإنهيار الشيوعية في صياغة مصطلح الحوكمة". أما المطلب الأخير في هذا المبحث فهو مخصص "لأهمية الحوكمة في الوقت الراهن".

المطلب الأول: الأحداث التاريخية التي ساهمت في بلورت مصطلح الحوكمة:

1/ الأصل القديم لمصطلح الحوكمة (Une origine lointaine):

ظهرت الحوكمة كظاهرة حديثة الولادة في الولايات المتحدة، وهي متأصلة في الأزمنة البعيدة، وقد عرفت كلمة الحوكمة قصة كقصة الضوء والكسوف، فالكلمة تأتي من اليونانية (kubernan)، أي قيادة الدبابة أو السفينة (piloter un char ou un navire).

وقد تحولت كلمة (kubernan) اليونانية إلى كلمة في اللاتينية (kubernan)، والتي تعني بكل دقة "حكومة الرجال" (le gouvernement des hommes)، وقد تم ترجمة هذا المصطلح إلى العديد من اللغات، فمصطلح الحوكمة في الفرنسية هو مصطلح قديم كذلك، أستخدم لأول مرة في القرن الثالث عشر كمعادل لمصطلح الحكومة (le gouvernement)، وهو يعني "الفن أو طريقة الحكم" (l'art ou manière de gouverner)، ثم من 1478م لتعيين بعض المناطق في شمال فرنسا من أجل وضع نظام إداري خاص بها (أي تطبيق التجربة فيها أولا)، قبل أن يطبق أيضا في السياق المحلي[1].

وفي بريطانيا العظمى (Grande-Bretagne)، لم يظهر مصطلح "الحوكمة" إلا في القرن الرابع عشر، ولكن رجوعا للممارسات ذات السمات الخاصة بالأنظمة الإقطاعية (des systèmes féodaux)، لم يعد يستخدم المصطلح الفرنسي خلال عدة قرون ولم يكن موجودا في القاموس قبل عام 1983م.

لم يظهر مصطلح "الحوكمة" إلا خلال الثمانينات من القرن الماضي (1980م)، وخلال تلك الفترة ترجم مصطلح الحوكمة على أنه في الواقع "فن الحكم"، أو "أدوات الحكومة"، أو "كإدارة وتسير الدولة بالمعنى الواسع"، وكان هناك حتى بعض الارتباك والخلط بين المفهومين "المؤسسة والحكومة".

وفي أواخر القرن العشرين، بدأ الاقتصاديون والأخصائيون في مجال المؤسسات في معالجة حوكمة الشركات، قبل إعطاء تعاريف لهذا المصطلح، وجب فهم الخطوات التي أدت إلى صياغة هذا المصطلح[2].

2/ الأصول التاريخية لمصطلح الحوكمة في القرن العشرين (Les origines du concept):

في أعقاب الأزمات المتكررة في القرنين التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، برزت الحاجة إلى تنسيق دولي، وهكذا ظهر مفهوم الحوكمة الاقتصادية والمالية الدولية للمرة الأولى في المناقشات الدولية في مؤتمر باريس لعام 1918م، قبل أن يجد تعبيرا ملموسا في نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما أنشئت مؤسسات مالية تحت مسمى "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي للإنشاء والتعمير" (Fonds Monétaire Internationale: FMI) et (la Banque Internationale pour la Reconstruction et le

[1] Pierre CABANE, op. Cit, 2018, pp 26-27.
[2] Olivier CUNY, la gouvernance économique et financière internationale, Editeur : Montchréstien, 2006, p 11.

(Développement: BIRD)، وكان الهدف من هذا التأسيس، هو بناء نظام اقتصادي دولي جديد وأكثر استقرارا، ومنع تكرار الأخطاء المكلفة والتي سادت في العقود الماضية.

منذ إنشائه (صندوق النقد الدولي) قبل سبعين عاما، ظل في تغير مستمر بحثا عن التكيف، وفقا للأحداث التاريخية وتطور الأفكار الاقتصادية والسياسية، وتجسيد مختلف التفسيرات الممكنة لمفهوم الحوكمة.

وعندما اجتمعت وفود من أربعة وأربعون (44) بلدا في بريتون وودز (Bretton Woods, dans l'Etat du New Hampshire) وذلك في عام 1944م، من أجل تأسيس المؤسسات التي ستحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، بغية تجنب تكرار أخطاء مؤتمر باريس الذي اختتم الحرب العالمية الأولى.

وكان الهدف من إنشاء بنك دولي لإعادة البناء والتعمير، هو إحياء النشاط الاقتصادي وإنشاء صندوق النقد الدولي والإسهام في استعادة إمكانية تحويل العملات وبعث التجارة المتعددة الأطراف.

بالنسبة لـ"جون ماينارد كينز" (John Maynard Keynes)، الخبير الاقتصادي الذي قاد الوفد البريطاني في مؤتمر بريتون وودز، ونفس الشيء بالنسبة لـ"هاري ديكستر وايت" (Harry Dexter White) رئيس تحرير النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي الذي قاد الوفد الأمريكي، لم يكن القصد من وراء إنشاء صندوق النقد الدولي هو تجنب تكرار الانحطاط المتعاقب بعد أزمة عام 1929م فحسب، بل الأهم من ذلك، وهو ضمان نمو الاقتصاد بعد الحرب العالمية، من خلال منع عودة الاكتفاء الذاتي (l'autarcie) والحمائية (le protectionnisme) [1].

3/ مؤتمر باريس (La Conférence de Paris):

عندما اجتمع رؤساء دول وحكومات أعظم القوى الكبرى في باريس في نهاية عام 1918م، كان أمامهم مشروع الرئيس "وودرو ويلسون" (Woodrow Wilson) والمؤلف من أربعة عشرة (14) نقطة، والذي يهدف إلى استعادة الرخاء والسلام في العالم. بعد ستة (06) أشهر، تمكن المندوبون من الاتفاق على ما سيصبح "معاهدة فرساي" (Le Traité de Versailles)، والتي تحتوي على عناصر أساسية لهذا المشروع.

وكان الفشل الأكثر تأثيرا، هو فشل الرئيس "ويلسون" (Wilson) في إقناع مجلس الشيوخ الأميركي بتأكيد انضمام بلاده إلى عصبة الأمم، ولكن الفشل الكارثي ربما كان هو فشل المندوبين في المؤتمر الذي فشل في وضع أسس للتعاون الاقتصادي بين الدول التجارية الرئيسية في العالم، وبعد عشر سنوات (10) اختفى الازدهار المنشود، وفي أفاق عشرين (20) عاما فيما بعد، كان السلام يغرق أيضا[2].

4/ دور الحروب في بلورة مصطلح الحوكمة:

4-1/ الحرب العالمية الثانية (La Seconde Guerre mondiale):

أنشأت الحرب العالمية الثانية شروطا لإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، عندما دخلت الولايات المتحدة الحرب بعد تفجير بيرل هاربور (Pearl Harbor) في ديسمبر 1941م، كلف أمين

[1] Olivier CUNY, op. Cit, pp 11-12.
[2] Idem, p 12.

الخزينة "مورغانثو" (H. Morganthau) السيد "وايت" (H. D. White) بمتابعة السياسة الاقتصادية والمالية الدولية، وطالبه بوضع خطة إصلاح النظام بعد انتهاء الحرب.

ومع ذلك، فقد عمل "وايت" على تصميم صندوق دولي لتحقيق الاستقرار، لذلك لم يستغرق سوى بضعة أشهر لتقديم مشروعه الأول. وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، كان "كينز" (J. M. Keynes)، يقوم بتطوير مشروع غرفة المقاصة الدولية (La Chambre de Compensation Internationale: CCI)، لكي تدار بشكل مشترك من طرف المملكة المتحدة والولايات المتحدة كدول مؤسسة لها[1].

ومن النتائج الرئيسية للحرب، أنها أعطت الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة الكاملة تقريبا على الاقتصاد العالمي، وهذا هو السبب في سر وجود المقر المالي لصندوق النقد الدولي، والقائم على أساس الدولار الأمريكي وليس على أساس العملة الدولية التي تم إنشاؤها لهذه المناسبة.

وكانت قدرته على الإقراض محدودة، وهذا راجع إلى افتقار الصندوق إلى معظم صلاحيات المصرف المركزي، ومقره لم يكن في لندن ولا في نيويورك، ولكن في واشنطن، حيث كانت أيضا وزارة الخزينة الأمريكية، وهذا لسبب كان مقصود منذ البداية من أجل ممارسة تأثير قوي عليه.

وعلى مدى العقود القادمة، سيكون صندوق النقد الدولي أساسا مؤسسة مبنية على الدولار، حيث توفر الولايات المتحدة معظم موارده وتحدد في الواقع معظم قراراته وسياسته الإقراضية[2].

4-2/ الحرب الباردة (La guerre froide):

الاقتناع بأن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أمر لا غنى عنه لضمان السلام والازدهار بعد الحرب، "وايت" "White" حاول في عام 1944م إقناع الاتحاد السوفياتي لأجل الانضمام إلى صندوق النقد الدولي (FMI)، ووقع الوفد السوفياتي في "بريتون وودز" (Bretton Woods) على النظام الأساسي له، ولكن "ستالين" (J. Staline) رفض التصديق على الاتفاق لأنه يخشى أن يسيطر الغرب إلى حد كبير على هذا الصندوق. وهذا ما أدى في الأخير إلى تحويل هذا التوتر إلى حرب باردة، وكان لا بد من التخلي على حلم العالمية، وهو ما أنجر عليه انسحاب "بولندا" (La Pologne) في عام 1950م من عضوية هذا الصندوق.

وبعد مرور أربع (04) سنوات، اضطرت "تشيكوسلوفاكيا" (La Tchécoslovaquie) إلى أن تفعل نفس الشيء (أي الانسحاب من عضوية الصندوق). وبعد فترة قصيرة من تولي السلطة في عام 1959م، أمر "فيدال كاسترو" (Fidel Castro) دولته كوبا (Cuba) إلى الخروج من عضوية الصندوق.

وبعد أكثر من ثلاثين (30) عاما من تولي "ماو تسى تونغ" (Mao Zedong) السلطة في الصين، عارضت الحكومة الأمريكية الجمهورية الصينية الشعبية الحصول على مقعد كممثل للصين في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (FMI). ولم تنضم معظم البلدان الأخرى ذات التأثير في الاتحاد السوفياتي أو الصيني إلى هذا الصندوق. ولم يتغير الاتجاه حتى في الثمانينات (1980م) من القرن الماضي، حيث طالبت الصين بمقعدها، وأصبحت بولندا عضوا في صندوق النقد الدولي مرة أخرى. وبالتالي، فإن الحرب الباردة حدت بطبيعة الحال من عدد الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي[3].

---

[1] Olivier CUNY, op. Cit, p 13.

[2] Thomas LINDEMANN, la guerre : Théories, causes, règlements, Editeur : Armand Colin, 2010, p 63.

[3] Olivier CUNY, op. Cit, pp 14-15.

4-3/ الاستقلال في أفريقيا (L'indépendance en Afrique):

من بين أربعين (40) بلدا كانوا كأعضاء في صندوق النقد الدولي منذ البداية، كانت ثلاثة (03) بلدان فقط من أفريقيا، والممثلة في كل من جنوب أفريقيا ومصر وإثيوبيا، ومع ذلك كانت مصر أكثر ارتباطا مع الشرق الأوسط، في حين كانت جنوب أفريقيا تهيمن عليها الأقلية، وهي ثقافيا أقرب إلى أوروبا.

وكانت معظم دول القارة السمراء لا تزال تحت سيطرة القوى الاستعمارية، وبدأت هذه الحالة تتطور في عام 1957م، عندما أصبحت غانا (Ghana) والسودان (Soudan) مستقلتان في تلك الفترة، وكأعضاء جدد في صندوق النقد الدولي.

ونتيجة لذلك، زادت طلبات العضوية في الصندوق، وفي عام 1969م، كانت أربعة وأربعون (44) دولة من أصل مئة وخمسة عشر (115) دولة عضوا في صندوق النقد الدولي من البلدان الأفريقية، وبحلول عام 1990م، انضمت جميع البلدان 53 في القارة الأفريقية إلى صندوق النقد الدولي، وقد مثلت هذه الدول ثلث الأعضاء تقريبا، ولكن هذه البلدان كانت صغيرة وذات دخل منخفض، وكانت تحتل أقل من تسعة في المائة (9%) من عدد الأصوات المعبر عنها، ولها ثلاث (03) مقاعد فقط من أصلاثنان وعشرون (22) مقعدا في المجلس التنفيذي.

إن ظهور إفريقيا كقارة لدول مستقلة أثر تأثيرا كبيرا على حجم صندوق النقد الدولي وتنوعه. كما اضطر الصندوق إلى توسيع أنشطته بصورة كبيرة في البلدان المقترضة، وإلى تكثيف الإشراف على هذه البلدان، وخاصة تلك التي تقع جنوب الصحراء، والتي كان فيها نصيب الفرد من الدخل منخفضا جدا.

وكانت مشاكلها الاقتصادية هيكلية في المقام الأول قبل أن تكون اقتصادية، حيث تم التركيز في هذه المرحلة على التعليم والصحة والبنية التحتية والحكم، وليس على التمويل، ولحل هذه المشاكل تحتاج البلدان إلى قروض بشروط ميسرة ومع مجموعة واسعة من المهارات التقنية. ونتيجة لذلك، توسع نشاط صندوق النقد الدولي، وأصبح التعاون مع البنك الدولي ووكالات التنمية الأخرى أمرا حتميا[1].

4-4/ حرب الفيتنام (La guerre du Vietnam):

لم يكن لتكثيف مشاركة الولايات المتحدة في حرب فيتنام خلال الستينات (1960م) وأوائل السبعينات (1970م) تأثير يذكر على صندوق النقد الدولي، بصرف النظر عن تأثيرها المباشر على عضوية الفيتنام.

في أفريل 1975م، عندما كانت حكومة الفيتنام الجنوبية على وشك الانهيار، حاول ممثلوها بالاقتراض بقدر ما يمكنهم من صندوق النقد الدولي، ولكن صندوق النقد الدولي قابل هذا الطلب بالرفض وبعد بضعة أشهر، اعترف بجمهورية الفيتنام الاشتراكية (La République socialiste du Vietnam). غير أن الصراع كان له تأثير واسع على الاقتصاد وموقف المدفوعات الخارجية الأمريكية.

[1] Olivier CUNY, op. Cit, pp 15-16.

وبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الإنفاق المحلي لتمويل برامج "الشركات الكبرى" التي أطلقها الرئيس "جونسون" (Johnson)، أدى ارتفاع الإنفاق العسكري الخارجي إلى زيادة المبالغة في قيمة الدولار نتيجة لنظام "Bretton Woods"[1].

بعد عدة تشنجات بين 1968م و1973م، انهار النظام في نهاية المطاف، وبما أن الدولار لم يعد قابلا للتحويل إلى ذهب، فإن المعادن الثمينة لم تعد قادرة على الوفاء بوظيفتها المركزية في النظام النقدي الدولي، ولا حتى أن تكون مفيدة له، في حين أن هذا الانخفاض لا يعود فقط إلى حرب فيتنام، فلا شك في أنه أساهم فيه إسهاما كبيرا[2].

5/ الأزمة الاقتصادية لعام 1929م (La crise de 1929):

أدى الانحطاط الاقتصادي الذي بدأ بأزمة عام 1929م، إلى تضخيم حجم الآثار السلبية لمعاهدة فرساي (أدى إلى انهيار التجارة الدولية نتيجة الأخطاء السياسية والاقتصادية وإلى انهيار الإنتاج والأسعار في جميع أنحاء العالم).

وقد قوضت هذه الأزمة بشكل خطير إدراك المحللين في فعالية الأسواق الحرة، وكشفت عن نتائج محتملة للدور الفعال للقطاع العام في الحياة الاقتصادية.

ولذلك، فمن الطبيعي أن تبدأ المناقشة بشأن إنشاء هيكل متعدد الأطراف جديد في أعقاب الحرب، بافتراض وجود هيئة حكومية دولية (Intergouvernemental) وذات سلطات واسعة، من أجل خدمة النظام المالي الدولي[3].

المطلب الثاني: دور أزمة الديون وعولمة الأسواق المالية وانهيار الشيوعية في صياغة مصطلح الحوكمة:

1/ أزمة الديون الدولية (La crise internationale de la dette):

في أوت 1982م، أصبحت الأسواق الدولية كأدوات للمديونية، والتي تدهورت حالتها بصورة مفرطة بعد عامين، متفاجئة بأزمة اقتصادية ومالية خطيرة.

وقد لجأت بعض البلدان إلى المديونية، بما في ذلك بلغاريا (La Hongrie) والمغرب (Le Maroc) وبولندا (La Pologne) ويوغوسلافيا (La Yougoslavie)، وأصبحت المصارف التجارية تعيد ظهورها في عام 1981م والنصف الأول من عام 1982م، ولكن بالانسحاب الفجائي للمكسيك (Le Mexique) وانتشار الأزمة إلى النظام بأكمله، وفي غضون أشهر قليلة، ظهرت صعوبات أيضا في الأرجنتين (L'Argentine) والبرازيل (Le Brésil) وشيلي (Le Chili)، واستمرت الأزمة في الانتشار.

وكان من الضروري الانتظار حتى عام 1990م مع هبوط أسعار الفائدة العالمية واستبدال ديون البلدان النامية المثقلة بالديون عن طريق سندات "برادي" (Brady)، لكي تتمكن من إعلان انتهاء الأزمة فيها. وأدت أزمة الديون إلى تحويل وظيفة صندوق النقد الدولي عن طريق إعطاءه فجأة دورا جديدا يتمثل في إدارة الأزمات الدولية[4].

---

[1] Christian DEBLOCK, Samia KAZI AOUL, la dette extérieure des pays en développement : La renégociation sans fin, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2001, pp 16-17.
[2] Olivier CUNY, op. Cit, p 17.
[3] Ali LAÏDI, aux sources de la guerre économique : Fondements historiques et philosophiques, Editeur : Armand Colin, 2012, p 57.
[4] Christian DEBLOCK, Samia KAZI AOUL, op. Cit, pp 23-24.

2/ عولمة الأسواق المالية (La mondialisation des marchés financiers):

في الوقت الذي تم إنشاء صندوق النقد الدولي، كان حجم وأهمية التدفقات المالية الخاصة ضئيلا جدا، وقد تم تمويل التجارة أساسا من خلال الائتمانيات التجارية، وكان معظم الاقتصاديين يعتبرون تدفقات الاستثمارات العابرة للحدود (transfrontaliers) من العوامل المؤثرة على الاستقرار، بدلا من اعتبارها من المصادر المحتملة لرأس المال الاستثماري. بدأت التدفقات الرأسمالية في النمو في مطلع الخمسينات (1950م) من القرن الماضي، حيث استعادت الدول الأوروبية تدريجيا إمكانية تحويل عمولاتها.

ولكن خلال السبعينات (1970م) من نفس القرن، ومع ظهور سوق اليورو والدولار وغيرها من الأسواق المالية الخارجية، تزايد هذا الاتجاه طوال العشرية نتيجة لحدوث تراكم في صادرات البلدان المصدرة للنفط، وإعادة تدوير هذه الأصول في شكل قروض سيادية للبلدان المستوردة للنفط، عن طريق بنوك دولية كبرى.

وخلال التسعينات (1970م)، أصبحت التدفقات عبر الحدود مصدرا أساسيا للتمويل بالنسبة للبلدان الصناعية والناشئة في جميع أنحاء العالم، وأصبح هيكل الأسواق المالية الدولية معقدا، بحيث لم يعد من الممكن قياسه، ناهيك عن السيطرة عليه، وكان أحد آثار العولمة المالية هو التهميش الكمي لتمويل صندوق النقد الدولي للعديد من المقترضين المحتملين.

أي تدفقات رؤوس الأموال عن طريق اقتراض مبالغ صغيرة نسبيا من صندوق النقد الدولي دعما لجدول أعمال إصلاح متفق عليها، وعلى أمل إقناع الدائنين الآخرين بأنه يمكن أن يكونوا على ثقة بمستقبل هذه البلدان.

وهناك أثار أخرى للعولمة تمثلت في إضعاف جانب "التعاون الائتماني" (coopérative de crédit) لصندوق النقد الدولي، حيث أنه بحلول الثمانينات (1980م) تمكنت البلدان المتقدمة من تمويل مدفوعاتها الخارجية من خلال التدفقات الخاصة، أي أصبحت هذه البلدان لا تحتاج إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وهكذا انقسمت الدول الأعضاء في المؤسسة إلى مجموعتين: الدائنين والمدينين[1].

3/ انهيار الشيوعية (L'effondrement du communisme):

أتاح سقوط جدار برلين في عام 1989م وتفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1991م لصندوق النقد الدولي أن يصبح مؤسسة عالمية تقريبا.

وبعد مرور ثلاث (03) سنوات، ارتفع عدد الدول الأعضاء من 152 إلى 172 دولة، وهو أسرع زيادة منذ وصول البلدان الأفريقية في الستينات (1960م) من القرن الماضي، ويبلغ عدد أعضاء الصندوق حاليا 188 عضوا.

ويحتاج العديد من القادمين الجدد إلى الاقتراض من الصندوق، وكلهم تقريبا بحاجة إلى المساعدة التقنية والمشاورات المنتظمة.

[1] Olivier CUNY, op. Cit, pp 17-18.

ونتيجة لذلك، ازداد حجم صندوق النقد الدولي بنسبة 30٪ تقريبا في ستة (06) سنوات، وحصلت كل من روسيا (La Russie) وسويسرا (La Suisse) على مقعد في مجلس الإدارة، ليصل عدد الأعضاء التنفيذين إلى أربعة وعشرون (24) عضوا[1].

المطلب الثالث: أهمية تطبيق الحوكمة في الوقت الراهن:

1/ صياغة مصطلح الحوكمة (La première apparition du terme gouvernance):

انطلاقا من سنوات التسعينات (1990م) من القرن الماضي، أصبحت حوكمة الشركات موضوع العديد من الدراسات النظرية، كدراسات كل من "رولاند بيراز" (Roland Pérez)، و"بيتر ويرتز" (Peter Wirtz)، و"جيرار شارو" (Gérard Charreaux)، والتي استكملت بسرعة بظهور التقارير الشخصية الأولى على الحوكمة، كتقرير "كادبوري" (Rapport Cadbury) على سبيل المثال في سنة 1991م، وقد أدت الفضائح المالية التي ظهرت في العقد الأول من القرن العشرين إلى إدراك قوي بأن الحوكمة ينبغي أن تتعزز من أجل منع الشركات وعالم الاقتصاد ككل من تكرار هذه الفضائح.

وتعتبر هذه الموجة من الفضائح المدوية كحافز لتشجيع المساهمين على التشكيك في موثوقية المعلومات المالية والتقارير المقدمة من قبل المسيرين، أي أن المساهمين فوجئوا بأن العديد من الشركات لم تكن دائما تدار لصالح أصحابها.

وأدركت الجهات الفاعلة في الشركات، سواء المساهمين، المصرفيين، الموظفين، العملاء أو الموردين (وباختصار جميع أصحاب المصلحة) أن نظام التسيير يمكن أن ينشأ في حد ذاته مثل هذه الانحرافات[2].

هذا ما أدى إلى نهاية أسطورة (La fin du mythe) التقارب المطلق بين مصالح المساهمين في الشركات ومسيري الأنشطة العملياتية اليومية (أي سقوط هذه الأسطورة هو الذي ألزم وجود الحوكمة).

وأدى إفلاس الشركات الاقتصادية العملاقة كـ"إنرون" (Enron)، "ورلدكوم" (WorldCom)، "فيفندي إنيفرسال" (Vivendi Universal) وغيرها من الشركات الكبرى، إلى طرح عدة تساؤلات من طرف خبراء الأعمال، وظهور الأزمة التي لا نهاية لها في عام 2008م، والتي أعادت التساؤلات حول الطريقة التي تصاغ بها بعض القرارات.

وقد ظهر مصطلح جديد تقريبا، والذي أطلق عليه اسم "الحوكمة" أو (La gouvernance)، وأصبحت هذه الكلمة واردة في كلام الجميع وأصبحت أيضا يستخدمها الجميع، وقدمت على أنها الحل المثالي (ولكن الشيء الناقص يتمثل في الحوكمة المثالية وليس في اللفظ فقط) لجميع المشاكل التي تعترض السير الحسن للشركات.

وتتعلق الحوكمة بالدولة والشركات والجمعيات، وهذه الكلمة تستخدم أحيانا كمرادف للحكومة أو الإدارة[3].

---

[1] Olivier CUNY, op. Cit, p 19.

[2] Pierre CABANE, gouvernance d'entreprise : Missions et fonctionnement des conseils, meilleures pratiques de gouvernance, rôle des administrateurs, Editeur : Eyrolles, Edition n°1, 2013, pp 7-8.

[3] Pierre CABANE, op. Cit, 2018, pp 25-26.

2/ مراحل الحوكمة في مختلف الإقتصاديات (Les étapes de la gouvernance dans les différents économies):

ترتبط الحوكمة ارتباطا وثيقا بالعمل الاقتصادي والعلاقات الموجودة بين مختلف الأطراف الرئيسية في الشركات، هو الفصل بين بعض الأطراف ذات الحقوق على الشركات والأطراف الأخرى المسؤولة عن تولي إدارة الأنشطة.

إذا تم الرجوع إلى التاريخ الاقتصادي، يمكن تحديد الخطوات التالية[1]:

2-1/ الاقتصاد المغلق (L'économie fermée):

ويهدف النشاط الاقتصادي إلى البحث عن الاكتفاء الذاتي (L'autosuffisance)، حيث أن عمليات شراء وبيع السلع تتم بطريقة بسيطة، وفي الاقتصاد المغلق لم يتم تطوير النظام المصرفي، والتبادلات كانت تتم دائما عن طريق استخدام المال.

ويتميز الاقتصاد المغلق أيضا بأنه اقتصاد محلي فقط، في الكثير من الأحيان فهو ريفي، والقروض ليست محررة، أي تتم بقيود.

يميل أصحاب وسائل الإنتاج إلى القيادة المباشرة لأعمالهم، وهم يديرون الأنشطة اليومية لمؤسساتهم، وتوزيع الانتاج العام.

يستهدف هذا النوع من السياسة الاقتصادية تلبية الاحتياجات دون اللجوء إلى الحوكمة، إلا أن العلاقات بين مالكي العقار (fonciers) ومستعمليه هي وحدها التي يمكن أن تقترح بعض المعاملات السيادية لتنظيم السلطات

2-2/ الاقتصاد الحرفي (L'économie artisanale):

في هذا النوع من الاقتصاد تكون حيازة وسائل الإنتاج من طرف مجموعات من الأشخاص، مثل اتحادات الحرفيين المستقلين، وفي هذا الاقتصاد الحرفي المحلي، لا يوجد هناك استخدام لمفهوم الحوكمة مثلما هو الحال في الاقتصاد المغلق.

2-3/ اقتصاد السوق وظهور الحوكمة (L'économie de marché et l'apparition de la gouvernance):

الأسس الأولى للقانون البحري في معالجة تقسيم المسؤوليات بين "الملاك المتبقين في الحوض" والقبطانين المسؤولين عن البعثات، تعد بمثابة الخيوط الأولى لظهور الحوكمة في اقتصاد السوق.

وسيتطلب هذا التفكك بين المساهمين والمسيرين الأوائل إدخال قواعد دقيقة إلى حد ما، تتعلق على سبيل المثال، بالمسؤولية عن الخسارة المحتملة، وفي هذا الإطار تتطلب التجارة الاعتماد على استخدام القروض، وهو أمر ضروري لتمويل العمليات.

وأدى هذا التفكير إلى ظهور البنوك، التي تم إنشاؤها في الموانئ الإيطالية الرئيسية، كجنوة والبندقية (Gênes, Venise) أو أوروبا الشمالية، كأمستردام، هانوفر، هامبورغ ولندن (Amsterdam, Anvers, Hambourg, Londres).

[1] Pierre CABANE, op. Cit, 2013, pp 8-10.

كل هذه العوامل أدت إلى التفكير في الفصل بين أصحاب الشركات والمدراء (المسيرين)، وتطوير البنوك والقروض وتشجيع ظهور مبادئ الحوكمة.

2-4/ الاقتصاد الصناعي وتمكين المدراء (L'économie industrielle et la prise de pouvoir des managers)

في أعقاب الثورات التكنولوجية الكبيرة التي أدت إلى تحول الرأسمالية التجارية إلى اقتصاد صناعي، وشملت الاستثمارات الواسعة من أجل تطوير أعمال احتياجات رأس المال، والتي يتعين تمويلها من قبل النظام المصرفي، أو من قبل الفاعلين الجدد أو صناديق الاستثمار، وحتى من قبل أسواق الأوراق المالية (البورصات)[1].

3/ مشتقات السلطة الإدارية (Les dérives du pouvoir managérial):

اتسمت سنوات الثمانينات (1980م) بالعولمة المتزايدة للتجارة الخارجية والتطور المستمر للشركات، لتصبح هناك تكتلات حقيقية ذات حجم وتعقيد أكبر من أي وقت مضى، وظهرت عوامل أخرى ذات موارد عالية، كصناديق المعاشات التقاعدية من جهة، وصناديق الثروة السيادية من جهة أخرى. لذا أصبح الفصل بين أصحاب رأس المال والمسيرين أمرا لا مفر منه.

هذه هي الخطوة الأولى التي ألزمت بالبحث عن أشخاص يتولون قيادة الشركات بدلا من أصحاب رؤوس الأموال، من أجل الحصول على حجم أكبر من الأرباح، وأدت الفضائح المتعاقبة إنطلاقا من "إنرون" (Enron) و"ورلدكوم" (WorldCom) و"فيفندي إنيفرزال" (Vivendi Universal) إلى إدخال مبادئ الحوكمة في تسيير الشركات وخصوصا الكبيرة منها[2].

4/ استعادة قوة المساهمين (La restauration du pouvoir des actionnaires):

أثارت هذه المشاكل الاقتصادية التي ظهرت في الثمانينات (1980م) تفاعلا مشتركا بين المساهمين والسلطات العامة، مما زاد من التعقيد المتزايد للآليات الاقتصادية والمالية، وأراد المساهمون وضع الإجراءات واللجان التي تسمح لهم بالاطلاع على المشاريع طور الإنجاز، ومراقبة أنشطة المسيرين المتعلقة بالأهداف الرئيسية، واتخاذ القرارات بشأن الخيارات الاستراتيجية والمكافآت الموجهة للمسيرين الرئيسيين[3].

5/ الجوانب المختلفة للمفهوم في الوقت الراهن (Les différentes facettes actuelles du concept):

في مجال اختصاص صندوق النقد الدولي، تغيرت طرق ممارسة الحوكمة الاقتصادية والمالية الدولية تغيرا عميقا خلال العقود الستة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods).

وقد أصبحت سياسته تغطي الآن على وجه الخصوص المجالات الأربعة التالية: المراقبة (La surveillance)، حل الأزمات (La résolution des crises)، المساعدة على التطور (L'aide au développement) والانفتاح التجاري (L'ouverture commerciale) .

---

[1] Pierre CABANE, op. Cit, 2018, p 30.

[2] Kristine Karsten, François-Régis Gonon, la réglementation de l'externalisation bancaire : Quelles pratiques pour une bonne maîtrise du risque opérationnel ? Editeur : RB édition, Revue Banque-stratégie, n° 228, juillet-août 2005, p 25.

[3] Pierre CABANE, op. Cit, 2018, p 31.

وقد تطور صندوق النقد الدولي مع إنشاء منظمة التجارة العالمية (L'Organisation Mondiale du Commerce: OMC) وجعل هاتين المؤسستين ضروريتين، وذلك راجع لعدة أسباب وتغيرات اقتصادية وسياسية كانت تحدم تحدث في العالم ومازال الكثير منها[1].

من خلال أطوار المبحث الأول في هذا الفصل، يمكن القول بأن مصطلح الحوكمة حديث الوجود والتطبيق في الواقع العملي، حيث لم يتم صياغته بالشكل النهائي إلا خلال بداية سنوات التسعينات (1990م) من القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك إلى مختلف الأحداث التاريخية الكثيفة التي ساهمت في وضعه بصيغته الحالية، وأصبح هذا المفهوم الجديد رمزا في الوقت الراهن لخاصية الشفافية والموثوقية، ووسيلة فعالة ستخدم من أجل محاربة وتفادي مختلف الفضائح المالية، خصوصا أمثال تلك التي ضربت كبرى الشركات العالية في بداية القرن الحالي.

المبحث الثاني: حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق:

سيتم تخصيص هذا المبحث لموضوع "حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق"، ولدراسة هذا الموضوع تم تقسيم المبحث الثاني إلى ثلاث مطالب، حيث يتناول المطلب الأول جانب "الحوكمة بين الدراسة والتعريف"، والمطلب الثاني يتناول عنصر "مبادئ حوكمة الشركات حسب بعض الهيئات الدولية المتخصصة في المجال". أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث، فهو مخصص لدراسة عدة جوانب تحت عنوان "دوافع، أهمية وهدف حوكمة الشركات الاقتصادية".

المطلب الأول: الحوكمة بين الدراسة والتعريف:

1/ المفهوم اللغوي لمصطلح الحوكمة:

يعتبر لفظ الحوكمة لفظا حديثا نوعا ما في قاموس اللغة العربية، وهو ما يطلق عليه في لغتنا باسم النحت، فهو لفظ مستمد من الحكومة، وهو يعني الانضباط والسيطرة والحكم، بكل ما تعني هذه الكلمة من معاني[2].

وعليه فان لفظ الحوكمة يضمن العديد من الجوانب، منها ما يلي[3]:

- **الحكمة:** ما تستوجبه من التوجيه والإرشاد؛
- **الحكم:** ما يقتاضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- **الاحتكام:** وما يستوجبه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيما للشفافية والموضوعية والمسؤولية[1].

---

[1] Jean-Michel HUET, Viviane NEITER, gouvernance des organisations : Exemples sectoriels et enjeux transverses, Editeur : Dunod, 2016, pp 27-28.

[2] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها، جامعة المدية، 22 جويلية 2011، ص 5.

[3] أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، أيام 24-26 سبتمبر 2005، ص 5.

2/ أهم التعاريف التي أعطيت من الجهات الرسمية لمصطلح الحوكمة:

مصطلح الحوكمة يعرف في الآونة الأخيرة معالجة وتطبيق واسع، وهو يعتبر من حقول البحث الخصبة، ولذا وجب تقديم جملة من التعاريف لهذا المصطلح الجديد:

2-1/ التعريف الأول:

عرف شارو (Charreaux) في سنة 1997م الحوكمة بأنها: "مجموعة من الآليات التنظيمية التي لها تأثير في تحديد السلطات والتأثير على قرارات المسيرين، وبعبارة أخرى هي" الذين يحكمون " قيادتهم ويحددون فضاءهم التقديري (espace discrétionnaire)"[2].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الحوكمة عبارة عن أحكام وإلتزامات مكتوبة، توضع بهدف ضبط مجال أو نشاط معين، وتحسين قرارات المسيرين، وتحديد مجال تدخلهم أو مجال سلطتهم.

2-2/ التعريف الثاني:

حسب التعريف الذي أعطته شبكة حوكمة الشركات الدولية (International Corporate Governance Network: ICGN) لحوكمة الشركات فإن: "الحوكمة تشمل كلا من الهيكل وإجراءات إدارة الشركة، والتي تهدف إلى تحقيق هدفين، واللذان يسهر عليهما الإداريين والمسيرين، وهي ضمان استمرارية للشركة في نشاطها وزيادة قيمتها في المدى الطويل لفائدة المساهمين"[3].

2-3/ التعريف الثالث:

يمكن تعريف الحوكمة أيضا وفق التعريف الذي أعطاه النظام التقاعدي لموظفي كاليفورنيا (California Employees Retirement System: CALPERS) على أنها: "العلاقة بين مختلف المشاركين عندما يتعلق الأمر بتحديد إدارة وأداء الشركات، والمشاركين الرئيسيين هم المساهمين، المسيرين الذين يقودهم المدير التنفيذي العام ومجلس الإدارة"[4].

2-4/ التعريف الرابع:

عرفت اللجنة المعنية بالجوانب المالية لحوكمة الشركات (Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance: CFACG) الحوكمة على أنها: "النظام الذي يتم من خلاله تسير الشركات ومراقبتها"[5].

2-5/ التعريف الخامس:

عرف "بيار إيف غوميز" (Pierre-Yves Gomez, 2009) الحوكمة على أنها: "مجموعة من الأحكام القانونية أو التنظيمية أو العملية، والتي تحدد ما هو منتظر من الإدارة ومسؤولياتهم عن توجيه الشركة بصفة مستمرة"[6].

---

[1] عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 13.

[2] Salvatore MAUGERI, gouvernance(s), Editeur : Dunod, Paris, 2014, p 20.

[3] Hélène PLOIX, op. Cit, p 4.

[4] Houda Kharmach, l'influence du mode de gouvernance des entreprises financées par capital risque sur leur performance après introduction en bourse Une étude empirique sur le cas français, Editeur : Cybel, la Revue du Financier, n° 181, janvier-février 2010, p 17.

[5] Christophe LEGRENZI, Philippe ROSE, les tableaux de bord de la DSI, Editeur : Dunod, Edition n° : 3, 2016, p 10.

[6] Pierre CABANE, op. Cit, 2013, p 24.

2-6/ التعريف السادس:

عرف "رولاند بيراز" (Roland Pérez, 2009) الحوكمة على أنها: "تسيير التسيير (le management du management)"[1].

ومن جهتنا يمكن القول بأن حوكمة الشركات تشير إلى تطبيق منهج طوعي وحر، يسمح لهذه الشركات من تحسين مستوى تسيرها وتقليل مشاكل تضارب المصالح بين أطرافها، بهدف تقديم أقصى قدر ممكن من الدقة والشفافية بين هذه الأطراف وفي إدارتها ومعلوماتها ومراقبتها.

3/ التعاريف التي تركز على العلاقة بين الشركة والمالكين وتوجيه أدائها:

تنسجم هذه التعاريف مع نموذج التمويل التقليدي، الذي يعبر عنه بـ "نظرية الوكالة"، إذ أنها تركز على المالكين ودورهم في الرقابة على أداء الشركات وتوجيهها، ووفق هذا المنظور عرفتها مبادرة Berlin بأنها: "المجموعة الكاملة من الترتيبات التشريعية والمؤسسية التي تحدد الإطار التنظيمي الواقعي والقانوني لإدارة الشركة والإشراف عليها[2]".

وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تلخيص الحوكمة في الشكل الموالي، والذي يقدم لنا الحوكمة على أساس أنها نظام معلومات، له مدخلاته وخرجاته.

الشكل رقم (1-2-01): نظام حوكمة المؤسسات:

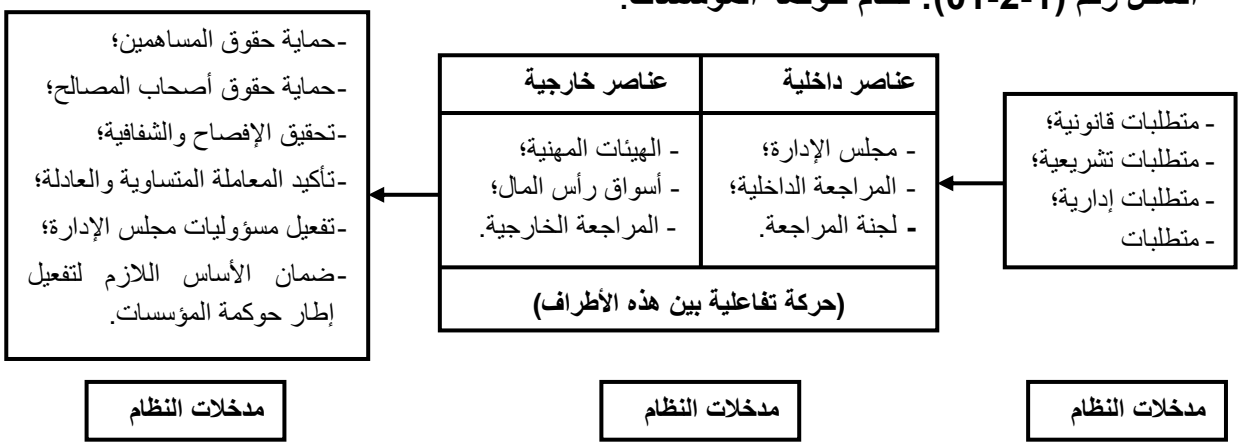

المصدر: حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.

المطلب الثاني: مبادئ حوكمة الشركات حسب بعض الهيئات الدولية المتخصصة في المجال:

1/ المبادئ التي أصدرها كل من صندوق التقاعد لموظفي مقاطعة كاليفورنيا والشبكة الدولية لحوكمة الشركات:

وكما يتضح من التعاريف المختلفة التي تم تقديمها، فإن هدف حوكمة الشركات هو ضمان فعالية هياكل الحوكمة (المسيرين، مجلس الإدارة، الجمعية العامة للمساهمين، مختلف اللجان في الشركة...إلخ)، والتحقق من أن المساهمين يمكن أن يكون لهم تأثير على القرارات الرئيسية للشركة،

[1] Idem, p 24.

[2] عباس حميد التميمي، آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة، الأردن، ص 4.

وهذا من خلال إجراءات محددة مسبقا. كما تهدف إلى ضمان وجود آليات الرقابة (مدققي الحسابات واللجان المتخصصة والتابعة لمجلس الإدارة)[1].

وقد تم تحديد المبادئ الأكثر شمولية لحوكمة الشركات من قبل الفاعلين الرئيسيين في هذا المجال، وهما كل من صندوق التقاعد لموظفي مقاطعة كاليفورنيا (Le fonds de pension des fonctionnaires de l'État de Californie: CalPERS) والشبكة الدولية لحوكمة الشركات (L'International Corporate Governance Network: ICGN) في ستة مبادئ.

وتعتبر هذه المبادئ الستة (06) حاليا أساس حوكمة الشركات في العديد من دول العالم، وهذه المبادئ هي[2]:

- مسؤولية واستقامة المسيرين والإداريين (La responsabilité et l'intégrité des dirigeants et des administrateurs)؛
- استقلالية مجلس الإدارة (L'indépendance du conseil d'administration)؛
- الشفافية ونشر المعلومات (La transparence et la divulgation des informations)؛
- احترام حقوق المساهمين (Le respect des droits des actionnaires)؛
- رؤية استراتيجية طويلة الأجل (La vision stratégique à long terme)؛
- المبادئ المترجمة في قانون القيادة لكل سوق مالي (Des principes traduits en code de conduite pour chaque marché financier).

2/ المبادئ التي أصدرتها كل من منظمة التعاون الاقتصادي، لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية ومؤسسة التمويل الدولية:

لقد حرصت العديد من الهيئات الدولية على وضع عدد من المبادئ أو يطلق عليه من طرف الكثير بالمعايير المحددة لتطبيق الحوكمة في الشركات، وفي هذا الإطار وجب ذكرها وذلك من خلال وجهة نظر لبعض هذه الهيئات على النحو التالي:

2-1/ مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Les principes d'Organisation de Coopération et de Développement Economiques):

حددت هذه المنظمة ستة (06) مبادئ في عام 1999م ثم أصدرت تعديلا لها عام 2002م، وتتمثل هذه المبادئ في[3]:

2-1-1/ ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات:

حيث تعمل الحوكمة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما يتوافق مع أحكام القانون، مع تحديد وتوزيع واضح للمسؤوليات بين مختلف الجهات الإسشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

---

[1] Hélène PLOIX, op. Cit, p 3.

[2] Idem, p 5.

[3] شريف غياط، فيروز رجال، حوكمة الشركات كأداة لرفع من مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012، ص 5.

2-1-2/ الحفاظ على حقوق المساهمين:

وتشمل نقل ملكية الأسهم، اختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، مراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعيات العامة.

2-1-3/ المساواة في التعامل بين جميع المساهمين:

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو مجلس المدراء.

2-1-4/ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن يحتوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقا للقانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المالية المطلوبة من طرفهم.

2-1-5/ مسؤوليات مجلس إدارة الشركات:

يجب أن يضمن نظام حوكمة الشركات، القيادة الإستراتيجية للشركة والرقابة الفعالة على التسيير من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مسؤوليته وولائه تجاه الشركة ومساهميها. وقد أشرنا في الباب السابق (الفصل الثاني من الباب الأول) إلى دراسة كل الجوانب المتعلقة بمجلس الإدارة[1].

2-1-6/ الإفصاح والشفافية:

تضمن حوكمة الشركات، تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم، بشأن كافة المسائل الخاصة بالعمليات اليومية المتعلقة بنشاط الشركة، وهذا بتوفير معلومات عن[2]:

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة؛
- أهداف الشركة؛
- أعضاء مجلس الإدارة؛
- الرواتب والمزايا الممنوحة لكبار المسؤولين؛
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

وجب الذكر، أنه يجب إعداد ومراجعة المعلومات المالية والإفصاح عنها بطريقة تتلاءم ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، وأيضا وفق متطلبات عمليات المراجعة، بهدف إتاحة التدقيق الموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية، وصياغة التقارير المالية النهائية عن صدق وشرعية هذه القوائم والمعلومات المالية الموجودة فيها.

---

[1] Organisation de Coopération et de Développement Économiques, principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE, Paris Cedex 16, France, 2004, P 24.

[2] سندس ماجد رضا، آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية: (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات ومدراء بعض الدوائر)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، العراق، 2011، ص 12.

2-2/ تعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية:

وضعت لجنة بازل في عام 1999م تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وأهم هذه التعليمات هي[1]:

- وضع مواثيق بين المؤسسات لتحقيق وتطبيق المعاملات الجيدة بينها؛
- وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها؛
- تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد مجلس الإدارة؛
- إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة؛
- إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات؛
- إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل (كبار المساهمين والإدارة العليا)؛
- تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المسيرين أو الموظفين، سواء كانت الحوافز مادية أو ترقيات إدارية؛
- ضمان توفير وتدفق المعلومات الملائمة والموثوقة.

2-3/ توجيهات مؤسسة التمويل الدولية:

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003م توجيهات وقواعد ومعايير عامة، تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات حسب تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة (04)، كما يلي[2]:

- يجب أن تكون الممارسات جيدة ومقبولة؛
- إيجاد خطوات جديدة تضمن الحكم الجيد الجديد؛
- اسهامات أساسية لتطوير وتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة الجيدة.

وانطلاقا من مبادئ الحوكمة السابقة الذكر، يمكن تفصيل نظام الحوكمة والتسيير (الإدارة) من خلال الشكل الموالي:

---

[1] محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها: مع الإشارة خاصة إلى نمط تطبيقها في مصر، مجلة بنك الاستثمار القومي المصري، جوان 2007، مصر، ص 9.

[2] مناور حداد، دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، 15و 16 أكتوبر 2008، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص 9.

الشكل رقم (1-2-02): تمفصل حوكمة في الشركات (L'articulation de la gouvernance):

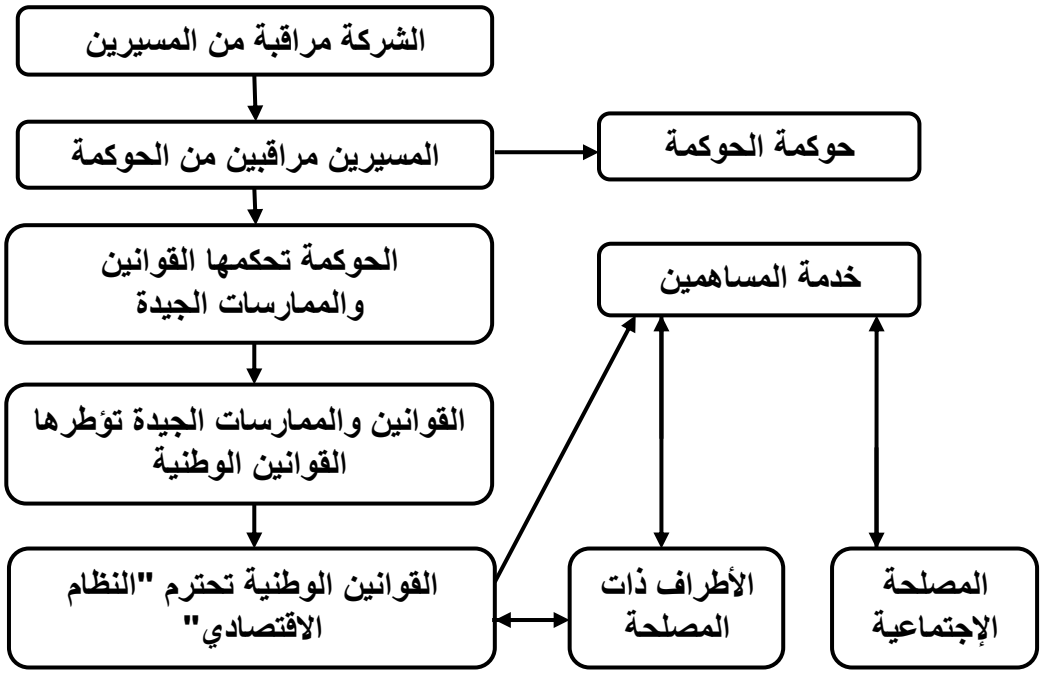

Source : Pierre CABANE, op. Cit, 2018, p 39.

إنطلاقا من الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من نظامي الحوكمة والتسيير متداخلين ومتشابكين وبقوة داخل الشركة. كما يمكن ملاحظة، أن صياغة آليات الحوكمة والمراقبة يمكن أن تبدو وكأنها قصة لا نهاية لها، لم يتم بعد تحديد جميع فصولها ...إلخ.

المطلب الثالث: دوافع، أهمية وهدف حوكمة الشركات الاقتصادية:

1/ دوافع حوكمة الشركات:

من بين الدوافع التي تجعل من تطبيق الحكومة أمرا ضروريا، نذكر ما يلي[1]:

- الفصل بين الملكية والإدارة؛
- الفصل بين مسؤوليات كل من مجلس الإدارة والمسيرين؛
- زيادة فعالية المراجعة الداخلية؛
- الحاجة إلى تماثل المعلومات المالية وغير المالية؛
- مساءلة كل من مجلس الإدارة والمسيرين؛
- الحاجة إلى معالجة الخلل في الهياكل المالية؛
- التوجه نحو إدارة المخاطر المالية والتشغيلية؛
- الحاجة إلى الإفصاح المحاسبي العادل؛
- التوجه نحو إرساء قواعد للشفافية المالية؛

[1] محمد عبد الفتاح إبراهيم، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص 5.

- توسيع دائرة مراقبة الأداء التشغيلي والاستراتيجي؛
- الحد من تعرض الشركات للعجز المالي.

2/ أهمية حوكمة الشركات:

تظهر أهمية حوكمة الشركات فيما يلي[1]:

- محاربة الفساد داخل الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركات، بدءا من مجلس الإدارة والمسيرين التنفيذيين وصولا إلى أدنى العاملين فيها؛
- تفادي وجود أخطاء أو انحرافات متعمدة أو غير متعمدة ومنع استمرارها؛
- محاربة الانحرافات وعدم السماح بتكرارها؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى مستوى ممكن، وذلك باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من النظم المحاسبية والمراقبة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج؛
- تحقيق أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات في الشركة، والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المسيرين التنفيذيين.

3/ الهدف من حوكمة الشركات الاقتصادية:

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق المساءلة لأعضاء مجلس إدارة الشركات، وبالتالي تحقيق الحماية اللازمة للمساهمين وجميع الأطراف ذات الصلة (les parties prenantes)، مع مراعاة قواعد العمل من أجل الحد من استغلال السلطة، لغرض تحقيق الأهداف الشخصية على حساب الأهداف ذات المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة.

كما أن الهدف من ورائها هو الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة، تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على حسن تسيير الشركة[2].

والشكل التالي يعطينا نظرة على بعض العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة إلى البحث عن حوكمة الشركات.

---

[1] مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، ضمن ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 6-7 ماي 2012، ص 6.

[2] سندس ماجد رضا، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الشكل رقم (1-2-03): العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات:

المصدر: نوال صبايحي، تجارب دولية في تطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات (مع التركيز على التجربة الجزائرية)، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، ولاية الشلف، الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013، ص 5.

4/ القواعد الأساسية لحوكمة الشركات:

ارتبط مفهوم حوكمة الشركات بشكل أساسي بسلوك الفئات المختلفة ذات الصلة بالشركات، لذا فهناك مجموعة من الخصائص، التي يجب أن تكون في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم، فهذه الخصائص تشكل الدعائم الأساسية لحوكمة الشركات، نذكر أهمها فيما يلي[1]:

4-1/ الشفافية (La transparence):

أي تقديم صورة واضحة وحقيقية عن كل ما يحدث داخل الشركة، بما يضمن تحقيق الثقة والنزاهة والموضوعية في إجراءات إدارة الشركة، كما تتضمن أيضا الإفصاح السليم وفي الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة، وتؤمن هذه الخاصية بتوصيل المعلومات الواردة في القوائم المالية (الإفصاح المالي وغير المالي) إلى الأطراف ذات الصلة دون تشويه قيمة المعلومة، وأن تكون المعلومات الموجهة إلى كل الأطراف ذات الصلة بالشركة صحيحة وواضحة وكاملة.

4-2/ المسؤولية (La responsabilité):

ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط السلطة والمسؤولية، ومحاسبة المسؤولين ومتخذي القرارات عن مسؤوليتهم تجاه الشركة والمساهمين وكل الأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة.

---

[1] شريف غياط، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 11-12، 2012، ص 196.

4-3/ المساءلة (L'accountability):

وهي قاعدة تقضي بمحاسبة متخذي القرارات في الشركة أو الذين ينفذون الأعمال، عن نتائج قراراتهم وأعمالهم تجاه الشركة والمساهمين، وإيجاد آلية لتحقيقها.

4-4/ الوضوح (La clarté):

أن تتسم القوائم والتقارير المالية بالوضوح والشفافية والعدالة عند إعدادها، ولتحقيق ذلك ينبغي على إدارة ولجنة التدقيق أن تتحرى خصوصا الفهم العام للقوائم المالية.

4-5/ الاستقلالية (L'indépendance):

وهي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح، حيث تبدأ هذه الآلية من تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مراجع خارجي مستقل وكفء ومؤهل، يقوم بممارسة عمله بما تستلزمه العناية والأخلاق المهنية، ليقدم تأكيده أو مصادقته بأن القوائم المالية تمثل بصدق حقيقة الوضعية المالية للشركة.

4-6/ العدالة (La justice): بمعنى ضمان معاملة متساوية لكافة المساهمين.

بعد دراسة في المبحث الثاني لموضوع "حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق"، يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة مفهوم شامل ويمس جوانب عديدة، تخص الهيكل التنظيمي، طريقة التعامل مع مختلف الأطراف ذات المصلحة مع الشركة، تفعيل نظام المراقبة الداخلية، متابعة ومحاسبة المسيرين على أفعالهم، محاولة القضاء على صراع تضارب المصالح وتغليب المصلحة الجماعية على المصلحة الفردية، مما يسمح لهذه الشركات من ضمان الاستمرارية والتوجه بثبات نحو تحقيق الأهداف المسطرة.

المبحث الثالث: الأصول التاريخية لحوكمة الشركات في البلدان المتقدمة (L'historique du gouvernement d'entreprise dans les pays développés):

سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على موضوع "الأصول التاريخية لحوكمة الشركات في البلدان المتقدمة"، وذلك من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث يتناول المطلب الأول جانب "الأصول الأنجلوساكسونية المرتبطة بالفضائح المالية"، والمطلب الثاني يتناول عنصر "التدابير الجديدية للقوانين الفرنسية والأمريكية في مجال تعزيز حوكمة الشركات". أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث، فهو مخصص لدراسة "دور قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في تعزيز دور الرقابة الداخلية في الشركات الاقتصادية".

المطلب الأول: الأصول الأنجلوساكسونية المرتبطة بالفضائح المالية (Des origines anglo-saxonnes liées à des scandales financiers):

1/ دور الفضائح المالية والشركات المفلسة في صياغة مصطلح الحوكمة:

في عام 1934م، تم إنشاء لجنة الأوراق المالية والبورصات (La Securities and Exchange Commission: SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف استعادة الثقة في الأسواق المالية على وجه الخصوص، وكلفت هذه اللجنة بوضع القواعد المتعلقة بالشفافية في المعلومات المقدمة للمساهمين.

وفي عام 1967م، ذكر "جون كينيث غالبريث" (John Kenneth Galbraith) أن "الجمعية العامة السنوية لشركة أمريكية كبيرة، هي دون شك أكثر تطبيق تفصيلي في الوهم الشعبي"، (الدولة الصناعية الجديدة).

وفي عام 1970م، عندما تم الإعلان عن إفلاس شركة "بان سنترال" (la faillite de Penn Central)، وهي أول شركة سكك حديدية أمريكية، ألقت لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) باللوم على عدم كفاءة المسيرين وسلبيتهم، وعدم وجود نقاش فعال من طرفهم في اجتماعات الجمعيات العامة للمساهمين وفي إجتماع مجلس الإدارة.

وفي ثمانينات (1980م) من القرن الماضي (القرن 20)، هاجم حملة الأسهم المسيرين الذين عارضوا عروض الشراء الأسهم، واتهامهم بالدفاع عن مصالحهم الشخصية أكثر من مصالح المساهمين.

ففي بريطانيا ترتبط حالات الإفلاس الكبيرة بالشركات (The Bank of Credit and Commerce International: BCCI et Maxwell)، وذلك جراء الإجراءات الاحتيالية داخل هذه الشركات؛ وهناك فضائح أخرى قوضت مبادئ الشفافية والنزاهة، مثلا كتلك التي حدثت في شركة (Blue Arrow) والتي تعمد رئيس إدارتها تضليل المعلومات عن مجلس إدارة الشركة، وكذلك في شركة (Guinness) والتي قدم مديرها طواعية حسابات مضللة (des comptes faux)[1].

2/ التدابير التصحيحية الأولى (Les premières mesures correctrices):

2-1/ في الولايات المتحدة الأمريكية (Aux États-Unis):

عمل أساتذة القانون ومجالس الإدارة والمستثمرون المؤسسون بالتوازي مع قواعد حوكمة الشركات، ففي عام 1977م، وافقت لجنة الأوراق المالية والبورصة (La SEC) على قرار من بورصة نيويورك، والذي يطلب من الشركات المدرجة في البورصة أن يكون لديها لجنة تدقيق تتألف من إداريين مستقلين عن الإدارة وعن أي علاقة مع الشركة؛ في العام نفسه تم إنشاء (La National Association of Corporate Directors: NACD) من أجل الحصول على المعلومات وتكوين الإدارين.

وفي عام 1978م، نشر المحامين المنتمين لنقابة المحامين الأمريكيين دليل المدير العام (Le Corporate Director's Guidebook: CDG).

ابتداء من عام 1989م، عمل صندوق التقاعد الحكومي لكاليفورنيا، بشكل وثيق مع لجنة الأوراق المالية والبورصة (La SEC)، وأدى ذلك إلى إصلاحات هامة والتي تم الكشف عن فحواها في عام 1992م، بشأن نشر أجور وتعويضات المسيرين وشروط التصويت خلال عهدة التسيير.

في أوائل التسعينيات (1990م) من القرض الماضي، أصبح المستثمرون المؤسسون هم المساهمون ذو الأغلبية في الشركات المدرجة أو المسعرة في البورصات، وتولوا دورا نشيطا للمساهمين، مما تولد عن ذلك زيادة ضغوطهم على الشركات من أجل تحقيق أداء وتسيير أفضل لشركاتهم؛ وخلال تلك الفترة، قامت مجالس إدارات الشركات الأكبرى بإصلاح نفسها، فقد قاموا بزيادة عدد الإداريين المستقلين وتوسيع نطاق مسؤولياتهم المتعلقة بالمراقبة[2].

---

[1] Eric PICHET, le gouvernement d'entreprise dans les grandes sociétés cotées : De la convergence des pratiques à l'émergence de principes de bonne gouvernance, Editeur : Les Editions du Siècle, 2009, pp 23-24.

[2] Alain DENEAULT, gouvernance: Le management totalitaire, Editeur: Lux Editeur, 2013, pp 12-14.

وفي عام 1993م، قام مجلس إدارة شركة "جنرال موتورز" (General Motors) بفصل وظائف رئيس مجلس الإدارة، والتي أصبحت غير تنفيذية عن مهام المدير العام، وفي الربيع الموالي تم إنشأ ميثاق بغرض ضمان دوره الرقابي، وذلك من خلال استقلاله في الوظيفة (المدير العام).

وفي العام نفسه، فرضت وزارة العمل على صناديق التقاعد العامة التصويت على الحلول المقدمة في الجمعيات العامة للشركات الأجنبية والخاصة بمحافظها المالية (les portefeuilles financiers: PF)

وأخيرا، هناك عمل جماعي كبير، تم تنفيذه خلال خمسة وعشرين (25) عاما تحت قيادة معهد القانون الأمريكي، والذي يصدر مبادئ حوكمة الشركات، وهذه المبادئ تهدف إلى التمييز بين أولئك الذين يسيرون والذين يراقبون، وتحث هذه المبادئ أيضا على وجود ثلاث (03) لجان، وهي: لجنة المراجعة (Le comité d'audit: CA) ولجنة التعيينات (Le comité des nominations: CN) ولجنة مراقبة أجور وتعويضات (Le comité du contrôle des rémunérations du conseil: CCRC)[1].

2-2/ في بريطانيا العظمى (En Grande-Bretagne):

في عام 1981م، أنشأ بنك إنجلترا (La Banque d'Angleterre: BA) مجمع برونـاد (Le Groupement Proned: GP)، والذي تم تكليفه بترقية عمل الإداريين غير المسيرين أو الإداريين المستقلين (non-executive directors).

في أفريل 1991م، قررت لجنة المساهمين المؤسسين والتي تأسست في عام 1973م من قبل شركات التأمين وصناديق التقاعد)، الفصل بين مهام الرئيس والمدير التنفيذي، من أجل إنشاء لجنة المراجعة تتألف بالكامل من المديرين المستقلين ولجنة المكافآت.

في الفاتح من ديسمبر 1992م، تم نشر أول تقرير من طرف لجنة كادبوري (The Comity of Cadbury: CC)، وهي اللجنة التي تم تشكيلها بواسطة جهات عديدة، وهي: مجلس التقارير المالية، شركة سوق لندن للأوراق المالية والنقابة المهنية للمحاسبين، وذلك من أجل تفعيل ووضع المبادئ المهنية لحوكمة الشركات، حيث تناولت هذه اللجنة الجوانب المتعلقة بإدارة الشركات، بناء على اقتراح من بورصة لندن ومنظمات المحاسبة، وبتشجيع من بنك إنجلترا والمنظمات العمالية، وتبعته تقارير أخرى، كـ"تقرير روثمان" في سنة 1994م (Le Rapport de Rutteman, 1994)، "تقرير غرينبوري" في سنة 1995م (Le Rapport de Greenbury) حول أجور وتعويضات المسيرين التنفيذين و"تقرير هامبل" في جويلية 1998م (Le Rapport de Hampel en juillet 1998).

تم دمج مجموعة النماذج المتعلقة بالقواعد الجيدة للحوكمة وقانون الممارسات المفضلة في لوائح بورصة لندن (London Stock Exchange: LSE)، وتم نشر تقريرين جديدين، وهما: "هيجز" و"سميث" (Higgs et Smith) حول دور الإداريين المستقلين ولجان التدقيق على التوالي وذلك في جانفي 2003م.

3/ وصول المفهوم إلى فرنسا في منتصف التسعينيات (L'arrivée du concept en France au milieu des années 1990):

في فرنسا، قامت منظمات أرباب العمل والسلطات العامة بإضفاء الطابع الرسمي على حوكمة الشركات.

[1] Olivier CUNY, op. Cit, 2006, P 13.

ففي عام 1993م، عملت مجموعة عمل برئاسة "إيف لو بورتز" (Yves Le Portz)، وهذه المجموعة ضمت كل من لجنة عمليات البورصات والشركة الوطنية للمحافظين المحاسبين، والتي علمت على استقلالية وموضعية مدققي حسابات.

وفي نوفمبر 1994م، كتب أستاذ القانون "أندريه تونك" (André Tunc) نشرة (Le bulletin) في لجنة عمليات البورصة (Commission des opérations de bourse: COB) وجاء فيها: "يبدو اليوم أن فرنسا قد استفادت من الثورة الثقافية التي حدثت في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لقد حان لصندوق المدخرات الجماعية للولايات المتحدة المطالبة بالحسابات وأحيانا بغيير المسيرين؛ وحتى في المملكة المتحدة واستراليا والسويد وسويسرا واليابان. يبدو من المؤكد أن الشركات الفرنسية ستضطر إلى الالتزام بهذه المتطلبات إذا أرادت الاستفادة من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية"[1].

وفي عام 1995م، نشر كل من المجلس الوطني الفرنسي لأرباب العمل (Le Conseil national du patronat français: CNPF) والجمعية الفرنسية للشركات الخاصة (Association française des entreprises privées: AFEP) تقرير بمسمى (Lévy-Lang) عن خيارات الأسهم، يحدد تقرير "ليفي-لانج" بعض الممارسات الجيدة، مثل عرض في التقرير السنوي عدد الخيارات الممنوحة عن الأسهم، والعدد الإجمالي للمستفيدين، سعر التمرير في البورصة والخصم وعدد الخيارات التي تم ممارستها خلال العام، وتقرير أخر بمسمى "Viénot"[2]، والذي يصر على عدم جدوى تعديل التشريع الفرنسي، ولكنه يوصي على وجه الخصوص بإدخال اثنين من الإداريين المستقلين، وإعطائهم الحق في خمس (05) ولايات (أو عهدات)، ومناقشة استراتيجية الشركات في المجالس الإدارية، وإنشاء لجان للحسابات، وأخرى للأجور والمكافآت والتعينات، وأخرى لإجراء التقييمات السنوية لعمل المجلس.

وفي عام 1996م، تم اقترح التقرير الذي قدمه السيناتور "فيليب ماريني" (Philippe Marini) حول موضوع قانون الشركات، والذي تم إعداده بناء على طلب من رئيس الوزراء "آلان جوبيه" (du premier Ministre Alain Juppé)، والذي جاء فيه بتدابير تشريعية بشأن حوكمة الشركات.

وفي عام 1997م، اعتمد برنامج CalPERS الخاص بصندوق معاشات الدولة في ولاية كاليفورنيا، وتم نشر مبادئ حوكمة الشركات في المملكة المتحدة وفرنسا[3].

بدأ المستثمرون المؤسسيون الأجانب في الحصول على حصص متزايدة الأهمية من رؤوس الأموال في الشركات الكبيرة المدرجة أو المسعرة في البورصات الفرنسية. وفي الوقت نفسه، تم انتقاد البطء الذي تميز به المسيرون الفرنسيون وعدم كفاية أدائهم، وذلك نتيجة الخسائر الخطيرة التي تعرض لها كل من "قرض ليون" (Le Crédit Lyonnais: CL) و"مكتب المقاولين" (Le Comptoir des Entrepreneurs: CE) و"القرض العقاري" أو " قضية ألكاتال" (Le Crédit Foncier ou l'affaire Alcatel).

وفي عام 1999م، تم نشر تقرير ثان عن لجنة "Viénot" للرد على الحكومة التي قررت تأييد تبني الهيكل المفكك أو المنفصل (l'adoption de la structure dissociée)، وحتمية نشر الأجور

[1] Jean-Michel HUET, Viviane NEITER, op. Cit, pp 2-3.
[2] André Tunc, le Rapport Viénot sur le conseil d'administration des sociétés cotées, Revue internationale de droit comparé, Vol. 48 n°3, Juillet-septembre 1996, pp 649-659;
[3] Yvan LOUFRANI, normes IFRS, gouvernance d'entreprise : Une gestion de plus en plus responsable, Editeur: ISC Paris, Revue CRISC, n°: 13, Juillet 2006, p 39.

والمكافآت المتعلقة بالمسيرين التنفيذيين، من أجل إصلاح القانون الصادر في سنة 1966م والخاص بالشركات التجارية.

وفي 15 ماي 2001م، تم إقرار تبني القانون الجديد المتعلق بضبط اللوائح الاقتصادية الجديدة (Nouvelles régulations économiques: NRE)، والتي تدعو إلى تغيير قانون فصل الأدوار بين الرئيس والمدير العام حول نشر أجور ومكافآت المسيرين[1].

4/ القواعد الدولية (Des règles internationales):

في جويلية 1999م، قامت الشبكة الدولية لحوكمة الشركات (L'International Corporate Governance Network: ICGN)، والتي تأسست في عام 1995م من قبل المستثمرين المؤسسيين وشركات التأمين وصناديق التقاعد وجمعيات المستثمرين والمستثمرين الأفراد والشركات، بنشر بيان ICGN حول كيفية حوكمة الشركات.

كما قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation de coopération et de développement économique: ODCE) في عام 1999م، بإنتاج ما يعرف الآن بمبادئ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والخاصة بحوكمة الشركات، وذلك بعد عام من العمل في هذا المجال[2].

وفي 4 نوفمبر 2002م، نشر فريق الخبراء القانونيين، والذي تم تأسيسه من طرف اللجنة الأوروبية (La Commission européenne: CE)، برئاسة "جاب وينتر" (Jaap Winter)، والذي تم تمديد عهدته لولاية أخرى على رأس جهاز الحوكمة، وأصدر هذا الفريق عدة توصيات، والتي تدور حول[3]:

- متطلبات الإفصاح عن حوكمة الشركات والأجور (خاصة الشركات المدرجة في البورصات)؛
- دور التكنولوجيات الجديدة في المشاركة والتصويت على إختيار المساهمين في الجمعيات العامة؛
- الحق في طرح الأسئلة واقتراح الحلول؛
- تسهيل ممارسة حق التصويت خارج الحدود الذي تتواجد فيه الشركات (le vote transfrontalier)؛
- الإعلان عن سياسات الاستثمار والتصويت للمستثمرين المؤسسين؛
- الحق في إجراء التحقيقات من طرف المساهمين؛
- الدور النشيط للإداريين الخارجيين والإداريين المستقلين التابعين للجان المراجعة والأجور والتعويضات والتعيينات؛
- المسؤولية الجماعية للمجالس الإدارية عن القوائم المالية (Les états financiers: EF).

5/ ثورة القوانين جديدة (La révolution des nouvelles lois):

في 23 سبتمبر 2002م، وبناء على طلب من حركة المؤسسات الفرنسية "ميداف" (Mouvement des entreprises de France: MEDEF) والجمعية الفرنسية للشركات الخاصة

[1] Eric PICHET, op. Cit, p 22.
[2] Ahmed NACIRI, traité de gouvernance d'entreprise : L'approche scolaire, op. Cit, p 133.
[3] Ahmed NACIRI, traité de gouvernance d'entreprise : Guide de l'enseignant, op. Cit, p 30.

(le rapport "بوتون" Association française des entreprises privées: AFEP)، تم نشر تقرير (Bouton ردا على موجة عدم الثقة التي أثارها إفلاس الشركة "إنرون" (Enron) في ديسمبر 2001م، والتي كانت السبب الأصلي في سن قانون "ساربينز أوكسلي" (Sarbanes-Oxley) في جويلية 2002م.

وفي 5 فيفري 2003م، قامت الحكومة الفرنسية والتي شعرت أيضا بالحاجة إلى طمأنة الأسواق المالية، بتقديم مشروع "قانون الأمن المالي" (Loi de sécurité financière: LSF) إلى مجلس الشيوخ والذي يتبناها بدوره في 20 مارس 2003م.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الدولة الفرنسية أيضا بدراسة دورها كمساهم في الشركات العامة، وذلك من خلال تقرير أعد في هذا المجال والذي سلم في 24 فيفري 2003م إلى وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي[1].

وفي 18 مارس 2003م، قدم معهد "Montaigne" (المعهد عبارة عن مؤسسة فكرية) استنتاجات بفضل مجموعة العمل وبرئاسة "لورو مينيار" (Laurent Ménière)؛ حدد المعهد رؤيته للمكان الواجب منحه للإداريين المستقلين، وبمجرد إقتراحهم يجب تقييمهم وفقا لهيكل مساهمة الشركة. وتدعو هذه المؤسسة إلى "حظر الإدارين المتقاطعين بين الشركات (l'interdiction des dministrateurs croisés entre sociétés) دون وجود رابط رأس مال كبير وتعميم إعلان اللوائح الداخلية للمجالس الإدارية.

المطلب الثاني: التدابير الجديدة للقوانين الفرنسية والأمريكية في مجال تعزيز حوكمة الشركات:

1/ في فرنسا (En France):

1-1/ القانون الجديد على الضوابط الاقتصادية الجديدة (La loi sur les nouvelles régulations économiques: NRE):

صدر هذا القانون في 15 ماي 2001م، وفي جناحه الثالث (03) ضم التزامات جديدة مستوحاة من مبادئ حوكمة الشركات.

وفيما يتعلق بإعادة التوازن بين صلاحيات كل من مجلس الإدارة والإدارة العامة، فقد وضح القانون صلاحيات مجلس الإدارة، وبفضل هذا القانون أصبح واضحا وممكنا تمييز صلاحيات الرئيس والمدير العام (Le Président directeur général: PDG)؛ كما فرض القانون السالف الذكر على مجلس الإدارة تحديد توجهات نشاط الشركة، وحل المسائل المتعلقة بالسير الحسن والشؤون الخاصة بالشركة، وتنفيذ المراقبة والتحقيقات التي يراها مناسبة.

وفيما يتعلق بإمكانية الفصل بين وظائف رئيس مجلس الإدارة والرئيس المدير العام، يتم اتخاذ ذلك القرار من قبل مجلس الإدارة وليس من قبل الجمعية العامة (L'Assemblée générale: AG)، ولكن يجب إخطار هذا الأخير (الرئيس المدير العام) بالخيار الذي تم اتخاذه، ويتم توزيع الصلاحيات من قبل

[1] Ted KAMMAN, Lydia THIMON, les fusions-acquisitions face à la loi Sarbanes-Oxley, Editeur : RB édition, Revue Banque stratégie, n° 246, mars 2007, p 16.

مجلس الإدارة، ويجب على رئيس مجلس الإدارة تنظيم أشغال المجلس ومراقبة سير أعماله وسير هيئات الشركة[1].

يمكن لمجلس المراقبة بفضل أحكام هذا القانون رفض المدير العام المعين، إذا كان هذا الأمر منصوصا عليه في العقد التأسيسي، كما أن هذا الأمر هو من صلاحيات الجمعية العامة.

لا يمكن للمدير العام أو الرئيس المدير العام سوى ممارسة عهدة واحدة، وبشكل استثنائي، يمكن له ممارسة عهدة ثانية في شركة خاضعة للرقابة وغير مدرجة في البورصة (dans une société contrôlée non cotée).

لا يمكن لأي شخص طبيعي أن يمتلك أكثر من خمس (05) عهدات في الشركات التي يقع مقرها الاجتماعي في فرنسا، إلا إذا كانت العهدات الإضافية في شركات خاضعة للرقابة وغير مدرجة في البورصات.

كل إداري له الحق في تلقي المعلومات التي يراها ضرورية، ويمكنه طلب أي مستند يراه مفيدا؛ إن الاتفاقيات التنظيمية التي يجب أن يسمح بها مجلس الإدارة، يتم تمديدها لتشمل الاتفاقيات مع المساهم الذي يمتلك أكثر من 5٪ من حقوق التصويت لإجراء الاتفاقيات مع مدير شركة أخرى.

الاتفاقيات الحرة يجب إبلاغها إلى رئيس مجلس الإدارة، ويجب عليه بدوره إبلاغها إلى مجلس الإدارة ومدققي الحسابات القانونيين، وهو الأمر الذي يعاب على هذا القانون[2].

يجب أن يتضمن التقرير السنوي جميع المكافآت والفوائد العينية التي دفعت خلال ذلك العام، لكل وكيل أو مفوض إجتماعي (à chaque mandataire social) من طرف جميع الشركات الخاضعة للرقابة (أي التي تسيطر عليها الشركة الأم)، سواء كان ذلك في فرنسا أو في الخارج، ويجب أن يسرد التقرير أيضا قائمة لجميع العهدات التي مرست التي في تلك السنة من قبل كل مفوض إجتماعي.

وبموجب هذا القانون، تم تخفيض رأس المال المطلوب لممارسة بعض الامتيازات من نسبة 10 إلى 5٪؛ ويمكن لأي مساهم التقدم بطلب إلى المحكمة التجارية لإصدار أمر قضائي إلى المسيرين من أجل الحصول على بعض الوثائق والمستندات[3].

1-2/ قانون الأمن المالي (La loi de sécurité financière):

تم إصدا هذا القانون في 5 فيفري 2003م، وبفضله تم تحديث المراقبة القانونية وإدراج عنصر الشفافية في أحد الأجزاء الثلاثة (03) من القانون.

أنشأ هذا القانون مجلسا أعلى للمحافظين المحاسبين (Un Haut conseil du commissariat aux comptes : HCCAC)، لضمان مراقبة هذه المهنة (مهنة التدقيق وفحص الحسابات والقوائم المالية)، ويضمن هذا القانون احترام مدونة الأخلاقيات. كما ينظم أيضا الصلاحيات المحددة للمراقبة. ولتجنب تضارب المصالح، يمنع هذا القانون على محافظي الحسابات وشبكاتهم تجميع أنشطة التدقيق وتقديم الخدمات لنفس العميل.

---

[1] Jean-François BARBIÉRI, Marie-Hélène MONSERIE-BON, la loi NRE et le droit des sociétés, Editeur : Montchréstien, 2003, pp 10-11.

[2] Alain MIKOL, l'exercice du commissariat aux comptes en France : le grand tournant des années 2001-2005, Editeur : Cybel, la revue du Financier, n° 161, Septembre-octobre 2006, p 8.

[3] Jean-François BARBIÉRI, Marie-Hélène MONSERIE-BON, op. Cit, p 21.

يفرض هذا القانون على رئيس مجلس الإدارة إبلاغ الجمعية العامة لمجلس الإدارة وإجراءات الرقابة الداخلية، كما يطلب من محافظي الحسابات الإبلاغ عن إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد ومعالجة المعلومات المحاسبية والمالية[1].

يعطي هذا القانون طابعا تشريعيا لأحكام لجنة عمليات البورصة، وهذا فيما يتعلق بالالتزام بالإفصاح عن تحركات الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة، والتي يحتفظ به المفوظون الإجماعيون أو المدراء العامون وعائلتهم.

يعزز القانون السابق الذكر شفافية معايير المحاسبة، وهناك ثلاثة (03) تعديلات يمكن أن تكون مهمة في مجال حوكمة الشركات، وهي[2]:

- إنشاء لجنة للحسابات، إذا تقرر ذلك (أي هي اختيارية فقط)، ويتعين على اللجنة في حالة إنشائها احترام القواعد التنظيمية والمهام المحددة في القانون المتعلق بمراقبة الحسابات، والعلاقة مع محافظي الحسابات؛ بالإضافة إلى ذلك، تقدم اللجنة تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة؛
- يجب على مسيروا رؤوس الأموال ممارسة حقوقهم في التصويت، وإذا لم يفعلوا ذلك يجب عليهم تبرير موقفهم؛
- توفير المعلومات المتعلقة بكل الأتعاب التي يتلقاها محافظي الحسابات.

2/ في الولايات المتحدة الأمريكية (Aux etats unis):

يعد قانون ساربينز أوكسلي (Sarbanes-Oxley: SOX) الصادر في 30 جويلية 2002م، والذي جاء من أجل تعزيز قانون حماية المستثمرون، ويقوي كذلك من إلتزامات الشركات المدرجة في البورصة في مجال المعلومات المالية والمحاسبية.

يطبق هذا القانون على جميع الشركات التي اختارت أن تكون مسعرة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية، سواء كانت أمريكية الأصل أم خلاف ذلك. وبالتوازي مع ذلك، فرضت بورصة نيويورك للأوراق المالية (Le New York Stock Exchange: NYSE)، وبورصة "ناسداك" (The National Association of Securities Dealers Automated Quotations: NASDAQ) والجمعية الوطنية لتأمين التجار (The National Association of Security Dealers: NASD) قواعد أكثر صرامة، وعدم تطبيقها يؤدي إلى حظر وصول الشركات إلى حصصها في السوق المالية[3].

2-1/ الظروف التي أدت إلى صدور قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley):

يعد قانون أوكسلي الذي صدر سنة 2002م أهم قانون لتنظيم الأعمال في الولايات المتحدة الأميركية، فمنذ صدور قانون الأوراق المالية خلال الفترة الممتدة بين 1933-1943م، على خلفية حدوث إخفاقات محاسبية وفضائح مالية مست بعض الشركات الأمريكية، فهو يحتوي على أحكام في غاية الأهمية لإزالة المخاطر الخارجية، وحالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين الممارسين للمهنة، من أجل إيفاء المحاسبة وتدقيق الحسابات للأهداف المرجوة منهما.

---

[1] Yvan LOUFRANI, op. Cit, p 46.
[2] Alain MIKOL, op. Cit, pp 10-11.
[3] Jacques IGALENS, Michel JORTAS, la sûreté éthique: Du concept à l'audit opérationnel, Editeur: EMS Editions, 2010, p 33.

فالالتزام بقانون أوكسلي وتعليماته يعد حجر الأساس في بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة في شكل قوائم مالية، يقابلها إفصاح ملائم لفائدة الأطراف ذات الصلة بها، وبالتالي سيترك هذا القانون انطباعا ايجابيا على مهنة المحاسبة والتدقيق بصفة عامة[1].

2-2/ أسباب ظهور قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley):

أدت الانهيارات التي مست كبرى الشركات الأمريكية إلى إحداث أثر سلبي على الاقتصاد الأمريكي، مما استوجب إيجاد قواعد رسمية مكتوبة كقانون حقوق المساهمين وقانون التعاقدات، ووجوب متابعة الشركات المخالفة واتخاذ الإجراءات المناسبة، من أجل محاسبتها وإيقاع المسؤولية الشخصية على الرؤساء التنفيذيين لهذه الشركات، بسبب تقديمهم لحسابات مضللة عن الوضعية المالية لشركاتهم، وأن تكون هذه القوانين قادرة على إحداث تغيير ايجابي في مناخ الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية.

أوكسلي هو قانون أمريكي تمت المصادقة عليه في مجلس الشيوخ الأمريكي في 30 جويلية 2002م، ويعرف هذا القانون في مجلس الشيوخ الأمريكي بمسمى "الشركة العامة للمحاسبة وإصلاح قانون حماية المستثمر"، كما يعرف هذا القانون أيضا بمسميات أخرى على مستوى البيت الأبيض الأمريكي كـ«SOX» أو "Sarbox "[2].

وبموجب هذا القانون تم وضع معايير جديدة أو محسنة لكيفية إدارة الشركات ومسك المحاسبة، ويعود الفضل إلى وضع هذا القانون إلى كل من السناتورين "بول ساربانس" (Paul SARBANES) و"ميشال جي أوكسلي" (Michael G. OXLEY).

2-3/ أسباب تشريع قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley):

أحدث انهيار شركة "إنرون" (Enron) في أواخر عام 2001م، وما تبعها من انهيارات لشركات أخرى، الأثر الأكبر والواضح على الاقتصاد الأمريكي، الذي يمتاز بكونه أكبر الأسواق المالية وأكثرها تطورا وتنظيما في العالم، حيث أدى هذا الانهيار إلى حدوث كارثة أصابت الأسواق المالية، نظرا لأهمية هذه الشركات وثقلها في الاقتصاد الأمريكي وخاصة شركة "إنرون" (Enron) المتخصصة في مجال صناعات الطاقوية، والسرعة التي تزامنت بها هذه القضية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في كل من نيويورك وواشنطن، وقد قدرت الخسائر المالية لفضيحة "إنرون" (Enron) بأكثر من مئة (100) مليار دولار أمريكي[3].

وقد شكلت فضيحة إفلاس شركة "إنرون" (Enron) العملاقة، أكبر حالات الإفلاس في وسط الشركات الكبرى على المستوى العالمي، وأحدثت نتائج سلبية في البيئة المالية والمحاسبية، حيث أنها أثبتت وأظهرت فشل وإخفاق الجهات التي تتولى مسؤولية المراقبة في الشركات من مدققي الحسابات ومصارف الاستثمار، وكذلك وكالات التصنيف والمحللين الماليين ... إلخ، وما تبعها من أثار سلبية،

---

[1] أسامة عبد المنعم سيد علي، علي حسين الدوغجي، دور قانون ساربنيز أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، العراق، 2011، ص 8.

[2] Hichem BOUSSADIA, la gouvernance d'entreprise et le contrôle (cas de l'entreprises publique algérienne), thèse de doctorat, option : Management des organisations, spécialité : Audit et contrôle de gestion, Faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Université Abou Bekr Belkaid, Tlemcen, Algérie, pp 36-37.

[3] Ted KAMMAN, Lydia THIMON, op. Cit, p 17.

كإغلاق لإحدى أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم وهي شركة "آرثر أندرسن" (Arthur Andersen: AA)[1].

4-2/ الأحكام الرئيسية لقانون ساربينز أوكسلي (Les principales dispositions de la loi Sarbanes-Oxley):

أنشأ قانون ساربينز أوكسلي سلطة وصاية مستقلة، وهي المجلس العمومي لمراقبة المحاسبة العمومية (Le Public Company Accounting Oversight Board: PCAOB)، والمكلف بـ[2]:

- مراقبة مكاتب التدقيق والتي ستحتاج إلى اعتمادها من طرف الدولة لممارسة نشاطها؛
- بعد ستة أشهر من إنشاء PCAOB، أصبحت شركات التدقيق غير قادرة على البقاء في مجالس إدارة الشركات التي تصادق على حساباتها؛ بالإضافة إلى ذلك، يتعين على المدققين المسؤولين على حسابات الشركة أن يستبدلوا كل خمس (05) سنوات؛
- أن يكون لدى الشركات لجان تدقيق، وكل الإداريين الذين يعملون فيها يجب أن يكونوا مستقلين تماما؛
- التصديق على الحسابات يتم تحت القسم (sous serment) من قبل الرئيس المدير العام والمدير المالي؛
- في حالة الشلك في المفوضين الإجتماعين (Les mandataires sociaux) أنهم قد قاموا بالاحتيال، وجب عليهم الاستقالة دون انتظار تصويت الجمعية العامة؛
- المكافأت المدفوعة إلى المسيرين يجب تعويضها للشركة إذا طلب منها مراجعة حساباتها؛
- زيادة فترة التقادم لإسقاط الاحتيال إلى خمس (05) سنوات بدلا من (03) ثلاثة في السابق؛
- العقوبات المفروضة على نشر المعلومات الكاذبة قد تصل إلى السجن لمدة عشرين (20) عاما؛
- منع الشركات من منح القروض للمسيرين.

المطلب الثالث: دور قانون ساربانس أوكسلي (Sarbanes-Oxley) في تعزيز دور الرقابة الداخلية في الشركات الاقتصادية:

1/ الالتزامات التي يفرضها قانون قانون ساربانس على الشركات:

من جملة الالتزامات التي يفرضها قانون ساربانس أوكسلي، والذي يطلق عليه كذلك اسم قانون سوكس (SOX)، وجب ذكر أهمها فيما يلي[3]:

- الشفافية في تقديم المعلومات المالية؛
- التحقق من صحة وفعالية الرقابة الداخلية في الشركات؛
- دراسة السياسات المحاسبية التي تنتهجها الشركات الاقتصادية والإشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والأخطاء التي من شأنها أن تحدث في هذه الشركات؛

---

[1] Eric PICHET, op. Cit, p 24.
[2] Hélène PLOIX, op. Cit, pp 119-130.
[3] Dominique MOISAND, Fabrice GARNIER DE LABAREYRE, CobiT : Pour une meilleure gouvernance des systèmes d'information, Editeur : Eyrolles, 2009, p 40.

- دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها؛
- التحقق من استقلالية مدقق الحسابات؛
- تقديم الاقتراحات التي من شأنها تأكيد الاستقلالية لمدققي الحسابات الداخليين، والرفع من كفاءة ما يقومون به من أنشطة[1]؛
- اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة الشركات للأنظمة والقوانين.

2/ أثر قانون سوكس (SOX) على المراجعة الداخلية في الشركات الاقتصادية:

هناك الكثير من التأثيرات الإيجابية تركها قانون سوكس (SOX) على المراجعة الداخلية في الشركات الاقتصادية، ومن جملتها ما يلي[2]:

- تعزيز الرقابة على مكاتب التدقيق ومنع حالات التواطؤ مع إدارة الشركات؛
- التقليل من المخاطر في حالة عدم اكتشاف الاختلاسات والمخالفات وهذا في الوقت المناسب؛
- محاولة تخفيض حجم المخالفات المالية إلى أدنى مستوياتها؛
- يعتبر هذا القانون كأداة للتوازن في العلاقات ما بين مدققي الحسابات والإدارة ولجان التدقيق؛
- الشفافية في تقديم المعلومات المالية[3].

3/ علاقة قانون سوكس (SOX) بشفافية المعلومات المالية:

تعد الشفافية من أهم أهداف قانون سوكس (SOX) الذي تم صياغته ووضعه لتحقيق هذا الهدف السامي، ويقصد بالشفافية في تقديم المعلومات المالية "وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، وسلامة لغتها، ومرونتها وتطورها وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وبما يتناسب مع روح العصر، بالإضافة إلى أبسط الإجراءات ونشر المعلومة والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها بحيث تكون متاحة للجميع"[4].

4/ علاقة قانون سوكس (SOX) بموضوع حوكمة الشركات:

حيث أن وظيفة ومسؤولية الإدارة العليا سيكون من ضمنها تأكيد صلاحية وسلامة القوائم المالية للشركة المعنية، مما يعزز العلاقات بين الشركات المعنية ومختلف الأطراف التي تتعامل معها هذه الشركات، لأن الهدف من وراء سن قانون سوكس (SOX) هو الوصول إلى مخرجات القوائم المالية (المعلومات المالية)، لكي تتميز بالموثوقية والشفافية، وهو في الحقيقة موضوع بحثي هذا[5]، والمتمثل في دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة المؤسسات الاقتصادية، لأن المعلومة المالية التي تمتاز بالخصائص النوعية، ستعكس الصورة الحقيقية للوضعية المالية في الشركات الاقتصادية، مما سيسهل من تحديد نقاط القوة والضعف والإسراع في اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، والمعلومة المالية الصحيحة لن تضلل الأطراف ذات الصلة بها، مما سيؤدي إلى خدمة مصلحة الشركة

---

[1] Hugues BOUCHETEMBLE, l'alerte éthique dans les établissements de crédit et les entreprises d'investissement : étude comparée franco-américaine, Editeur : RB édition, revue banque & droit, n° 107, mai-juin 2006, p 11.
[2] Dominique MOISAND, Fabrice GARNIER DE LABAREYRE, op. Cit, p 200.
[3] Elisabeth BERTIN, op. Cit, p 13.
[4] Hugues BOUCHETEMBLE, op. Cit, p 12.
[5] Ahmed NACIRI, traité de gouvernance d'entreprise : L'approche scolaire, op. Cit, p 33.

ومصلحة هذه الأطراف، عكس ما حدث في شركة "إنرون" (Enron) جراء تقديمها لمعلومات مالية مضللة لا تعكس الوضعية المالية لها[1].

وفيما جدول يوضح أهم الفروق المتعلقة بقانون التأمين المالي (LSF) وقانون ساربينز أوكسلي (SOX).

الجدول رقم (1-2-01): المقارنة بين قانون سوكس (SOX) وقانون التأمين المالي (LSF):

	وقانون التأمين المالي (LSF)	قانون ساربينز أوكسلي (SOX)
مجال التطبيق	طبق هذا القانون في بداية الأمر إلا على الشركات ذات الأسهم (شركات المساهمة)، لكن انطلاقا من 26 جويلية 2005م أصبح هذا القانون لا يخص إلا الشركات المسعرة في البورصة.	جميع الشركات المسعرة في البورصة والتي تنشط في الولايات المتحدة الأمريكية.
تعاريف الرقابة الداخلية وحدودها	لم يخصص هذا القانون تعريف صريح للرقابة الداخلية.	عرف ووضح حدود الرقابة الداخلية المتعلقة بالمعلومات المالية والإجراءات المتبعة لنشر المعلومة إلى الأسواق المالية.
مرجع الرقابة الداخلية	ليس هناك استعمال إلزامي لمرجع أو نظام خاص بالرقابة الداخلية.	استعمال إلزامي لمرجع أو نظام خاص بالرقابة الداخلية.
إلزامية الوثائق ونصوص الرقابة	لا يوجد هناك إلزامية الوثائق أو نصوص خاصة بالرقابة الداخلية.	يوجد هناك إلزامية الوثائق ووجود كذلك نصوص خاصة بالرقابة الداخلية.
مرسلوا التقارير	رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة.	الرئيس التنفيذي والمدير المالي.
عقوبات عن كل تقصير	ليس هناك عقوبات واضحة وصريحة.	توجد عقوبات جنائية ثقيلة في حالة وجود مخالفات.

Source : Pascal KEREBEL, management des risques : Inclus secteurs Banque et Assurance, Editeur : Editions d'Organisation, 2009, pp 13-14.

من خلال جوانب المبحث الثالث، يمكن القول بأن مختلف الفضائح المالية التي ضربت في بداية القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين أو القرن 21)، ساهمت وبشكل كبير في تسريع السلطات في مختلف البلدان وخصوصا تلك المتقدمة، والتي عرفت انهيار لكبرى شركاتها ذات الوزن الكبير في اقتصادياتها، إلى التفكير العميق والبحث الأسباب الحقيقية التي كانت وراء حدوث تلك الفضائح، مما أدى بالسطات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى سن قانون ساربانس أوكسلي في 2002م وقانون الأمن المالي في فرنسا سنة 2003م.

[1] Elisabeth Bertin, op. Cit, pp 140-141.

المبحث الرابع: واقع حوكمة الشركات في الجزائر:

سنتاول بالدراسة في هذا المبحث موضوع "واقع الحوكمة في الجزائر"، وذلك من خلال مناقشة في ثلاث مطالب، حيت يتناول المطلب الأول منه جانب "الأطراف المعنية بصياغة قانون الحوكمة في الجزائر" من جهة، ويتناول المطلب الثاني موضوع "كيفية الاستفادة من عملية حوكمة الشركات في الجزائر" من جهة أخرى. أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث فهو مخصص لدراسة "أهمية حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين".

المطلب الأول: الأطراف المعنية بصياغة قانون الحوكمة في الجزائر:

1/ مختلف الأطراف التي سعت إلى صياغة قانون الحوكمة في الجزائر:

مع توجه السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو تبني سياسة الاقتصاد المفتوح ورغبة السلطات الجزائرية في تحرير إقتصاد البلد من تبعية المحروقات، قامت الجزائر بسن ترسانة قانونية في جميع الميادين، رغبة منها في بناء صرح الحوكمة للمؤسسات التي تشكل نسيج اقتصادها، حيث تجلت هذه الجهود بإنعقاد أول ملتقى دولي في الجزائر وكان ذلك في صائفة 2007م (جويلية 2007م)، تحت شعار **"الحكم الراشد للمؤسسات"**، وجمع هذا الملتقى جميع الأطراف ذات الصلة بالمؤسسات ومن القطاعين العام والخاص، وخلص الملقى في النهاية إلى تشكيل مجموعة حوكمة المؤسسات (GOAL 08) من أجل التنسيق الدائم والمتواصل مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (Global Corporate Governance Forum: GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (International Finance Corporation: IFC)، ومن النتائج المتوصل إليها من خلال إنعقاد أشغال الملتقى، هو التأكيد على صياغة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية، وهو ما تم فعلا خلال سنة 2009م، حيث تقرر في 11 مارس 2009م إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائرية من طرف كل من "نادي الحركة والتفكير حول المؤسسة" (Cercle d'Action et de Réflexion Autour de l'Entreprise: CARE) واللجنة الجزائرية لحوكمة الشركات (Le Comité Algérien de la Gouvernance d'Entreprise: CAGE) وذلك بمساعدة كل من (GCGF) و(IFC) وهذا خلال فعاليات المؤتمر الوطني الذي تم عقده حول نفس الموضوع.

ومن أجل غرس ثقافة الحوكمة في وسط المؤسسات الجزائرية قامت "تاسك فورس" والمعرف باسم (Task Force ou GOAL 08) بفتح مركز "حوكمة الجزائر 08" (Governance Algeria 08) وذلك في أكتوبر 2010م بالجزائر العاصمة، بمبادرة من الأطراف التي تم ذكرها في الفقرة الأولى من هذا المطلب بالإضافة إلى "نادي رؤوساء المؤسسات"(Forum des Chefs d'Entreprise: FCE) و"الجمعية الجزائرية لمنتجي المشروبات"(Association des Producteurs Algériens de Boissons: APAB) لكي يصبح هذا المركز بمثابة خلفية وأساس لمساعدة جميع المؤسسات والشركات في الجزائر على الإلتزام بمبادئ وقواعد التي تضمنها ميثاق الجزائر للحكم الراشد ومن أجل ترقيات الممارسات في الجانب المتعلق بالحوكمة والأخذ بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، والحث على أهمية موضوع حوكمة الشركات لدى جميع الأطراف الفاعلة في هذا المجال[1].

[1] عمر علي عبد الصمد، إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر، مجلة الباحث عدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013، ص 41.

2/ مهمة تاسك فورس (La mission de Task Force):

لقد جمع هذا المركز مهارات متطوعة، تنتمي إلى عالم المؤسسات والأعمال، وفي هذا الإطار كانت مهمة "تاسك فورس" (Task Force) محددة ومعرفة جدا، وهي تتمثل في المقام الأول في إعداد قانون حوكمة الشركات في الجزائر (L'élaboration d'un code de gouvernance d'entreprise en Algérie)[1].

3/ أعضاء تاسك فورس (Les membres de Task Force):

تاسك فورس مكون من رؤوساء المؤسسات (FCE)، الاستشاريين (consultants)، خبراء في مجال القانون (d'experts en droit)، مختصين في مجال حوكمة المؤسسات وممثلين عن المنظمات والمؤسسات المعنية بصياغة هذا القانون.

ومن بين هذه المؤسسات المعنية بالمشاركة في صياغة قانون الحوكمة في الجزائر، وجب ذكر كل من "وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية"، والتي قامت بتعين ممثل لها في هذا المركز، كما وجب ذكر دعم برنامج التعاون MEDA PME، الذي أصبح فيما بعد CTP PME، والذي كان يعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية، والذي قدم دعما كبيرا من حيث الخبرة والوسائل اللوجستية من أجل النجاح الكامل للمشروع محل الإنجاز. كما قدمت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للمشروع دعما منهجيا دائما، وذلك من خلال توفير خبير استشاري في مجال حوكمة الشركات[2].

والجدوالموالي يظهر لنا مختلف المراحل الزمنية التي مر بها إنجاز قانون حوكمة الشركات الجزائرية:

الجدول رقم (1-2-02): مختلف المراحل الزمنية التي رافقت إنجاز قانون حوكمة الشركات الجزائرية:

المراحل الزمنية:	النشاط الذي تم إنجازه:
جويلية 2007م:	أول ندوة دولية حول حوكمة الشركات في الجزائر؛
نوفمبر 2007م:	الاجتماع الأول لتاسك فورس، والمتمثل في تشكيل لجنة صغيرة لصياغة القانون الجزائري للحوكمة؛
من نوفمبر 2007م إلى أكتوبر 2008:	القيام بأعمال انجاز هذا القانون من طرف تاسك فورس؛
أكتوبر 2008م:	التحقق من صحة القانون مع المبادرين للمشروع FCE، CARE وAPAB؛
ديسمبر 2008م:	تقديم قانون حوكمة الشركات إلى هيئة من الخبراء ووزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والحرف اليدوية؛
جانفي 2009م:	إصدار قانون حوكمة الشركات في الجزائر؛
مارس 2009م:	حفل إطلاق القانون الجزائري لحوكمة الشركات.

Source : http://www.algeriacorporategovernance.org/acceuil2.php/ consulté le 8/8/ 2018 à 14:25.

[1] سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية، الملتقى العلمي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013، ص 5.

[2] حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص 9.

4/ المؤسسات المعنية بالقانون الجزائري لحوكمة الشركات:

جميع الشركات الجزائرية ودون استثناء، معنية بتطبيق الحوكمة الرشيدة، ومع ذلك، فإن هذا القانون لا يشمل الشركات التي يعود رأس مالها إلى الملكية كاملة للدولة، فهي معنية باتباع نهج محدد من طرف الدولة، والموجه إلى الاستخدام الجيد للأموال العامة (du bon usage des deniers publics).

إن هذا القانون يستهدف على وجه الخصوص، الكتلة الكبيرة من المؤسسات الخاصة الصغيرة والمتوسطة (Les Petites et Moyennes Entreprises: PME)، وهي التي تبحث عن المتانة وتهدف إلى ترسيخ نفسها كأساس لاقتصاد السوق الحديث والفعال، وهي تعتبر أيضا كمحرك للتنمية الوطنية.

ومن خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ووزنها في العمالة الوطنية، تحتل المؤسسات الجزائرية الخاصة الصغيرة والمتوسطة مركزا متميزا في الاقتصاد الوطني، وإن الاهتمام الذي توليه السلطات الجزائرية لها في السنوات الأخيرة، يشهد على مكانتها ودورها في سياق الإصلاحات الحالية.

وانطلاقا من الوضعية الحالية لهذه المؤسسات، تنقسم الشركات الجزائرية في القطاع الخاص إلى شقين (02)[1]:

- الشركات التي تواجه صعوبات في البقاء، والتي تشكل الغالبية العظمى؛
- الشركات التي تواجه تحديات النمو، لا تزال قليلة جدا.

في كلتا الحالتين، الحوكمة الرشيدة في الحالة الأولى تعتبر مركزية وهيكلة للترقية، في الحالة الأخرى، رافعة للتنمية.

المطلب الثاني: كيفية الاستفادة من عملية حوكمة الشركات في الجزائر:

1/ المزايا المتأتية من عملية حوكمة الشركات:

الشركة التي لا تحترم المبادئ الأساسية للإدارة، ليست محصنة ضد الصعوبات الناتجة عن النزاعات الداخلية أو البيئية، أو الانحرافات المنجرة عن ممارساتها وقراراتها الإدارية، ومثل هذه الصعوبات يمكن أن تكون تافهة ومن الممكن تجنبها بكل سهولة، وهي متأتية من غياب ثقافة تطبيق الحوكمة الجيدة.

من الثابت أن الفضائح الأخيرة في العديد من الشركات العالمية، سواء كانت كبيرة أو عبارة عن شركات صغيرة ومتوسطة، ترتبط بمسائل عدم الامتثال لقواعد الحوكمة الرشيدة.

ومن خلال انتهاج الحوكمة الجيدة، تحمي الشركة نفسها وبأقل تكلفة، مقابل مخاطر يمكن تجنبها تماما وتحصل على عوامل نجاح قيمة، ومنها[2]:

- حسن قراءة الواقع، وبالتالي زيادة القدرة الاستباقية؛
- العمل على ترسيخ صورة من الثقة والموثوقية مع أطراف الأخرى؛
- زيادة جاذبية الموارد النادرة، لا سيما الموارد المالية والبشرية؛

[1] http://www.algeriacorporategovernance.org/acceuil2.php/ consulté le 8/8/ 2018 à 14:52.
[2] Idem, consulté le 8/8/ 2018 à 15:08.

- وأخيرا المزيد من الأداء التشغيلي والتبصر الاستراتيجي.

ويظهر الشكل الموالي ثمار حوكمة الشركات، من حيث اظهار المزايا المختلفة التي تتحصل عليها الأطراف ذات الصلة بالشركة التي ينتمون إليها، وتتمتع بالثقة والمصداقية في التسيير، وإبراز أن نظام المحاسبة في الشركة يتمتع بمخرجات (الكشوف المالية) تمتاز بالموثوقية والملائمة.

أما من جهة المساهمين فإن الحوكمة تجلب لهم عدة مزيا، نذكر منها على سبيل الحصر، الحصول على معلومات مالية في الوقت المناسب، والتي تمتاز بالخواص النوعية، لأن من مبادئ الحوكمة الإفصاح والشفافية والعدالة في معاملة ذوي الصلة بالشركة، وعلى رأسهم المساهمين، والشكل الموالي يعطينا قراءة واضحة حول كيفية الاستفادة من عملية حوكمة الشركات[1].

الشكل رقم (1-2-04): الاستفادة من عملية حوكمة الشركات:

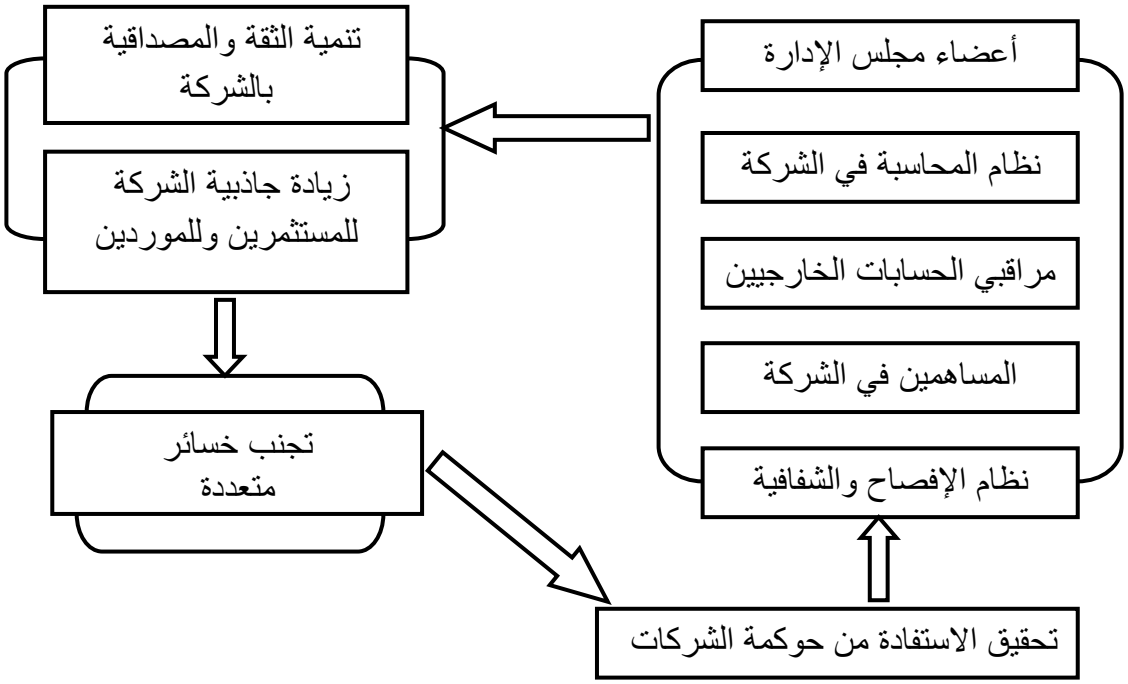

المصدر: هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي ين مهيدي، أم البواقي، ص 10.

2/ الحوكمة والمحددات الكبرى للمؤسسات الجزائرية:

من خلال الجدول الموالي يمكن الحكم بأن أغلب المؤسسات التي تشكل النسيج الاقتصادي في البلاد هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وما يعاب على هذه المؤسسات، وهو مواجهتها لصعوبة الاستمرارية والبقاء والمنافسة، في عالم اقتصادي يضمن البقاء للمؤسسات التي تمتاز بخاصية الأداء (الإنتاج بأقل تكلفة وبالبيع بأقل سعر)، وسعيا في إدخال مبادى الحوكمة إلى المؤسسات الجزائرية، فإن الكثير منها لا يفكر في هذا الجانب بقدر ما يفكر في ضمان البقاء، أما المؤسسات التي تمتاز بالوضعية المالية المريحة فهي تولي اهتماما بالغا لهذا الجانب، لأن تبني مبادئ الحوكمة يجعل من هذه المؤسسات لا تمتاز فقط بالبعد المحلي بل تصبح تجلب أنظار المستثمرين الأجانب أو تسويق منتجاتها خارج الإطار المحلي، ولكن ما يعاب على هذا النوع من المؤسسات، أنها قليلة وتعد على رؤوس الأصابع، والجدول الموالي يعطينا قراءة أكثر للمحددات الكبرى في المؤسسات الجزائرية.

[1] صادق راشد الشمري، الحوكمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع عشر، ماي، 2008، ص 133.

الجدول رقم (1-2-03): الحوكمة والملامح الكبرى للمؤسسات الجزائرية:

البيان	مؤسسات لديها صعوبة كبيرة في البقاء	مؤسسات في مواجهة تحديات النمو	المؤسسات المساهمة في البورصة
الوزن النسبي في عالم الأعمال	تمثل الأغلبية	تمثل الأقلية	ضعيف
الرهان الرئيسي للحوكمة	الاستمرارية قصد البقاء عن طريق تبني لقواعد الحوكمة على المدى القصير، مع الحرص على إجراء التعديلات الملائمة.	الدوام والبقاء بتبني استراتيجية طويلة الأمد سعيا للنمو.	
المنطق الخاص لإجراء مسار الحكم الراشد	الوقت المناسب حين إجراء عملية التأهيل.	مرحلة الانتهاء من عملية تحديث التسيير.	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، الجزائر، 2009، ص 22.

3/ أهمية الحوكمة في عملية استمرارية المؤسسة:

يعطينا الشكل الموالي جملة من العناصر والتي تساعد المؤسسات المطبقة لمبادئ حوكمة الشركات من ضمان الاستمرارية في النشاط، وهذا من خلال النقطتين الآتيتين:

3-1/ حوكمة العلاقات بين الأطراف الشريكة الداخلية:

حيث أن حوكمة العلاقات الداخلية يضمن استقرار العلاقات بين كل هذه الأطراف، ومن جملة الإيجابيات التي تضمنها هذه النقطة استقرار الأطراف الشريكة، أي أن كل الأطراف ذات الصلة بالشركة تكون مستقرة من حيث الاحتياجات الخاصة بها، لأن كل هذه الاحتياجات تكون قد لبيت أو مضمونة التلبية.

ومن جملة الإيجابيات أيضا، التسيير الفعال للشركة، وهو ما يجعل من هذه الأخيرة تحقق أهدافها القصيرة الأجل، كما أن تحقيق جملة الأهداف القصيرة قد يساهم بشكل كبير في الوصول إلى تحقيق الهدف الأسمى الذي تعمل من أجله الشركة، وهو الهدف المرجو تحقيقه في المدى المتوسط أو البعيد.

بالإضافة إلى ما سبق هناك ميزة طرق مراقبة وفحص النتائج، حيث أن صحة النتائج تأتي من غياب الصراعات واستقرار مجلس الإدارة والعمل على تحيق ما هو مسطر، بدل الرغبة في تحقيق المصلحة الفردية على حساب المصالح الخاصة، والشكل الموالي يعطي قراءة أكثر في هذا الجانب[1].

3-2/ حوكمة العلاقات بين الأطراف الشريكة الخارجية:

من جملة المزايا التي تجنيها الشركات من وراء حوكمة العلاقات بين الأطراف الخارجية، هو تسويقها لصورة خارجية حسنة وثقة مضمونة للأطراف الشريكة الخارجية، ومن بين الأطراف الخارجية، نجد على رأسهم المستثمرين المحتملين، والذين يرون في هذه الشركات الوجهة المقبلة لأموالهم، لأنها تتميز بالاستقرار في التسيير وسمعة حسنة في محيطها الداخلي والخارجي، مما يجعلها

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص ص 44-45.

قادرة على تحقيق الأهداف المسطرة وزيادة استثماراتها، بالإضافة إلى قدرة الشركة على الحصول على القروض من البنوك الممولة للمشاريع الاستثمارية، وكل هذا من شأنه أن يضمن للمؤسسات التي تتمتع بهذه الميزات التماسك الداخلي والاستمرارية في الأسواق، والشكل اللاحق يعمق الفهم أكثر[1].

الشكل رقم (1-2-05): الحوكمة وعملية استمرارية المؤسسة:

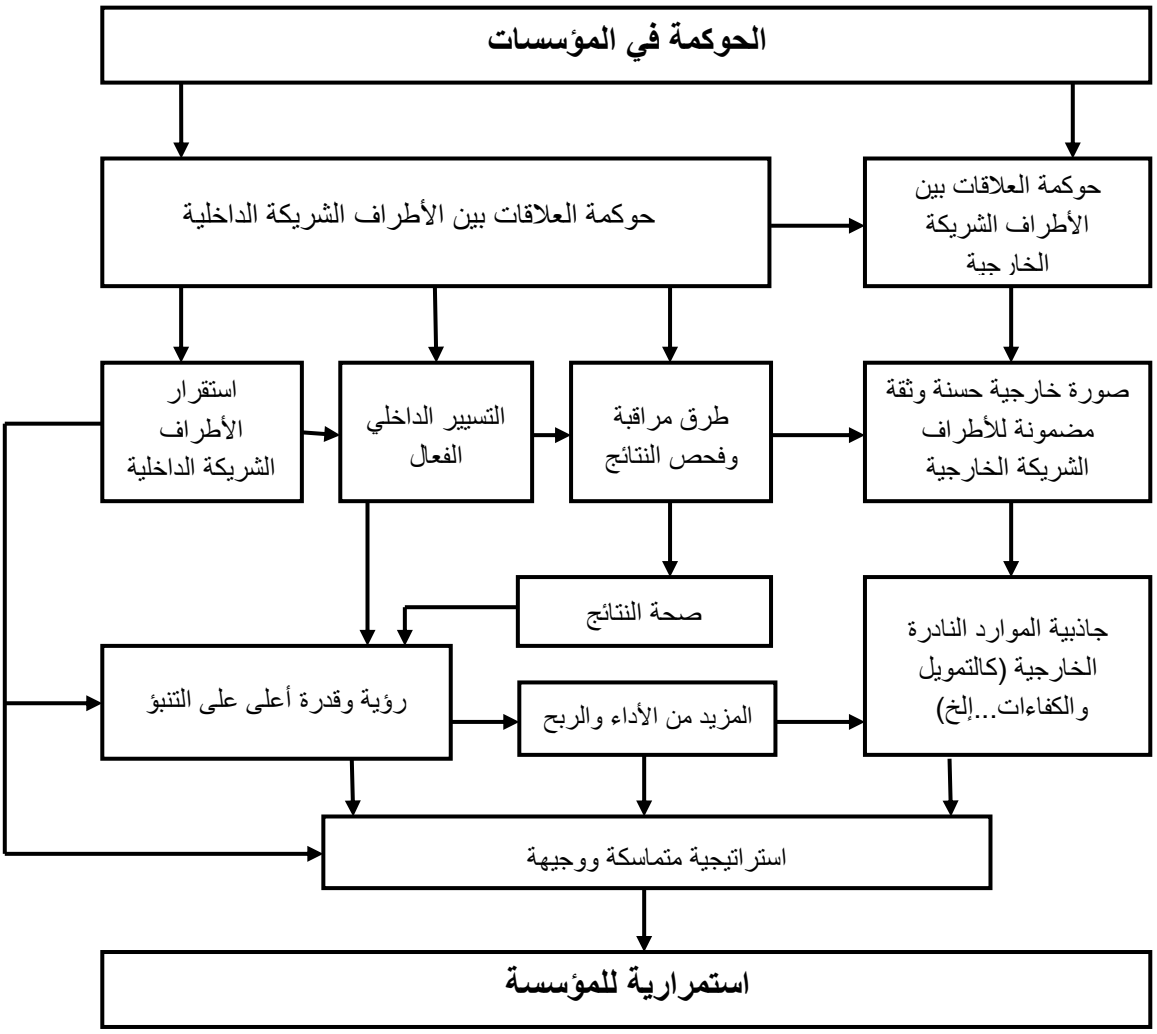

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

4/ المشاكل العامة للحوكمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

من المشاكل الموجودة بكثرة، تلك التي تعود إلى اعتبار ملاك الشركات هم أنفسهم المسيرين، مما يؤدي إلى حالة خلط بين الوضعين، وقد يمتد هذا حتى على مستوى العلاقات بين هذه الشركات والأطراف الخارجية التي تتعامل معها، وهذه المشاكل جد شائعة في الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تواجه خطر الزوال.

ومن المشاكل التي تنجر عن ضعف قواعد التسيير، عدم التحديد الدقيق لنتيجة الشركة، وذلك راجع إلى مؤهلات الملاك الممارسين لوظيفة التسيير، لأنهم قد لا يتمتعون بالقدر الكافي من المعارف التي تمكنهم من تحديد النتيجة الفعلية للشركة والتي تعكس وضعيتها المالية الحقيقية في تلك الفترة، أو رغبة هؤلاء المسيرين بتظليل جزء من نتائج شركاتهم من مصلحة الضرائب...إلخ.

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ومن المشاكل التي تصعب من الانتقال السلس للسلطة والتسيير، تكون عادة غير متوقعة، وعند تأسيس الشركة تجد نفسها غارقة في وضعيات مستعصية يمكن أن تقودها إلى خطر الزوال.

كما أن عدم التناسق بين الاستراتيجية ومصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة يؤدييؤدي إلى عدم القدرة على توقع المستقبل، لأن اهتمام هذه الشركات ينحصر فقط في ضمان بقائها يوما بعد يوم.

5/ بعض المعايير الأساسية لحوكمة المؤسسات الجزائرية:

والتي تتمثل في الإنصاف، الشفافية، المسؤولية والتبعية، حيث أن الإنصاف يقصد به عدم تعمد التقصير أو تفضيل طرف على حساب آخر، أما الشفافية فهي تفرض أن تكون الحقوق والواجبات واضحة وجلية ومفهومة من طرف الجميع، وفيما يخص المسؤولية، وجب القول بأن كل فرد يتمتع بقدر من المسؤولية وأن يساهم في تحقيق هدف المؤسسة ككل، ومن جانب التبعية فإن كل طرف في الهيكل التنظيمي تابع إلى جهة معينة، وهو مسؤول أمامها عن مدى تنفيذه للمسؤوليات المخولة له، والجدول اللاحق يوضح أكثر ما تم عرضه في هذا العنصر[1].

الجدول رقم (1-2-04): المعايير الأساسية لحوكمة المؤسسات الجزائرية:

الإنصاف:	**الشفافية:**
توزيع الحقوق والواجبات بين الأطراف الفاعلة وكذا الامتيازات والالتزامات المرتبطة بها، بطريقة منصفة.	هذه الحقوق والواجبات وكذا الصلاحيات والمسؤوليات الناجمة ينبغي أن تكون واضحة وجلية للجميع.
المسؤولية:	**التبعية:**
مسؤولية أي فرد محددة بأهداف دقيقة وليست مقسمة.	كل طرف فاعل مسؤول أمام الآخر فيما يتعلق بممارسة المسؤوليات المخولة له.

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثالث: أهمية حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين:

نظرا لتزايد اهتمام الدول والمؤسسات الدولية بموضوع حوكمة الشركات، فقد حرصت العديد من المؤسسات والمنظمات على دراسة هذا الموضوع ووضع مبادئ لتدعيم إدارة الشركات وتجنب تضارب المصالح كأحد المبادئ الأساسية للحوكمة، وذلك لحماية مصالح كل الأطراف ذات العلاقة مع الشركات، إذ وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قواعد تجنب تضارب المصالح ضمن مبادئها وحددتها فيما يلي[2]:

- ينبغي استكمال إطار الحوكمة بمنهج فعال يتناول ويشجع على تقديم التحليلات أو المشورة عن طريق المحللين والسماسرة ووكالات التقييم والتصنيف وغيرها، والمتعلقة بالقرارات التي يتخذها المستثمرون بعيدا عن أي تعارض هام في المصالح، والذي قد يؤدي إلى الإضرار بنزاهة ما يقومون به من تحليلات أو ما يقدمونه من مشورة؛

[1] محمد يزيد صالحي، عبد الوهاب بن بريكة، واقع حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2016، ص 6.

[2] بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

- فضلا عن طلب مراجعين مستقلين أكفاء، وهذا لغرض تسهيل عملية إيصال المعلومات في الوقت المناسب، فإن عدد من الدول قد اتخذت خطوات لضمان نزاهة هذه المهن ونواحي النشاط الذي يستعمل كأداة للتحليل والنصائح إلى الأسوق، وهذه الأدوات إذا ما كانت تتعامل بحرية بعيدا عن التناقضات مع النزاهة، يمكن لها أن تلعب دور هام في توفير حوافز للشركات ومجالس إدارتها لإتباع الممارسات الجيدة للحوكمة؛
- تضارب المصالح غالبا ما يؤثر في الرأي وفي طريقة الحكم على الأمور، وقد يكون هذا هو الحال عندما يكون من يقدم المشورة ويسعى أيضا إلى تقديم خدمات أخرى للشركة المعنية، أو حينما تكون له أيضا مصلحة مادية مباشرة في الشركة، وهذا الاهتمام يعد بعدا ذو صلة بالشفافية والإفصاح؛
- الحل الأمثل هو طلب الإفصاح التام عن التضارب الذي يحدث في المصالح والكيفية التي تختارها الشركة للتعامل معه، والمهم هو الإفصالح عن الكيفية التي تضع فيها الشركة هيكل الحوافز للعاملين فيها حتى تحد من عملية تضارب المصالح، والشكل الموالي يوضح دور الحوكمة في الحد من تضارب المصالح في الشركات.

الشكل رقم (1-2-06): دور حوكمة الشركات في تخفيض مشكلة تضارب المصالح:

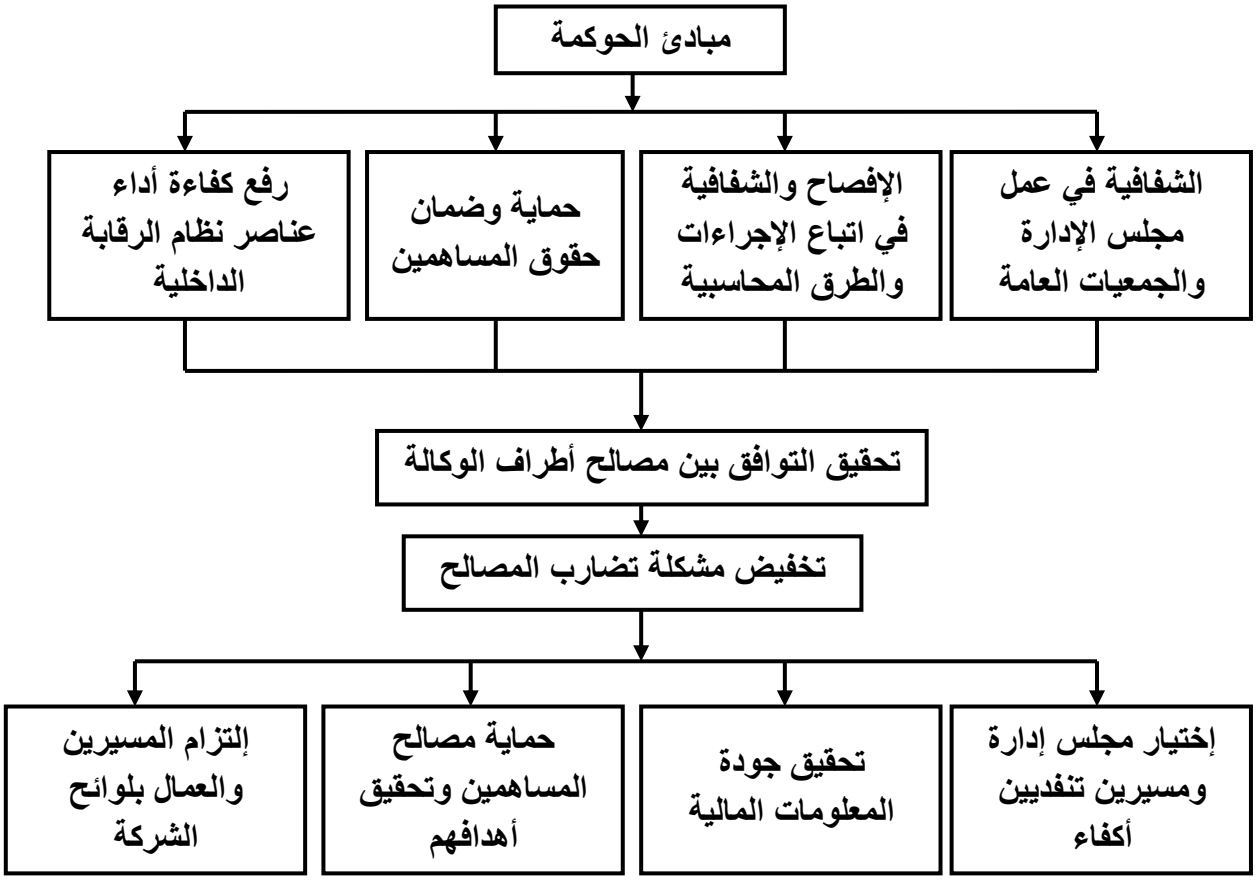

المصدر: دلال العابدي، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 123.

بعد تناولنا في المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل لجانب "واقع الحوكمة في الجزائر"، يمكن القول بأن السلطات الجزائرية كانت متأخرة نوعا ما في مواكبة التغيرات التي طرأت على الساحة العالمية، ويعود السبب في ذلك إلى إختلاف السياسة الاقتصادية في الجزائر عن نظيراتها في الخارج.

وبعد انتهاج السلطات الجزائرية لسياسة الإصلاحات الاقتصادية في بداية سنوات التسعينات (1990م) من القرن الماضي، بدأ التفكير في البحث عن السبل اللازمة من أجل إنجاح هذا التوجه، وهو ما انعكس في سن قوانين كثيرة، منها قانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في نوفمبر 2007م، وإصدار كذلك قانون حوكمة الشركات الجزائرية في جانفي 2009م، بالإضافة إلى إصدار قانون 10-01 في منتصف سنة 2010م والمتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

خاتمة الفصل:

بعد تناولنا في هذا الفصل لموضوع "أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال دراسة هذا الموضوع في أربعة (04) مباحث، من أجل الوقوف على عدة جوانب متعلقة بهذا المصطلح، بغية فهمه وإدراك لقيمته في مجال التسيير والحافظ على العلاقة مع الأطراف ذات المصلحة مع الشركة، وقيادة هذه الأخيرة نحو تحقيق أهدافها والحفاظ على استمراريتها.

ومن خلال المبحث الأول، تم استخلاص أن مصطلح الحوكمة يضرب في جذور التاريخ، لكنه لم يعرف النضج الذي هو عليه في الوقت الراهن، حيث لم يتم ضبطه بالشكل النهائي إلا في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك إلى عدة أحداث تاريخية ساهمت بفعالية في بلورة هذا المصطلح الجديد القديم (الجديد في مبادئه والقديم في وجوده)، والذي أصبح الآن رمزا يقتدى به في الجانب المتعلق بتوفير خاصية الشفافية والموثوقية في المعلومات المقدمة إلى مختلف الأطراف ذات الصلة بالشركات، وأصبح كذلك كأداة مهمة تستخدم في محاربة وتجنب مختلف الفضائح المالية، خصوصا المشابهة لتلك التي ضربت كبرى الشركات العالمية في بداية القرن الحالي، وأيضا من خلال تعزيز الرقابة الداخلية، ومساءلة المسيرين عن جوانب كثيرة تخص قراراتهم في تسيير شؤون الإدارة.

ومن خلال جوانب المبحث الثاني المخصص لموضوع "حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق"، يمكن القول بأن مفهوم الحوكمة جاء لتكريس الشفافية في التسيير وإزالة الضبابية لدى الأطراف ذات المصلحة، وخصوصا فئة المالكين لرأس المال (المؤسسين والشركاء)، وذلك من خلال خدمة جوانب عديدة، تخص توضيح المسؤوليات في الهياكل التنظيمية، اتباع طريقة واضحة في كيفية التعامل مع مختلف الأطراف ذات المصلحة مع الشركة، وضع نظام للرقابة الداخلية يسمح للشركات بمواجهة الأخطار التي تحدق بها، مساءلة المسيرين عن أفعالهم التي تدور حولها الشكوك والضبابية، القضاء على صراع تضارب المصالح، والذي يعود في أساسه إلى تغليب المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية.

ومن خلال جوانب المبحث الثالث، يمكن القول بأن مختلف الفضائح المالية التي عرفها العالم والتي أصابت كبرى الدول المتقدمة، زعزعت التوازن الاقتصادي العالمي بشكل واضح في بداية القرن الحالي (القرن الحادي والعشرين أو القرن 21)، وساهمت وبشكل ملحوظ في جلب أنظار السلطات في مختلف البلدان وخصوصا تلك المتقدمة، إلى التفكير العميق والبحث عن الأسباب والثغرات الكامنة وراء حدوث تلك الفضائح، وهذا ما أدى في الأخير سن قوانين صارمة لمحاربة تكرار تلك النكسات الاقتصادية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية سارعت السلطات التشريعية إلى سن قانون ساربانس أوكسلي في سنة 2002م لتعزيز الرقابة الصارمة في الشركات. كما سارت السلطات الفرنسية على نفس نهج نظيرتها في الولايات المتحدة، وقامت بإصدار قانون الأمن المالي في سنة 2003م، من أجل سد بعض الثغرات الموجودة في القوانين السابقة.

وبعد تناولنا في المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل لجانب "واقع الحوكمة في الجزائر"، يمكن القول بأن السلطات الجزائرية لم تعطي نفس الاهتمام الذي كانت توليه الحكومات في الدول الأجنبية لحوكمة الشركات، عكس الاهتمام الذي كان يشغل بال السلطات الجزائرية بغية اصلاح المنظومة الاقتصادية والتفتح على العالم الخارجي، من أجل جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الأجنبية التي كان يفتقدها الاقتصاد الوطني في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي.

خاتمة الباب:

بعد دراسة في هذا الباب لموضوع "الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية"، بالنسبة للفصل الأول (الشركات الاقتصادية ودورها في الاقتصاد)، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

في المبحث الأول الذي توجهنا فيه بالدراسة إلى عرض "نظرة كبار المؤلفين الاقتصاديين إلى المنظمات الاقتصادية (الشركات الاقتصادية)"، حيث توصلنا من خلال أجزاء هذا المبحث إلى الوقوف على العديد من أعمال كبار المؤلفين الاقتصادين والمعروفين على الساحة الاقتصادية، ومن بين هؤلاء الذين أعطوا للمنظمات الاقتصادية جزاء هاما من دراستهم وتحليلهم، نذكر على سبيل الذكر لا الحصر الاقتصادي "فريدبرغ" (Friedberg)، والذي كرس تقريبا جل أعماله البحثية لمناقشة كل ما يتعلق بمشاكل التنسيق الداخلي في هذه المنظمات، وعمل على البحث عن أفضل الطرق الواجب اتباعها من طرف هذه المنظمات، وخصوصا تلك التي تنشط في بيئة (محيط) مفتوحة (بيئة تمتاز بتأثير العوامل الخارجية، كالمنافسة مثلا).

وفي هذا الجانب أيضا وجب ذكر أعمال "فريدمان" (Friedman)، والتي يبرر فيها سبب وجود المنظمات في المجتمعات، حيث يرى هذا المؤلف الاقتصادي أن للمنظمات هدف واحد ووحيد، وهو البحث عن تحقيق الربح وتعظيمه (maximisation des profits). وهناك أيضا من الاقتصادين الذين يحصرون سبب وجود هذه المنظمات في أداء العملية الإنتاجية وفقط، ومن رواد هذا التوجه نجد كل من "نايت" (Knight)، "شومبتر" (Schumpeter)، "كوس" (Coase) و"سيمون" (Simon)...إلخ.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، والذي درسنا فيه "محتوى النظريات التنظيمية، أو القضايا التي تم معالجتها"، حيث توصلنا من خلال هذا المبحث إلى أهم الأسباب التي تبرر وجود المنظمات (الشركات)، ولا يمكن فهم كل هذه الأسباب إلا بالرجوع إلى الأسباب والتفسيرات القانونية-الاقتصادية (Juridico-économiques)، التفسيرات التقنية-الاقتصادية (Technico-économiques) والتفسيرات الاجتماعية-المعرفية (Socio-cognitifs).

كما تطرقنا في هذا المبحث أيضا إلى الاهتمام الواجب توجيهه لآليات الحوافر والمراقبة، ولعلى كذلك ما يفسر وجود هذه المنظمات في المجتمعات، هو أن العمل الفردي المعزول لا يؤدي إلى النتيجة المرجوة، أما وجود المنظمات فتبرره التفسيرات الثلاثة التي تم ذكرها في الفقرة أعلاه.

وتوصلنا من خلال أجزاء المبحث الثالث والمخصص لجانب "الشركات الاقتصادية الجزائرية"، والذي سلطنا فيه الضوء على النوعين الهامين من الشركات الاقتصادية في الجزائر، وهما كل من "شركات المساهمة" و"شركات ذات المسؤولية المحدودة"، لأنها شركات تدخل في خانة شركات الأموال حسب أحكام القانون التجاري الجزائري المنظم لنشاط هذه الشركات، فيمكن القول بأن الشركات الاقتصادية وخصوصا شركات الأموال، هي بمثابة عصب الاقتصاد، وهي اللبنة الأولى في عجلة التنمية الاقتصادية، لأن وجود هذه الشركات في الميدان يستلزم أموال كبيرة وموارد بشرية هامة، مما يجعلها تمتص البطالة، وذلك عن طريق توفيرها لمئات المناصب من الشغل، وهي كذلك عنصر هام في نقل وجلب التكنولوجيا، وذلك عن طريق دخولها في عقود مباشرة مع مستثمرين محليين أو الأجانب، مما يسمح في الأخير من تحسين نوعية منتوجاتها وتوسيع طرق تسويقها، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والمساهمة كذلك في تحقيق الهدف المنشود وهو الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي للبلد.

ومن خلال مكونات المبحث الرابع المخصص لدراسة "دور الشركات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية"، فقد توصلنا إلى أن دور الشركات الاقتصادية لا يقتصر فقط في الجانب الاقتصادي، بل

يتعدى دورها إلى جوانب كثيرة ومتعددة، وخصوصا ذلك الدور الواجب أن تلعبه في الجانب الاجتماعي والبيئي. ونظرا لامتداد دور هذه الشركات إلى كل المجالات، لذا وجب علينا التفكير في كيفية حوكمتها من أجل الحفاظ على دوامها، وهو ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني من هذا الباب.

بالنسبة للفصل الثاني والمعنون بـ "أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية"، فقد تم التوصل فيه إلى استخلاص النتائج التالية:

فمن خلال جوانب المبحث الأول، تم استخلاص أن مصطلح الحوكمة له استخدام منذ القدم، فهو يضرب في جذور التاريخ، لكنه لم يعرف هذا الاهتمام الذي هو عليه في الوقت الحالي، حيث لم يتم ضبط أسسه أو مبادئه إلا في نهاية سنوات التسعينات (1990م) من القرن الماضي، ويعود الفضل في ذلك إلى تراكم وتتابع عدة أحداث تاريخية ساهمت في بلورتها، وأصبحت الحوكمة الآن رمزا يقتدى به في الجوانب المتعلقة بحسن التسيير والمراقبة في الشركات، والشفافية والموثوقية في المعلومات المقدمة إلى مختلف الأطراف ذات المصالح مع الشركات.

كما أصبحت الحوكمة كأداة مهمة تستخدم في تجنب ومحاربة مختلف الفضائح المالية، خصوصا المشابهة لتلك التي ضربت كبرى الشركات العالمية في بداية القرن الحالي، وذلك بتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية، ومحاسبة المسيرين عن كل ما يتعلق بتسيير وإدارة ومراقبة الشركات وكل ما يخص قراراتهم المتعلقة بالتسيير اليومي للشركات.

وتوصلنا من خلال جوانب المبحث الثاني المخصص لموضوع "حوكمة الشركات في الوقت الراهن بين الدراسة والتطبيق"، إلى أن نظام الحوكمة يفيد في:

- تكريس الشفافية في التسيير وإزالة الضبابية لدى الأطراف ذات المصلحة، وعلى رأسهم المستثمرين والمساهمين، وذلك من خلال توضيح المسؤوليات المنوطة بكل إداري أو مسير؛
- وضع طريقة واضحة المعالم تبين كيفية التعامل مع مختلف الأطراف ذات المصلحة مع الشركة؛
- محاسبة المسيرين على النتائج المحققة وكل ما يتعلق بأعمالهم التي يدور حولها الشكوك والضبابية؛
- القضاء على صراع تضارب المصالح، والذي يعود في أساسه إلى تغليب المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية.

وتوصلنا من خلال مكونات المبحث الثالث إلى أن مختلف الفضائح المالية التي عرفها العالم ساهمت وبشكل كبير في جلب أنظار الحكومات في مختلف البلدان وخصوصا المتقدمة منها، إلى إعادة التفكير والبحث عن أهم الأسباب والثغرات التي ساهمت في حدوث تلك الفضائح، وهذا ما أدى بتلك البلدان إلى إصدار قوانين صارمة لمحاربة تكرار تلك النكسات الاقتصادية.

أما بالنسبة للمبحث الرابع والأخير في الفصل الثاني، والذي خصص لدراسة "واقع الحوكمة في الجزائر"، فتوصلنا فيه إلى عدم منح أي اهتمام من قبل السلطات الجزائرية لحوكمة الشركات التي كانت تنشط عبر القطر الوطني، ويعود ذلك إلى رغبة هذه السلطات في بداية الأمر في تبني سياسة اقتصادية مبنية على التفتح على العالم الخارجي، وهو ما يظهر جليا في تأخر صدور القانون الخاص بحوكمة الشركات في الجزائر إلى غاية جانفي 2009م، ووجاء هذا القانون من أجل مرافقة الشركات للسياسة الاقتصادية الجديدة، وجلب المستثمر الأجنبي إلى السوق الوطنية. سنعالج في الباب الموالي موضوع "الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها"، وذلك من خلال فصلين نظريين.

الباب الثاني: الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها:

- **الفصل الثالث: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية؛**
- **الفصل الرابع: علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية.**

الباب الثاني: الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها:

مقدمة الباب:

سنتناول بالدراسة والتحليل في هذا الباب موضوع "الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها"، وسيتم هضم موضوع هذا الباب في فصلين (02) نظريين، حيث سنتوجه بالدراسة في الفصل الأول إلى "دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية".

ومن بين الآليات التي نرغب في دراستها ومعرفة مدى تأثيرها على السير الحسن للخلية الأولى في البناء الاقتصادي، نذكر "مجلس الإدارة" باعتباره المسؤول الرئيسي عن نتائج المؤسسة أو الشركة التي يسهر على قيادة إدارتها، بحيث فعالية ومهارة الإداريين تسمح أو لا تسمح بالسير الحسن للشركة، ومن ثم وجب القول بأن مجلس الإدارة هو بمثابة المقود (le Volant) الذي يقود الشركة أو المؤسسة، فإن أخطأ هذا الأخير في القيادة انحرف عن المسار الصحيح للشركة، وبالتالي انحرف عن أهداف وطموحات المساهمين وذوي المصلحة.

كما سنتوجه بالدراسة أيضا في هذا الفصل إلى عدة آليات تساهم بشكل كبير في السير الحسن للخلايا الأولى في النسيج الاقتصادي، ومن جملة هذه الآليات (المتغيرات) نذكر: التدقيق الداخلي، الرقابة الداخلية ونظام المعلومات...إلخ.

تعتبر كل هذه الآليات من العناصر التي نراها تؤثر بشكل أكبر من غيرها في الشركات الاقتصادية، فالمراجعة الداخلية تساهم في تقييم مدى فعالية نظام المراقبة الداخلية ومدى مساهمته في تقليل المخاطر التي قد تعرقل السير الحسن للشركة، وبالتالي إيجاد الحلول للمخاطر التي تقف في وجه الشركة وتعصب من تحقيق أهدافها المسطرة.

والتدقيق يسمح أيضا في معرفة مدى صحة وشرعية الحسابات الواردة في الكشوف المالية التي تنشرها الشركات إلى الأطراف ذات الصلة بها، وهنا نخص بالدراسة مدى مساهمة التدقيق (خصوصا التدقيق المالي) في تقييم الوضعية المالية للشركات، وبالتالي تقييم مدى موثوقية وملائمة المعلومة المالية في هذه الشركات...إلخ.

ونشاط الشركات يستلزم نجاح وظيفة نظم المعلومات في أداء مهامها، والاهتمام بمجموعة من المبادئ الإدارية المتعلقة بكيفية تخطيط النظم، لضمان النجاح لها في تحقيق مرادها ودعم استراتيجيات الشركة ببنية تقنية ومعايير وسياسات مناسبة...إلخ.

ومن جانب أخر، تعد نظم المعلومات من أهم المتغيرات والركائز المساهمة في الشفافية والإفصاح في الشركات، فنظم المعلومات هي المسؤولة عن التقارير المالية الموجهة إلى الأطراف ذات الصلة، سواء كانت هذه الأطراف داخلية أو خارجية، ونظام المعلومات المحاسبي مثلا، يعالج البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات والعمليات اليومية للشركة، بهدف توفير المعلومات إلى الأقسام المعنية بها. تختلف نظم المعلومات في الشركات نتيجة للعديد من العوامل، كالحجم، نوع النشاط، كمية العمليات اليومية...إلخ.

كما سنلقي الضوء في الفصل الثاني من هذا الباب على موضوع "علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وتعتبر المعلومة المالية من المخرجات الأكثر أهمية في المحاسبة في الآونة الأخيرة، فالكشوف المالية هي الوسيلة الوحيدة التي تعطي هذه المعلومات.

المعلومة المالية وجب أن تتصف بالخصائص النوعية، من أجل ضمان أهميتها في مجال صنع القرار لدى أصحاب المصالح، وعلى رأسهم المستثمرين والملاك.

تعتبر المعلومة المالية بمثابة التصوير بالأشعة (radiographie) لشخص أراد أن يقوم بتشخيص وضعيته الصحية لما يدور داخل جسمه، فالمعلومة المالية تعطي تشخيص حقيقي للوضع الداخلي للشركات أو المؤسسات بمختلف أنواعها، وبالتالي يمكن لأي طرف له مصلحة وكل حسب الجهة التي ينتمي إليها، من معرفة حقيقة الوضعية المالية، وبالتالي اتخاذ قرارات صائبة في المجال الذي يهمه.

كما سنسلط الضوء أيضا في هذا الفصل على الترسانة القانونية التي رافقت نشر القانون 10-01، وذلك بغية تعزيز مصداقية المعلومة المالية الصادرة في الكشوف المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية المعنية بإدراج وظيفة التدقيق ضمن هيكلها التنظيمي، وذكر أهم النصوص التشريعية والتنظيمية التي جاءت بعد صدور هذا القانون، وذلك من أجل التطبيق الصارم لأحكامه، وعدم ترك أي فراغ قانوني يستغل في خدمة المصالح الفردية على حساب المصلحة الجماعية.

كما جاء هذا القانون من أجل ضبط مسؤوليات المدققين أثناء مزاولة نشاطهم، وفرض عقوبات مشددة في حالة ثبوت أي أعمال تخالف ما نصت عليه هذه النصوص القانونية.

ونظرا لأهمية المعلومة المالية في الشركات الاقتصادية وحساسيتها لدى الأطراف ذات الصلة بهذه الشركات، وجب علينا التطرق إلى الترسانة القانونية التي جاءت بعد صدور القانون 07-11 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي، وهذا قصد الرقي بالمعالجة المحاسبية لمختلف العمليات اليومية التي تقوم بها الشركات، من أجل الوصول إلى معلومة مالية تمتاز بالخصائص النوعية المطلوبة.

كما سنبين أهمية هذه الترسانة القانونية التي رافقت القانون 07-11 في إعطاء معلومة مالية تساعد في تمتين وتعزيز قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وكذلك في خدمة وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة في الجانب المتعلق باتخاذ القرارات.

الفصل الثالث: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية:

- المبحث الأول: دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية؛
- المبحث الثالث: أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية؛
- المبحث الرابع: أهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية.

الفصل الثالث: دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية:

مقدمة الفصل:

سيتناول هذا الفصل موضوع "دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال إبراز أهمية بعض الآليات التي نراها ضرورية، من أجل السير الحسن للشركات الاقتصادية بصفة خاصة ولجميع الشركات بصفة عامة، ومن بين الآليات التي سنتطرق لها بالدراسة في هذا الفصل، نذكر: مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراقبة الداخلية ونظام المعلومات، حيث سنخصص المباحث الأربعة المكونة لهذا الفصل للآليات الأربعة (04) التي تم ذكرها في هذه الفقرة (أي تخصيص كل مبحث لدراسة آلية من الآليات السالفة الذكر). كما سنقوم بمحاولة ربط هذه الآليات بحوكمة الشركات (أي محاولة معرفة مدى مساهمة هذه الآليات في موضوع حوكمة الشركات).

سنبدأ هذا الفصل بالمبحث الأول والمعنون بـ"دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية"، وستتم دراسة هذا المبحث في ثلاث مطالب على غرار كل مباحث هذه الدراسة، ونرغب من خلال وضع هذا المبحث التطرق إلى أهم الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس الإدارة ولأعضائه، وإبراز دور هذا المجلس في قيادة الشركات التي يسهر على تسييرها، وكذلك قيادتها نحو تبني مبادئ الحوكمة، مع التطرق لدور الإداري المستقل في هذا الجانب والأخلاقيات الواجب التحلي بها، من أجل خدمة مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة، وللحد من مشكلة تعارض المصالح، والتي تعتبر سببا مباشرا في تهديد تحقيق الأهداف المسطرة والاستراتيجية الموضوعة من قبل الشركة، وحتى على تنافسيتها في الأسواق.

أما المبحث الثاني سيخصص لدراسة "أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية"، ومن خلاله سندرس مفهوم التدقيق الداخلي في الشركات الاقتصادية، وذلك بعرض لبعض التعاريف التي أعطيت لهذه الوظيفة المحورية، بهدف فهمها والإلمام بدورها، والتطرق إلى المهام الرئيسية لهذه الوظيفة الحساسة، مع التركيز على علاقة هذه الآلية بحوكمة الشركات، وهذا من خلال عرض لبعض النظريات التي تتناول هذا الجانب، وذلك من خلال دراسة وتحليل أفكار رواد هذه النظريات.

وسندرس في المبحث الثالث "أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال الرجوع إلى المراحل الأولى التي ظهرت فيها هذه الوظيفة في بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وإعطاء أهم الأسباب أو الدوافع التي تجعل من وجود وظيفة الرقابة الداخلية في الشركات أمرا ضروريا، مع دراسة علاقة هذه الوظيفة بموضوع الحوكمة في الشركات الاقتصادية، وهذا من خلال عرض لبعض الممارسات الواجب اتباعها بغية تحقيق الحوكمة المنشودة.

أما المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل، سنتطرق فيه إلى "أهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال التطرق إلى بعض التعاريف التي أعطيت لهذا النظام، وعرض لأهم الموارد الواجب توفرها من أجل تشغيله، مع دراسة الأبعاد المحيطة بكل نظام معلومات، وإبراز أهمية هذا النظام بالنسبة للشركات الاقتصادية، أو إبراز لأهم المزايا التي يجلبها تطبيق نظام المعلومات في هذه الشركات.

ولتفصيل ما تم عرضه في الفقرات السابقة، سنقوم بتناول كل ما تم التطرق إليه أعلاه، وذلك من خلال البدء بالمبحث الأول:

المبحث الأول: دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية:

الهدف من وراء وضع هذا المبحث في هذا الفصل، هو إبراز دور ومكانة مجلس الإدارة في قيادة الشركات الاقتصادية، سنحاول من خلال المطالب الثلاثة المكونة لهذا المبحث إلى تقديم كل ما يتعلق بهذا المجلس من التركيبة البشرية والصلاحيات المخولة له، كذلك المسؤوليات تجاه مختلف الأطراف التي لها صلة بالشركة، على رأس هذه الأطراف نجد المساهمين، إلى غيرها من النقاط المختلفة والمرتبطة بدور مجلس الإدارة على السهر الحسن من أجل قيادة الشركة نحو تطبيق مبادئ الحوكمة.

المطلب الأول: كيفية انشاء مجلس إدارة داخل الشركات الاقتصادية:

1/ تعريف مجلس الإدارة:

"هو جهاز يضمن احترام القيم الأساسية والمشروع التشاركي (الترابطي)، وهو يحدد استراتيجية المنظمة ونموذج عملها ويراقب على تنفيذها، يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ويضمن احترام النظام الأساسي ومراعاة توقعات أصحاب المصلحة"[1].

2/ شروط العضوية في مجلس الإدارة:

في الأساس، يجب النظر في تركيبة مجلس الإدارة، حتى يتمكن من القيام بدوره على النحو المرجو وعلى أكمل وجه ممكن، وأن يشارك في القرارات الاستراتيجية ومراقبة وإدارة الرقابة وضمان الشفافية تجاه جميع المساهمين وباقي الأطراف الأخرى ذات الصلة بالشركة.

الحد الأدنى لعدد أعضائه هو ثلاثة (03) والحد الأقصى هو اثني عشر (12) عضوا[2]، والشروط الواجب أخذها بعين الاعتبار في تعيين أي عضو في مجلس الإدارة، هو أن يكون متفرغ وله الخبرة الكافية والكفاءة والشخصية (disponibilité, expérience, compétence et caractère).

يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا متميزين أكثر من غيرهم، أي أن يكونوا مؤهلين ونشطين وحاضرين ومشاركين (compétents, actifs, présents et impliqués)، وأن يجمعوا بين المهارات والخبرات ووجهات النظر.

ينبغي أن يساعد وجود الإداريين على إثارة نقاش حقيقي وتجنب الإجماع الناعم، وبما أن المعيار الأساسي لاختيار المسؤول هو توافره (تفرغه)، أي أن يكون قادرا على تكريس وقت كاف لعمل المجلس.

تجدر الإشارة إلى أنه في الدول الأنجلو سكسونية (les pays anglo-saxon)، ينصح باستقالة الإداريين من مجلس الإدارة بشكل طوعي، عندما يقومون بتغير وظيفتهم أو يتحصلون على التقاعد، بحيث يقرر مجلس الإدارة مسألة مصلحة الشركة من حضورهم ومدى مساهمتهم[3].

---

[1] Institut Français des Administrateurs (IFA), la gouvernance des associations et fondations état des lieux et recommandations, Editeur : Editions d'Organisation, 2008, p 19.

[2] المادة 610 من الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم، ص 156.

[3] Hélène PLOIX, le dirigeant et le gouvernement d'entreprise, Editeur : Village Mondial (Pearson Education), 2003, pp 35-36.

3/ هيكل مجلس الإدارة وتكوينه:

- يخضع عدد أعضاء مجلس الإدارة لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة، ويجب في كل مرة دراسة مدى ملائمة عدد أعضاء مجلس الإدارة للمسؤوليات الملقاة على عاتقهم وفقا للتوصيات الصادرة من مجلس الإدارة[1]؛
- يقوم أعضاء المجلس باختيار رئيس مجلس الإدارة من بين أعضائه وفقا لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للشركة[2]؛
- تقدر مدة تسيير مجلس الإدارة لأمور الشركة بستة (06) سنوات وفقا لما هو منصوص عليه في أحكام القانون التجاري الجزائري المنظم لعمل شركات الأموال، ويمكن تجديد مدة تسيير مجلس الإدارة لعدد غير محدد من الدورات[3].

4/ الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (المدير العام):

كان وما زال ثمة جمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في منصب واحد، ومع التطور الذي طرأ في أطر تسيير الشركات تم تقسيم هذا المنصب إلى جزئيين، أحدهما لرئيس مجلس الإدارة والآخر للرئيس التنفيذي أو المدير العام كما يطلق عليه في بلادنا (الجزائر)، وذلك لإعطاء كل منهما الحرية في اتخاذ القرار والابتعاد عن تضارب المصالح.

في العادة يكون تركيز المدير العام على مختلف الأنشطة الإدارية اليومية والأمور التشغيلية والتنفيذية، من خلال صلاحيات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة وأعضائه، تكوين قاعدة مرجعية للرقابة والإشراف، أو ما تم الاصطلاح عليه بتوازن السلطة في عدم التداخل والتضارب أو الاستئثار بالسيطرة والقوة[4].

5/ صلاحيات رئيس مجلس الإدارة:

رئيس مجلس الإدارة هو إداري (تقريبا) مثل الآخرين، ودوره يقتصر على بعث ديناميكيات الحوكمة، وهو شيء ضروري للغاية في الوقت الراهن. يتحمل الرئيس مسؤولية فعالية مجلس الإدارة وعمله السليم، بما في ذلك[5]:

- هو الوصي على الامتثال للقواعد والقوانين، ويسهر على الامتثال للنقاط التالية: التقويم السنوي (وضع أجندة لبرنامج العمل)، صيغ الاستدعاءات، جدول الأعمال، الجداول الزمنية، التصويت والمحاضر ...إلخ؛
- توجيه مجلس الإدارة والتأكد من أن مجلس الإدارة يستطيع ممارسة صلاحياته بالكامل من خلال الوفاء الكامل بالواجبات التي يحددها القانون للمجلس؛
- يضمن أن تحتل الاستراتيجية مكانة مركزية في المناقشات؛

---

[1] Pierre CABANE, manuel de gouvernance d'entreprise : Les meilleures pratiques pour créer de la valeur, Editeur: Eyrolles, Edition n°: 2, 2018, p 292.

[2] Alain SCHATT, Laurence GODARD, quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration ? Université de Franche-Comté, France, p 14.

[3] المادة 611 من الأمر رقم 75-59، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[4] France GUIRAMAND, Alain HERAUD, droit des sociétés 2018/2019, Editeur : Dunod, Edition n° : 12, 2018, p 256.

[5] Pierre CABANE, op. Cit, pp 290-291.

- يضمن حصول جميع الإداريين على معلومات موثوقة ومفيدة ومطابقة في الوقت المناسب؛
- يضمن جودة المناقشات: الجميع يتحدث، تخصيص وقت كاف للمناقشة، وتوجيه التبادلات نحو اتخاذ القرارات ...إلخ؛
- يساهم بشكل كبير في تهيئة مناخ التنافس، من خلال السماح لكل إداري بالتعبير عن رأيه الشخصي دون أي عملية بديلة لاتخاذ القرار؛
- أن يكون يقظ بالنسبة لاحترام مبادئ الحوكمة الرشيدة، ولا سيما على بعض النقاط الأقل مناقشة: استقلال المجلس، وتقييم المجلس، وتغيير نظام الحوكمة على سبيل المثال؛
- يقود التغييرات في تكوين مجلس الإدارة: سياق التوظيف، اختيار السير الذاتية الملائمة، تنصيب الإداريين الجدد؛
- يكون بمثابة رابط مشترك بين المساهمين ومجلس الإدارة، فإنه يضمن أن تكون مهمات كل إداري معرفة ومحددة بوضوح وأن هناك مرونة عالية في الاتصالات.

المطلب الثاني: دور مجلس الإدارة في حوكمة الشركات (le rôle du conseil d'administration dans la gouvernance d'entreprise):

1/ مسؤولية المجلس تجاه حوكمة:

تقع المسؤولية الأساسية عن حوكمة المنظمة على عاتق مجلس الإدارة (Le Conseil d'Administration: CA)، ويعود السبب في ذلك إلى أن نموذج الحوكمة (Le modèle de la gouvernance) قد تم نسخه على نموذج الديمقراطية السياسية، وأن الجمعيات العامة للمساهمين فوضته (فوضت مجلس الإدارة) سلطة اتخاذ القرار في هذا المجال، والتي يمارسها من خلال الممثلين المنتخبين (أي الإداريين).

يستمد مجلس الإدارة شرعيته من الجمعية العامة لحملة الأسهم (المساهمين)، والذين قاموا بانتخابه، ولمجلس الإدارة مستويين أو ما يعرف بثنائية المستوى أو اللوحة المزدوجة، وهما أن وظائف المراقبة والتسيير الخاصة بالمنظمة، وتشمل هنا هيكل لجنة الإدارة (Le comité de direction)، والتي تكون مسؤولة عن العمليات اليومية، ومجلس الإدارة هو المسؤول بشكل رئيسي عن تأطير أعمال هذه اللجنة، وكذلك تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة[1].

مجلس الإدارة الموحد هو مجلس يتكون من إداريين يمارسون وظائف الإدارة وإداريين ولا يماسون هذه الوظائف، ولا تعتبر معايير حوكمة الشركات المدرجة في بورصة نيويورك أن الإداري مستقل في أي من الحالات التالية[2]:

- الإداري كان موظفا في المنظمة في السنوات الثلاث (03) الماضية؛
- هو، أو كان أحد أفراد عائلته المباشرين، أو كان، مسيرا للمنظمة في السنوات الثلاث (03) الأخيرة؛
- هو شريك حالي أو موظف في التدقيق الخارجي (المراجعة المالية)؛

[1] Ahmed NACIRI, traité de gouvernance d'entreprise : L'approche scolaire, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2011, pp 178-179.
[2] Idem, p 179.

- لديه أحد أفراد الأسرة المباشرين حاليا شريك في عملية التدقيق الخارجي؛
- كان أحد أفراد أسرته المباشرين خلال السنوات الثلاث (03) الأخيرة (ولكن لم يعد الآن في منصبه) شريكا أو موظفا للمراجع الخارجي؛
- قام بتنفيذ عقود استشارية مع المنظمة؛
- له عهدات (les mandats) في شركات أخرى يمكن أن تؤثر على استقلاليته؛
- على مدى السنوات الثلاث (03) الماضية، كانت له تداخلات في المناصب الإدارية بين المدير والشركة.

2/ تأثير نظام الحوكمة على أداء الشركة (l'influence du système de gouvernance sur la performance de l'entreprise)

يتمثل الهدف الذي أظهره قانون الحوكمة الرشيدة للشركات المدرجة والذي نشرته حركة الشركات الفرنسية أو ما يعرف بميداف (Le Mouvement des entreprises de France: Le Medef) في أكتوبر 2008م، وذلك بغية تنظيم بعض الممارسات بشكل أفضل، خاصة من خلال إلزام مجالس الإدارة بدراسة الجزء المتغير من أجر المسيرين (la partie variable de la rémunération des dirigeants) والمتعلق بمعايير الأداء.

وفي الآونة الأخيرة، قررت الحكومة الفرنسية تسقيف الأجر السنوية للمسيرين في الشركات العامة (a décidé de plafonner la rémunération annuelle des dirigeants des entreprises publiques).

والسؤال المطروح، هو ما إذا كان تدخل السلطة التشريعية أو منظمات أصحاب العمل في إدارة الشركات لا يتعارض ولا يعرقل الهدف المنشود.

تظهر الأبحاث التي أجراها مؤلفون مثل Castanias أو Helfat، أن إعطاء الكثير من السلطة لبعض أصحاب المصلحة يولد خطر الحد من مجال المسيرين للمناورة، مما قد يؤدي إلى إضعاف قدرة المسير على إنشاء قيمة على الأمد الطويل[1].

3/ الإداريين (les administrateurs):

الإداريين هم أفراد أعضاء في مجلس الإدارة، ويتم انتخابهم من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة، الإداريون مسؤولون عن زيادة ثروة المساهمين في الوقت الذي يجب فيه ضمان العمل بكل نزاهة واحترام أخلاقيات العمل.

لأن الإداريين المستقلين قد تم وصفهم كإداريين يتم تعيينهم في المجلس قبل وصول الرئيس التنفيذي لمنصبه في الإدارة.

كي يتم اعتبار الإداري مستقل، يجب ألا يكون للإداري أي علاقة عمل مع الشركة (avoir une relation d'affaires avec l'entreprise) أو إدارتها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ويجب ألا يكون شريكا أو يتحكم في المساهم أو الوكيل الذي له علاقة مع المنظمة[2].

[1] Frédéric PARRAT, théories et pratiques de la gouvernance d'entreprise, Editeur : Maxima, 2014, p 91.
[2] Véronique MAGNIER, droit des sociétés, Editeur : Dalloz, Edition n° : 6,2013, pp 295-296.

4/ أعضاء مجلس الإدارة ومشكلة تعارض المصالح في المنظمة:

ينشأ اختلاف في المصالح عندما تتعارض المصالح الشخصية لأحد الإداريين مع مصالح المنظمة أو مع مصالحها.

قد ينشأ أيضا تعارض في المصالح عندما يتلقى الإداري أو أحد من أفراد عائلته منافع شخصية غير مبررة لمجرد موقعه في المنظمة أو لقرابته.

بشكل عام، لا يسمح للإداريين بالتنافس مع المنظمة أو للاستفادة من فرصها، وتفرض الأنظمة القانونية أيضا على الإداريين تجنب أي سلوك يمكن تفسيره بشكل معقول على أنه مظهر من مظاهر تعارض المصالح.

صنفت الأنظمة القانونية تعارض المصالح في عدة فئات، نذكرها فيما يلي[1]:

- تعارض المصالح ناتج عن معاملات الإداريين مع المنظمة؛
- تعارض المصالح ناتج عن استخدام الإداري لأصول المنظمة؛
- تعارض المصالح ناتج عن حقيقة أن الإداري يتنافس مع المنظمة؛
- تعارض المصالح ناتج عن استخدام الإداري للمعلومات التنظيمية، دون موافقة شركته الرسمية؛
- تعارض المصالح ناتج عن عدم وجود سلطة تقديرية (l'absence de pouvoir discrétionnaire) في ممارسة السلطة داخل المنظمة؛
- تعارض المصالح ناتج عن حالة يكون فيها أعضاء مجلس الإدارة ملزمين في الاجتماعات بالتصويت بطريقة خاضعة للإشراف.

من الناحية النظرية، فإن أي إداري يقوم بإجراء معاملة مع منظمته (effectue une transaction avec son organisation) يكون في وضعية تعارض المصالح، وفيما يلي بعض الأمثلة[2]:

- كل إداري يحصل على قروض أو يستفيد من ضمانات السندات، بسبب وظيفته كإداري؛
- كل إداري يشارك في الأنشطة التجارية أو العلاقات التي قد تتداخل (interférer) مع الأعمال الحالية أو المحتملة للمنظمة؛
- قبول أعضاء مجلس الإدارة الرشاوى (de pots de vin) أو غير ذلك من الأجور غير المبررة للخدمات المتعلقة بتسيير شؤون المنظمة؛
- قبول الإداري أو أحد أفراد عائلته التبرعات من أفراد أو جماعات تتعامل مع المنظمة.

هذا هو الوضع الذي يتم فيه تقديم الهبات من أجل التأثير على قرارات الإداري، أو قد ينظر إليه بشكل معقول على أنه تعارض في المصالح، لدى بعض أنشطة مجلس الإدارة تأثير واضح على حوكمة الشركات وخاصة[3]:

- نشاط تمثيل المساهمين والدفاع عن مصالحهم؛
- المساهمين ليس لديهم وسائل أخرى للدفاع عن مصالحهم إلا من خلال مجلس الإدارة؛

---

[1] Ahmed NACIRI, traité de gouvernance d'entreprise : Guide de l'enseignant, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2011, p 45-46.
[2] Idem, p 46.
[3] Idem, p 47.

- التمثيل الفعال لحملة الأسهم يشترط الاستعداد الكبير، ويتطلب ذلك أيضا سلامة ومهارة واتخاذ القرارات الصحيحة؛
- في الواقع، يمكن أن تكون عدم الكفاءة (l'incompétence) في بعض الأحيان ضارة مثل عدم الأمانة (la malhonnêteté)؛
- التأطير ورقابة فريق الإدارة في الشركة وطلب تفسيرات وأسباب أي ضعف إن وجد، حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة والتدابير التصحيحية المطلوبة؛
- حل مجلس الإدارة هو قرار يتخذه المجلس نفسه، بالتصويت أو بتفويض إدارة المنظمة للقيام بإجراءات محددة نيابة عنه.

5/ مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة (Le conseil d'administration et les parties prenantes):

تضمن مجالس الإدارة إنشاء علاقات شفافة بين المنظمة وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، فهو ينظم الحياة التشاركية (Il organise la vie associative) بطريقة الحوار والتبادل مع أصحاب المصلحة كما يلي[1].

- يساهم مجلس الإدارة في إعداد المواثيق والاتفاقيات مع أصحاب المصلحة في المشروع التشاركي: أعضاء (adhérents)، متطوعون (bénévoles)، مانحون (donateurs)، شركاء (partenaires)؛
- يمكن لمجلس الإدارة دعوة خبراء لتقييم جودة المشاريع المقدمة إليه؛
- يسهر مجلس الإدارة قدر الإمكان على القيام بعملية تقييم مساهمات أصحاب المصلحة؛
- يضمن مجلس الإدارة تبادل الخبرات في المنظمة ونشر أفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

6/ المشروع التشاركي أو التأسيسي (Le projet associatif ou de fondation):

يشكل المشروع التشاركي أو التأسيسي الوثيقة المحورية التي تجمع الأعضاء المؤسسين (qui fédère les membres fondateurs)، وكذلك الشركاء الداخليين أو الخارجيين المرتبطين أو المشاركين في المشروع.

المشروع التشاركي هو أول عمل تأسيسي، يحمل علامة "الخصوصية الارتباطية أو التشاركية"، فهو ناقل المنفعة المجتمعية (l'utilité sociétale)، يتخذ الإداري ضد نفسه التزاما مزدوجا، الالتزام بالمشروع وضمان احترامه[2].

7/ استقلالية مجلس الإدارة (L'indépendance du conseil d'administration):

من أجل وضع حكم موضوعي فيما يتعلق بالمسيرين التنفيذيين، يجب على مجلس الإدارة بناء استقلاله، دون إزالة مسؤوليته المجمعية والجماعية (sa responsabilité collégiale et collective)، والغرض منه هو ضمان تأثير الإداريين على توجهات الشركة.

وفي فيما يخص التعريف المتعلق بالاستقلالية، فهو المكان الممنوح للإداريين المستقلين، ووجود اللجان المتخصصة وتكوينها، والدور الذي يؤديه الإداريون المستقلون، وتقسيم الصلاحيات بين الرئيس ومجلس الإدارة.

[1] Institut Français des Administrateurs (IFA), op. Cit, p 22.
[2] Idem, p 23.

إن استقلالية مجلس الإدارة صحيحة أيضا في موضوع أقل تناولا: القانون الأساسي لأمانته (son secrétaire).

في الواقع، المدير القانوني للشركة أو المجموعة، في الشركات الصغرى، غالبا ما يكون المدير المالي في هذا المنصب، يقدم الأمين العام تقاريره إلى كل من الرئيس المدير العام (Le président-directeur général) (أو إلى المدير العام) ورئيس مجلس الإدارة.

ولذلك قد يكون في حالات تضارب المصالح بشأن المسائل المتعلقة بالمجلس، أو في موقف حساس عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن التوجهات التي تدعو إليها حوكمة الشركات، ولكن تقديرها يختلف من جانب المسؤول التنفيذي للشركة[1].

8/ الإداري المستقل (L'administrateur indépendant):

حسب تقرير بوتن لسنة 2002م (Rapport Bouton, septembre 2002) "يكون الإداري مستقلا عندما لا تكون لديه أي علاقة من أي طبيعة كانت مع الشركة أو مجموعته أو إدارته التي يمكن أن تضر بممارسة الحوكمة الرشيدة"[2].

وحسب كل من بورصة نيو يورك (New York Stock Exchange: NYSE) ولجنة الاوراق المالية والبورصات (Securities and Exchange Commission: SEC) وقانون ساربنز أكسلى (la loi Sarbanes-Oxley, septembre 2002) "قد لا يكون الإداري مؤهلا كمستقل إلا إذا أثبت مجلس الإدارة أن ليس له أي علاقة جوهرية مع الشركة، بشكل مباشر أو كشريك أو مساهم أو موظف في مؤسسة ذات صلة بالشركة؛ يمكن للمجلس اعتماد معايير الاستقلال، ويجب عليه بعد ذلك الكشف عنها (disclose) والقول بأن الإداريين يمتثلون لهذه المعايير. وفي الحالة العكسية، يجب على مجلس الإدارة أن يشرح لماذا أنه يعتقد أن هذا الإداري مستقل. ولكي يكون مستقلا، يجب على الإداري أن يتوقف لمدة خمس (05) سنوات على الأقل عن أي علاقة شخصية (أو من خلال أحد أفراد عائلته)، مع الشركة كموظف أو مدقق، وألا يكون في علاقة متقاربة مع المسؤولين (المسيرين)، وألا يكون موجود في علاقة متقاطعة مع إداري في الشركة، أين يكون المسير للشركة المدرجة يكون جزءا من لجنة المكافآت الخاصة بشركة الإداري المعني"[3].

ليس الحل هو مضاعفة الوظائف وزيادة التكاليف، لكن الإداريين المستقلين بحاجة إلى أن يدركوا هذه الصعوبة المحتملة.

لهذه الأسباب، تبدأ بعض الشركات بفصل المسؤوليتين (سكرتير مجلس الإدارة والمدير القانوني أو المالي).

ومن جانبه، يجب على مجلس الإدارة أن يسعى إلى فهم عمل الشركة وخصائصها الفنية والمالية ومنتجاتها وأسواقها؛ عند هذا الشرط سيكون قادرا على تفسير المعلومات التي يتلقاها وسيشكل حكما مستقلا وموثوقا به[4].

---

[1] Hélène PLOIX, op. Cit, p 13.
[2] Idem, p 14.
[3] Ahmed NACIRI, op. Cit, p 44-45.
[4] Bruno DONDERO, op. Cit, p 246.

9/ توفير المعلومات للمساهمين (Fournir des informations aux actionnaires):

بغض النظر عن المعلومات الدائمة التي يحصل عليها المساهمين طوال حياة الشركة، فإن المساهمين وأصحاب شهادات حقوق التصويت لهم الحق الخاص في الحصول على معلومات عند عقد أي جمعية عامة (une assemblée générale) كما يلي[1]:

- يأخذ هذا الحق في المعلومات شكل توفير المستندات من جهة؛
- إرسال المستندات، من ناحية أخرى؛
- معاقبة الإداري المخالف لهذه الأحكام؛
- وأخيرا، هناك معلومات عن المبيعات الدورية للأوراق المالية.

10/ الشفافية والكشف عن المعلومات (La transparence et la divulgation de l'information):

إن المطلب المزدوج لشفافية المسيرين تجاه مجلس الإدارة ومجلس الإدارة تجاه المساهمين هو أحد المبادئ الأساسية للمراقبة على عمل الشركات وتنظيم العلاقات بين هؤلاء الشركاء.

هذا المفهوم من أصل الأنغلوساكسوني (Cette notion d'origine anglo-saxonne) تم تعزيزه في المبادئ الفرنسية لحوكمة الشركات من قبل تقرير بوتن (le rapport Bouton) وهو جزء من قانون الأمن المالي الفرنسي (loi de sécurité financière).

لا تقتصر الشفافية على توفير المعلومات فحسب، بل تفرض أن يتم وصف الآليات المستخدمة في اتخاذ القرارات الرئيسية وهذا من خلال التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوجيهه إلى المساهمين، والإشارة إلى الاستخدام الذي تم إجراؤه والقرارات التي تم اتخاذها في النهاية[2].

يجب دائما التحكم في غرض نشر المعلومات، لأن كثرة المعلومات يمكن أن تقتل المعلومات نفسها (car trop d'information peut aussi tuer l'information) وتمنع المتلقي من فرصة الخروج بحكم معين. الشفافية الكاملة يمكن أيضا أن تشكل تلافي المسؤولية (constituer une esquive de responsabilité)، وهنا يعود الأمر إلى المسيرين والإداريين من أجل ممارسة حكمهم (d'exercer leur jugement).

يحتاج المسيرين إلى الشفافية مع مجلس الإدارة، وهو الشيء الذي يعني بشكل ملموس أن الإداري لديه حق الوصول الكامل إلى جميع الوثائق.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون قادرا على الاجتماع، دون حضور المسيرين المفوضين (des dirigeants mandataires) في الشركات (الذين تم إخطارهم مسبقا)، والأشخاص الذين يريدهم، حتى خارج اجتماعات لجنة متخصصة[3].

يجب على اللجان المتخصصة تقديم تقريرها الكاملة إلى المجلس، كما يجب على الشركة ضمان الشفافية الكاملة تجاه المساهمين. الأدوات الرسمية الرئيسية لهذه المعلومات هي بيان الإشعار (le bulletin de convocation) لاجتماع الجمعية العامة والتقرير السنوي (le rapport annuel). إن أول المعلومات المستحقة للمساهمين وكذلك للسوق هي المعلومات المتعلقة بنتائج الشركة.

---

[1] Alexis CONSTANTIN, op. Cit, p 221.

[2] Henry MINTZBERG, le pouvoir dans les organisations, Editeur : Editions d'Organisation, 2003, pp 120-121.

[3] Yves BRISSY, Didier GUIGOU, Alain MOUROT, gouvernance et communication financière, Editeur: Editions d'Organisation, 2008, pp 26-27.

كما يجب أن يكون لديهم جميع عناصر الحكم على نوع حوكمة الشركات المعتمدة، وأساليب العمل وأنشطة اللجان، وعلى جودة تكوين المجلس واستقلاله، المكافآت الممنوحة للمفوضين الاجتماعيين (les mandataires sociaux)، والمسيرين (les dirigeants) والإداريين (les administrateurs).

وقد أعيد التأكيد من مبدأ الشفافية هذا وتم تمديد تطبيقه في قانون الأمن المالي الفرنسي، وتكون الشركة ملزمة بنشرها إلى المساهمين: مشاريع القرارات المقدمة من قبل المساهمين الآخرين، تقرير محافظ الحسابات (du commissaire aux comptes) عن الإجراءات والأساليب والضوابط الداخلية، إعداد ومعالجة المعلومات المحاسبية والمالية والرأي المقدم من طرف مراجع الحسابات.

تضيف العديد من الشركات إلى بيان الإشعار إلى الجمعية العامة والتقرير السنوي ووسائل الإعلام الدورية الأخرى، مثل النشرات الإخبارية والاجتماعات مع المساهمين...إلخ، ويعتبر الإنترنت (l'Internet) هي أيضا وسيلة مفيدة للغاية لجمع المعلومات المالية.

تقوم بعض المواقع الإلكترونية بحفظ النظام الأساسي للشركة، والقرارات التي تم التصويت عليها أثناء اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، وكذلك الرسائل الموجهة إلى المساهمين والاجتماعات وجمعيات المساهمين.

أخيرا، الشفافية تعود إلى السوق، وإن مسؤولية مجلس الإدارة هي ضمان نشر المعلومات، سواء كانت جيدة أم سيئة، على الوضعية المالية للشركة وعملياتها المالية.

كما يجب الكشف عن الأحداث التي قد ستؤثر على المركز التنافسي للشركة، أو إيراداتها، أو ربحيتها (مثل فقدان العقد أو إعادة التفاوض، أو دعوى قضائية...إلخ).

ويضيف قانون الأمن المالي إليها معاملات الأوراق المالية التي يقوم بها المفوضين الاجتماعيين. ومن شأن هذا التحول أن يفيد الشفافية، ويمكن أن يؤدي بالمجالس إلى إعادة النظر في القرارات المعنية بشكل مفيد[1].

11/ مراقبة إدارة الشركات (Le contrôle de l'administration des sociétés):

إن مراقبة إدارة الشركة يقع عادة على عاتق المساهمين في اجتماع الجمعية العامة. ولكن لأسباب عديدة، أثبتت هذه المراقبة محدوديتها وعدم كفايتها على الإطلاق، مما أدى إلى البحث عن أسباب أخرى للمراقبة، وهي[2].

11-1/ المراقبة من طرف محافظ الحسابات (Contrôle par les commissaires aux comptes):

أراد قانون 10-01 زيادة الرقابة على الأداء، وخصوصا في الجانب المحاسبي والمالي، وألزم الشركات الجزائرية على القيام بتعيين مراجعي الحسابات لتدقيق حسابات المتعلقة بنشاطها. أصبح المدققون (محافظي الحسابات) تدريجيا عنصرا أساسيا في المراقبة التي تذهب إلى ما هو أبعد من الحسابات وحدها، وبشكل عام أكثر من الشركات وحدها.

وعلاوة على ذلك، يتم فحص تدخل محافظي الحسابات في دراسة مختلف الأسئلة المتعلقة بالشركات (اجتماع الجمعيات، تقييم نظام الرقابة الداخلية، التدقيق المالي والمحاسبي...إلخ)[3].

---

[1] Hélène PLOIX, op. Cit, pp 15-16.
[2] Henry MINTZBERG, op. Cit, pp 120-121.
[3] France GUIRAMAND, Alain HERAUD, op. Cit, pp 328-329.

2-11/ الخبرة الإدارية (L'Expertise de gestion):

من أجل السماح بمزيد من المعلومات الدقيقة حول أي العملية المتعلقة بالتسيير، منح المشرع، للمساهمين الحق في طلب تعيين خبير مختص في المجال الإداري. ويمكن اليوم أن يتم تعيينه قضائيا، ليس فقط من قبل المساهمين ذوي الأقلية، ولكن أيضا من قبل الشركات المدرجة أو من طرف لجان الشركة (والتي تصبح على هذا النحو نفسه، هيئات الرقابة).

3-11/ المراقبة من طرف الموظفين (Contrôle par les salariés):

هناك اهتمام من قبل المشرع للسماح بمشاركة الموظف في الرقابة على إدارة الشركة، إن لم يكن شريك في إدارتها.

وعلى الرغم من الخطط الطموح التي تم إعداده في تقرير (Sudreau) حول إصلاح الشركة في لعام 1975م في فرنسا، فإن محاولات دمج الموظفين في الشركات المجهولة (les sociétés anonymes) ظلت ومازالت قائمة حتى اليوم، والقانون رقم 2001-420 المؤرخ 15 ماي 2001م بشأن اللوائح الاقتصادية الجديدة، جزء من هذا الطموح.

المساهمة الهامة الوحيدة التي تم إنجازها بموجب القانون رقم 2001-420 المؤرخ 15 ماي 2001م بشأن الضوابط الاقتصادية الجديدة، والتي أدت إلى تحسن كبير في المعلومات المتاحة للموظفين، مع الدور الهام للجان في الشركة[1].

المطلب الثالث: مختلف المسؤوليات المنوطة بأعضاء مجلس إدارة الشركات:

في هذا المطلب سنتطرق إلى المسؤوليات الثلاثة التي تقع على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والمتمثلة في[2]:

1/ المسؤولية المدنية (La responsabilité civile):

تسمح بالحصول من الإداريين على تعويضات عن الخسائر المرتكبة من طرفهم، ويكون الإداريين مسؤولين، بشكل فردي أو مشترك، حسب الحالة، تجاه الشركة أو الغير، كما يلي:

- في حالة التعدي على القوانين أو اللوائح المعمول بها في الشركة؛
- في حالة انتهاك القوانين (de violation des statuts)؛
- ارتكاب الأخطاء في عملية التسيير (des fautes commises dans leur gestion).

إذا كان هناك تعاون العديد من الإداريين على نفس المهام، تحدد المحكمة حصة المساهمة لكل إداري في إصلاح الضرر المرتكب، وقد يكون الضرر نتيجة أفعال أو إغفال، ويجب إظهار الضرر وعلاقة السببية بين الضرر والخطأ الذي تم طرحه.

أمثلة عن المسؤولية المدنية (Exemples):

- **الانتهاكات المتعلقة بالقوانين والأنظمة:** عدم إرسال استدعاءات لعقد اجتماعات مجلس الإدارة والاجتماع السنوي للجمعية العامة، عدم احترام النصاب والأغلبية وعدم انتظام حفظ الحسابات؛

[1] Philippe Merle, Anne Fauchon, op. Cit, p 483-485.
[2] France GUIRAMAND, Alain HERAUD, op. Cit, pp 274-276.

- **انتهاك النظام الأساسي:** عدم احترام القيود المفروضة (تحديد المهام) على سلطات مجلس الإدارة؛
- **أخطاء في التسيير:** تصرفات تتعارض مع مصالح الشركة حتى وإن كانت غير مقصودة (même non intentionnels) أو طفيفة أو خطيرة (légers ou graves)، كالإهمال (la négligence) أو عدم مراقبة المسيرين في الشركة، هو خطأ غالبا ما يلقى باللائمة فيه على الإداريين.

وفي حالة التقويم أو التصحيح القضائي (le redressement judiciaire) أو التصفية القضائية للشركة، قد يطلب من الإداريين المساهمة في دفع الديون الاجتماعية (au paiement du passif social) إذا ارتكبوا سوء في التسيير، سواء كانوا مسيرين قانونيين أو لا (المساهمة بطريقة غير مباشرة).

وقد تكون إجراءات المسؤولية المدنية تجاه الإداري فردية أو اجتماعية:

1-1/ إجراءات فردية (des actions individuelles):

- تمارس من قبل الشخص الدائن أو المساهم، والذي تعرض شخصيا إلى الضرر؛
- التسيير عكس وما يفرضه القانون؛
- يكون دفع التعويضات لصالح المدعي (المساهم أو الدائن).

1-2/ إجراءات فردية (des action sociales):

- تهدف إلى إصلاح الأضرار التي تعاني منها الشركة، وتمارس من حيث المبدأ من قبل الممثل القانوني؛
- إجراء اجتماعي فردي: يمارس بشكل فردي من قبل أحد المساهمين بغض النظر عن حصته في رأس المال؛
- إجراء اجتماعي تمارسه مجموعة من المساهمين يملكون ما لا يقل عن 5٪ من رأس المال؛

في الشركات المدرجة في البورصة، يجوز لجمعية المساهمين التي تم إنشاؤها في الشركة أن تتخذ عملا اجتماعيا، شريطة أن يكون بحوزتها 5٪ من رأس المال الشركة.

إن مسؤولية الإداريين متضامنة فيما بينهم: حيث يطلب من كل إداري دفع كامل مبلغ التعويض، حتى لو حدد الحكم حصة لكل إداري في الضرر الذي لحق بالشركة، ويمكن للإداري الذي دفع هذا المبلغ بالكامل أن يطلب من الآخرين إعادة دفع مساهمتهم في الضرر.

2/ المسؤولية الجبائية (La responsabilité fiscale):

عندما يكون مسير الشركة مسؤولا عن أعمال احتيالية أو عدم التزام الجدي والمتكرر بالتزامات الضريبة، وهذه الأعمال التي جعل من المستحيل تحصيل أي ضرائب أو أي مخالفات مستحقة على الشركة، هنا يكون مسؤولا بشكل متضامن عن دفع هذه الضرائب والمخالفات.

3/ المسؤولية الجنائية (La responsabilité pénale):

تبعا للقانون التجاري الفرنسي، يعاقب عن مختلف المخالفات الجنائية التي يرتكبها المسيرون خلال مراحل مختلفة من حياة الشركة، وذلك جراء ارتكابهم للمخالفات التالية:

- توزيع أرباح وهمية (la répartition de dividendes fictifs)؛

- نشر أو تقديم إلى مساهمي حسابات سنوية التي لا تعطي، عن كل سنة مالية صورة موثوقة عن الوضعية المالية للشركة المعنية؛
- استخدام سوء النية أو الممتلكات أو الائتمان للشركة، بما يتعارض مع مصلحة هذه الأخيرة، ولأغراض شخصية أو لصالح شركة أو مؤسسة أخرى كانوا مهتمين بها؛
- حقيقة عدم وجود لكل دورة مالية، وضعية الجرد والحسابات السنوية وتقرير مفصل عن التسيير.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المحاكم تدين المسيرين عن جرائم القانون العام: كخيانة الأمانة والاحتيال، وتكون هنا الأحكام متفاوتة، وعادة ما تكون ثقيلة، في شكل غرامات أو السجن.

من خلال تناولنا لموضوع "دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية"، يمكن القول بأن مجلس الإدارة هو بمثابة العضو الحساس في جسم أي كائن حي، فبدونه لا يمكن لهذا الكائن أن يجد توازنه ويقوم بوظائفه، لذا فإن مجلس الإدارة له مسؤوليات موسعة، مما يخول له الأخذ في جميع الجوانب المتعلقة بالسير الحسن للشركة، وهو من المتغيرات المستقلة ذات التأثير المباشر على تسير الشركات، ونظرا لأهميته وجب الأخذ في الحسبان جميع العناصر المحيطة به، من أجل جعله يعمل في أحسن الظروف، وهذا ما ينعكس في الأخير على قيادة الشركات نحو أهدافها ونحو حوكمتها.

المبحث الثاني: أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية:

سندرس في المبحث الثاني من هذا الفصل، موضوع "أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية"، حيث سنتطرق بالدراسة في المطلب الأول لعنصر " التدقيق الداخلي"، وذلك عن الرجوع إلى الظهور الأول لهذه الوظيفة، وكذلك كيفية الانتشار والتوسع لهذا المصطلح، كما سنقدم في هذا المطلب مختلف التعاريف التي أعطيت لهذه الوظيفة الهامة، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة موضوع " الروابط بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات"، وذلك عن طريق عرض الأسباب الحقيقة التي أدت إلى انتشار الفضائح المالية في كبرى الشركات العالمية، وكيفية علاج هذا المشكل الذي ضرب كبر اقتصاديات في العالم، وفي المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث، سنعالج عنصر "الإطار النظري للتدقيق الداخلي وحوكمة الشركات"، وذلك بعرض لأهم النظريات التي تتحدث عن علاقة التدقيق الداخلي بموضوع الحوكمة في الشركات.

المطلب الأول: مكانة التدقيق الداخلي في الشركات:

1/ المقاربة التاريخية والنظرية للتدقيق الداخلي (Approches historique et théorique l'audit interne):

يندرج إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ضمن الإطار العام لتطور مفهوم المراجعة، وكلمة التدقيق ذات أصل لاتيني وتأتي من اللاتينية بمعنى "أودييير" أو (audire)، أي تعني "الاستماع" أو ما هو معروف في الفرنسية بالفعل (écouter)، وأدخلت هذه الكلمة أول مرة في فرنسا عندما تم سن القانون المتعلق بمحافظ الحسابات، وذلك بموجب القانون الذي تم وضعه في 24 جويلية 1867م، وهذا بهدف وضع جهة قانونية يحق لها مراجعة الحسابات.

تدريجيا، تم توسيع مصطلح التدقيق سواء أفقيا أو عموديا، ويعود ذلك إلى الصورة الصرامة التي ينقلها التدقيق عن العمليات التي يراجعها، والمخاطر التي يمكن أن يكتشفها، والسياسات والخطط

التي يجب أن تصاحبه، وعدم استقرار البيئة وتعقد محددات التسيير والمراقبة التي يجب أن يتم التحكم فيهما، ولكي يقوم بالدور المنوط به على أكمل وجه ممكن، وقد ساهمت كل هذه العناصر السالفة الذكر والمرتبطة بكلمة "مراجعة الحسابات" في تطوير التدقيق وتعميمه.

وفي الواقع الحالي، تم توسيع نطاق المراجعة أو مجالات تدخلها، وقد اخترق التدقيق جميع المجالات، جميع الوظائف، جميع الأنشطة، جميع عمليات الشركات وجميع مراحل صنع القرار.

كما أن بعض الشركات تخضع لعدة عمليات تدقيق في السنة المالية الواحدة، ومن الناحية الأفقية، تمتد ممارسة مراجعة الحسابات لتشمل الشركات العامة والخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ولكن هذا التمدد للمفهوم واتساع مجال تطبيقه في المجالات التي لم تكن مألوفة له، راجع دائما إلى الرغبة في تعزيز صورة الشركات لدى الأطراف ذات المصلحة معها، ومع ذلك، هناك بعض المعايير تسمح بفهم مفهوم التدقيق بشكل أفضل. وبالتالي، يمكن إلقاء الضوء عليه وفقا للمعايير القانونية والجغرافية ووفقا للهدف المرجو منه.

ووفقا للمعيار القانوني، فإن التدقيق القانوني يتميز عن المراجعة التعاقدية، وتستند شرعية المراجعة إلى أن نشاط المدقق يتم ضمن إطار قانوني محدد مسبقا وإلزامي.

يجوز للشركة طلب إجراء تدقيق أو طلبه دون أي التزام قانوني للوفاء باحتياجات محددة، ويمكن أيضا فحص عملية مراجعة الحسابات وفقا لطبيعة الأهداف المسندة إليه، ويشمل ذلك التدقيق المالي والمراجعة التشغيلية.

ويعد التدقيق المالي من أقدم وأشهر أشكال التدقيق المعروفة، وبالنسبة للهدف المحوري للتدقيق، هو فحص الميزانية المالية وحسابات الأرباح والخسائر، استنادا إلى مفهومين أساسيين وهما: انتظام وملائمة الحسابات السنوية (la régularité et la sincérité des comptes annuels).

أما بالنسبة للتدقيق التشغيلي (l'audit opérationnel)، فهو أكثر توجها نحو عمليات التسيير، والهدف منه هو "تقييم الأجهزة التنظيمية التي تستهدف الاقتصاد والنجاعة وفعالية الخيارات التي يتم اتخاذها في الشركات المعنية[2].

ويبين الشكل الموالي التسلسل الهرمي لمختلف أشكال المراجعة التي يكثر استخدامها في الشركات الاقتصادية:

[1] Elisabeth BERTIN, audit interne : Enjeux et pratiques à l'international, Editeur : Editions d'Organisation, 2007, pp 17-18.
[2] Idem, pp 18-19.

الشكل رقم (2-3-01): التسلسل الهرمي لمختلف أشكال التدقيق:

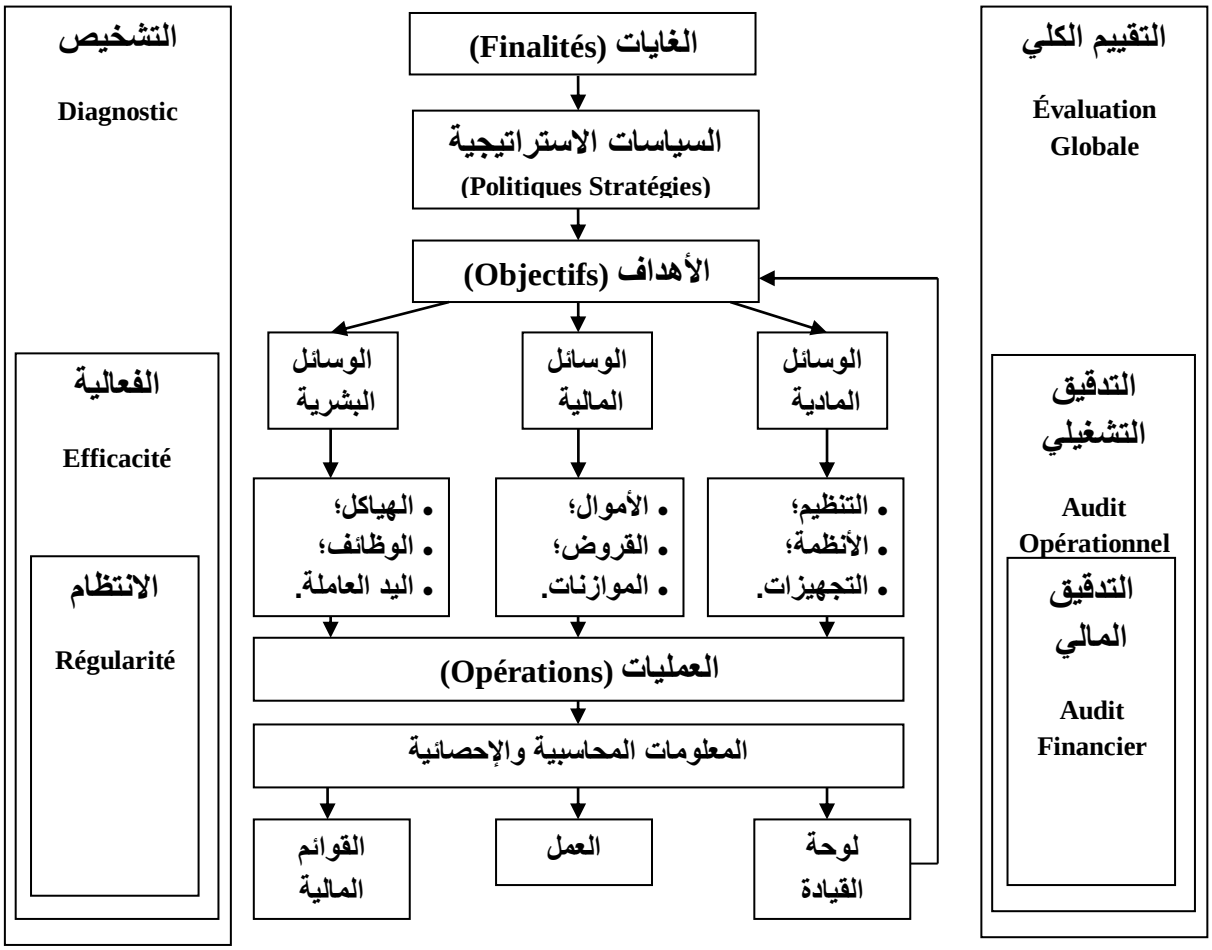

Source : Elisabeth BERTIN, op. Cit, p 20.

2/ تفسير الشكل رقم (2-3-01) أعلاه:

انطلاقا من الشكل أعلاه، نلاحظ أن التدقيق المالي جزء من التدقيق التشغيلي (التدقيق التشغيلي متعلق بمختلف العمليات اليومية للشركة)، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التدقيق مدقق خارجي عن الشركة (متعاقد من أجل مهمة محددة بدقة مسبقا)، وهذا بغية الخروج برأي فني محايد حول صدق وشرعية حسابات الشركة وقوائمها المالية، ولذا فهو يأتي في المرحلة الأخيرة من أجل وضع بصمة على العمليات التي تقوم بها الشركة.

3/ مختلف التعاريف التي أعطيت للتدقيق الداخلي (Définition de l'audit interne):

هناك العديد من التعاريف التي أعطيت لوظيفة التدقيق الداخلي نذكر منها ما يلي:

3-1/ التعريف الأول:

أعطى معهد المدققين الداخليين (Institute of Internal Auditors: IIA) والذي تتمثل مهمته في وضع المعايير والممارسات المهنية، تعريفا للمراجعة الداخلية للحسابات وذلك في عام 1999م، والذي تم تكييفه من قبل المعهد الدولي للمحاسبين القانونيين على النحو الآتي: "التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل وموضوعي، يعطي للشركة تأكيدا على درجة السيطرة على عملياتها، ويقدم لها المشورة حول كيفية تحسينها ويساهم في إنشاء قيمة مضافة، وهو يساعد أيضا هذه الشركة على تحقيق أهدافها من خلال

تقييمها، وهذا من خلال إتباع المقاربة النظامية والمنهجية (une approche systématique et méthodique)، وإدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات، وتقديم مقترحات لتعزيز فعاليته"[1].

انطلاقا من التعريف الأول للتدقيق الداخلي، نلاحظ أن هذا الأخير يخدم بشكل مباشر موضوع حوكمة الشركات، فهو يوجه الشركة نحو تحقيق أهدافها، مما يخدم مصلحة الأطراف ذات الصلة بالشركة المعنية بعملية التدقيق الداخلي وخصوصا المساهمين.

2-3/ التعريف الثاني:

بالنسبة للمعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (Institut français de l'Audit et du Contrôle Internes: IFACI)، فالتدقيق الداخلي هو: "نشاط مستقل وموضوعي يمنح الشركة تأكيدا بشأن درجة السيطرة على عملياتها، ويعطيها النصائح لتحسينها، ويساعدها على إنشاء قيمة لها، وهو يساعدها كذلك على تحقيق أهدافها من خلال تقييمها، وإدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات وتقديم مقترحات لزيادة فعاليتها" [2].

انطلاقا من التعريف الثاني للتدقيق الداخلي، نلاحظ أن هذا الأخير لا يختلف بشكل كبير عن التعريف الأول، مما يجعل تحليله وتفسيره لا يختلف عن تفسير التعريف الأول.

3-3/ التعريف الثالث:

التدقيق الداخلي هو: "نشاط يتم القيام به لإنشاء قيمة مضافة للشركة، وذلك من خلال توفير ضمان بشأن أدائها والمشورة لتحسينه، وهو يساعدها على تحقيق أهدافها من خلال مقاربة منظمة (une approche systématique) ومنهجية تعتمد على تقييم وتحسين سياق (le processus) إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات"[3].

انطلاق من التعريف الثالث، نلاحظ أن التدقيق الداخلي له عدة مزايا، فهو يساهم في الحصول على قيمة مضافة داخل الشركة، يقودها إلى تحقيق الأهداف المسطرة، يساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر التي تواجه الشركة في أداء نشاطها ويساهم بشكل مباشر في عملية الحوكمة.

وفي الثلاثينات من القرن الماضي دفعت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة عددا من الشركات الكبيرة لتحويل بعض الإطارات التنفيذيين في مجال التمويل إلى مدققين خارجيين، وبذلك حققت هذه الشركات هدفا مزدوجا، يتمثل في[4]:

- تخفيض مبلغ فاتورة مكاتب التدقيق، حيث أن هؤلاء الموظفين الذين تم تحويلهم، قاموا بمهام ثانوية (مراجعة الحسابات، قوائم الجرد...إلخ)، والتي لم يكن من المفترض أن يتم تحرير فواتير لها، أي أن الشركات لا يمكن لها تحمل مزيد من المصاريف ولا سيما أنها أتت في وقت الأزمة المالية؛
- رغبة الشركات في المحافظة على الموظفين، وتجنب الانفصال في انتظار الأيام الأفضل بعد الأزمة.

---

[1] Elisabeth BERTIN, op. Cit, p 21.

[2] Eustache EBONDO WA MANDZIL, audit interne et gouvernance d'entreprise : Lectures théoriques et enjeux pratiques, Editeur : Euromed Management, revue du Cahier de Recherche n°17, 2007, p 3.

[3] Olivier LEMANT, l'audit Interne, Editeur : e-theque, 2003, p 3.

[4] Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, audit interne et contrôle de gestion : Pour une meilleure collaboration, Editeur : Eyrolles, 2011, p p 2-3.

والواقع أن المهمة العامة للمراجعة الداخلية هي التحقق من أن أهداف الرقابة الداخلية قد تم تحقيقها، ويميز دليل لجنة المنظمات الراعية "كوسو" (Committee Of Sponsoring Organizations: COSO) ثلاثة أنواع من أهداف الرقابة الداخلية، وهي[1]:

- الأهداف التشغيلية: إنجاز العمليات وتحسينها، وينعكس إنجاز العمليات في تحسين الأداء وأمن الأصول، فإن الاستفادة المثلى من الموارد تفترض استخداما اقتصاديا للموارد المالية والبشرية والإعلامية والمادية للشركة؛
- الأهداف المتعلقة بموثوقية المعلومات المالية؛
- أهداف الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

4/ مهام التدقيق الداخلي في الشركات الاقتصادية:

استنادا إلى الأهداف الثلاثة للرقابة الداخلية المذكورة آنفا، يمكن ربط مختلف المهام بما يلي[2]:

- مراجعة الحسابات المتعلقة بالعمليات التشغيلية؛
- المراجعة المالية؛
- ومراجعة في النهائية استراتيجية الشركة.

وتتمحور مهمة المراجعة التشغيلية بشكل أكبر على فعالية الشركة واحترام الإجراءات المعمول بها، وينبغي للمراجع الداخلي أن يقوم بمراجعة منهجية لأنشطة أو عمليات الشركة، بهدف تقييم الشركة وإنجازاتها وتحديد الممارسات التي تعتبر غير اقتصادية وغير منتجة وغير فعالة، من أجل وضع الاقتراحات وتحسينها وربما ضمان متابعتها.

وفي سياق مهمة المراجعة المالية، التي تركز على موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول المادية والبشرية والمالية، يجب على المدقق الداخلي أن يضمن، بالتنسيق مع مراجعي الحسابات الخارجيين، أن الضوابط المحاسبية الداخلية موثوقة.

وبالإضافة إلى هاتين المهمتين التقليديتين الأوليتين، هناك مهمة أخرى للتدقيق وهي مراجعة الاستراتيجية .وهنا يجب على المدقق أن يحدد المخاطر المرتبطة بالأهداف والاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية التي تحددها الشركة ويقيم التوافق العام أو الاتساق بين ما مخطط له وما يجري عمله من أجل تقييم إنجازات الأداء.

وبالإضافة إلى هذه المهمات الثلاث، يربط "رونار" (Renard, 2006) أربعة (04) مستويات من الرقابة تتناسب مع مهام المراجعة الداخلية، ومن ثم فإن تدقيق المطابقة أو الانتظام يتمثل دوره في "التحقق من التطبيق السليم للقواعد والإجراءات والمهام المنوطة بالمناصب، والهياكل التنظيمية، ونظم المعلومات، أي أنه يقارن القواعد مع الواقع (أي ما ينبغي أن يكون وما هو موجود فعلا).

لم يعد تدقيق الفعالية راضيا عن التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح والمعايير، لكنه يصبو إلى التأكد من أن الإجراءات الموضوعة تتماشى مع المعايير التي تم رسمها، وتحقيق الأهداف التي سبق وأن حددتها الشركة مسبقا[1].

---

[1] Frédéric BERNARD, Rémi GAYRAUD, Laurent ROUSSEAU, contrôle interne, Editeur: Maxima, 2013, Edition n°: 4, p 25.
[2] Elisabeth BERTIN, op. Cit, p 21.

المطلب الثاني: الروابط الموجودة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات:

1/ غياب الحوكمة وفضائح انهيار كبرى الشركات العالمية:

تستند حوكمة الشركات إلى تيار الرأي الذي تطور في الولايات المتحدة واليابان وأوروبا ردا على سلسلة من الفضائح التي مست كبرى الشركات في الدول المتقدمة، وإن أكثر الفضائح المتعلقة بغياب الحوكمة هي فضيحة إنرون (Enron) في نوفمبر 2001م وأندرسن (Andersen) في جانفي 2002م، ووردكوم – أم سي (Worldcom – MCI) في مارس 2002م، فيفندي (Vivendi) في جويلية 2002م، غلوبال كروسينغ (Global Crossing) في جانفي 2003م، الأمن الثقة (Security Trust) وإنفيسكو (Invesco) وبيتمان (Putman) في نهاية 2003م، إلف وكريدي ليونيس (Elf et Crédit Lyonnais) وستونهيل وموفيت (Stonehill et Moffett) في 2004م.

واعتقادا بأن الفضائح القديمة والحديثة تعود إلى عدم فعالية نظم الرقابة الداخلية، أجبر المشرعون في البلدان المتقدمة الكبرى على سن تشريعات جديدة تكون بمثابة صمام الأمان، هذا هو الحال الذي أدى إلى ظهور قانون "ساربانس أوكسلي" (La loi de Sarbanes-Oxley: SOX)، أو ما يعرف اختصارا للقانون السابق "بقانون سوكس" (la Loi de SOX) وذلك في جويلية 2002م في الولايات المتحدة، وقانون "الأمن المالي" (La loi sur la sécurité financière: LSF) في الفاتح من شهر أوت 2003م في فرنسا.

ويفرض كلا القانونين التزامات جديدة في مجال الرقابة الداخلية، ففي فرنسا على سبيل المثال، جاء قانون "الأمن المالي" (la LSF) بالعديد من الأهداف، نذكر منها تحديث السلطات الرقابية، مع إنشاء "هيئة الأسواق المالية" (l'Autorité des marchés: AMF) و"المجلس الأعلى للمحافظين الحسابات" (Haut Conseil du Commissariat aux comptes: HCCAC)، لتعزيز أمن وثقة المستثمرين، وتعزيز كذلك الشفافية وتمكين المساهمين من الاطلاع بشكل أفضل على إجراءات الرقابة الداخلية وأساليب العمل، فضلا عن توزيع صلاحيات الأجهزة الخاصة بالمسيرين والتي تؤدي إلى قرارات التي يتم اتخاذها من طرف هؤلاء[2].

وفي هذا السياق، وجب على رئيس مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة أن يقدم تقريرا عن شروط إعداد وتنظيم أعمال مجلس الإدارة بالإضافة إلى تقرير عن إجراءات الرقابة الداخلية التي وضعتها الشركة.

ومن هنا فإن القانونين (SOX) و(LSF) يجعلا الرقابة الداخلية قضية رئيسية في حوكمة الشركات وزيادة أكثر في مسؤولية الإداريين في الشركات. وفي هذا الإطار، يصبو التدقيق الداخلي إلى لعب دور أساسي في سياق إعداد وتحضير تقرير على الرقابة الداخلية، من أجل الوفاء بالالتزامات القانونية.

والواقع أن المعيار العملي رقم 2100 المتعلق "بطبيعة العمل" (la Nature du travail)، وخصوصا المواد الثلاثة التالية منه 2010، 2120 و2130 والمتعلقة بموضوع حوكمة الشركات،

[1] Elisabeth BERTIN, op. Cit, pp 21-22.
[2] Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, op. Cit, pp 159-160.

حيث تنص المادة 2120 على أن "المراجعة الداخلية يجب أن تساعد الشركة في الحفاظ على نظام الرقابة الداخلية المناسب، وذلك من خلال تقييم فعاليته وكفاءته وتشجيع تحسينه المستمر"[1].

ويحدد المعيار 2120 في الفقرة الأولى منه "أنه على أساس نتائج تقييم المخاطر، يجب على التدقيق الداخلي تقييم مدى ملاءمة وفعالية نظام الرقابة فيما يتعلق بحوكمة الشركات وعملياتها وأنظمة المعلومات الخاصة بالشركة"[2].

وينبغي كذلك أن يشمل تقييم المدقق الداخلي الجوانب التالية[3]:

- موثوقية ونزاهة المعلومات المالية والتشغيلية؛
- فعالية ونجاعة العمليات؛
- وحماية الذمة المالية (la protection du patrimoine)، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

من خلال هذه الجوانب السالفة الذكر، يمكن استخلاص المهام العامة المخولة للمراجع الداخلي[4]:

- مهمة التدقيق العملياتي (audit opérationnel)، موجهة أكثر نحو فعالية الشركة واحترام الإجراءات المكتوبة المعمول بها، ويجب على المدقق الداخلي إجراء مراجعة منهجية لأنشطة وعمليات الشركة، بهدف تقييم الشركة وإنجازاتها وتحديد الممارسات التي تعتبر غير اقتصادية وغير منتجة وغير فعالة، واقتراح الحلول التحسينية والتأكد من متابعة هذه الحلول المقترحة؛
- مهمة التدقيق المالي تتمحور حول موثوقية المعلومات المالية وحماية الأصول المادية والبشرية والمالية، وهنا يجب على المدقق الداخلي أن يضمن مع المراجعين الخارجيين، أن إجراءات الرقابة الداخلية المحاسبية موثوقة (les procédures de contrôle interne comptables sont fiables)؛
- بالنسبة للمهمتين التقليديتين الأوليتين، تم إضافة إليهما مهمة ثالثة وهي مهمة تدقيق استراتيجية الشركة (d'audit de la stratégie)، وهنا يجب على المدقق أن يحدد جميع المخاطر المرتبطة بالأهداف والتوجهات الاستراتيجية الكبرى التي تحددها الشركة، وأن يقيم مدى التوافق بين ما هو مقرر وما هو محقق، وهذا في إطار ضبط الإنجازات المحققة.

ووفقا للمعيار 2100 وفي ماديه 2130 وفي جزئه المتعلق بحوكمة الشركات، فإن المدقق الداخلي مسؤول أيضا عن تقييم عملية حوكمة الشركات وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها، وفي هذا الإطار وجب عليه الوقوف مدى استجابة السياق لهذه الأهداف التالية[5]:

- ترقية وتعزيز القواعد الأخلاقية والقيم المناسبة داخل الشركة؛
- ضمان التسيير الفعال للأداء التنظيمي مع ضمان المساءلة؛
- التواصل بالمعلومات مع مختلف المصالح داخل الشركة عن المخاطر والمراقبة؛

---

[1] Jacques RENARD, théorie et pratique de l'audit interne : Primé par l'IFACI, Editeur: Eyrolles, Edition n°: 10, 2017, p 107.
[2] Idem, p 107.
[3] Jean-Pierre MADOZ, l'audit et les projets, Editeur : AFNOR, 2003, p 61.
[4] Eustache EBONDO WA MANDZIL, op. Cit, p 5.
[5] Jacques RENARD, op. Cit, pp 107-108.

- توفير المعلومات المناسبة (les informations adéquates) لمجلس الإدارة، والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة، وضمان التنسيق الفعال بين أنشطة كل واحد منهم.

إن الضوابط التي يتعين أن يقوم بها المدقق الداخلي مصممة لضمان مراقبة جميع عمليات الشركة وإدارتها بفعالية وشفافية عالية. وهذا هو شرط الحوكمة الرشيدة، وبالتالي فإن وظيفة التدقيق الداخلي تتحمل مسؤولية أن جميع العمليات الخاصة بالشركة تم إتقانها، وأن الشركة يتم تسيرها بكل فعالية وشفافية[1].

المطلب الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بموضوع حوكمة الشركات:

هناك العديد من نظريات الشركة التي يمكن الرجوع إليها لفهم العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، كنظرية الوكالة (la théorie de l'agence)، نظرية تكاليف المعاملات (la théorie des coûts de transaction)، وإلى حد ما نظرية الاعتماد على الموارد (la théorie de la dépendance envers les ressources).

1/ التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات حسب نظرية الوكالة (L'audit interne et la gouvernance de l'entreprise selon la théorie de l'agence):

تنسب نظرية الوكالة إلى كل من "كيشال كول جونسن" و"ويليام مكلينغ" (Michael Cole Jensen et William H. Meckling, 1976)، ويرى هذان المؤلفان في مقالهم، أن عمل الشركات يتميز بعلاقات تعاقدية (des rapports contractuels)، أي أنهما تحدثا عن علاقة الوكالة عندما تقوم الشركة أو الشخص بتفويض تسيير مصالحه الخاصة لشخص ثالث (une tierce personne)، والاستعمال الأكثر شيوعا هي العلاقة التعاقدية التي تربط أصحاب رأس المال (المساهمين)، والتي تسمى بالطرف الرئيسي (appelés le principal) بالمسيرين للشركة والذين يطلق عليهم اسم "الأعوان" أو "الوكلاء" (appelés agents).

بالنسبة لـ "كيشال كول جنسن" و"ويليام مكلينغ" (Michael Cole Jensen et William H. Meckling, 1976)، فإن هذا البعد التعاقدي يحمل تضارب المصالح داخل الشركة، هذا التضارب في المصالح هو من العوامل الرئيسية للتكاليف.

ويظهر التدقيق الخارجي في هذا الإطار كآلية مراقبة ورصد لسلوك الوكيل أو المسير (le dirigeant)، الذي يميل أكثر إلى تحميل الطرف الرئيسي (appelés le principal) لتكاليف الوكالة وعدم احترام جميع التزاماته التعاقدية.

ونظرية الوكالة لم تكون كآلية للمراقبة ضمن علاقة الوكالة، بل وجب الاعتماد على التدقيق الداخلي لتصحيح الأوضاع وعدم الانحراف عن الالتزامات المبرمة بين الطرفين، ولكن منذ عدة سنوات مهدت نظرية الوكالة إلى ظهور العديد من التطورات في مجال حوكمة الشركات، فحسب "جيرارد شارو" (Gérard Charreaux, 1997 ; 2000)، فإنه يوصي بدمج التدقيق الداخلي كآلية لحوكمة الشركات.

في الواقع، من بين المصالح المتضاربة التي تنشأ بين المساهمين والمسيرين، فإن المقاربة الحالية لحوكمة الشركات تركز على حل الصراع الناجم عن اختلال في المعلومات (عدم تماثل المعلومات) بين الوكيل والطرف الرئيسي (déséquilibre informationnel ou l'asymétrie

[1] Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, op. Cit, pp 162-163.

(d'information existant entre l'agent et le principal، التدقيق الداخلي هو مهمة مخولة للجنة التدقيق في حالة وجودها أو التدقيق خارجي (القانوني)، وللتدقيق الداخلي دور أساسي وجب أن يؤديه في حوكمة الشركة، بالنسبة لكل من "جراملينج" و"ماليتا" و"شنايدر" و"شيرش" (Gramling, Maletta, Schneider et Church, 2004) فإن حوكمة الشركات تتكون من أربعة مكونات رئيسية، وهي:

- التدقيق الخارجي (L'audit externe)؛
- لجنة التدقيق (Le comité d'audit)؛
- التسيير ووظيفة التدقيق الداخلي (Le management et la fonction d'audit interne).

ويمكن تقدير مساهمة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات من خلال العلاقات التي تربطه مع المكونات الثالثة الأخرى لحوكمة الشركات، وبالتالي تظهر وظيفة المراجعة الداخلية بوصفها وظيفة مرجعية.

ومع ذلك، يدرك المؤلفون أن طبيعة وقيمة المراجعة الداخلية كوظيفة مرجعية تتوقف على جودتها، ويجب تقييم دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات على مستويين[1]:

- على مستوى الحد من التفاوت في المعلومات بين أطراف الوكالة؛
- وعلى مستوى إدارة المخاطر.

وفيما يتعلق بتخفيض عدم التماثل في المعلومات بين أطراف الوكالة، من المقبول أنه فيما يتعلق بالمساهمين، وجب على المسيرين الذين يحزون على المعلومات المحاسبية والمالية، وأيضا على معلومات كاملة عن محاسبة التسيير وتقارير المراجعة الداخلية التي كانت ترسل إليهم، أن يقوم التدقيق الداخلي بدوره المنوط لتقريب مستوى المعلومة بين الطرفين. ويميز "بونوة بيجي" (Benoît Pigé, 1998) ثلاثة مستويات من التباين في المعلومات المرتبطة بحوكمة الشركات:

- عدم تماثل المعلومات الموجود بين المسيرين وممثلي المساهمين؛
- عدم تماثل المعلومات الموجود بين المساهمين وممثليهم؛
- عدم تماثل المعلومات عندما يرغب المساهمين في الشركة في فتح رؤوس أموالهم باللجوء العلني للادخار (appel public à l'épargne).

والمراجع القانوني يقلل من هذه المستويات الثلاثة من عدم التماثل في المعلومات، وينظر إلى المراجعة على أنها أداة يمكن أن تقلل من عدم التماثل في المعلومات المتصلة بحكومة الشركات.

وفي فرنسا يشترط قانون "الأمن المالي" من رئيس مجلس الإدارة أو من مجلس المراقبة إصدار تقرير عن الرقابة الداخلية والربط السلمي (le rattachement hiérarchique) للتدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، جعل من إمكانية تقليص التباين أو عدم التماثل في المعلومات بين مختلف أصحاب المصلحة في إدارة الشركات أمرا ممكننا.

وفي الواقع، يعني وجود لجنة المراجعة، والتي تتلقى تقريرا من المدقق الداخلي، كأداة نقل وربط بين المدققين الخارجيين والداخليين ومجلس الإدارة. إن ربط التدقيق الداخلي بمجلس الإدارة ولجنة

[1] Christophe GODOWSKI, Alain DONADIO, Patrick DUMAS, management et contrôle de gestion, Editeur: Vuibert, 2017, p 262.

التدقيق، هو شرط أساسي لمساهمة التدقيق الداخلي في الحد من عدم تماثل المعلومات في الشركات وإقرار الشرعية عليها، فهنا يعتبر التدقيق الداخلي كعامل رئيسي في الحوكمة الجيدة للشركات.

وللمراجعة الداخلية أيضا دور رئيسي في إدارة المخاطر في الشركات، ولا سيما في سياق إعداد التقرير المتعلق بالرقابة الداخلية الذي يقضيه قانون الضمان المالي للشركات المدرجة في البورصة.

في حين أن التدقيق الداخلي يقوم بمهام أخرى لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وفي هذا الصدد، يكون من الأفضل إعلام (تبليغ) مجلس الإدارة عن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية أو في مناطق المخاطر (les zones des risques) التي يمكن أن تعرقل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية (opérationnels) الإعلامية (informationnels). وأبرزت "أوندري غراملينغ" و"باتريسيا ماير" (Audrey A. Gramling et Patricia M. Myers, 2006) دور الواجب أن تلعبه المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في الشركات، ووفقا لهذين المؤلفين، فإن المدقق الداخلي يؤثر على خمسة (05) مكونات لإدارة مخاطر في الشركات، وهي[1]:

- يوفر ضمانا معقولا عن عملية إدارة المخاطر؛
- يظهر أن المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح؛
- يظهر أن سياق إدارة المخاطر قد تم تقييمه بشكل صحيح؛
- يظهر أن إعداد التقرير عن المخاطر الرئيسية قد تم إعداده بشكل صحيح؛
- وأن جدول إدارة المخاطر الرئيسية قد تم إرساله للجهات المعنية بذلك.

ووفقا لنتائج دراسية والتي هي موضحة في الجدول الموالي، فإن المراجعة الداخلية تلعب دورا معتدلا في إدارة المخاطر في الشركات، ومن المتوقع أن يطور هذا الدور بشكل خاص لتقييم سياق إدارة المخاطر في الشركات.

الجدول رقم (2-3-01): الأدوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في الشركات:

الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر في الشركات	المسؤولية الحالية	المسؤولية المثالية أو المطلوبة
تقديم ضمانات بشأن سياق إدارة المخاطر؛	3,1	3,8
تقديم ضمان بأن المخاطر يتم تقييمها بشكل صحيح؛	3	3,6
تقييم سياق إدارة مخاطر الشركة؛	3,17	3,82
تقييم التقارير المقدمة عن المخاطر الرئيسية؛	3,09	3,7
إعادة النظر في إدارة المخاطر الرئيسية.	3,19	3,76
الترتيب من 1 إلى 5، وفقا لدرجة الأهمية المتزايدة: 1 = لا توجد مسؤولية؛ 2 = مسؤولية محدودة؛ 3 = مسؤولية مخففة (modérée)؛ 4 = مسؤولية مهمة؛ 5 = مسؤولية كاملة.		

Source : Eustache EBONDO WA MANDZIL, op. Cit, p 6.

والنتائج الواردة في الجدول اللاحق تضفي الشرعية على الأدوار التي يؤديها التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر داخل الشركات، أو حتى تعزيزها في مختلف أنشطتها.

[1]Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, op. Cit, pp 164-165.

الجدول رقم (2-3-02): الأدوار المشروعة للمراجعة الداخلية:

الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر في الشركات	المسؤولية الحالية	المسؤولية المثالية
تحديد وتقييم المخاطر؛	3,38	3,5
مساعدة الإدارة في إيجاد حلول للمخاطر؛	2,84	3,11
تنسيق أنشطة إدارة المخاطر الخاصة بالشركة؛	2,47	2,75
توحيد التقارير المتعلقة بالمخاطر؛	2,87	3,1
الحفاظ وتطوير إطار عمل إدارة المخاطر بالشركة؛	2,49	2,73
وضع إدارة المخاطر في الشركات؛	2,88	3,27
تطوير استراتيجية إدارة المخاطر من أجل خدمة مجلس الإدارة.	2,23	2,51
الترتيب من 1 إلى 5، وفقا لدرجة الأهمية المتزايدة: 1 = لا توجد مسؤولية؛ 2 = مسؤولية محدودة؛ 3 = مسؤولية مخففة (modérée)؛ 4 = مسؤولية مهمة؛ 5 = مسؤولية كاملة.		

Source : Eustache EBONDO WA MANDZIL, op. Cit, p 6.

2/ التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات وفق نظرية تكاليف المعاملات (L'audit interne et la gouvernance d'entreprise selon la théorie des coûts de transaction):

بالنسبة لمنظري نظرية تكاليف المعاملات أمثال "رونالد كوس" (Ronald Coase, 1937)، و"أوليفر إيتون يليامسون" (Oliver Eaton Williamson, 1975)، فإن الشركة، على عكس السوق، تظهر كطريقة تنظيم، تسمح بتحقيق الوفورات على تكاليف المعاملات.

وأن ما يميز الشركات عن الأسواق، هو قدرة الشركات على استيعاب معاملات معينة وتحقيقها بتكلفة أقل من التي تجري في الأسواق، ووفق هذه الأسباب وجب على المسيرين في الشركات الكبرى أولا، والشركات الصغيرة والمتوسطة ثانيا، أن يستوعبوا جوهر أعمالهم في مجال المراجعة القانونية من خلال إنشاء خلايا للمراجعة الداخلية في الشركات التي يديرونها.

والهدف الذي يبحث عنه المسيرين ومحافظي الحسابات، هو نقل إنجاز أعمال فحص الحسابات ومراقبة المطابقة (les travaux de vérifications et de contrôle de conformité) إلى مراجعين داخليين، وأن اللجوء إلى جلب مراجعين خارجيين يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشركة، ومن أجل تقليلها وجب توظيف مدققين وأجراء في الشركة للقيام ببعض أنشطة التدقيق.

وتوفر نظرية تكاليف المعاملات مبررا من أجل إنشاء خلايا للمراجعة الداخلية في الشركات، وفي هذا الصدد، فإن تعريف معهد التدقيق الداخلي (IIA) حدد دور التدقيق الداخلي في حوكمة الشركة، وهو أن المراجعة الداخلية "تقيم سياق (le processus) إدارة المخاطر في الشركة والرقابة وحوكمة الشركات، وهي توفر للشركة ضمانا معقولا حول درجة السيطرة على عملياتها وتقدم المشورة بشأن كيفية تحسينها".

3/ نظرية الاعتماد على الموارد كدافع لتبني مبادئ الحوكمة الرشيدة وإنشاء وظيفة التدقيق الداخلي (La théorie de la dépendance envers les ressources: une incitation à l'adoption des principes de bonne gouvernance et à la mise en place de la fonction d'audit interne):

أما بالنسبة إلى لمنظري نظرية الاعتماد على الموارد، ومن بينهم نذكر "جيفري بفافر" و"جيرالد صلانسيلك" (Jeffrey Pfeffer et Gerald Salancik, 1978)، فإن الشركة تتبع (تلجأ إلى) بيئتها للحصول على المواد الخام ورأس المال والعمالة والمعدات، وهذا من أجل هذه الموارد لإنتاج السلع والخدمات.

وتعطي هذه التبعية فيما بعد للبيئة القدرة على الشركات لإيجاد المتطلبات القاعدية (des exigences en termes de structures)، والسيرورة التنظيمية الفعالة والأسعار والمنتجات والخدمات التنافسية.

إن عدم تبني المبادئ الستة (6) للحوكمة الرشيدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE, 2002) يبدو عائقا أمام جذب وتوطيد الشركات الجديدة (attirer puis ancrer les nouvelles entreprises) على مستوى الاقتصاد الكلي. وفي الواقع أنه من المقبول الآن من جانب جميع صانعي القرارات في البلدان المتقدمة، أن يصبح نظام حوكمة الشركات يحقق الاستقرار في أسواق رأس المال، ويحدث حركية في الاستثمار وزيادة النمو الاقتصادي.

وقد أجرى "ماكينزي" (Mckinsey, 2002) عدة دراسات تجريبية للمستثمرين، تؤكد نتائجها أن الحوكمة الرشيدة تسمح للمتعاملين الاقتصادين بما يلي[1]:

- تجنب بعض الشركات وفقا للتأكيدات المقدرة بـ 63٪ من المتعاملين الذين تمت مقابلتهم؛
- زيادة أو نقصان الالتزامات في بعض الشركات بنسبة 57٪؛
- تجنب بعض البلدان وفقا لـ 31٪ من المستثمرين؛
- زيادة أو خفض الشركات لالتزاماتها في بعض البلدان، وذلك وفق ما أكدته نسبة 28٪ من النتائج المتحصل عليها.

ووفقا لنفس الدراسة، فإن المستثمرين على استعداد لدفع علاوة (à payer une prime) لاقتصاد يمتاز بالحوكمة الجيدة، وهذه العلاوة متغيرة وتتراوح بين 12 و15٪ في أمريكا الشمالية (l'Amérique du nord)، و20 إلى 25٪ في أمريكا اللاتينية (l'Amérique latine)، وأكثر من 30٪ في أوروبا الشرقية وأفريقيا (l'Europe de l'Est et l'Afrique). وهذه العلاوة، التي تبدو أكثر اتساقا بالنسبة للبلدان الشيوعية والأفريقية، وهي حافز لاعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة، كما أن من شأن هؤلاء المستثمرين أن ينشئوا نموذجا للحوكمة على الرغم من بعض الخصوصيات العالمية.

أما بالنسبة لكتب (cabinet Proxinvest, 1997, 1998 et 1998)، فقد لاحظ على مدى ثلاث سنوات (03) متتالية وجود علاقة بين بعض الشركات التابعة لـ (SBF[2] 120) التي تحترم بعض مبادئ حوكمة الشركات وأدائها المالي.

---

[1] Eustache EBONDO WA MANDZIL, op. Cit, p 7.

[2] Le SBF 120 est un indice boursier français sur la bourse de Paris qui compte les 120 valeurs les plus liquides du marché primaire et secondaire français. Son nom vient de Société des Bourses Françaises et son code mnémonique est PX4. Cet indice est diffusé et calculé par NYSE Euronext (rapprochement entre le New York Stock Exchange et l'Euronext). Initialement, il est composé de l'indice CAC 40 auquel est rajouté le SBF 80 c'est à dire les 80 valeurs les plus liquides cotés parmi les 250 entreprises française à la capitalisation boursière les

عرض كل من "دوبري" و"حمدوش" (Depret et Hamdouch, 2005) تقرير عن النماذج المختلفة التي تربط بين حوكمة الشركات وأدائها. وفي هذا الإطار أيضا، تعتبر المقاربة التشاركية (l'approche partenariale)، بقدر ما تقلل من تضارب المصالح، فهي أيضا تعتبر أداة لإنشاء الثروة وذلك حسب كل من "بلير"، "شارو" و"ديسبرييرز" (Blair, 1995; Charreaux, 1995; Charreaux et Desbrières, 1998).

ويستند الأداء المالي (La performances financière) الذي يتحقق من خلال الحوكمة الرشيدة المبنية بدرجة كبيرة على المراجعة الداخلية، حيث يعتبر كل من "غراملينغ" و"ماليتا" و"شنايدر" و"شيرش" (Gramling, Maletta, Schneider et Church, 2004) أن وظيفة التدقيق مرادفة للحوكمة في الشركات، ووفقا أيضا لـ"شنايدر" و"ويلنر" و"هونسن" (Schneider et Wilner,1990; Hansen, 1997) فإن وظيفة التدقيق الداخلي تعلب دورا مهاما في تحسين إدارة الشركة، وخاصة من حيث نوعية التقارير ومستوى أداء الشركة، ويشاركهما كل من "غوردن" و"سميث" (Gordon et Smith 1992) وجهة النظر التي ترى بأن وظيفة التدقيق مفيدة من حيث تحسين الأداء في الشركات.

وقد جاء كل من القوانين، سوكس (SOX) والتأمين المالي (LSF) في هذا الاتجاه من أجل استعادة ثقة المستثمرين، وذلك من خلال التأثير المباشر على وظيفة التدقيق[1].

بعد تطرقنا لموضوع "أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية" في المبحث الثاني، يمكن القول بأن وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الاقتصادية هي وظيفة ذات أهمية قصوى، وهذا باعتبارها نشاطا مستقلا ومحايدا، لذا وجب إعطاء الثقة في المعلومات المقدمة حول العمليات المختلفة والمتعلقة بالنشاط اليومي للشركة المعنية به، وحول صدق وشرعية الحسابات الموجودة في القوائم المالية، وكذلك فهو يعطي نظرة شاملة عن مدى فعالية نظام المراقبة الداخلية، لأن فعالية هذا الأخير يجعله يحد من المخاطر التي قد ستعرقل تحقيق الأهداف المسطرة.

المبحث الثالث: أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية:

المبحث الثالث من هذا الفصل مخصص لدراسة موضوع "أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية"، حيث سنتطرق بالدراسة في المطلب الأول "للجذور التاريخية والتعاريف الهامة التي أعطيت للمراقبة الداخلية"، وذلك بالرجوع إلى المنتصف الثاني من القرن الماضي، لإظهار كيفية تطور هذه الوظيفة الحساسة والهامة في الشركات، أما المطلب الثاني فسنخصصه لدراسة علاقة "الرقابة الداخلية بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية"، وذلك عن طريق التطرق لبعض الممارسات التي تساهم بشكل مباشر في حوكمتها، وكذلك التطرق في هذا المطلب لنموذجي "كوسو 1" و"كوسو 2"، وعرض أهميتهما في مجال المراقبة وحوكمة الشركات، وفي المطلب الثالث والأخير من هذا المبحث، سنعالج موضوع "قانون ساربانيس أوكسلي والرقابة الداخلية"، وذلك بعرض لأهم الجوانب والأحكام التي جاء بها هذا القانون من أجل تعزيز مراقبة الشركات.

---

plus importantes (SBF 250). Le SBF étant composé lui-même du CAC Next 20 et du CAC Mid 60, respectivement les 20 et 60 entreprises suivant celles du CAC 40 en terme d'importance. Cet indice a été lancé le 31 décembre 1990 sur une base de 1000 points, son cours récent (le 18 avril 2013) est de 2799 points.

[1] Eustache EBONDO WA MANDZIL, op. Cit, pp 7-8.

المطلب الأول: الجذور التاريخية وأهم التعاريف التي أعطيت للمراقبة الداخلية:

1/ مختلف التعاريف التي أعطيت للمصطلح خلال مراحل تطوره:

تم تجاهل مصطلح الرقابة الداخلية خلال السنوات الماضية والتي لم يصاغ فيها أي مفهوم دقيق للرقابة الداخلية، ويعتبر التحرك الذي بدأ في المنتصف الثاني من القرن الماضي حتى سنوات الستينيات (1960م)، قام كل من المصف الفرنسي للخبراء المحاسبين (L'Ordre français des experts comptables: OFEC) وشركة محافظي الحسابات (La Compagnie des commissaires aux comptes: CCAC) بجلب هذا المصطلح (المراقبة الداخلية)، وبرروا ذلك بالرغبة في السيطرة على المخاطر الأساسية والمتأصلة من المحاسبة، من أجل توفير تأكيدا بأن الحسابات تمتاز بالانتظام والملائمة (La régularité et la sincérité des comptes). وفي عام 1977م، قام المصف الفرنسي للخبراء المحاسبين بإعطاء الرقابة الداخلية تعريفا، والذي يتجاوز الإطار المحاسبي، وهو يدل بوضوح على أن هناك رؤية دقيقة للمفهوم والمجال المحتمل لتطبيقه، حيث عرفوا الرقابة الداخلية على أنها: "مجموعة الضمانات التي تساهم في السيطرة على الشركة، وهي تهدف من ناحية إلى ضمان حماية الذمة ونوعية المعلومات، ومن ناحية أخرى لتطبيق تعليمات الإدارة وتثمين التحسن في الأداء، وهي تتجلى في التنظيم، الطرق والإجراءات المتعلقة بأنشطة الشركة، من أجل الحفاظ على متانتها"[1].

والشيء الملاحظ من هذا التعريف، غياب الدور الهام الواجب أن تلعبه المراقبة الداخلية، وهو التحكم في المخاطر التي يمكن أن تعرقل الشركات وتقف عائقا أمام الأهداف المسطرة.

مصطلح الرقابة الداخلية هو الترجمة الحرفية للتعبير الإنكليزي "الرقابة الداخلية" (Internal Control) أو مراقبة الأعمال بالنسبة للأمريكيين (Business Control pour les Américains)، والتي تعني: "الحفاظ على إتقان الوضع"، بينما في الفرنسية كلمة "الرقابة" تفهم كفعل لممارسة عمل الرقابة على شيء من أجل تقييمه[2].

وفي عام 1977م، تم الاعتراف عالميا بمفهوم الرقابة الداخلية وتأكيده، وقد تم تبديل هذا التعريف أيضا في عام 1978م بشروط متطابقة تقريبا من قبل اللجنة الاستشارية للمحاسبة (Le Comité Consultatif de la Comptabilité: CCC): حيث عرفت هذه اللجنة الرقابة الداخلية على أنها: "جميع أنظمة الرقابة المالية، والتي يتم وضعها من قبل الإدارة من أجل تسير أعمال الشركة بطريقة منظمة وفعالة، ولضمان الالتزام بسياسات التسيير، والمحافظة على أصول الشركة، وضمان قدر الإمكان دقة المعلومات المسجلة في السجلات المحاسبية"[3].

نلاحظ من خلال التعريف الثاني، أن الهدف من وراء وجود نظام المراقبة الداخلية في الشركات، يكمن في المتابعة اليومية والفعالة لأنشطة الشركة من أجل تحقيق أهدافها، والعمل على الوصول إلى قوائم مالية دقيقة وخالية من الأخطاء (المحاسبة الإبداعية).

في عام 1985م، ومع ظهور عدد معين من الفضائح نتيجة غياب الرقابة الداخلية، بدأ حقا الإلحاح عليها، وهو الأمر الذي دفع من عضو مجلس الشيوخ الأمريكي (Le Sénateur Américain

---

[1] Jacques RENARD, comprendre et mettre en œuvre le contrôle interne, Editeur : Eyrolles, Edition n° : 1, 2012, p 3.
[2] Frédéric BERNARD, Rémi GAYRAUD, Laurent ROUSSEAU, op. Cit, p 23.
[3] Jacques RENARD, op. Cit, 2012, p 3.

(Treadway، والذي أكد على ضرورة إعطاء لرؤساء الشركات أداة أو مرجع للمفاهيم، تسمح لهم هذه الأداة بالتحكم الأفضل في أنشطتهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، أنشئ فريق عامل تحت مسمى لجنة تريدواي (La commission Treadway)، وتتكون هذه اللجنة من ممثلين لثلاثة (Tripartite) أطراف، ممثلين (02) عن المكاتب الكبرى للتدقيق (des représentants des grands cabinets d'audit)، ممثلين (02) عن المنظمات المهنية (IIA, AICPA) ومندوبين عن الشركات الكبرى (Des délégués de grandes entreprises).

وقد نشرت هذه اللجنة نتيجة عملها في عام 1992م في كتاب تحت عنوان "الإطار المتكامل للرقابة الداخلية" (The Internal Control Integrated Framework)، وترجم إلى اللغة الفرنسية تحت عنوان "ممارسة الرقابة الداخلية" (La pratique du contrôle interne).

وقد أصبح هذا العمل في جميع أنحاء العالم، وأصبحت هذه اللجنة الآن باسم "لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي" (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission: COSO).

وقد كان تعريف "كوسو" (COSO) للرقابة الداخلية في عام 1992م أثر عالمي، وهو ينص على ما يلي: "الرقابة الداخلية هي سياق (processus) يوضع من طرف مجلس الإدارة والمسيرين والموظفين في الشركة، وهو موجه لتوفير ضمان معقول لتحقيق الأهداف المسطرة"[1].

وقد استكمل هذا التعريف في عام 1995م من قبل اللجنة الكندية لمحددات الرقابة (le Comité sur les critères de contrôle: CoCo)، والذي يصف الرقابة الداخلية على النحو التالي: "هي بمثابة عناصر الشركة، بما في ذلك الموارد والنظم والإجراءات والثقافة والمهام، والتي توضع معا من أجل مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها"[2].

ولذلك وجب من جانبنا اقتراح تعريفا للرقابة الداخلية، فهي "مجموعة من الأجهزة التي تهدف من ناحية، إلى ضمان الحماية والحفاظ على الذمة المالية ونوعية المعلومات (خصوصا المعلومات المالية منها)، ومن ناحية أخرى لضمان تطبيق تعليمات الإدارة والعمل على تثمين تحسين الأداء".

2/ شروط وجود الرقابة الداخلية في الشركات الاقتصادية (Les conditions d'existence du contrôle interne dans les entreprises économiques):

الرقابة الداخلية ضرورية لثلاثة (03) أسباب، حيث أن السببين الأوليين دائما موجودان، أما الثالث فهو حديث الوجود، وهو يفسر لماذا أصبحت الرقابة الداخلية مهمة جدا في الشركات الاقتصادية الحديثة، وهذه الأسباب هي[3]:

2-1/ السبب الأول (La première raison):

هو إدراج شرط الإنسانية في الوقت المناسب، لأن الحالة الإنسانية تتماشى مع الوقت ولا تترك شيء ما بدون أن تحدث عليه تغيير، ولكن العنصر الذي يعدل طبيعة الأشياء دائما هو العنصر البشري،

[1] Jacques RENARD, op. Cit, 2012, p 4.
[2] Idem, p 4.
[3] Benoît PIGE, audit et contrôle interne : De la conformité au jugement, Editeur : EMS Editions, Edition n° : 4, 2017, pp 14-15.

والذي يشعر بالحاجة للرقابة على الأنظمة الزمنية (les processus temporels)، وإتقان التطور الذي يطرأ على الظواهر التي تحيط به.

2-2/ السبب الثاني (La seconde raison):

الطبيعة الاجتماعية للحالة الإنسانية: لأن الإنسان لا يمكن أن يعيش وحده في محيط ذو اكتفاء ذاتي (ne peut pas vivre en autarcie)، وأنه يحتاج إلى مواجهة مع الآخر، كالدخول في اجتماعات، التعاون مع الأخرين، ويستند وجود الشركات للاستجابة بطريقة منسقة وجماعية (de façon coordonnée et collégiale) للاحتياجات البشرية، والتي تحتاج إلى إحداث التكامل في العلاقات مع الآخرين، وأيضا الآخرين يريدون الحصول على منتجات أو خدمات جديدة.

لكن هذا التعاون مع الآخرين هو أيضا مصدر العديد من المخاطر ذات الصلة ليس فقط بالفروق في السلوكيات والتوقعات والثقافات، ولكن أيضا إلى إمكانية الانتهازية (la possibilité de l'opportunisme)، والمواجهة مع الآخرين تنشأ المخاطر: كالحسد والغيرة، ويمكن أن تحدث حتى التحريض على السرقة، وتتطلب هذه المخاطر المتعلقة بالرغبات الأساسية للإنسان، وضع إجراءات رقابية للسيطرة عليها ولتوجيهها.

3-2/ السبب الثالث (La troisième raison):

ظهور العمليات الآلية (la prolifération des opérations automatisées): التي تم إنشاؤها في البداية من قبل أشخاص، ولكن كانت تجري بدون وجود الرقابة البشرية (أو مع رقابة مخففة نوعا ما).

ومن خلال التصنيع (l'industrialisation)، والانتقال إلى استعمال آليات الإعلام الآلي (l'utilisation de l'informatique) والرقمنة (la numérisation)، وتستمر العديد من المساقات (les processus) دون أن يكون لها إرادة إنسانية فورية.

المثال الأكثر وضوحا هو الذي وصفه ستانلي كوبريك (Stanley Kubrick, 2001) في فيلم "مغامرة الفضاء" سنة 2001م.

لأن العمليات الآلية لها تأثير كبير على حياة الإنسان، فمن الضروري توفير إجراءات الرقابة، التي لا تضمن فقط أن العمليات الآلية تؤدي وظائفها وفقا للتعليمات التي تم إدخالها، ولكنها تضمن أيضا أن هذه العمليات الآلية يمكن إعادة مراقبتها من قبل مدير الموارد البشرية في حالة وقوع حدث غير متوقع، والذي يتطلب استجابة مختلفة عن تلك المتوخاة في البداية وبرمجتها.

المطلب الثاني: الرقابة الداخلية وموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية:

1/ الممارسات الثلاثة المتبعة من أجل حوكمة الشركات:

ذكر بوكا (H. Bouquin, 2008) بشكل قاطع أن مبدأ وجود الرقابة يكمن في مساعدة الشركات في مجال حوكمتها، حيث قال: "إن رقابة التسيير هي عملية يستخدمها المسيرين من أجل الحوكمة، وهي تعزز الحوكمة وفقا لما يراه المساهمون أو غيرهم من أصحاب المصلحة"[1].

ومن أجل تعزيز الحوكمة وجب إتباع ممارسة تتخذ الأبعاد ثلاثة (03) التالية[2]:

[1] Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, op. Cit, p 171.
[2] Idem, p 171.

- مساعدة الإدارة العامة في تحديد مبادئ الحوكمة؛
- المساهمة الدائمة في تحسين أداء جميع الأنشطة؛
- تكييف نظام المعلومات.

1-1/ مساعدة الإدارة العامة في تحديد مبادئ الحوكمة (Aider la DG à définir les principes de gouvernance):

تتمحور مشاركة الرقابة الداخلية في نظام حوكمة الشركات في أربعة محاور، وهي[1]:

- تشجيع السلوك الأخلاقي (Inciter aux comportements éthiques)؛
- القيام بالعمل البيداغوجي (Faire inlassablement action de pédagogie)؛
- وضع تنظيم وهيكل يتماشى مع الاستراتيجية (Mettre en place une organisation et une structure cohérente avec la stratégie)؛
- السهر على توفير معلومات ذات جودة (Veiller à produire une information de qualité).

2-1/ المساهمة في تحسين الأداء (Contribuer à améliorer la performance):

من أجل الحوكمة الجيدة للشركات الجديدة، وجب القيام بتفعيل دور عوامل الرقابة الداخلية، ومن أجل القيام بذلك، وجب وضع وإعداد تحليلات للوظائف تحدد كل منها[2]:

- أهدافها (Ses objectifs)؛
- وسائلها للوصول إليها (Ses moyens pour les atteindre)؛
- مواعيدها النهائية (Ses délais impartis)؛
- علاقاتها للحفاظ على الاستراتيجية المخطط لها والعمل على تحقيقها.

3-1/ تكييف نظام المعلومات:

أخذ نظام المعلومات في السنوات الأخيرة في التوسع، فهو أصبح يعالج الآن الأشياء التي تركت مقيدة (تركت بدون حلول)، وبهذه الطريقة يتم تضمين وتيرة مراقبة عقود الصيانة بمجرد أن يتم الكشف عن أن الفشل المحتمل قد سيؤدي إلى خسائر حتمية.

إن المفاهيم النقدية واحتياجات رأس المال العامل (le besoin en fonds de roulement: BFR) بدأت تؤخذ في الحسبان، إذا يمكن حدوث انحرافات بسبب ضعف الرقابة مثلا على المخزونات أو الإنتاج، وهناك العديد من الأمثلة التي يمكن ذكرها في هذا المجال، فيجب ممارسة المراقبة الصارمة على المهمات ومصروفات التنقلات والنفقات الأخرى، دون نسيان الاهتمام والتركيز على ما هو أصعب في القياس: كالجودة (la qualité)، الموارد البشرية (les ressources humaines)، الابتكار (l'innovation)، العملاء (la clientèle)...إلخ.

[1] Jean-Luc MASSELIN, Henri-Pierre MADERS, contrôle interne des risques (Cibler - Evaluer - Organiser - Piloter – Maîtriser), Editeur : Eyrolles, Edition n° : 2, 2014, p 15.
[2] Jean-Luc MASSELIN, Henri-Pierre MADERS, op. Cit, p 17.

يتمثل الهدف هنا في وضع نظام شامل للمعلومات، يستند إلى تحديد عوامل النجاح الرئيسية المعبر عنها من حيث المصطلحات المالية والمخاطر والمهارات، والكل يجب أن يهدف إلى ضمان تنفيذ الاستراتيجية[1].

يكون نظام المعلومات فعالا إذا كان قادرا على المساعدة في إدارة الأهداف الأساسية الثلاثة (03) التالية في المنظمة[2]:

- الإتقان الجيد للأنشطة، أي المراقبة بالمعنى الكامل للمصطلح؛
- التنسيق الفعال يسمح للجميع بالتحرك في نفس الاتجاه؛
- إدارة اتخاذ القرارات على أعلى مستوى، وبناء على معلومات كاملة (complètes) وعقلانية (rationnelles) ومتماسكة (cohérentes).

2/ أهداف الرقابة الداخلية (Les objectifs du contrôle interne):

الهدف الرئيسي للرقابة الداخلية بسيط وفريد، فهو يتوافق مع الترجمة الأكثر ملائمة في اللغة الإنجليزية للرقابة الداخلية وهو "السيطرة على المخاطر"، وهذا يحدث عن طريق استخدام الوسائل الخاصة بالشركة، ويستلزم من جهة، تقديم تعريفا للمخاطر، على أساس أنه يمكن أن تكون هناك مخاطر ذات طبيعة مختلفة جدا، ومن ناحية أخرى، لتحديد ما يمكن فعله بواسطة الرقابة الداخلية.

وإذا اعتبرنا أن هناك أربعة (04) سلوكيات محتملة في مواجهة مخاطر محددة (تحمل، معالجة، نقل وإنهاء)، فإن الرقابة الداخلية لها دور يتمثل في معالجتها أو جعلها مقبولة لإدارة الشركة. وتستند هذه المعالجة إلى إنشاء نظام للرقابة الداخلية يهدف إلى العمل على الأقل على أحد العنصرين، لقياس شدة الخطر الذي يتمثل في تأثيره المحتمل أن يحدث في أي لحظة.

وبطريقة مختصرة جدا، تهدف الرقابة الداخلية إلى السيطرة على المخاطر التي لا تريد الشركة مصادفتها، أو لا تريد تحويلها، عندما تعتمد على نشاط لا تريده، أو لا تستطيع التخلي عنه، من أجل جعلها قابلة للتحمل من قبل الإدارة[3].

3/ عوامل النجاح الرئيسية لتنفيذ الرقابة الداخلية في الشركات الاقتصادية (facteurs clés de succès de la mise en place d'un contrôle interne dans les sociétés économiques):

كما هو الحال في أي شركة أو نظام إداري، فإن النجاح في إنشاء نظام للرقابة الداخلية مرهون إلى حد كبير بتكاتف جميع عناصر التسيير وإشراكها، ولا سيما عناصر الإدارة، فمن الضروري أن نسأل باستمرار عن مسألة المشاركة الاستباقية للإدارة، لضمان ترسيخ دافعين هامين للنجاح، وهما: نشر ثقافة داخلية مكيفة ووضع إدارة فعالة.

إن وجود بيئة رقابية قوية هو شرط ضروري للنجاح (une condition déterminante)، حيث أنه يمكن على هذا المستوى تقييم حقيقة التزام الإدارة. ويعتبر تقييم المخاطر المستخدمة كأداة لدعم القرار والقيادة، وتصميم الرقابة التشغيلية (La conception d'un contrôle opérationnel)، في نفس الوقت كمكمل لبيئة المراقبة، والتي يجب أن تكون قادرة على تغطية مقبولة للمخاطر، وضرورة فرض تكامل بين هذه المكونات الثلاثة بسرعة كبيرة، لكي تصبح مصدرا لنجاعة الشركة.

---

[1] Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, op. Cit, pp 185-186.
[2] Idem, p 186.
[3] Philippe NOIROT, Jacques WALTER, le contrôle interne, Editeur : AFNOR, 2009, p 5.

تعتبر المعلومات والاتصالات، سواء كانت خارجية أو داخلية، صعودا أو هبوطا (ascendantes ou descendantes)، كوسيلة نقل تضع الشركة في اتجاه تحقيق الأهداف المسطرة، وتعمل على تحقيق طموحاتها، بالإضافة إلى الأنشطة الآتية، والواجب مراجعتها[1]:

- التحقق من عملية تماسك الأهداف الاستراتيجية حتى الوصول إلى أعلى مستوى؛
- تخصيص الموارد اللازمة وتحديد الأهداف المسطرة؛
- اتخاذ القرارات بناء على الأحداث الماضية والمستقبلية، وخاصة التي قد تؤثر على تحقيق الأهداف على جميع وظائف الشركة؛
- ثقافة (أو قيم) الشركة، وتشمل التركيز على المخاطر أو السلامة أو الآداب؛
- توزيع الصلاحيات بواسطة نظام التفويض (Par un système de délégation)؛
- احترام الفصل بين الواجبات (Le respect d'une séparation des tâches).

4/ النموذج الذي اقترحته كوسو 1 (Le modèle proposé par le COSO 1):

بعد سلسلة من حالات الإفلاس غير الطبيعية في الولايات المتحدة في سنوات الثمانينيات (1980م) من القرن الماضي، أجرت لجنة تحت "مسؤولية السيناتور تريدواي (sous la responsabilité du sénateur Treadway)، دراسة عن إطار الرقابة، وتوج هذا العمل في عام 1992م بوضع أول أداة للرقابة الداخلية تحت مسمى "كوسو" (le COSO): والسؤال الأساسي لهذا النموذج هو **"كيف يمكن للشركة التحكم بشكل أفضل في أنشطتها"؟**

يقترح نموذج "كوسو" (le modèle de COSO) التعريف التالي الرقابة الداخلية: "فهو يعتبرها سياق (un processus) يضعه مجلس الإدارة والمسيرين والموظفين في المنظمة، ويهدف إلى توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية[2]:

- إنجاز وتحسين العمليات (la réalisation et l'optimisation des opérations)؛
- موثوقية المعلومات المالية (la fiabilité des informations financières)؛
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (la conformité aux lois et aux réglementations en vigueur).

لا يوفر نظام الرقابة الداخلية ضمانا مطلقا، لأنه لا يحقق الأهداف التي يحددها المسيرون في الشركة بالشكل الكامل، ولكنه يقدم "تأكيدا معقولا" فقط فيما يتعلق بتحقيق هذه الأهداف.

ويقوم نموذج "كوسو" (le modèle de COSO) بتقسيم عناصر الرقابة الداخلية إلى خمسة (05) أجزاء، وهي:

1. بيئة الرقابة (environnement de contrôle)؛
2. تقييم المخاطر (évaluation des risques)؛
3. أنشطة الرقابة (activités de contrôle)؛
4. المعلومات والاتصال (information et communication)؛

[1] Idem, pp 10-11.
[2] Frédéric BERNARD, Rémi GAYRAUD, Laurent Rousseau, op. Cit, pp 24-25.

5. القيادة (pilotage).

5/ النموذج الأمريكي في إدارة المخاطر أو ما يعرف بـ "كوسو 2" (Le modèle américain de gestion des risques: COSO2):

"كوسو 2" (COSO 2) هي دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور قانون ساربانيس أوكسلي (La loi de Sarbanes Oxley)، أو ما يعرف بـ"سوكس" (SOX)، و"كوسو 2" (COSO 2) لا يقترح نظاما مرجعيا للرقابة الداخلية على غرار ما قدمه نموذج "كوسو 1" (COSO 1) والذي وضع مرجعا للرقابة الداخلية[1].

تهدف الرقابة الداخلية إلى السيطرة على المخاطر بشكل دائم، وأدى العمل المنبثق عن "كوسو 1" (COSO 1) والمتعلق بإدارة المخاطر والذي سمي بـ"كوسو 2" (COSO2). والفكرة هي وضع مقاربة إدارة المخاطر في قلب نظام الرقابة الداخلية، وعلى الأخص إدماجه في الإدارة العامة لأنشطة الشركة.

الهدف بالنسبة لمسيري الشركة هو تحديد المخاطر الرئيسية (أو التهديدات) التي قد ستؤثر على أي شركة، وذلك من خلال تقديم كل منهم إجابات مكيفة فيما يتعلق بالمخاطر، وفي سياق "كوسو 2" لتوفير "ضمان معقول"(assurance raisonnable) ولتحقيق أهداف الشركة، يساعد هذا التوجه على تغذية التفكير الاستراتيجي، على أساس منتظم، وذلك عن طريق الكشف المبكر عن أحداث المخاطر الممكنة، في مقاربة تحليل مخاطر الشراء، فإن مقاربة "كوسو 2" (COSO2) تجعل من الممكن تحديد جميع التهديدات (أو المخاطر) التي قد ستؤثر على عمليات إدارة الأنشطة[2].

المطلب الثالث: قانون ساربانس أوكسلي وموضوع الرقابة الداخلية (La loi de Sarbanes Oxley et le contrôle interne):

أصدر الكونغرس الأمريكي قانونا في جويلية 2002م يدعى "بقانون ساربانس أوكسلي" (Appelée le Sarbanes-Oxley) لتأمين التدفقات المالية وحماية المستثمرين والمساهمين في الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، أو حماية ما يطلق علية بأصحاب المصالح (les stakeholders ou parties prenantes).

يطلب هذا القانون من المسيرين في الشركات المدرجة في بورصات الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على حساباتهم لدى لجنة الأوراق المالية والبورصات (la Securities and Exchange Commission: SEC).

وجاء هذا القانون بثلاثة (03) مبادئ رئيسية، وهي:

- دقة المعلومات وإمكانية الوصول إليها؛
- مسؤولية المسيرين؛
- استقلالية المراقبين والمدققين (Indépendance des vérificateurs et auditeurs).

---

[1] Idem, p 25.

[2] Frédéric BERNARD, Eric SALVIAC, fonction achats : Contrôle interne et gestion des risques, Editeur : Maxima, 2010, p 222.

ويتضمن القانون أيضا ستة (06) تدابير رئيسية، وهي[1]:

- يجب على المدير العام (Chief Executive Officer: CEO) والمدير المالي (Chief Financial Officer: CFO) المصادقة على القوائم المالية المنشورة؛
- يجب على الشركات توفير للجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) جميع المعلومات الإضافية التي قد تحسن الوصول إلى المعلومات وموثوقية هذه المعلومات؛
- تقوم لجنة الأوراق المالية والبورصات بمراقبة الشركات المدرجة بشكل منتظم، وتقوم بفرض تناوب مراجعي المراقبين (vérificateurs)؛
- ينبغي أن يشرف جهاز تنظيم جديد على الشركات المحاسبية؛
- منذ 26 أبريل 2003م، أجبرت الشركات على أن تنشئ لجان مستقلة للمراقبة من أجل الإشراف على سياق المراقبة (sur le processus de contrôle)؛
- ويتحمل المدير العام والمدير المالي (CEO et CFO) جميع المخالفات والتي قد ينجر عنها 20 سنة سجن.

وجب القول في الأخير أن القسمين 302 و404 من قانون "ساربانس أوكسلي" يتضمنان موادا متعددة بشأن المسؤوليات الجديدة للمسيرين فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، لذلك يجب التحقق من جميع التدفقات المالية التي قد تأتي من أي وظيفة في الشركة، أو التي لها تأثير على النتائج المالية من خلال مراقبتها وتحليلها[2].

بعد دراستنا لموضوع "أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية" في المبحث الثالث، يمكن القول بأن غياب هذه الوظيفة في الشركات الاقتصادية خلال سنوات الثمانينات (1980م) من القرن الماضي، كان سببا مباشر في وإفلاس وانهيار العديد من الشركات الاقتصادية ذات البعد العالمي، فوجود هذه الوظيفة في الشركات الاقتصادية يساعدها على تحديد وتبني مبادئ الحوكمة، وكذلك فهي تساهم في تحسين الأداء، تكييف نظام المعلومات والكشف عن المخاطر وعالجتها قبل حدوثها، أو التقليل من هذه المخاطر إلى أدنى درجاتها ممكنة.

المبحث الرابع: أهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية:

سنلقي الضوء في هذا المبحث الأخير من الفصل الثاني على ضرورة تواجد نظام للمعلومات في الشركات الاقتصادية، وهذا من خلال تقديم بعض الجوانب المتعلقة بنظام المعلومات، وكذلك التطرق إلى مكوناته وأهميته في الشركات الاقتصادية، خصوصا من جانب توفيره للمعلومات المالية الضرورية للجهات الساهرة على السير الحسن لهذه الشركات، ومدى مساهمة هذا النظام في حوكمة الشركات الاقتصادية.

[1] Idem, p 223.
[2] Philippe NOIROT, Jacques Walter, contrôle interne : Des chiffres porteurs de sens, Editeur : AFNOR, 2010, p 43.

المطلب الأول: مكانة نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية:

1/ تعريف النظام:

يعرف النظام على أنه: " مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض، والتي تخدم غرضا مشتركا، ويمكن أن تحتوي على مجموعة من الأدوات والآلات والإجراءات والمستخدمين[1]".

كما يعرف النظام بأنه: "وحدتان فأكثر، تتحدان فيما بينهما لتحقيق هدف أو أكثر، وتتكون الأنظمة في حد ذاتها من أنظمة فرعية، يعمل كلا منها على وظيفة معينة تدعم النظام الكلي أو الشامل"[2].

وأما المعلومات فتعرف بأنها: "الزيادة في المعرفة الحاصلة أو الناتجة عن تجميع وتشغيل البيانات"[3].

"نظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة منظمة من الموارد : المادية، وحبك الإعلام الآلي (logiciels)، الأشخاص، البيانات، الإجراءات...إلخ، تسمح بالحصول على البيانات ومعالجتها وتخزينها (في شكل بيانات، نصوص، صور، أصوات...إلخ)، في أو بين المنظمات"[4].

يسمح لنا هذا التعريف بأن نعتبر أن نظام المعلومات هو مجموعة نهائية، مبنية من موارد مختلفة وقادرة على أن يتم تحديدها على مستويات مختلفة، حتى لو كان لها في نهاية المطاف طابع غير تنظيمي على الأقل، أو ذات طابع اجتماعي.

يعتبر نظام المعلومات في الشركة كجزء من المعلومات المنتظمة الحقيقية، والأحداث التي لها تأثير تلك المعلومات، والجهات الفاعلة التي تعمل على هذه المعلومات أو على أساس هذه المعلومات، وفقا لسياقات التي تهدف إلى غرض تسير واستخدام تكنولوجيات المعلومات.

2/ التفريق بين الإعلام الآلي ونظام المعلومات:

في مفردات التسيير، كثيرا ما يستخدم مصطلح "نظام المعلومات" بمعان مختلفة؛ عموما يتم التركيز على الجانب التكنولوجي، لإثارة النتائج التي يتم الحصول عليها نتيجة استخدام أجهزة الكمبيوتر والشبكات...إلخ، كما يمكن من خلال الجدول الموالي التفريق بين الإعلام الآلي ونظام المعلومات.

---

[1] Michel CARTEREAU, introduction aux systèmes d'information et aux bases de données, UFR d'informatique, 16 rue Claude Bernard, paris, Avril 2013, p 3.

[2] Jérôme CAPIROSSI, une introduction au management des systèmes d'information, Août 2002, paris, France, p 2.

[3] Olivier GUIBERT, cours d'analyse et conception des systèmes d'information, Université Bordeaux 1, France, 7 novembre 2007, p 23.

[4] Michelle GILLET, Patrick GILLET, système d'information des ressources humaines, Editeur : Dunod, 2010, p 10.

الجدول رقم (2-3-03): بعض الفروق بين الإعلام الآلي ونظام المعلومات:

الإعلام الالي (Informatique)	نظام المعلومات (Système d'information)
أداة، وسيلة، مركز التكلفة.	الفلسفة، الأصول، عنصر في سلسلة الإنتاج.
الوظيفة (Fonction): تحويل الوظائف إلى وظائف آلية (Automatiser les fonctions).	**الوظيفة (Fonction):** إحداث فرق استراتيجي؛ وظيفة التحويل الاستراتيجي.
المقاربة الوظيفية (Approche Fonctionnelle): تحديد الاحتياجات التشغيلية والإعلامية الفورية وتزويدها بميزات وحلول قصيرة الأجل.	**المقاربة المعلوماتية (Approche Informationnelle):** فهم مهمة الشركة من أجل بناء أو إعادة بناء أسس مستدامة لنظام المعلومات الخاص بها.
المسؤولية (Responsabilité): اتقان المشروع؛ مجال المعلوماتية.	**المسؤولية (Responsabilité):** اتقان المشاريع؛ مجال الإجمالي للمؤسسة.

Source : André DEYRIEUX, le système d'information : Nouvel outil de stratégie, Editeur : Maxima, 2003, p 12.

3/ أبعاد نظام المعلومات:

بعد عرض لبعض التعاريف المتعلقة بمصطلح نظام معلومات (Système d'information: SI)، وجب علينا توضيح أن أي نظام معلومات هو كائن متعدد الأبعاد، ويمكن وصفه وفقا لثلاثة (03) أبعاد رئيسية، وهي[1]:

- البعد المعلوماتي (une dimension informationnelle)؛
- البعد التكنولوجي (une dimension technologique)؛
- البعد التنظيمي (une dimension organisationnelle).

والشكل التالي يعطينا نظرة حول تفاعل هذه الأبعاد الثلاثة (03) فيما بينها:

الشكل رقم (2-3-02): الأبعاد الثلاثة لنظام المعلومات:

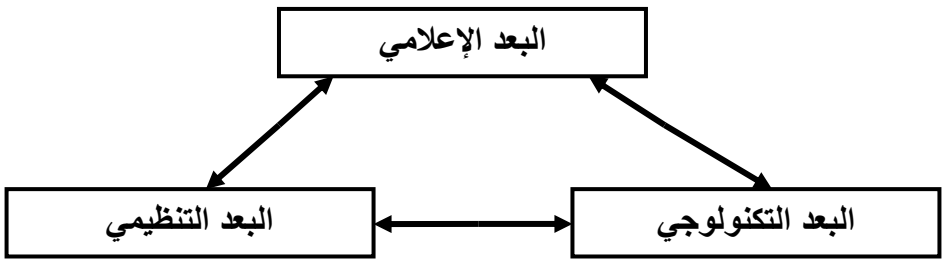

Source : Marc BIDAN, Cécile GODÉ, management des systèmes d'information : Manuel et applications, Editeur : Vuibert, 2017, p 21.

[1] Robert REIX, Bernard FALLERY, Michel KALIKA, systèmes d'information et management des organisations, Editeur : Vuibert, Edition n° : 6, 2011, p 4.

المطلب الثاني: الموارد الضرورية لتشغيل نظام المعلومات في الشركات:

إذا أدركنا أن نظام المعلومات يساعد الفاعلين على تشكيل تمثيلات (à former des représentations)، وأنه في الواقع لا يمكن للنظام الاستغناء عن الفاعلين (البعد المعلوماتي)، فإن نظام الواجهة البينية هو ذلك النظام الفعلي والمولد للمعلومات.

ومن خلال هذا التعريف الذي اقترحه كل من "ريكس" و"راو" في سنة 2002م (Reix et Rowe, 2002) والذي تم تعديله مؤخرا من طرف "جون لويس لو موانى" (Jean-Louis Le Moigne): فإن نظام المعلومات هو "نظام الجهات الفاعلة الاجتماعية التي تحفظ وتحول التمثيلات من خلال تقنيات المعلومات وأنماط التشغيل، ويجمع نظام المعلومات المنظم موارد مختلفة"[1]، والمتمثلة فيما يلي[2]:

- **الأشخاص (Les Personnes):** لا يوجد نظام معلومات بدون أشخاص أو بدون فاعلين أو ممثلين (sans acteurs)، وهم إما مستخدمو النظام، أو الموظفون، أو إطارات في الشركة، والذين يستخدمون المعلومات التي ينتجها النظام وإمكانياته لإنجاز مهامهم، أو تزويد النظام ببيانات جديدة...إلخ، أو المتخصصين في بناء نظم المعلومات (محللون، مبرمجون...إلخ)، وهم الذين تتمثل مهمتهم في تصميم وتطوير وتنفيذ القواعد التكنولوجية للنظام وضمان تشغيله؛
- **الموارد المادية (Matériels):** يعتمد نظام المعلومات في معظم الحالات على تكنولوجيات الرقمية للمعلومات (sur des technologies numériques de l'information)، وفي هذا الجانب نذكر: الشبكات (réseaux)، الحواسيب ووحدات التوازنات (les ordinateurs et les unités périphériques)، ومحطات العمل (stations de travail)...إلخ. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن تعريف مفهوم نظام المعلومات لا يعني بالضرورة استخدام مثل هذه التقنيات، وأنه من الناحية المفاهيمية يمكن للفرد أن يحدد بشكل جيد نظام معلومات، وذلك عن طريق قلم رصاص والأوراق، ولا ينبغي الخلط بين نظام المعلومات ونظام الكمبيوتر، ولا يمكن تخفيض قيمة نظام المعلومات إليه؛
- **حبك الإعلام الآلي والإجراءات (Logiciels et procédures):** يعتمد نظام المعلومات على استخدام أجهزة الكمبيوتر، وهذه الأجهزة لا يمكن أن تعمل فقط مع البرامج، أي البرامج المسجلة التي تتحكم في التشغيل الآلي للآلات. يعد إعداد هذه البرامج جانبا رئيسيا من جوانب بناء نظم المعلومات اليوم. وفي كثير من الأحيان، تتشابك المهام الآلية التي يضمنها الكمبيوتر والمهام اليدوية الموكلة للموظفين. يتم تحديد الأدوار لكل من الإنسان والآلة من خلال الإجراءات التي تشكل الجزء الديناميكي من نظام المعلومات وضمان التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في المنظمة؛
- **البيانات (Les Données):** البيانات تكون في أشكال مختلفة (كالأرقام، النصوص، الصور، الصوت...إلخ)، تجسد هذه الموارد الأساسية المعلومات التي تحتفظ بها المنظمة، فهي إما بيانات تعكس أحداثا جديدة (على سبيل المثال كتابة أمر استلام من أجل تلبية طلبية زبون)، أو معلومات ناتجة عن معالجات سابقة واحتفظ بها لإعادة استخدامها (على سبيل المثال، الكمية الموجودة في المخزن لقطع الغيار، والتي تم حسابها بواسطة الكمبيوتر لكل حركة دخول أو خروج)، والشكل الموالي يجمع الموارد الضرورية لتشغيل أي نظام معلومات.

[1] Marc BIDAN, Cécile GODÉ, op. Cit, p 20.
[2] Robert REIX, Bernard FALLERY, Michel KALIKA, op. Cit, p 5.

الشكل رقم (2-3-03): الموارد الضرورية لتشغيل نظام المعلومات:

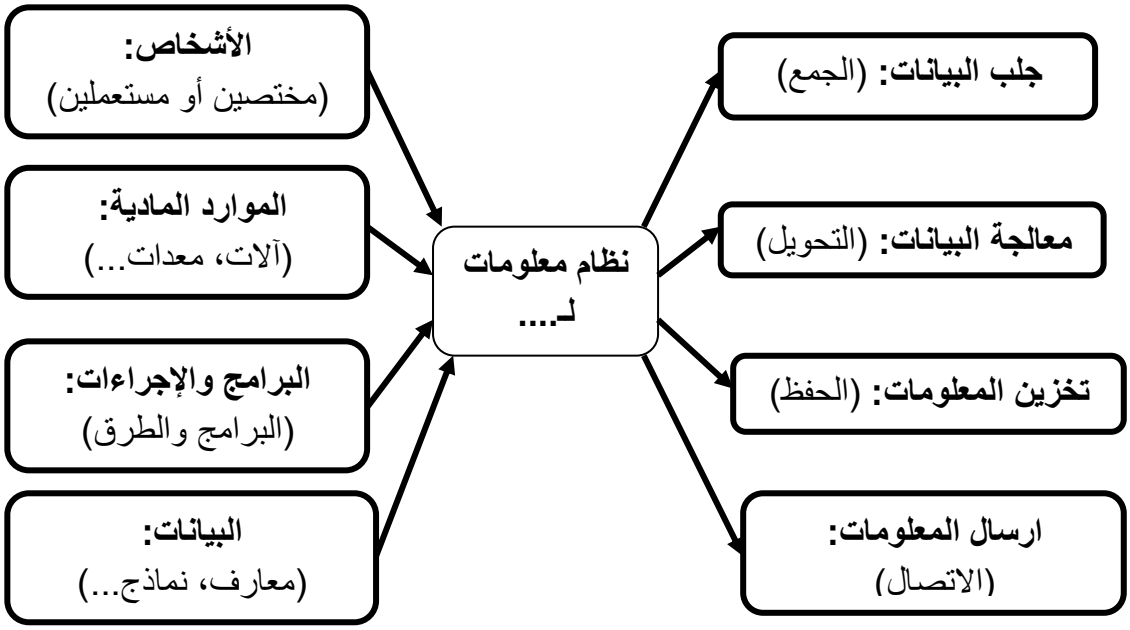

Source: Robert REIX, Bernard FALLERY, Michel KALIKA, op. Cit, p 5.

المطلب الثالث: مزايا نظام معلومات على الشركات الاقتصادية:

يمكن حصر مزايا نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية من خلال النقاط الأربعة (04) التالية[1]:

1/ نظام المعلومات كأداة للنجاعة (Le système d'information comme un outil d'efficience):

يعتبر نظام المعلومات في الشركات كالنظام العصبي في جسم الكائنات الحية. وقد أظهر كل ما سبق أن نظام المعلومات المناسب هو ذلك النظام الذي يسمح للشركة امتلاك بطريقة فعالة لأدوات المعلوماتية.

هذا التناسب بين حالة الشركة وحالة نظام المعلومات وصفه جون لويس ليمواني (Jean-Louis Lemoigne) من خلال مفهوم النموذج المعلوماتي.

2/ نظام المعلومات كأداة لرسملة المعرفة والمهارات (Le système d'information comme un outil de capitalisation des connaissances et des compétences):

هناك مصلحة من طرف الشركات بعدم الاعتماد في بعض المجالات على مهارات شخص واحد، وذلك من خلال الاستفادة من المعرفة بشكل واضح.

3/ نظام المعلومات كوسيلة لتحسين الجودة (Le système d'information comme un moyen d'améliorer la qualité):

من خلال تعميم المعلومات بطريقة متماسكة مع سياق إدارة التدفقات، وذلك عن طريق جعل مسؤولية كل واحد في معالجة المعلومات ضمن سياق (des processus) "وظيفة مجاميع البرامج أو

[1] Michelle GILLET, Patrick GILLET, management des systèmes d'information, Editeur : Dunod, Edition n° : 4, 2016, pp 298-299.

سلوك مجموعة العمل"، ويسمح نظام المعلومات بدمج بعد إدارة الجودة بداخله، ويساهم أيضا بجعل ذاته نظاما حيا غير بيروقراطي يستفيد منه الجميع.

وبالتالي فهو يساهم في فعالية تشغيل نظام الجودة (le fonctionnement du système qualité). هذه الفعالية هي الشرط الأساسي للتسيير بطريقة حقيقية وفعالة للتدابير التصحيحية والخاصة بالوقاية من الظواهر غير النوعية.

وعلى هذا الأساس، يمكن إجراء تخفيضات كبيرة في العمليات والأحداث غير المتعلقة بالجودة، وبالتالي تخفيض تكاليف عدم الجودة، وهذا ما سيؤدي أيضا إلى رضا العملاء بشكل أفضل، وبالتالي إعطاء الميزة التنافسية للشركة.

4/ تطور نظام المعلومات يساهم في خفة التسيير (L'évolution du système d'Information contribué à l'agilité du management):

في السياق الحالي المتميز بالعولمة والتغير السريع والمستمر وعدم اليقين من اتجاه التطور، يتعين على صانعي القرارات في الشركات أن يكونوا أكثر مرونة وخفة، وهذا يعني أنه يجب عليهم أن يكونوا قادرين على إدراك إشارات التغيير واتخاذ القرارات المناسبة لشركاتهم لكي تتمكن من البقاء على قيد الحياة على المدى الطويل، مما يعني أنه يجب أن يكون لديهم أدوات دعم القرار، بما في ذلك المؤشرات التي تسهل عليهم إدراك إشارات البيئة.

بعد ذلك، سيحتاجون إلى أخذ عواقب قراراتهم بعين الاعتبار وبسرعة وفعالية، مما يعني ضمنيا أن أدوات البرامج والأجهزة التي تشكل البنى التحتية للمعلومات، يجب أن تكون قادرة على التطور بسرعة، ولكن أيضا يمكن إدارة المعرفة بسرعة وبشكل منتظم للحفاظ على مهارات المستعملين التشغيليين لمواجهة التغيرات في عاداتهم وأدواتهم.

لذلك يحتاج المسير إلى أدوات المعلوماتية تتصف بخاصية التطور بطريقة سريعة، ومع ذلك لا يمكن للأدوات ذات السرعة في التغير مواصلة المواكبة في تصميم وتطوير البرمجيات وإدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن أن تزدهر في سياق تسير يمتاز بخاصية التغير السريع.

من خلال تطرقنا لعنصر "أهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية" في المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل، يمكن القول بأن نظام المعلومات يسمح للشركات والجهات الفاعلة فيها، بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب، من أجل العمل على ضوء تلك المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة. كما يعتبر نظام المعلومات كأداة للنجاعة، من خلال سماحه للشركة بامتلاك طريقة فعالة في تسيير نظام معلوماتها، كما يعتبر كذلك كأداة لرسملة المعرفة والمهارات...إلخ.

خاتمة الفصل:

بعد تناولنا في هذا الفصل لموضوع "دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال التطرق لأهمية أربعة (04) آليات والتي نراها ضرورية جدا في هذا النوع من الشركات، وذلك من أجل ضمان السير الحسن لها بصفة خاصة ولجميع الشركات بصفة عامة، ومن بين الآليات التي تطرقنا إلى دراستها في هذا الفصل، نذكر: مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، المراقبة الداخلية ونظام المعلومات، حيث خصصنا جل المباحث الأربعة (04) المكونة لهذا الفصل لهذه الآليات التي تم ذكرها في الأسطر الأولى من هذه الفقرة، وذلك من خلال معالجة كل آلية في مبحث خاص.

كما قمنا بمحاولة ربط هذه الآليات بموضوع حوكمة الشركات، والذي هو محور الدراسة ككل، وهذا من أجل الوقوف على مدى مساهمة هذه الآليات في التأثير على موضوع الدراسة "حوكمة الشركات الاقتصادية".

من خلال أجزاء المبحث الأول والمخصص لموضوع "دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية"، يمكن القول بأن مجلس الإدارة يستمد شرعيته من الجمعية العامة للمساهمين، كما توقفنا في هذا المبحث على أهم الأسباب التي تنشأ مشكلة تعارض المصالح في الشركات الاقتصادية، مما يستدعي البحث عن كيفية حوكمتها، وايجاد وسيلة بواسطتها تكون جميع الأطراف ذات المصلحة مع الشركة على نفس قدم المساواة.

كما أن لمجلس الإدارة العديد من المسؤوليات الموسعة، وهذا ما يسمح له بالخوض في جميع الجوانب المتعلقة بالشركة، ويعتبر مجلس الإدارة من بين أهم الآليات المستقلة ذات التأثير المباشر على تسيير الشركات، وهذا نظرا لأهميته في قيادة الشركات نحو أهدافها ونحو حوكمتها.

وبعد تطرقنا في المبحث الثاني لموضوع "أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية"، يمكن القول بأن التدقيق الداخلي وظيفة هامة ومحورية في الشركات الاقتصادية، فهو يسمح لهذه الشركات بالوقوف على مدى صدق وشرعية الحسابات الواردة في الكشوف المالية، وعلى مدى انتظام وملائمة الحسابات السنوية، وهو يعمل كذلك على إنشاء قيمة مضافة وتقديم مقترحات تسمح للشركات بزيادة فعاليتها.

كما يمكن القول أيضا، بأن وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات الاقتصادية تعطي نظرة شاملة عن مدى مساهمة نظام المراقبة الداخلية في الكشف على المخاطر المتأصلة بنشاطها، والعمل على إيجاد الحلول لهذه المشاكل قبل حدوثها، لكيلا تعرقل تحقيق الأهداف المسطرة.

ومن خلال دراستنا لموضوع "أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية" في المبحث الثالث، يمكن القول بأن وظيفة الرقابة الداخلية تساعدها الشركات على وضع الأسس المرتبطة بالحوكمة، وتساهم في الرفع من الأداء، وتكييف نظام المعلومات حسب متطلبات الشركة، والكشف عن جميع المخاطر ووضع العلاج المناسب لها، وذلك قبل حدوثها.

ومن خلال المبحث الرابع المخصص "لأهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية"، يمكن القول بأن نظام المعلومات ضروري بنفس ضرورة الآليات الأخرى، فهو يسمح للشركات والجهات الفاعلة بالحصول على المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، ويساهم في اتخاذ القرارات المناسبة، كما يعتبر كذلك، كأداة لتحقيق الفعالية والنجاعة في الشركات.

الفصل الرابع: علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية:

- **المبحث الأول: المعلومة المالية؛**
- **المبحث الثاني: المعلومة المالية كأساس لبناء الحوكمة؛**
- **المبحث الثالث: أثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية؛**
- **المبحث الرابع: أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية.**

الفصل الرابع: علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية:

مقدمة الفصل:

تعتبر المعلومة المالية من المخرجات الأكثر أهمية في المحاسبة في الآونة الأخيرة لدى الأطراف ذات المصلحة، فالكشوف المالية سواء كانت إلزامية (الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة...إلخ) أو كانت إختيارية، هي الوسيلة الوحيدة التي تقدم هذه المعلومة. فالمعلومة المالية وجب أن تتصف بالخصائص النوعية، من أجل ضمان أهميتها في مجال صنع القرار عند أصحاب المصالح، وعلى رأسهم المستثمرين والملاك، والمعلومة المالية تعتبر بمثابة التصوير بالأشعة (radiographie) لشخص أراد أن يقوم بتشخيص وضعيته الصحية لما يدور داخل جسمه، فالمعلومة المالية المالية تعطي التشخيص الحقيقي للوضعية المالية للشركات أو المؤسسات بمختلف أنواعها، وبالتالي يمكن لأي طرف له مصلحة وكل حسب الجهة التي ينتمي إليها، من اتخاذ قرارات صائبة في المجال الذي يهمه.

سنبدأ هذا الفصل بالمبحث الأول والمعنون بـ"المعلومة المالية"، والذي سنتطرق فيه إلى تعريف كل من البيانات، المعلومات، الإتصال والمعرفة، وهذا بغية تشخيص الفرق بين كل من البيانات والمعلومات. كما سنتطرق أيضا إلى المفاهيم الأكثر رواجا واستخداما بعد تسع (9) سنوات من تطبيق سياسة الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وهي كل من التطابق المحاسبي، الضبط والتوحيد المحاسبي، ومحاولة فهم جوهر الفرق بين كل واحد من هذه المطلحات. كما سنختتم هذا بالمبحث بالتعرض لأهمية المعلومة المالية في الشركات الاقتصادية.

أما المبحث الثاني، سنلقي الضوء من خلاله على "المعلومة المالية كأساس لبناء الحوكمة"، وذلك من خلال التطرق لأهمية الحوكمة والمعلومة المالية في إرضاء أصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية. كما سنسلط الضوء على الإختلاف الجوهري بين كل من نظرية الوكالة والتوحيد المحاسبي في تغطية أهداف أصحاب المصالح، وهذا من أجل معرفة الإضافة التي جاء بها التوحيد المحاسبي في هذا المجال، ونختتم هذا المبحث الثاني بمحاولة إبراز أهمية المعلومة المالية في مجال الحوكمة الرشيدة للشركات.

وخصصنا المبحث الثالث لدراسة أثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر، ومدى انعكاس ذلك على حوكمة الشركات الاقتصادية، وذلك رغبة منا في إلقاء الضوء على الترسانة القانونية لمهنة المراجعة (التدقيق) في الجزائر، بعد تبني سياسة الإنفتاح الاقتصادي، والشروع في تطبيق أحكام القانون 07-11 المتعلق بتنصيب النظام المحاسبي المالي. كما سنلقي الضوء في هذا المبحث أيضا على مهنة محافظ الحسابات في الجزائر، ومعرفة أهم الإصلاحات والضوابط والمسؤوليات التي جاء بها القانون 10-01 من أجل ضبط هذه المهنة الهامة والحساسة. كما سنعالج بالدراسة أيضا دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات.

وسندرس المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل موضوع "أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية"، حيث سنتطرق إلى الترسانة القانونية لمهنة المحاسبة في الجزائر بعد اصدار القانون 07-11، وسنلقي الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر بعد إصدار هذا القانون. كما سنعالج أيضا "أثر تطبيق القانون 07-11 على الشركات الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة". ولتفصيل ما تم عرضه في الفقرات السابقة، سنقوم بتناول كل ما تم التطرق إليه أعلاه، وذلك من خلال البدء بالمبحث الأول:

المبحث الأول: المعلومة المالية:

خصصنا المبحث الأول من هذا الفصل لدراسة "المعلومة المالية"، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب. سنتطرق في المطلب الأول إلى "الفرق بين البيانات والمعلومات المالية"، وسندرس في المطلب الثاني موضوع "الفرق بين كل من التطابق، الضبط والتوحيد المحاسبي". أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث سنخصصه لجانب "أهمية المحاسبة المالية في الشركات الاقتصادية".

المطلب الأول: الفرق بين البيانات والمعلومة المالية:

1/ البيانات والمعلومات:

عند الرغبة في إعداد دراسة أو بحث في أي مجال كان لا بد من توفر البيانات والبحث عنها، من أجل دراستها للحصول على المعلومات اللازمة لإعداد البحوث والدراسات المرجوة، ولكن يخطأ الباحثون أحيانا عند استخدام البيانات والمعلومات في معنى واحد، وهم يضونون أن المعلومات من الكلمات المرادفة للبيانات، ومعنى الكلمتين يختلف اختلفا كبيرا.

2/ الاختلاف الجوهري بين البيانات والمعلومات:

2-1/ مفهوم البيانات[1]:

هي مجموعة من الحقائق والقياسات والمشاهدات والتي تكون على شكل أرقام، حروف، رموز وأشكال خاصة، تخص فكرة أو موضوع معين، والبيانات لا يكون لها معنى، ولهذا يتم تجميعها حتى يتم استخدامها وتحقيق الغرض من وراء معالجتها.

- البيانات هي عنصر أساسي (حدث، فكرة، رقم، تعليمة، مؤشر...إلخ)، أخذت انطلاقا من التجارب السابقة؛
- البيانات يتم تحويلها أو معالجتها بواسطة العنصر البشري أو بواسطة وسائل أتوماتكية لكي:
  - تخدم فكر أو بحث؛
  - إنشاء معلومة مفيدة؛
- البيانات من حيث نوعيتها، كميتها، قيمتها يمكن تحديدها بواسطة:
  - مصالح الأشخاص؛
  - الوسائل المادية، المؤسساتية، التقنية والمنهجية.

2-2/ مفهوم المعلومات[2]:

هي المنتوج المتحصل عليه بعد معالجة البيانات، فالمعلومات عبارة عن البيانات التي تم معالجتها عن طريق تصنيفها وتنظيمها وتحليلها، وأصبح لها معنى لتحقيق الهدف المرجو، وتستعمل المعلومات لغرض معين حتى توفر ما يسمى المعرفة (معرفة أو الإلمام مثلا بالوضعية المالية للمؤسسة)، ولغويا المعلومات كلمة مشتقة من كلمة العلم، أي المادة الغنية بالكثير من المعاني، وهي

---

[1] Elisabeth LESCA, Humbert LESCA, gestion de l'information, Editeur : EMS Editions, Edition n° : 2, 2010, p 18.

[2] Caroline SAUVAJOL-RIALLAND, mieux s'informer pour mieux communiquer : (Décrypter, Sélectionner, Transmettre), Editeur : Dunod, 2009, pp 71-72.

تعني أيضا ما يتم إيصاله أو تلقيه، أي المعلومات هي بيانات معالجة صالحة لاتخاذ القرارات في نفس الوقت وجودها، لكن البيانات لا تصلح لاتخاذ القرارات إلا بعد معالجتها وتحويلها إلى معلومات مالية.

- المعلومات هي بيانات، حولت وبنيت على شكل اصطلاحي ومفهوم لكي يتم إدراجها في ديناميكية النشر أو التبادل (لكي يتم إرسالها)؛
- المعلومة ليست بعلم، لكنها تعطي للعلم معنى ومقصد؛
- المعلومة ليست حيادية، هي دائما تحتوي على قصد (نية) محدد بمقدار من الرغبة الواعية للذي يعملها وبواسطة ثقافته، أخلاقه، تصوراته، الوسائل المادية، المؤسساتية، المهارات والقدرات والتي تم إشراكها من أجل إنشاء المعلومة وتبادلها ونشرها (إذن هي تتأثر بالاتصال)؛
- المعلومة ليست جامدة، الزمن والإطار اللذان يتدخلان في تبادلها وتحليلها يمكن لهما تبديل قيمتها وترجمتها، وهذا بأخذ بعين الاعتبار العوامل السابقة المؤثرة عليها.

2-3/ أوجه الاختلاف بين المعلومات والبيانات:

تعتبر البيانات كمدخلات وهي تعتبر كمادة خامة عند الحصول عليها (مثل المادة الأولية في المؤسسة الصناعية)، والمعلومات هي المخرجات التي يتم الحصول عليها بعد القيام بعملية معالجة البيانات الخامة، وهي كالمادة المصنعة، التي يتم تصنيعها بعد الحصول على المواد الخامة ومعالجتها (مثل المواد الأولية الضرورية لإنتاج منتوج معين)، أي البيانات هي التي تدخل أولا إلى نظام معين، ثم تتم معالجتها حتى تخرج على شكل معلومات مفيدة واضحة لها معنى، وعلى ضوئها يتم اتخاذ القرارات المرجوة.

قد تكون البيانات عبارة عن أرقام، أشكال بيانية، رموز، أحرف، صور ونصوص، بينما المعلومات تكون على شكل صور توضيحية، نصوص وعبارات مفهومة المعنى، لكن في المحاسبة فالمعلومات هي معلومات مالية تكون دائما في جداول، تسمى هذه الجداول بالقوائم المالية (الكشوف المالية)، التي تحتوي على معلومات مالية مبوبة ومنظمة حسب طبيعة ونوع المعلومة، أي قد تكون منظمة حسب قابليتها للتحول إلى السيولة (مثل الأصول غير الجارية والأصول الجارية)، وهي تمتاز بسهولة فهمها وإمكانية اتخاذ القرارات الفورية على ضوئها[1].

تعتبر البيانات والمعلومات طرفان مكملان لبعضهما، فلولا البيانات لما وجدت المعلومات المطلوبة من طرف الجهات ذات الصلة بالمعلومة (المعلومة المالية)، فالمعلومة لا تأتي من العدم، وإنما لها مصدر تنبع منه، وهي بيانات التي تم بذل الجهد عليها لتوفيرها وفق الشروط المحددة، ومن ثم يبذل جهد آخر لمعالجتها، وتحقيق معلومة مالية تصنع منها قرارات المطلوبة، وتحقق الأهداف المرجوة من طرف مستعمليها (الأطراف ذات الصلة بالمعلومة المالية).

تعتمد التقارير الإدارية التي يتم إعدادها عند القيام بمهمة معينة داخل المؤسسة (القيام بتدقيق الحسابات المالية للمؤسسة)، على معلومات التي يتم الحصول عليها من البيانات، فالتقارير تحتوي على معلومات حقيقية وصحيحة وليس على بيانات غير معالجة بعد[2].

---

[1] Raymond CORRIVEAU, Guillaume SIROIS, l'information : La nécessaire perspective citoyenne, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2012, p 10.

[2] Jean-Philippe ARROYO, Sylvie BRUNET, Roselyne SAGE, RGPD et Marketing : De la contrainte à l'opportunité, Editeur : e-theque, 2018, pp 46-47.

الشكل رقم (2-4-01): السياق المعلوماتي (Le processus informationnel):

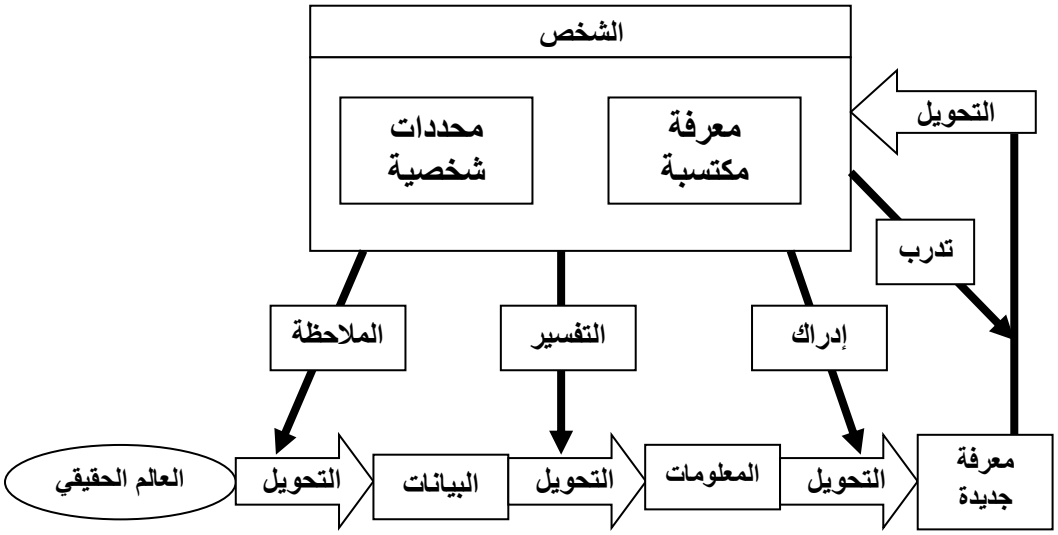

Source : Pierre LABARDIN, Rahma CHEKKAR, de l'information comptable à la connaissance financière : des années 1670 à nos jours, 26ème congrès de l'AFC, faculté de DEG, Rue de Blois – BP 6739, 45067 Orléans Cedex 02, Lille, France, 2005, p 6.

يعتبر الشخص أو الفرد (l'individu) المستعمل الوحيد للمعلومة وهو يعتبر كذلك الفاعل المحوري في هذا النظام، والفرد هو المقرر الوحيد في مختلف المؤسسات والشركات، وهذا بأخذ بعين الاعتبار جميع المصالح الرئيسية للشركة التي ينتمي إليها. السياق المعلوماتي (le processus informationnel) يسمح بإنشاء المعرفة وهذا بعد مرحلة الملاحظة، وذلك بتحويل العالم الحقيقي إلى بيانات، وهذه الأخيرة تيم معالجتها لكي تتحول إلى معلومات نافعة، والتي بدورها بعد مرورها بمرحلة الإدراك (cognition) تصبح كمعرفة جديدة، والجدول أدناه يعطي لنا قراءة إضافية لكل من مصطلح البيانات والمعلومات والمعرفة[1].

جدول رقم (2-4-01): الفرق بين البيانات، المعلومات والمعرفة:

البيانات (Donnée)	هي عبارة عن معاينة الحقيقة المنفذة بمساعدة الرموز أو الصور...إلخ، والتي تكون مفهومة من العامل البشري.
المعلومات (Information)	يعود أصل المعلومة إلى البيانات، الانتقال من الأولى إلى الثانية ناتج عن ميكانيزم تفسير وتحليل البيانات بواسطة شخص أو مجموعة من الأشخاص التي تشرف على هذه العملية وذلك بإعطاء معنى للبيانات.
المعرفة (Connaissance)	الانتقال من المعلومات إلى المعرفة يتم عن طريق المرور بميكانيزم الإدراك (cognition) للمعلومات.

Source : Francis BENHAIM, Saïd IZIKI, BTS Communication : Veille opérationnelle, Editeur : Le Génie des Glaciers Editeur, 2011, pp 17-18.

3/ المقصود بالاتصال[2]:

- الاتصال هو مجموعة من السياقات (les processus) والتي بواسطتها تكون المعلومة قد تم البحث عنها، ويمكن الوصول إليها وتبادلها وتحويلها ومناقشتها أو التفاوض حولها؛

[1] Pierre LABARDIN, Rahma CHEKKAR, op. Cit, p 8.
[2] Aude RIOM, Thierry LIBAERT, Assaël ADARY, toute la fonction communication, Editeur : Dunod, 2010, p 5.

- يخدم الاتصال ما يلي[1]:
  - تقديم المعلومة؛
  - بناء، تبديل، رعاية والعمل على تقييم معرفة أو علم؛
  - إنشاء، تقوية فعاليتها، رعاية والعمل على تقييم العلاقات الإنسانية.
- إنشاء، تقوية فعاليتها، رعايتها والعمل على تقييم نظام خاص بالتنظيم.

الشكل رقم (2-4-02): مساهمة المحاسبة والمعلومة المالية في تقديم الوضعية الحقيقية للمؤسسة:

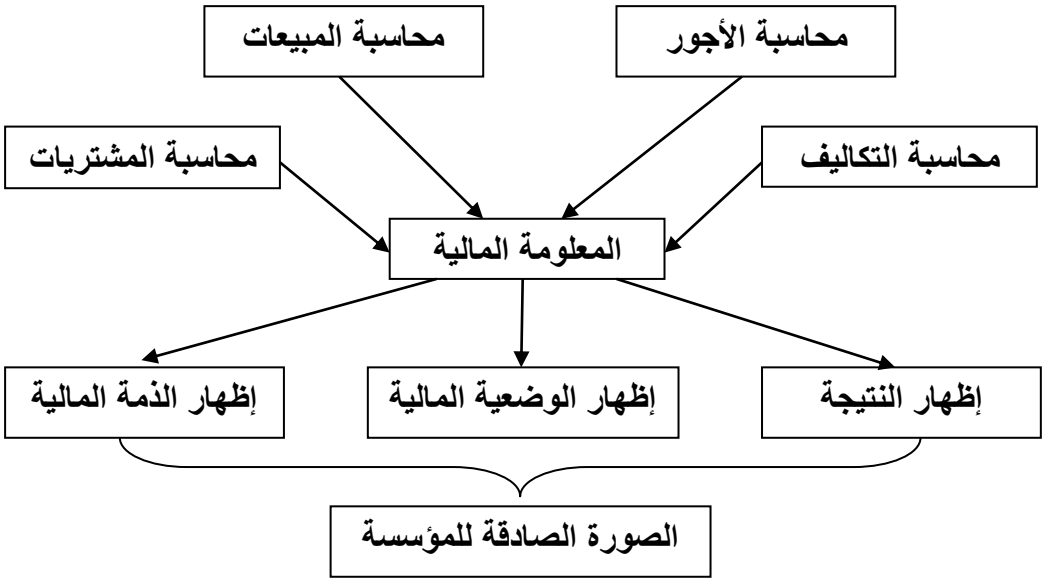

Source : Charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, introduction à la comptabilité 2018/2019, Editeur : Dunod, Edition n° : 10, 2018, p 5.

من خلال الشكل أعلاه، يتضح لنا أن مصدر الحصول على المعلومة المالية يأتي من خلال الممارسة اليومية لنشاط الشركة، وتعطي لنا المعلومة المالية نظرة حقيقية عن الوضعية المالية للشركة المعنية، وإظهار ذمتها المالية، أي ما لها وما عليها، وكذلك إظهار النتيجة المحققة في نهاية كل دورة مالية...إلخ.

المطلب الثاني: الفرق بين كل من التطابق والضبط والتوحيد المحاسبي:

1/ التطابق (L'harmonisation):

يمكن القول بأن التطابق المحاسبي هو عملية تقليل من الاختلافات المحاسبية وجعلها أكثر تقاربا وقابلية للمقارنة. ومن أهم التعاريف التي أعطيت للتطابق المحاسبي نذكر التعريف الذي أعطاه كل من نوبس (Nobes) في سنة 1981م بأن التطابق هو: "عبارة عن سياق (processus) موجه لزيادة تلاؤم وانسجام المعالجات المحاسبية، وهذا بفضل حصر (تحديد) مستويات الاختلاف بينها".

لكن ميك وسودغاران (Meek et Saudagaran) يرون بأن: "التطابق يدخل في إطار الإصلاح والتوفيق (réconciliation) بين مختلف وجهات النظر[2] وتجنب تضارب المنطق، والذي يضع حد لوجود

[1] Aude RIOM, Thierry LIBAERT, Assaël ADARY, op. Cit, p 7.
[2] Christopher NOBES, the future shape of harmonization: Some responses, European Accounting Review, vol. 7, n° 2, 1998, pp 323-324.

الاختيارات المحاسبية، وذلك باللجوء إلى تبني المعايير المحاسبية"، وهذا ما يؤكده كل من تاي وباركار (Tay et Parkar) والذين يركزون على درجة المرونة المتاحة من التطابق المحاسبي[1].

من جهتنا ننظر إلى التطابق المحاسبي على أنه عبارة عن المرحلة الأولى في سياق (processus) إعداد المعايير المحاسبية.

2/ الضبط (La normalisation):

الضبط كلمة مستعملة بكثرة في الأدبيات الأوروبية، والضبط يمكن تعريفه على أنه: "عبارة عن ترجمة لمصطلح التوحيد، أي أن الضبط يأتي في المرحلة الثانية بعد التطابق وقبل التوحيد، وكمرحلة ثانية في سياق إنشاء وإعداد المعايير المحاسبية"[2].

ومن جهتنا نعتبر الضبط على أنه حركة نحو التماثل المحاسبي.

3/ التوحيد (La standardisation):

يسمح التوحيد بتحقيق التماثل التام، ويعتبر التوحيد أكثر طموحا من التطابق والضبط، لأنه يقود إلى تبني قواعد محاسبية موحدة وذات بعد دولي، وهو الأمر الذي يؤكده كل من تاي وباركار (Tay et Parkar)[3]، ولمعرفة أكثر للاختلاف بين التطابق والضبط والتوحيد المحاسبي، نقترح الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-4-03): الاختلاف بين التطابق والضبط وتوحيد الأنماط المحاسبية:

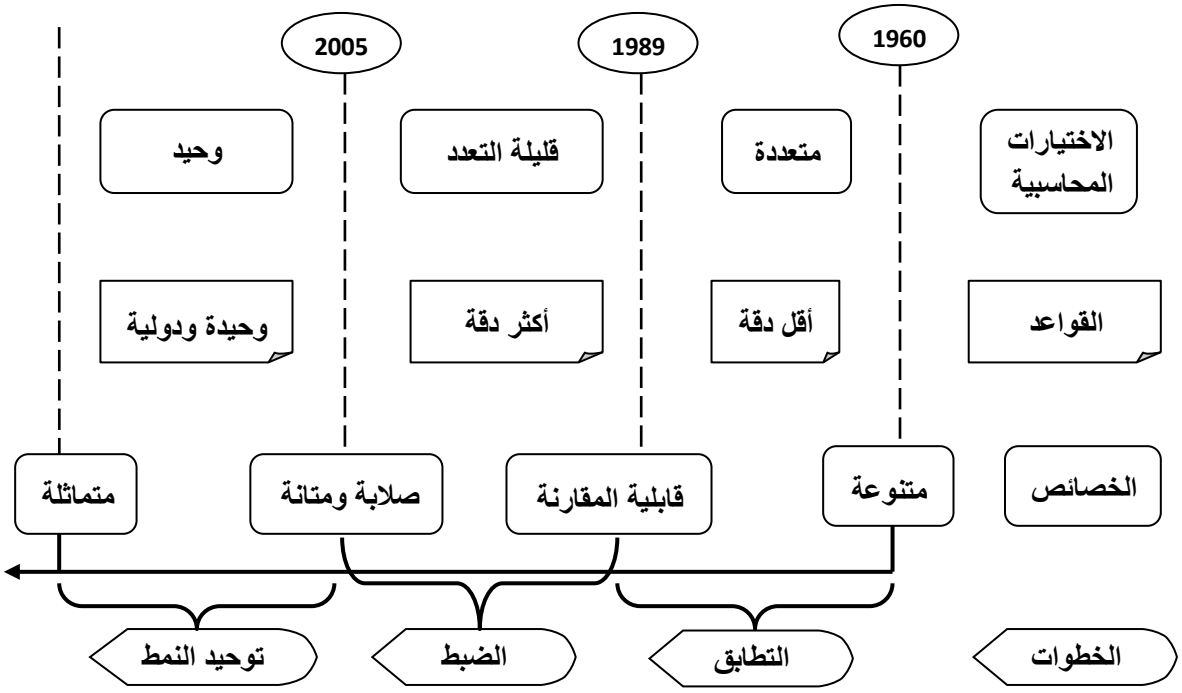

Source : Elena BARBU, 40 ans de recherche en harmonisation comptable international, orléans, laboratoire orléanais de gestion (LOG), University of Grenoble, France, 2004, p 4.

[1] Charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, op. Cit, pp 19-20.
[2] Jacques RICHARD, Didier BENSADON, comptabilité financière: Cas corrigés et normes IFRS versus normes françaises, Editeur: Dunod, Edition n°: 3, 2015, pp 25-26.
[3] Benoît PIGE, les normes comptables : Cadre conceptuel et gouvernance, Editeur : EMS Editions, 2017, p 17.

عرف سياق التطابق المحاسبي الدولي قدر مهم من التطورات من جانب البحث، لكن أيضا عرف عدة توقفات، فسنة 1989م تعتبر كسنة إنشاء مشروع للمقارنة على مستوى لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Committee: IASC)، وهو المشروع الذي قاد إلى تقليص الاختيارات التي تعرضها معايير المحاسبة الدولية، وهذا إلى غاية سنة 1995م، كما برز خلال سنة 2005م التأثير المتزايد لأسواق رأس المال والحث على تطبيق معايير المحاسبة الدولية من طرف الشركات المسعرة في البرصة، وهما عاملان أثرا بشكل واضح في الجانب القانوني سنة 2005م وذلك بالانتقال من القانون الهش إلى القانون الصلب (on passe d'un droit « mou » à droit « dur »).

المطلب الثالث: أهمية المحاسبة المالية في الشركات الاقتصادية:

1/ تعريف المحاسبة المالية:

المحاسبة المالية هي: "نظام لتنظيم المعلومة المالية، حيث يسمح هذا النظام بتخزين المعطيات القاعدية (البيانات)، العددية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها في قيود محاسبية وعرض الكشوف المالية التي تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وممتلكاتها ونجاعتها ووضعية خزينتها في نهاية كل سنة المالية"[1].

ويمكن تعريف المحاسبة أيضا على أنها: "نظام للمعلومات والذي يسمح بتصنيف وتقييم وتسجيل المبادلات (التدفقات) التي تقوم بها المؤسسة مع مختلف الأطراف التي تتعامل معها، وتقديم معلومات بطريقة منتظمة على الوضعية المالية وأدائها[2].

يعرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants: AICPA) المحاسبة بأنها: "نشاط خدمي، وظيفتها تقديم المعلومات الكمية، ذات الطبيعة المالية أساسا عن مؤسسة معينة، والغرض منها أن تكون مفيدة للأطراف ذات الصلة باتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة"[3].

من خلال هذا التعريف، نستنتج أن المحاسبة قسم خدمي يقدم معلومات كمية (القوائم المالية) لأصحاب القرار في الشركة التي تحتاج هذه المعلومات، من أجل تحليلها وتفسيرها لكي تكون مفيدة لأصحاب القرار.

2/ الهدف من وراء مسك المحاسبة[4]:

2-1/ المحاسبة وسيلة للمعلومات والمراقبة للمؤسسة ومختلف الأطراف ذات الصلة بها:

المحاسبة من جهة هي أداة للاتصال الداخلي في الشركة (العمال، الشركاء، المسيرين...إلخ) وكذلك بينها وبين المحيط الخارجي (البنوك، المردين، الزبائن...إلخ)، ومن جهة أخرى، وانطلاقا من مختلف الأنشطة التي تقوم بها الشركة أثناء الدورة العادية (التموين، الإنتاج، الإدارة، التسويق...إلخ)، فهي تحتاج بطريقة منتظمة إلى معرفة وضعيتها المالية وموجوداتها، وهذا من أجل دراسة تطورها ونموها.

---

[1] المادة 3 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 74، نوفمبر 2007، الجزائر، ص 3.

[2] Sébastien PAUGAM, Alain BURLAUD, Michel PARRUITTE, introduction à la comptabilité, Editeur : Foucher, Edition n° : 10, 2017, p 12.

[3] Jean-Guy DEGOS, introduction à la comptabilité financière, Editeur : e-theque, 2010, p 5.

[4] Jean-Guy DEGOS, pratique de la comptabilité fondamentale, Editeur : e-theque, 2015, pp 11-12.

2-2/ المحاسبة وسيلة للإثبات في حالة وجود نزاع:

يمكن للشركة أن تقدم أدلة من قوائمها المالية لتبرير موجوداتها مع الأطراف التي تتعامل معها، وخصوصا البنوك عند حاجة هذه الشركة للقروض، وكذلك بالنسبة للإدارة الجبائية من أجل تبرير مختلف النتائج التي تظهرها قوائمها المالية (خصوصا الميزانية الختامية)[1].

المحاسبة تسمح لنا بالحصول على أثر جميع الأحداث الاقتصادية (d'une trace de tous les événements économiques) التي تقوم بها الشركة. يتم إعداد القوائم المالية بشكل دوري، بحيث توفر هذه القوائم ملخص في تاريخ ووقت معين، ولذلك فهي أداة مفيدة لجميع الأطراف في الشركة وليس للمحاسبين فقط. في بعض الأحيان يتم استخدام المحاسبة كوسيلة للإثبات بين الشركات، وهي أداة مساعدة في إدارة وتسيير الشركة، والمحاسبة المالية تمسك إجاريا في الشركات، وعادة ما يتم استكمالها بالمحاسبة التحليلية أو بمحاسبة الموازنة التقديرية، وهذا تبعا لاحتياجات إدارة الشركة[2].

2-3/ المحاسبة أداة لإجراء التحليلات والمقارنات والتقديرات:

تسمح المحاسبة المالية بالقيام بالمقارنات الخاصة بالسنة المالية الأخيرة مع السنوات المالية المنقضية لنفس الشركة، وأيضا يمكن للشركة القيام بمقارنة قوائمها المالية مع القوائم المالية للشركات المنافسة لها، وهذا للوقوف على ما تم إنجازه، وكذلك لاتخاذ القرارات وإعداد التقديرات الخاصة بالدورات المالية القادمة[3].

3/ الفرق بين المعلومات المحاسبية والمالية:

يمكن فهم الفرق بين المعلومة المحاسبية والمعلومة المالية من خلال الجدول الموالي والذي يبين جوانب الاختلاف بينهما[4].

---

[1] Bruno BACHY, la Boîte à outils de la comptabilité, Editeur: Dunod, Edition n°: 2, 2016, p 13.
[2] Bruno BACHY, op. Cit, p 13.
[3] Jean-Guy DEGOS, op. Cit, p 18.
[4] Jacques RICHARD, Christine COLLETTE, Didier BENSADON, comptabilité financière : Normes IFRS versus normes françaises, Editeur : Dunod, Edition n° : 9, 2011, pp 15-16.

الجدول رقم (2-4-02): الاختلاف الجوهري بين المعلومات المحاسبية والمالية:

	المعلومة المحاسبية	المعلومة المالية
من حيث الزمن	المعلومات المحاسبية هي معلومات تاريخية تتعلق بما تم القيام به من طرف الشركة من عمليات تجارية وصفقات بين المتعاملين معها.	المعلومات المالية هي معلومات حالية تعكس الوضعية المالية القائمة في الوقت الذي يراد فيه اتخاذ القرار.
من حيث الأهمية	المعلومات المحاسبية تقل أهميتها للأطراف ذات الصلة بها، لأنها لا تصلح لاتخاذ القرارات الآنية، ولأنها تحتاج إلى إعادة الرسكلة وربطها بالواقع.	المعلومات المالية ذات أهمية قصوى للأطراف ذات الصلة بها، لأنها تعتبر المادة الدسمة لاتخاذ القرارات الآنية، ولأنها لا تحتاج إلى إعادة الرسكلة وربطها بالواقع.
من حيث التكلفة	المعلومات المحاسبية مكلفة لكي يتم تحويلها إلى معلومات مالية، لأنها تحتاج إلى جهد، وقت وتكلفة، وهذا كله يؤثر بطريقة مباشرة على زيادة تكاليف الشركة المعنية.	المعلومات المالية غير مكلفة لأنها ترتبط مع حقيقة القيمة الأصلية للأصل في السوق، وهي لا تحتاج إلى إعادة التقييم لكي تصبح مفيدة، ولا تحتاج إلى جهد ووقت وتكلفة إضافية.
من حيث اتخاذ القرارات	غير صالحة لاتخاذ قرارات نهائية، أو الحكم على عنصر معين من الأصول.	صالحة لاتخاذ قرارات نهائية، والحكم على عنصر معين من عناصر الأصول.
الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة	المعلومة المحاسبية لا تهم كثيرا الأطراف ذات الصلة بالشركة، لأنها غير نهائية ولا يمكن من خلال إصدار حكم أو قرار معين.	المعلومة المالية تهم كثيرا الأطراف ذات الصلة بالشركة، لأنها نهائية وهي المادة الأولية لاتخاذ القرارات أو إصدار حكم معين.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على دراسات سابقة في هذا المجال.

بعد درستنا في المبحث الأول للمعلومة المالية، حيث حاولنا في الخطوة الأولى التفريق بين البيانات والمعلومات، وبعد ضبط هذا التفريق بينهما، يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية هي بمثابة البيانات (des données)، لأنه لا يمكن أن تتخذ القرارات من طرف الأطراف ذات المصلحة على ضوئها، عكس المعلومات المالية التي تعتبر أساس القرارات الفعالة، إذا اتسمت بالخصائص النوعية الواجب توفرها.

وحاولنا كذلك التفريق بين ثلاث مفاهيم أساسية بعد الدخول في عصر الإصلاح المحاسبي، وهي: التطابق، الضبط والتوحيد. حيث يهدف الأولى إلى تقليل الإختلافات بين المعالجات المحاسبية،

ويهدف الثاني إلى وضع معايير من أجل تجنب هذا الإختلاف. أما الثالث فهو يهدف إلى التحرك نحو تحقيق التماثل التام.

وتطرقنا كذلك في هذا المبحث إلى أهمية المحاسبة المالية ودورها في الشركات الاقتصادية.

المبحث الثاني: المعلومة المالية كأساس لبناء الحوكمة:

خصصنا المبحث الثاني لدراسة "المعلومة المالية كأساس لبناء الحوكمة"، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث كذلك إلى ثلاث مطالب. سنتوجه بالدراسة في المطلب الأول إلى "الحوكمة كحل لإرضاء أصحاب المصالح في الشركات"، وسنعالج في المطلب الثاني موضوع "الإختلاف الجوهري بين نظرية الوكالة والتوحيد المحاسبي في تغطية أهداف أصحاب المصالح في الشركات". أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث فقد خصصناه لجانب "المعلومات المالية وحوكمة المنظمات".

المطلب الأول: الحوكمة كحل لإرضاء أصحاب المصالح في الشركات:

1/ أَحاب المصالح كغايات وليس كمورد في الشركة:

حسب نظرية الوكالة، حملة الأسهم هم فقط من يحددون غايات الشركة، ويكمن هدف الشركة في إنشاء الثروة اقتصادية (de créer des richesses économiques) من خلال تعظيم ربحها، عن طريق الفرق بين الموارد المستهلكة والقيمة التي تم إنشاؤها من خلال هذه الموارد، تساهم الشركات في زيادة ثروة الأمم. من وجهة نظر نظرية الوكالة، فإن أصحاب المصلحة الآخرين (غير المساهمون) مهمون جدا في تحقيق أهداف انشاء الثروة اقتصادية.

في نموذج نظرية أصحاب المصلحة (la théorie des parties prenantes)، جميع أصحاب المصلحة في الشركة (ولكن أيضا جميع المنظمة) هم غايات في حد ذاتهم وليس فقط الوسائل والموارد.

وبالتالي، لا يمكن تلخيص الشركة في إحدى وظائف الملكية التي ستقتصر على المساهمين، ولكن يجب أن يتم فهمها كمجموعة مركبة (comme un ensemble complexe) حيث يكون لكل صاحب مصلحة الحق في الأهداف المسندة إلى الشركة[1].

2/ تدرج أهداف المنظمة (La hiérarchisation des objectifs de l'organisation):

تطرح نظرية أصحاب المصلحة العديد من الإشكاليات التشغيلية، أولها هو النشاز أو التنافر الظاهر أو الواضح (la cacophonie apparente)، وإذا كان لكل طرق الحق، فيجب التفكير في طرح الإشكال الآتي: كيف يمكن التحكيم بين هذه الحقوق، وبأي مبادئ؟

لم تصل المؤلفات الأكاديمية حول أصحاب المصلحة إلى إجماع حتى الآن، على الرغم من أنه قد يعتقد أنه اعتمادا على طبيعة المنظمة، يمكن أن يظهر لنا شكلا ضمنيا من تدرج أهداف المنظمة.

هناك ميزة لنظرية أصحاب المصلحة وهي تلك التي تقوم على أسس معيارية (كل صاحب مصلحة له قيمة أخلاقية، وبواسطتها لا يمكن اختزاله في بعد أدوي بسيط)، ولكن في نفس الوقت لا يمكن لهذه الأطراف القيام بتحديد الهدف النهائي للمنظمة (l'objectif ultime de toute organisation).

[1] Benoît PIGE, Xavier PAPER, normes comptables internationales et gouvernance des entreprises : Le sens des normes IFRS, Editeur : EMS Editions, Edition n° : 2, 2009, p 21.

كل ما هو ثروة، يسمح بإدماج الأهداف المتعددة للمنظمات، وهو في نفس الوقت كمحدد قوي عندما يتعلق الأمر بجعل أهداف المنظمة في الواقع التشغيلي[1].

3/ دور المعلومات المحاسبية والمالية في تلبية توقعات أصحاب المصالح:

وتشتمل المعلومات المحاسبية والمالية على العديد من الميزات، لأنه يجب أن تلبي مختلف التوقعات، ويمكن صياغة ثلاثة (03) أهداف تتوافق مع التوقعات المختلفة لأصحاب المصلحة[2]:

1) **الهدف من إعداد التقارير:** يجب أن تسمح القوائم المالية بتقييم عمل المسيرين في قدرتهم على إدارة الموارد وإنشاء القيمة، مع احترام جميع الحقوق والتوقعات المتعلقة بمختلف أصحاب المصلحة؛

2) **الهدف من تقييم قيمة الشركة:** المساهمون ليسوا المالكين الوحيدين للشركة، لكنهم مع ذلك يحزون على أسهم في رأس مال الشركة، ويمكن تداول هذه الأسهم، وبالتالي يجب أن تثمن هذه القوائم المالية معلومات المساهمين حول تقييم أسهمهم المالية التي تمثل رأس مال الشركة؛

3) **الهدف من حماية أصحاب المصلحة في الشركة:** في المنظور المالي الكلاسيكي، غالبا ما ينظر إلى المساهمين على أنهم من يتحملون المخاطر المتبقية مقابل حصولهم على الدخل المتبقي. وفي الواقع، يتحمل أصحاب المصلحة الآخرون خطر الإفلاس، سواء كانوا موظفين أو موردين أو عملاء أو سلطات محلية.

المطلب الثاني: الإختلاف الجوهري بين نظرية الوكالة والتوحيد المحاسبي في تغطية أهداف أصحاب المصالح في الشركات:

1/ توحيد المعايير المحاسبية ومشكلة المساواة بين أطراف المصلحة:

تغطي الأهداف الموكلة إلى التوحيد المحاسبي والمالي (la normalisation comptable et financière) إلى حد كبير الأهداف التي جاءت بها نظرية الوكالة، ومع ذلك، هناك اختلافات جوهرية[3]:

- يبدو أن أصحاب المصلحة الآخرين (غير المساهمين)، كالمستخدمين الأوليين للمعلومات للمحاسبية والمالية، وينبغي أن تؤخذ توقعاتهم الخاصة بعين الاعتبار. وهذا ما يثير مسألة المعلومات المحاسبية غير المعلومة المالية، على سبيل المثال: المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛
- إشكالية استمرارية الاستغلال تأخذ بعدا مكملا، لأنها لا تتعلق فقط باحترام الشروط التعاقدية، ولكن أيضا يجب إحترام مصالح أصحاب المصلحة، على سبيل المثال، تبنى الشركة لاستراتيجية محفوفة بالمخاطر، فهي بذلك تحول جزاء من هذه المخاطر المتبقية إلى أصحاب المصلحة الآخرين؛
- إذا تدهور الوضع، قد يتم توجيه الشركة إلى إقالة الموظفين، وإيقاف علاقاتها التعاقدية مع بعض الموردين، ووقف خطوط الإنتاج. ففي هذه الحالات، يمكن للشركة أن تحترم شكل

[1] Benoît PIGE, op. Cit, p 57.
[2] Laurent CAPPELLETTI, Benoît PIGE, Véronique ZARDET, arbitrer et négocier la place de la norme dans l'organisation, Editeur : EMS Editions, 2015, pp 56-57.
[3] Robert OBERT, pratique des normes IFRS : Référentiel et guide d'application, Editeur : Dunod, Edition n° : 6, 2017, pp 13-14.

العقود، أي أن تعوض موظفيها، وتدفع إلى مورديها، وتضمن تسليم الطلبيات، دون احترام مصالح أصحاب المصلحة.

هذه الأسئلة لها تأثير قوي على توحيد المعايير المحاسبية، لأنها تشير إلى طبيعة المعلومات المالية وتقييم المعاملات ذات المخاطرة.

2/ المسير باعتباره قاضي النزاع (Le dirigeant en tant qu'arbitre des conflits):

يتمثل دور المسير في مراعاة المصالح المختلفة لأصحاب المصلحة وتحديد بالتعاون مع مجلس الإدارة، الاستراتيجية التي تلبي على الأقل جزئيا تطلعات كل طرف منهم. ففي المقاربة التساهمية (l'approche actionnariale)، هناك خطر كبير لا يستهان به، فيما يخص إمكانية أن يقوم المسير بتمييز مصالح أحد أصحاب المصلحة على حساب مصالح الآخرين. أما في المقاربة التساهمية، يوفر الربح مرجعا (مرتبطا بتقييمات السوق) لتقييم أداء الشركة ومسيرها، ولا يوجد مرجع مماثل في مقاربة أصحاب المصلحة (dans une approche parties prenantes).

المعلومة المحاسبية والمالية تؤدي دور مدعم (un rôle renforcé)، لأن هدفها مهم، فهو لا يكمن فقط في تقديم صورة عن قيمة الشركة ومقارنتها بالقيمة السوقية، ولكن يجب توفير معلومات تسمح بتقييم عمل المسيرين ومدى ملاءمة القرارات المتخذة والمنفذة من طرفهم[1].

3/ نموذج الحوكمة المقترح من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (Le modèle de gouvernance proposé par l'IASB):

منذ عام 2005م، قام المجلس الدولي لمعايير المحاسبة (the International Accounting Standards Board: IASB) بتكييف إطاره المفاهيمي (son cadre conceptuel)، وتم نشر وثيقتين هامتين في عام 2008م. على الرغم من أن مجلس معايير المحاسبة الدولية لم يأخذ بنموذج نظرية الوكالة أو نموذج نظرية أصحاب المصلحة، رغم التحرك نحو تعزيز أولوية المساهمين في رأس المال على حساب أصحاب المصلحة الآخرين، الذين لم يصبحوا كفاعلين لديهم حقوق على الشركات، سواء كان ذلك يتعلق بالموظفين أو العملاء أو السلطات العمومية، فإن الإطار المفاهيمي الجديد الذي اقترحه مجلس معايير المحاسبة الدولية لا يأخذ بعين الاعتبار مخاوفهم النوعية.

هذا الشيء يثير إشكالية سياق التقارير عن التنمية المستدامة، وهذه التقارير التي يجب دمجها مع الضبط المحاسبي الدولي (à la normalisation comptable internationale)، أو يجب إنشاء مجموعة جديدة بالكامل من من الحاجيات الدولية (instances internationales)[2].

4/ الإطار المفاهيمي لعام 1989م (Le cadre conceptuel de 1989):

في إطارها المفاهيمي الخاص بإعداد وعرض القوائم المالية والذي نشر في عام 1989م، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بتعريف مستخدمي القوائم المالية على النحو التالي: "المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، المقرضين، الموردين، الدائنين الآخرين، الزبائن، الدول وهيئاتهم العامة والجمهور"، وفي الفقرة التاسعة (09)، تقترح اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية (IASC) تقديرا

[1] Hichem BOUSSADIA, la gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant: cas de l'entreprise publique algérienne, thèse de doctorat, option management des organisations, spécialité audit et contrôle de gestion, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Abou Beker Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014, p 65.

[2] Jacques RICHARD, Christine COLLETTE, comptabilité générale : Système français et normes IFRS, Editeur : Dunod, Edition n° : 8, 2008, p 19.

لاحتياجات هؤلاء المستخدمين المختلفين. وبالتالي، بالنسبة للموظفين وممثليهم، فهم مهتمون بالمعلومات التي تدور حول استقرار وربحية الشركة التي توظفهم. كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تسمح لهم بتقدير قدرة الشركة على تقديم تعويضات لهم في مجال التقاعد وفرص العمل[1].

أما الفقرة العشرة (10) فنصت على ما يلي: "على الرغم من أنه لا يمكن تلبية جميع احتياجات مستخدمي هذه المعلومات من خلال القوائم المالية، إلا أن هناك احتياجات مشتركة بين جميع المستخدمين لها. وبما أن المستثمرين هم حاملي رأس المال ولهم مخاطر متعلقة بنشاط الشركة، فإن توفير القوائم المالية التي تلبي احتياجاتهم سوف يلبي أيضا معظم احتياجات المستخدمين الآخرين، والتي قد تكون مقتنعة بهذه القوائم المالية"، وهذه الفقرة أساسية لأنها تبرز لنا نقطتين (02)[2]:

- **المستثمرون هم أكثر المستخدمين المطالبين بالقوائم المالية:** لذلك تلبية هذه المتطلبات يسمح بتلبية حاجيات المستخدمين الآخرين من المعلومات، وهذا لا يعني بالضرورة وجود تسلسل هرمي بين احتياجات المستخدمين. هذه الفقرة تترك الباب مفتوحا للضبط المحاسبي (à une normalisation comptable)، والذي من شأنه تلبية الاحتياجات الأخرى التي لم يتم تلبيتها من خلال القوائم المالية؛
- **جلب رؤوس أموال بمخاطرة (d'apporteurs de capitaux à risque):** من الضروري الآن طرح سؤال حول حقيقة هذا المفهوم. وكما أثبتت الأزمة المالية لعام 2008م بأن المستثمرين ليسوا هم الحاملين الوحيدين لرأس المال ذو المخاطر. وبالمثل، فإن الموظفين، حتى وإن لم يكونوا كمساهمين في رأس المال بالمعنى الدقيق للكلمة، فهم يساهمون برأس مالهم البشري والاجتماعي. ففي حالة إفلاس شركة، يمكن أن يتعرض هذا الرأس المال إلى الضرر، مما ينجر عليه التعرض لمخاطر هذا النوع من رؤوس الأموال[3].

5/ اعتراف المعايير المحاسبية الدولية بحقوق أصحاب المصلحة، حالة الإعانات العمومية (La reconnaissance par les normes comptables des droits des parties prenantes, le cas des subventions publiques):

المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 (IAS 20) والذي يتناول محاسبة الإعانات العمومية (la comptabilisation des subventions publiques)، ويرتبط السؤال المحوري حول طبيعة المعاملة التي يقوم عليها مبدأ دفع الإعانة العمومية، وهنا تتجلى لنا مقاربتين، فالأولى تعتبر أن الإعانة تعتبر كوسيلة للتمويل بنفس طريقة التمويل الذاتي أو الاستدانة (au même titre que l'autofinancement ou que l'endettement).

أما المقاربة الثانية، فهي تعتبر أن الإعانة هي ذلك المقابل للتكاليف الإضافية التي تتحملها الشركة (حتى لو كان ذلك فقط للحفاظ على الإنتاج محليا، رغم أن تكاليف اليد العاملة أعلى من تلك التي لوحظت في البلدان النامية).

المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 وفي فقرته 13، أوضح أن هناك مقاربتان عامتان لمحاسبة الإعانات الحكومية، فالأولى مقاربة بواسطة الميزانية (l'approche par le bilan)، ووفقها يتم تسجيل

[1] Benoît PIGE, Xavier PAPER, op. Cit, p 25.
[2] Idem, pp 27-28.
[3] Frédéric PARRAT, théories et pratiques de la gouvernance d'entreprise, Editeur : Maxima, 2014, pp 140-141.

الإعانة مباشرة في الأموال الدائمة، وهناك مقاربة ثانية، وهي مقاربة بواسطة النتيجة (l'approche par le résultat)، حيث يتم تسجيل الإعانة في حسابات النتائج على أساس دورة مالية فأكثر.

المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 وفي فقرته 14: يقوم أنصار المقاربة بواسطة الميزانية (Les partisans de l'approche par le bilan) بتقديم الحجج التالية[1]:

- تمثل المنح العمومية وسيلة للتداول، ويجب معاملتها على هذا النحو في الميزانية، بدلا من تسجيلها في حسابات النتائج، وذلك بغية تعويض عناصر التكاليف التي يتم تمويلها، وعندما لا يتوقع سدادها، فيجب تسجيلها مباشرة في الأموال الدائمة؛
- من غير المعقول تسجيل الإعانات العمومية في حسابات النتائج، لأنه لا يتم اكتسابها، ولكنها تمثل حافزا تمنحه الحكومة دون تكاليف مرتبطة بها (بالإعانة).

المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 وفي الفقرة 15: الحجج المؤيدة لمقاربة حسابات النتائج هي كما يلي[2]:

- بما أن الإعانات الحكومية هي مدخلات من مصادر أخرى بخلاف المساهمين، فيجب ألا يتم تسجيلها مباشرة في الأموال الدائمة، ولكن يجب تسجيلها في إيرادات السنوات المناسبة لها؛
- نادرا ما تعطى الإعانات العمومية مجانا، وتستفيد الشركة منها بعد الامتثال لبعض الشروط واحترام الالتزامات المقدمة لها، ولهذا السبب، يجب تسجيلها في الإيرادات المقابلة للتكاليف التي جاء من أجلها الدعم؛
- بما أن ضريبة النتائج والضرائب الأخرى يتم خصمها من المداخيل، فمن المنطقي معالجة الإعانات الحكومية في حسابات النتائج، لأنها امتداد للسياسات الضريبية؛
- يستخدم المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 مبدأ التسجيل النظامي أو النسقي (le principe de comptabilisation systématique) في حسابات النتائج. وبالتالي، فإن تسجيل الإعانة يتوافق مع قبول (صريح أو ضمني) للالتزام (رسمي أو غير رسمي) تجاه الشركة. هذا المبدأ، الذي ألقى الضوء عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 20، وهو منطق منطقي، وحسب الرؤية الاقتصادية، يجب أن تكون أي منفعة في المعتاد لها مقابل، وفي نفس الوقت تكون مبتكرة، لأن بعض الحقوق أو الالتزامات التي لا تخضع لعقد شكلي، وغالبا ما يتم تجاهل الشكليات ببساطة من خلال التقارير المالية.

والأكثر إثارة للاهتمام في المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 ليس هو الخيار التقني الذي يتم اعتماده كحجة يتم تطويرها لتبرير التسجيل المحاسبي، ففي الواقع، أن التسجيل في حسابات النتائج، يعني ضمنيا أن التزام الشركة تجاه السلطات العمومية قد تم إطفاؤه عندما تسجل الإعانة بالكامل في حسابات النتائج. وعلى العكس من ذلك، إذا تم تسجيل الإعانة في الأموال الدائمة، يمكن اعتبار أن الإعانة العمومية تمثل حقا للملكية أو حق ممارسة الرقابة على الشركة (ou d'un droit de regard sur l'entreprise).

تقوم مقاربة "أصحاب المصلحة" بتفضيل تسجيل الإعانة في الأموال الدائمة بدلا من النتيجة. والحل الذي يعتمده المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 يتماشى مع مقاربة "نظرية الوكالة" التي تعتبر فيه

[1] Benoît PIGE, Xavier PAPER, op. Cit, pp 30-31.
[2] Idem, pp 32-33.

السلطات العمومية كأطراف أخرى متعاقدة معا (comme des tiers cocontractants)، في مقابل إعاناتهم، يجب أن تحصل هذه السلطات العمومية على تعويض غير مباشر، لكن الإعانات المقدمة لا تمنح لهم الحق في التدخل في الأمور المتعلقة بالتسيير العام للشركة[1].

المطلب الثالث: المعلومة المالية وحوكمة المنظمات (L'information financière et la gouvernance des organisations):

على مدار قرن من الزمن، أصبحت المحاسبة تدريجيا نظاما يجذب المتخصصين (une discipline de spécialistes) والتقنيين الذين يتقنون التسجيلات حسب طريقة القيد المزدوج. وتاريخيا، كانت المعلومات تتطلب دائما من المتخصصين، والكتاب في العصور القديمة، والمؤلفون في القرون الأخيرة، ولضمان مستقبلهم، سعى المؤلفون دائما إلى تشفير معرفتهم، مما جعلها صعبة جدا على غير المتخصصين للوصول إليها.

وقد قوى تبني معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية (International Accounting Standards: IAS/ International Financial Reporting Stardards: IFRS) هذا التخصص وأظهر حدوده بشكل واضح، ويعتبر مضمون المعايير (IAS/IFRS) من النوع الذي يتطلب معرفة واسعة في هذا الجانب. ولكن من المفارقة، أن ينظر الآن إلى النتائج الملموسة لمعايير المحاسبة من قبل الجميع.

في حين أن التكلفة التاريخية كانت تسجل الأحداث الماضية فقط، إلا أن التسجيل حسب القيمة العادلة في الوقت الحالي يراعي ما سيحدث وقيمة التوقعات المستقبلية (طريقة إعادة التقييم). ولذلك فإن معايير المحاسبة الدولية تعمل مباشرة على إظهار أداء الشركات، وليست هذه المعايير هنا كخلفية فقط للتسجيل (أو كطريقة توضح كيفية التسجيل المحاسبي للأحداث أو العمليات التي تقوم بها الشركات)، بل تفرض هذه المعايير طرق وحلول مما يجعلها في مقدمة ما تم تطبيقه في الميدان المحاسبي حتى الآن.

وبالإضافة إلى ذلك، أتاح تطور الرقمنة الآلية تسجيل عدد من البيانات التي لا يمكن تصورها منذ قرن مضى، وكان الغرض من التسجيل وفق مبدأ القيد المزدوج، هو ضمان انتظام ونزاهة المحاسبة عن طريق تقليل الجهود. لقد أصبح هذا التبسيط غير ضروري الآن لأن أنظمة تكنولوجيا المعلومات قادرة على تخزين المعلومات بكميات كبيرة، وتكرارها، وفرزها، وتحليلها[2].

يتم في الآونة الأخيرة نقل وإعداد وتطوير المعلومات من المحاسبين إلى المختصين في الإعلام الآلي. في حين لا تزال هناك حاجة للمتخصصين لفك رموز المعايير من أجل ضمان توافق الممارسات مع المتطلبات المعيارية، فإن هذا العمل نفسه يميل إلى أن يكون في برامج الكمبيوتر.

أصبحت المحاسبة وفق القيد المزدوج ميتة مع التطور الهائل للكمبيوتر الشخصي وبرامج المحاسبة، ويبقى المظهر، لكن الواقع يختلف، ويعكس شكل القوائم المالية ذاتها هذا التطور، في حين أن الميزانية وحسابات النتائج (du compte de résultat) يشكلان كل شيء في الشركة، وهما يسمحان بتفصيل جميع حسابات ميزان المراجعة، فإن القوائم المالية الآن تتضمن بشكل منهجي جدول تدفقات الخزينة (des flux de trésorerie)، هذا الأخير يدمج جميع المعلومات الخاصة بالميزانية وحسابات النتائج.

[1] Benoît PIGE, Xavier PAPER, op. Cit, pp 33-34.
[2] Benoît PIGE, op. Cit, pp 103-104.

لكن التحدي لم يعد في بقاء تقنيات المحاسبة التي عفا عليها الزمن، لكن الأساس في بناء نظام جديد لمعالجة المعلومات، يسمح بالإبلاغ عن تصرفات الشركات. والسؤال الجوهري، إلى من يجب توجيه هذه المعلومات؟

هناك تصوران متعارضان، تصور فردي (une conception individualiste) وتصور جماعي (une conception collective). ففي التصور الفردي، يجب أن تسمح المعلومات المالية للفاعلين باتخاذ القرارات المثلى. وفي التصور الجماعي، يجب أن تسمح المعلومات المالية للدولة أو السلطات العمومية باتخاذ قرارات تزيد من المصلحة الجماعية[1].

من الناحية التاريخية، فإن التصور الأمريكي للمحاسبة قد جعلها تستبعد المصلحة الفردية، بينما كان التصور الفرنسي أكثر إصرارا على الاهتمام الجماعي بوضع خطط خماسية لإعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية.

بين المصلحة الفردية والجماعية ينشأ بعد ثالث، وهو التفاعلات بين الأفراد في الوسط الجماعي (les interactions entre les individus au sein d'un collectif). وفي المقاربة الفردية (dans l'approche individuelle)، من الممكن أن نأخذ بعين الاعتبار التفاعلات، ولكن هذه التفاعلات يتم ضبطها دائما بالنسبة لفرد معين (أو ربما مقارنة بالعديد من الأفراد الذين يشاركون في نفس المصالح المشتركة).

في المقاربة الجماعية (dans l'approche collective)، لا يتم فهم التفاعلات الفردية إلا من خلال تأثيرها الكلي. وهنا يمكن تمييز بين المقاربة الفردية والجماعية، والتمييز بين الاقتصاد الجزئي الذي يدرس المعاملات الاقتصادية وبين الفاعلين الأفراد والاقتصاد الكلي الذي يدرس التأثير الكلي (أو الجماعي) لهذه المعاملات.

هذا البعد الثالث الذي يمزج (qui émerge) بين الفرد والجماعة، والذي يمنح التماسك للكل، وهو المقاربة المركبة (c'est l'approche complexe)، والذي يسعى فيه كل طرف في نفس الوقت إلى متابعة مصالحه الفردية ويتعاون في المصلحة الجماعية التي تتجاوزه.

لا يتعارض الاثنان فقط، بل يتقاطعان ويرسل كل منهما للآخر، فالتفاعلات الفردية تبني الفاعل، لكنها تبني أيضا الجانب الجماعي. وبنفس الطريقة، يتدخل الفرد والجماعة في المعاملات بين الفاعلين.

في هذا الإطار من الفكر، تساهم المعلومات بشكل كامل في هذه التفاعلات، لا تسمح المعلومات للجهات الفاعلة فقط باتخاذ القرار والتصرف، ولكنها تؤثر في الوقت نفسه على المجموعة، وهذه المجموعة هي نفسها من تحدد قواعد اللعبة التي تنطبق على المعاملات الفردية[2].

للمحاسبة هدف مزدوج، فالأول يتمثل في إعلام أصحاب المصالح من أجل اتخاذ القرارات التي تحقق أقصى مصلحة لهم على المدى الطويل، والثاني يتمثل في إعلام المجتمع عن طبيعة وتأثير المعاملات الفردية التي تتم داخله.

كما قلنا أعلاه، فإن فكرة الجماعة أو المجتمع لها ترجمة ملموسة في الإقليم، وفي المجتمع الذي يعطي الحياة لهذه المنطقة، وفي القواعد (أو المؤسسات) التي تحكم العيش بين أفراد المجتمع داخل الإقليم، ومواجهة الجهات الخارجية الفاعلة في الإقليم.

[1] Frédéric PARRAT, op. Cit, pp 164-165.
[2] Benoît PIGE, op. Cit, p 104.

إذا كانت المنظمات عبارة عن كيانات مركبة (des entités complexes) تتكون من أصحاب المصالح، والجهات الفاعلة الفردية، وفي الوقت نفسه موجودة من خلال التفاعلات بين مختلف أصحاب المصلحة، فإن حالة المعلومات تتغير بشكل جذري.

لم تعد المعلومات تهدف فقط إلى تقليل عدم التماثل في المعلومات، بل تهدف أيضا إلى المساهمة في حيوية المنظمة التي تنشأ عن طريق التفاعلات المتعددة بين أصحاب المصلحة. المعلومات تمر من المصلحة الخاصة إلى المصلحة المشتركة.

المصلحة الخاصة هي تلك الخاصة بالأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة، والمصلحة المشتركة هي التي تنشأ من وجود المنظمة، وليس الفاعل الفردي، بل الفاعل الجماعي الذي يتألف من أفراد (أو الجماعة).

النظر في المعلومات باعتبارها سلعة مشتركة، يتطلب منا إعادة صياغة الإشكالية المتعلقة بإدارة السلع المشتركة، وبالتالي، فإن الإشارة إلى عمل إلينور أوستروم (Elinor Ostrom) على إمكانية إدارة سلعة مشتركة عن طريق تعبئة التفاعلات بين الجهات الفاعلة دون المرور بالضرورة بالعون المركزي.

تم تطوير نتائج هذه المقاربة على توحيد المحاسبة، وهي تتعلق بالحاجة إلى الخروج من وجهة نظر مستخدمي الحسابات التي تقتصر على فئة محدودة، إلى أصناف عديدة من الفاعلين. ولأنها من المصالح المشتركة أيضا، فإن المحاسبة تساعد في تشكيل التفاعلات بين الجهات الفاعلة، وليس فقط اللعبة الفردية للأطراف الفاعلة، بل أيضا في قواعد اللعبة التي تحكم أعمال الفاعلين والتفاعلات بينهم.

يتطلب مفهوم المحاسبة هذا كسلعة مشتركة، مراعاة التفاعل المركب بين الحاجة للمبادئ المحاسبية التي تعزز الرؤية الشاملة، والحاجة إلى تطابق المعايير على مستوى الإقليمي (d'harmoniser les normes à un niveau territorial)[1].

ومن خلال أجزاء المبحث الثاني، الذي حاولنا فيه إدراك ودراسة علاقة المعلومة المالية بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية، حيث توصلنا إلى أن المحاسبة المالية وسيلة فعالة في الشركات الاقتصادية، فهي عكس المحاسبة التاريخية (المحاسبة العامة) المبنية على الأحداث الماضية، فالمحاسبة المالية تمكن أصحاب المصالح من معرفة مسار شركاتهم على المدى القريب والمتوسط، وبالتالي وضع الخطط والتوقعات واتخاذ القرارات وإجراء التصحيحات اللازمة وفي وقتها المناسب.

[1] Benoît PIGE, op. Cit, pp 106-107.

المبحث الثالث: أثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية:

خصصنا المبحث الثالث لدراسة "أثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية"، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث كذلك إلى ثلاث مطالب. سنتوجه بالدراسة في المطلب الأول إلى إلقاء الضوء على "الترسانة القانونية لمهنة المراجعة في الجزائر بعد تبني سياسة الإنفتاح الاقتصادي"، وسنلقي الضوء في المطلب الثاني على موضوع "مهنة تدقيق الحسابات في الجزائر بعد سن القانون 10-01". أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث، فسنعالج فيه "دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات".

المطلب الأول: الترسانة القانونية لمهنة المراجعة في الجزائر بعد تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي:

1/ أهم النصوص التشريعية والتنظيمية لمهنة التدقيق في الجزائر بعد سن قانون 10-01:

جاء القانون رقم 10-01 المؤرخ 29 جوان 2010م والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ليلغي بواسطة المادة 83 منه جميع الأحكام المخالفة له، ولا سيما القانون رقم 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991م، والمتعلق هو أيضا بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد[1].

وأعقب إصدار هذا القانون الكثير من المراسيم والأوامر المشتركة بين المهن الثلاثة وغيرها من الضوابط المحددة لمهنة محافظ الحسابات، وهذه النصوص مذكورة فيما يلي[2]:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011م، والمتعلق بالتكوين وقواعد العمل للمجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 27 جانفي 2011م، والذي يحدد تركيبة وصلاحيات وقواعد عمل المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 27 جانفي 2011م، والمتعلق بتحديد تشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين (l'Ordre National des Experts-Comptables: ONEC)، للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (la Chambre Nationale des Commissaires aux Comptes: CNCC) وللمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين (l'Organisation Nationale des Comptables Agréés: ONCA) (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-29 المؤرخ في 27 جانفي 2011م، والمتعلق بتحديد رتب وصلاحيات ممثلي وزير المالية في المجالس الوطنية للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية

[1] https://www.algerianbanks.com/index.php/controle-des-commissaires-aux-comptes/ consulté le 16 juillet 2018 à 16:03.

[2] Lamri DJOUIMAA, historique du commissariat aux comptes en Algérie, revue de l'auditeur, n° 2, octobre 2014, p 14.

لمحافظي الحسابات وللمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛

- المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 27 جانفي 2011م والذي يحدد شروط وإجراءات الإعتماد لممارسة مهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 27 جانفي 2011م، المتعلق بشروط ومعايير محددة لمكاتب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 27 جانفي 2011م، المتعلق بتعيين محافظي الحسابات (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16 فيفري 2011م، المحدد للشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب (الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 20 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-73 المؤرخ في 16 فيفري 2011م، يحدد كيفيات ممارسة المهمة التضامنية لمحافظة الحسابات (co-commissariat aux comptes) (الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 20 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 2011-202 المؤرخ في 26 ماي 2011م، الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وآجال إرسالها (الجريدة الرسمية رقم 30 الصادرة في 1 جوان 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-393 المؤرخ في 24 نوفمبر 2011م، الذي يحدد شروط وكيفيات سير التربص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين (الجريدة الرسمية رقم 65 الصادرة في 24 نوفمبر 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013م، يحدد درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين خلال ممارسة وظيفتهم، وكذا العقوبات التي تقابلها (الجريدة الرسمية رقم 3 الصادرة في 16 جانفي 2013م)؛
- القرار المؤرخ في 26 مارس 2013م والذي يحدد شروط المساحة والمرافق الصحية والتجهيزات التي يجب توفرها في المحل المهني للخبراء المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية رقم 48 الصادرة في 29 سبتمبر 2013م).

المطلب الثاني: مهنة تدقيق الحسابات في الجزائر بعد سن القانون 10-01:

1/ تعريف محافظ الحسابات:

يعرف محافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يتولى باسمه الخاص وتحت مسؤوليته الخاصة إثبات صدق وصحة حسابات مؤسسات مختلفة، على أن يزاول هذه المهنة بشكل مستمر ومعتاد"[1].

ويعد محافظ حسابات في التشريع الجزائري: "كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"[2].

2/ مسؤوليات محافظ الحسابات (La responsabilité du commissaire aux comptes):

مسؤولية محافظ الحسابات يمكن البحث في المجال المدني، الجنائي أو التأديبي.

2-1/ المسؤولية المدنية (La responsabilité civile):

يتم تحديد نطاق المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات في القانون التجاري الجزائر في المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري، وتنص هذه المادة على أن: "مندوبو الحسابات مسؤولون، سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير، عن الأضرار الناجمة عن لأخطاء واللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم. ولا يكونون مسؤولين مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين، حسب الحالة، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعهم عليها"[3].

أما القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010م فقد نص في المادة 59 على أن: "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج"، كما نص في المادة 61 منه على أنه "يعد محافظ الحسابات مسؤولا تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه. ويعد متضامنا تجاه الكيان أو تجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون. ولا يتبرأ من مسؤوليته بما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته، وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم يتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها. وفي حالة معاينة مخالفة، يثبت أنه أخبر وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة"[4].

2-1-1/ شروط المسؤولية المدنية:

عند فحص الحسابات والمصادقة على صحتها ومطابقتها، فان محافظ الحسابات يكون ملزما بتوفير الوسائل، وبالتالي فان عدم صحة الحسابات المصادق عليها لا يتحمل مسؤوليتها، وما على المدعي تقديم الدليل على أن محافظ الحسابات قد أخل بمهامه في الوسائل الموضوعة خلال المراقبة.

---

[1] عمر شريقي، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2012م، ص 93.

[2] المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010م، الجريدة الرسمية رقم 42 لسنة 2010م، ص 07.

[3] المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري الجزائري، التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993م، الجريدة الرسمية رقم 27 لسنة 1993م، ص 34.

[4] المادتين 59 و61 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 10.

إن هذا التحليل يستند على حقيقة هي أن محافظ الحسابات لا يصادق على دقة الحسابات (exactitude) وإنما على انتظامها وصحتها (régularité et sincérité)، ومن ثم فإن صعوبات مهمة محافظ الحسابات تعطي لنتائج مراقبته طابعا احتماليا، وهو ما يعد معيارا للتفريق بين الالتزام بالوسائل عن الالتزام بالنتائج.

ووفقا لتعابير القانون، فإن عدة مهام تترك مكانا لمخاطرة جدية، بالرغم من أنها تنتج التزاما بالنتيجة، ومنها افتراض الخطأ (présomption de faute) عندما لا تنفذ هذه المهام، ومنها[1]:

- المصادقة على صحة (exactitude) المبلغ الإجمالي للأجور المقدمة للأشخاص ذوي الدخل العالي في لشركة؛
- مراقبة نزاهة تعديلات القانون الأساسي؛
- مراقبة الاتفاقيات المبرمة بين الشركة والقائمين بإدارتها (أعضاء مجلس الإدارة)؛
- مراقبة حسابات النتائج.

ففي هذه الحالات، فإن النشاطات المفروضة على محافظ الحسابات هي واضحة بما فيه الكفاية، على أن عدم تنفيذها يشكل خطأ، وهذا يؤدي إلى التفريق وفقا للمهمة، إذا كان محافظ الحسابات لديه الالتزام بالوسائل أو الالتزام بالنتيجة.

2-1-2/ علاقة السببية:

مثل ما هو مطبق في القانون العام، فان مسؤولية محافظ الحسابات لا يمكن ضبطها إلا إذا أثبت المدعي وجود علاقة السببية بين الخطأ المرتكب من طرف محافظ الحسابات والضرر الناتج.

ولكن من الصعب إثبات هذه السببية، فمن جهة، أن محافظ الحسابات يراقب، ولكن يجب ألا يتدخل في التسيير، ومن جهة أخرى، فان خطأ محافظ الحسابات لا يكون أبدا السبب الوحيد للضرر.

وأخيرا يجب التمييز بين الضرر الذي يسببه محافظ الحسابات وذلك الذي يحدثه المسيرون أو المحاسب المكلف بمسك الحسابات. وعليه، فإن نتائج أعمال محافظ الحسابات، حتى ولو أخذت بعين الاعتبار من طرف المدعين، فهي لا تعتبر سوى عنصرا من عناصر تقدير وضعية الشركة، وينجم عن ذلك أن التقصير المهني المحتمل لا يمكن أن يكون إلا أصل الخسارة في فرصة لتفادي كل الضرر الذي يطالب بجبره[2].

3-1-2/ تحمل المسؤولية:

عندما تثبت علاقة السببية، فان محافظ الحسابات المخطئ سيحكم عليه بجبر الضرر المرتكب سواء كان شريكا أو فاعلا في الضرر. ففي الحالة الأولى ستتم مساءلته عن الضرر الإجمالي بالاشتراك مع الأطراف الأخرى (المسيرين، المحاسب، البنكي، الأجراء...إلخ)، والحكم عليهم يكون بالتضامن.

ولكن بالنسبة للتعويض عن الضرر الناتج فهو أمر صعب للغاية، لأن محافظ الحسابات لا يتدخل في التسيير وليست له أية سلطة على المسيرين في الشركة ولا على المتدخلين الخارجيين (مثل الخبير المحاسبي، الجبائي، المستشار القانوني...إلخ)، والذين يتصرفون بكل حرية.

---

[1] محمد جامعة طاهري، خلاف قرماش، المسؤولية المدنية والجنائية لمحافظ الحسابات، مجلة البشائر، العدد الثاني، بشار، الجزائر، ديسمبر 2015، ص ص 171-172.

[2] نفسه، ص 172.

وهذا ما يدفع القاضي إلى اعتبار أن مهمة محافظ الحسابات تؤدي إلى "تخفيض الشكوك"، ومن ثم فان خطأ محافظ الحسابات في حالة إثباته، لا يترتب عنه سوى ضياع الفرصة لتحقيق ربح أو التنبؤ بخسارة أو اختلاس، فالتعويض سيحدد في جزء من كامل الضرر، وهذا ما يؤدي في أغلب الحالات إلى تعويض جزافي[1].

2-1-4/ دعوى المسؤولية:

فيما يخص دعوى المسؤولية، فهي تتميز عن دعوى الإقالة، في أن الواحدة تجر الأخرى، وذلك لاستنادهما إلى أساس الخطأ، فدعوى الإقالة تقوم على إنهاء مهام محافظ الحسابات بسبب خطأ أو مانع بموجب أمر من رئيس المحكمة المختص، وبناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو من مساهم أو أكثر يمثلون عل الأقل عشر (10/1) رأس مال الشركة أو الجمعية العامة[2].

إن محافظ الحسابات المعين في المسؤولية المدنية يتعين عليه اكتتاب عقد تأمين لضمان المسؤولية المدنية التي يتحملها أثناء ممارسة مهامه، وهو ما نصت عليه المادة 75 من القانون 10-01.

وإن دعوى المسؤولية ضد محافظ الحسابات تتقادم بمرور ثلاث (3) سنوات ابتداء من واقعة الضرر إذا لم يقم بإخفائها، وتسحب من تاريخ المصادقة. أما إذا كان هناك إخفاء، فان التصريح بالضرر الذي يبديه المدعي هو الذي يعد نقطة انطلاق التقادم، ما عدا إذا كانت المصادقة بتحفظ ومن شأنها أن تثير انتباه المعنيين[3].

2-2/ المسؤولية التأديبية (المهنية):

لقد نظم المشرع الجزائري في المادة 5 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في المادة 63 وذكر العقوبات التأديبية، والتي تسلط على محافظ الحسابات وقام المشرع بتحديد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها، حيث جاء في نص المادة: "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة الوظيفة"[4].

حيث اعتبر المشرع الجزائري بأن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة محافظ الحسابات لوظيفته، وقد حددت المادة الثانية (02) من المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013م، درجة الأخطاء التأديبية المرتكبة من طرف الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين خلال ممارسة وظيفتهم، وكذا العقوبات التي تقابلها[5]،

---

[1] Gérard LEJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, audit et commissariat aux comptes, Editeur : Gualino, 2007, p 77.

[2] محمد بن جميلة، مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة، مذكرة لنيل الماجيستير، تخصص قانون مالية، جامعة قسنطينة، 2010م، ص 112.

[3] المادة 75 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[4] خديجة تمار، تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017م، ص 437.

[5] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013م، الجريدة الرسمية رقم 3 الصادرة في 16 جانفي 2013م، ص 18.

وباعتبار أن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا دقيقا للخطأ التأديبي، فيمكنه بموجب ذلك أن يمتد ليشمل الحالات التالية[1]:

2-2-1/ عدم احترام الضوابط المتعلقة بالالتزامات الواجب احترامها اتجاه الغرفة الوطنية:

نتيجة لعدم احترام محافظ الحسابات لمختلف العلاقات التي تربطه بالغرفة، كأن لا يقوم بإعلامها في أجل قدره شهر واحد بكل التغيرات التي قد تطرأ أثناء حياته المهنية.

2-2-2/ الأخطاء التأديبية الناجمة عن عدم احترام حالات التنافي المنصوص عليها قانونيا:

بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية الممكن تسليطها ضد محافظ الحسابات الذي لم يحترم حالات التنافي المنصوص عليها في القانون، يمكن أن تنعقد مسؤولية محافظ الحسابات التأديبية وفق ما تنصت عليه المواد التي تضمنها المرسوم 96-163 المتعلق بأخلاقيات المهن الثلاث.

2-2-3/ الأخطاء الناجمة عن عدم احترام كرامة وشرف المهنة:

على محافظ الحسابات عدم المساس بكرامة المهنة وشرفها والتحلي بالرصانة اللازمة لذلك، فمحافظ الحسابات الذي يرتكب تصرفات مخلة بالشرف والنزاهة حتى خارج ممارسته للمهنة، تجعله يتعرض لعقوبات تأديبية.

2-2-4/ المتابعة التأديبية لمحافظ الحسابات:

مختلف التشريعات لم تقم بتنظيم النظام التأديبي مثلما يتطلب الأمر، فهو يعتبر أضعف نقطة لتنظيم مهنة محافظ الحسابات، وهنالك إجراءات متخذة اتجاه محافظ الحسابات وكذا ضبط العقوبات التأديبية الممكن توقيعها عليه.

2-2-4-1/ الإجراءات المتخذة:

تتمثل الهيئات التأديبية الخاصة بالتنظيم المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر في اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة، التي تقرر العقوبات التأديبية في حق المحافظين، وهذا طبقا للتنظيم وحسب ما نصت عليه المادة 63 من القانون 10-01، بينما نصت الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة السالفة الذكر على حق محافظ الحسابات في الطعن ضد هذه العقوبات أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها، على أن يتكفل التنظيم بتحديد درجات الأخطاء وعقوبة كل واحدة منها.

2-2-4-2/ العقوبات التأديبية:

حددت المادة 63 من القانون 10-01 العقوبات التأديبية الممكن اتخاذها ضد محافظ الحسابات بقولها "تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في: الإنذار، التوبيخ، التوقيف لمدة أقصاها ستة أشهر، الشطب من الجدول.

---

[1] بسمة ملواح، مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01 والممارسة الميدانية (دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة والوادي)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 23 ماي 2016م، ص ص 26-27.

إن المشرع الجزائري تدارك نفسه من خلال القانون 10-01 وفتح باب الطعن فيه أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للقواعد العامة، في حين أنه أحالنا إلى التنظيم الذي يتكفل بتحديد درجة الأخطاء والعقوبات التي تقابلها[1].

2-3/ المسؤولية الجزائية:

لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات على الجانب المالي للشركة فقط والخدمات التي يقدمها لها، بل يساهم أيضا في ديناميكية الحيا ة الاقتصادية فيها، ضامنا بذلك الامتثال لقانون أخلاقيات المهنة وتشجيع شفافية المعلومة المالية، أي أن محافظ الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة، وبذلك فان محافظ الحسابات الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاتها، فانه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية ويتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤوليات[2].

ويتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية في حالة ارتكابه لجرائم يعاقب عليها القانون، كما جاء في نص المادة 62 من القانون 10-01 على أنه "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني"[3].

والمسؤولية الجزائية تتمثل في ارتكاب محافظ الحسابات لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة عن عمد، ومن هذه التصرفات أو الأفعال التي تترتب عليها المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات نذكر[4]:

- تآمر محافظ الحسابات مع إدارة الشركة على توزيع أرباح صورية (أرباح لا توجد في الحقيقة) على المساهمين حتى يتم التضليل على نواحي الإهمال في إدارة الشركة؛
- تآمر محافظ الحسابات مع مجلس الإدارة في مجال اتخاذ قرارات معينة، في ظاهرها أنها في مصلحة الشركة، ولكن في الحقيقة أنها مضرة بمصالحها أو مصالح المساهمين؛
- تقديم تقارير غير مطابقة لحقيقة الوضعية المالية في الشركة؛
- إغفال محافظ الحسابات وتعاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين في الشركة؛
- عدم احترام سر المهنة وتسريب أسرار الشركة محل عملية التدقيق[5].

ولا يمكن الحديث عن المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات إلا إذا توفرت ثلاث (03) عناصر رئيسية، وهي[6]:

1) **العنصر القانوني (l'élément légal):** لا يمكن لفعل أن يكون مخافة جنائية إلا بوجود نص قانوني؛
2) **العنصر المادي (l'élément matériel):** يجب أن يكون الفعل قد انجز فعلا؛

---

[1] بسمة ملواح، مرجع سبق ذكره، ص 28.
[2] محمد جامعة طاهري، خلاف قرماش، مرجع سبق ذكره، ص 173.
[3] عمر شريقي، مرجع سبق ذكره، ص 97.
[4] محمد السيد سرايا، أصول قواعد المراجعة والتدقيق، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص 74.
[5] عبد القادر بومكواز، نسيمة بوعناني، دور محافظ الحسابات في مراقبة شركات المساهمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2013، ص 33.
[6] عمر شريقي، مرجع سيق ذكره، ص 97.

3) **العنصر الأخلاقي (l'élément moral):** حيث الخطأ يجب أن يحدث عمدا وبشكل مفترض.

3/ مهام محافظ الحسابات:

تتمثل مهام محافظ الحسابات فيما يلي[1]:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة، وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين؛
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والشركات أو الهيئات التابعة لها، أو بين الشركات والهيئات التي يكون فيها القائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال الشركة؛
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة، ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير؛
- عندما تعد الشركة حسابات مدمجة، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدمجة وصورتها الصحيحة، وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار؛

يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد[2]:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير المصادقة على الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المبرمة من طرف الشركة؛
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس (05) أجور في الشركة المعنية بعملية التدقيق؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية الشركة.

---

[1] نسرين حشيشي، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص 16.

[2] المادة 25 من القانون 10-01، مرجع سبق ذكره، ص 7.

المطلب الثالث: دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات:

1/ معايير المراجعة الداخلية والحوكمة الجيدة:

بعد صدور معايير المراجعة الداخلية الدولية سنة 2003م، بدأ الفكر المحاسبي في التوجه نحو تغير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية، لتصبح أنشطتها ذات قيمة اقتصادية من جهة، ومن ناحية أخرى إضافة مهارات جديدة للمراجع الداخلي تؤدي به إلى تحسين أداءه ودعم حوكمة الشركات، والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي[1]:

- نشاط مستقل عن الإدارة التنفيذية للشركة، ويقوم بعرض التقارير على مجلس الإدارة وعلى الملاك عند الضرورة؛
- نشاط موضوعي يقوم بتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية من خلال أشخاص مهنيين ذوي خبرة ومهارات عالية، سواء من داخل أو خارج الشركة، وهو ما يؤكد على دعم جودة الخدمات وإرساء قواعد الشفافية؛
- الالتزام من قبل المراجعين الداخليين بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية أكثر من الاعتبارات التنظيمية والقانونية المتبعة في الشركة؛
- توسيع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم؛
- إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها مهنة المراجعة الداخلية، ووضع إطار عام لتحسين أداء أنشطتها؛
- وضع استراتيجية للمراجعة الداخلية تهدف إلى إضافة قيمة للشركة؛
- تطبيق دليل أخلاقيات المراجعة على كل الأطراف التي تزود بخدمات المراجعة الداخلية، وذلك لدعم الثقافة الأخلاقية للمهنة؛
- التأكد من الأداء التنظيمي الفعال في الإدارة والمساءلة2.
- فعالية إيصال المعلومات المتعلقة بالرقابة والمخاطر للجهات الوصية بالشركة؛
- التنسيق الفعال للأنشطة وإيصال المعلومات بين مجلس الإدارة والمراجعين والإدارة.

2/ أثر تبني المعايير الجزائرية للتدقيق على تدعيم حوكمة الشركات:

تعتبر المعايير الجزائرية للتدقيق (Les Normes Algériennes d'Audit: NAA) كدعامة أساسية من دعائم الحوكمة الجيدة للشركات، فهي تمثل إظافة رابعة (04) بعد كل من، إصدار قانون 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي، ميثاق الجزائر للحكم الراشد في جانفي 2009م والقانون 10-01 في جوان 2010م.

---

[1] محمد قـــــادري، سعيدة طيب، مداخلة بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات" في الملتقى العلمي الوطني حول: المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يوم 30 نوفمبر 2017م، ص 14.

[2] حسام السعيد الوكيل، دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين إطار الحوكمة داخل المنشأة، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية المنعقد بالقاهرة، سبتمبر 2007، ص 267.

ويعتبر التدقيق كوظيفة دعم مهمة لمجلس الإدارة، للجنة المراجعة، للإدارة التنفيذية، للمراجع الخارجي، للمساهمين ولكل الأطراف التي لها صلة ومصلحة بالشركة.

وقد ازداد الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية في الجزائر من أجل تعزيز الحوكمة الجيدة للشركات في أعقاب حدوث العديد من حالات التعثر والإفلاس في العديد من الشركات في الدول الافقتصادية الكبرى، والتي كانت نتيجة لخلل في نشاط وظيفة التدقيق، وكنتيجة أيضا لقصور في تطبيق نظام الرقابة الداخلية وسوء التعامل مع المخاطر، وعدم الالتزام بالإفصاح عن ذلك.

وظيفة التدقيق يجب أن يكون لها موقع مميز في الهيكل التنظيمي للشركة في ظل وجود نظام الحوكمة دون تدخل الإدارة التنفيذية، وأن تكون المراجعة الداخلية ذات استقلالية كاملة عن الإدارة حتى تكون أكثر فعالية ويمكن الاعتماد عليها، وذلك حتى يتمكن المراجع الداخلي من تأدية المهام المطلوبة منه، حيث يجب على نشاط المراجعة الداخلية تقييم وتقديم توصيات ملائمة لتحسين عملية الحوكمة بالشركة[1].

وحسب المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة والذي يهدف إلى وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق، من أجل ترقيمة مهنة التدقيق في الجزائر، والتي تتضمن ما يلي[2]:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 210: اتفاق حول أحكام مهام التدقيق؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 505: التأكيدات الخارجية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 560: أحداث تقع بعد اقفال الحسابات والأحداث اللاحقة؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 580: التصريحات الكتابية.

وحسب المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة والذي يهدف إلى وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق، وهي[3]:

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 500: العناصر المقنعة؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 510: مهام التدقيق الأولية، الأرصدة الافتتاحية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 700: تأسيس الرأي وتقرير التدقيق على الكشوف المالية.

وحسب المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة والذي يهدف الى وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق، التي كلها من أجل ترقيمة مهنة التدقيق في الجزائر، والتي ممثلة فيما يلي[4]:

---

[1] أسامة علي ميلاد أبو راوي، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية المنعقد بالقاهرة، سبتمبر 2007، ص 19.

[2] المادة الأولى من المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق، ص 3.

[3] المادة الأولى من المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق، ص 2.

[4] المادة الأولى من المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق، ص 3.

- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520: الإجراءات التحليلية؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570: استمرارية الإستغلال؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 610: استخدام أعمال المدققين الداخليين؛
- المعيار الجزائري للتدقيق رقم 620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق.

ومن خلال ما سبق ذكره، فإن دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، يتحدد من خلال قيامها بفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة، والقيام بالمراجعة الدورية المستمرة، وتصميم إجراءات لمراجعة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على كافة المستويات الإدارية، للتأكد من مدى المحافظة على حقوق أصحاب المصالح المختلفة ذات الصلة بالشركة، وبمدى توافر الإفصاح والشفافية، والتأكيد على دور مجلس الإدارة في خدمة الشركة وأصحاب المصالح، فيما يتعلق بتوافر النظم الرقابية الفعالة، والبرامج الكفيلة لإدارة المخاطر التي تواجه الشركة، وتحديد نقاط الضعف في نظم وهياكل الشركة، بفعل تدني عنصر أو مبدأ من مبادئ الحوكمة، وهو ما يساهم في تعظيم القيمة والمنفعة لجميع الأطراف، مما يؤدي في الأخير إلى تحقيق أهداف الشركة.

المبحث الرابع: أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية:

خصصنا المبحث الرابع والأخير في هذا الفصل لدراسة "أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية"، حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث كذلك إلى ثلاث مطالب. سنتوجه بالدراسة في المطلب الأول إلى إلقاء الضوء على "الترسانة القانونية لمهنة المحاسبة في الجزائر بعد اصدار القانون 07-11"، وسنلقي الضوء في المطلب الثاني على موضوع "الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل إصدار القانون رقم 07-11". أما المطلب الثالث والأخير في هذا المبحث فسنعالج فيه "أثر تطبيق القانون 07-11 على الشركات الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة".

المطلب الأول: الترسانة القانونية لمهنة المحاسبة في الجزائر بعد اصدار القانون 07-11:

1/ القوانين والأوامر (les lois et les ordonnances)[1]:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ 25 نوفمبر 2007م والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي (الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2010/11/25م)؛
- القانون رقم 10-01 المؤرخ 29 جوان 2010م والمتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد (الجريدة الرسمية رقم 42 الصادرة في 2010/07/11م)؛
- الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010م المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 جويلية 2003م والمتعلق بالنقد والقرض (الجريدة الرسمية رقم 50 الصادرة في 2010/09/01م).

[1] Mourad SRAOUI, la réforme comptable et conséquences d'implémentation du système comptable financier : une étude empirique, Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magistère ès sciences commerciales et financières, option : comptabilité, École Supérieure de Commerce, Alger, 2012, p 51.

2/ المراسيم التنفيذية (Les décrets executifs)[1]:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 27 جانفي 2011م والمتعلق تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه (الجريدة الرسمية رقم 7 الصادرة في 2 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996م والذي ينص على إنشاء وتنظيم مجلس الوطني للمحاسبة (الجريدة الرسمية رقم 56 الصادرة في 1996/09/29م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008م والذي يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م والمتضمن النظام المحاسبي المالي (الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة في 2008/05/28م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 7 أفريل 2009م والذي يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي (الجريدة الرسمية رقم 21 الصادرة في 2009/04/8م، ص 4)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-72 المؤرخ في 16 فيفري 2011م، يحدد الشهادات الجامعية التي منح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب (الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 20 فيفري 2011م)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 16 فيفري 2011م يحدد شروط وكيفية تنظيم الامتحان النهائي، بصفة انتقالية، للحصول على شهادة الخبير المحاسبي (الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 20 فيفري 2011م).

3/ القرارات الوزارية (Les arrêtés ministériels)[2]:

- قرار وزاري مؤرخ في 26 جويلية 2008م يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009م)؛
- قرار وزاري مؤرخ في 26 جويلية 2008م يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة (الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009م)؛
- قرار وزاري مؤرخ في 15 سبتمبر 2011م يتضمن تشكيلة اللجان المتساوية الأعضاء للمجلس الوطني للمحاسبة (الجريدة الرسمية رقم 27 الصادرة في 06 ماي 2012م)؛
- قرار ممضي في 24 جوان 2014م يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات (الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 30 أبريل 2014م، الصفحة 12).

4/ التعليمات (Les instructions):

- التعليمة رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009م والمتضمنة التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي المقرر في 2010م[1].

[1] http://www.cnc.dz/reglement.asp, consulté le 25 octobre 2017, à 09:47.
[2] http://www.cnc.dz/reglement.asp, consulté le 25 octobre 2017, à 11:18.

5/ المذكرات المنهجية (Les notes méthodologiques)[2]:

- المذكرة المنهجية رقم 01 (note méthodologique)، الصادرة في 09 أكتوبر 2010م، والمتعلقة بالتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي (Système Comptable Financier: SCF)؛
- المذكرة المنهجية رقم 02، الصادرة في 23 ديسمبر 2010م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02، الصادرة في 29 أكتوبر 2009م عن وزارة المالية والمتعلقة بتطبيق (SCF)، والتي صدرت باللغة العربية؛
- المذكرة المنهجية رقم 03، الصادرة في 28 ديسمبر 2010م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009م عن وزارة المالية، والمتضمنة تطبيق SCF، وأيضا تبعا للمذكرة المنهجية للمجلس الوطني للمحاسبة (Le Conseil National de la Comptabilité: CNC)، والصادرة في 19 أكتوبر 2010م، والتي جاءت لتوضيح التعليمة رقم 02، وتعالج هذه المذكرة الأعمال المتعلقة بالانتقال من المخطط المحاسبي الوطني (Le Plan Comptable National: PCN) إلى SCF والخاصة بالمخزونات (concernant les stocks)؛
- المذكرة المنهجية رقم 04، الصادرة في 20 مارس 2011م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009م عن وزارة المالية والمتضمنة تطبيق SCF، وأيضا تبعا للمذكرة المنهجية لـ CNC، الصادرة في 19 أكتوبر 2010م، والتي جاءت لتوضيح التعليمة رقم 02، وتهدف هذه المذكرة إلى شرح طرق التطبيق التي سيتم تنفيذه أثناء الانتقال من PCN إلى SCF والخاصة بالأصول الثابتة للمنشأة (les immobilisations corporelles de l'entité)؛
- المذكرة المنهجية رقم 05، الصادرة في 26 مارس 2011م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009م عن وزارة المالية، والمتضمنة تطبيق SCF، وأيضا تبعا للمذكرة المنهجية لـ CNC، الصادرة في 19 أكتوبر 2010م، والتي جاءت لتوضيح التعليمة رقم 02، وتهدف هذه المذكرة إلى شرح طرق التطبيق التي سيتم تنفيذها أثناء الانتقال من PCN إلى SCF والخاصة بمزايا المستخدمين (des avantages du personnel)؛
- المذكرة المنهجية رقم 06، الصادرة في 05 ماي 2011م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009م عن وزارة المالية، والمتضمنة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأيضا تبعا للمذكرة المنهجية رقم 01 والصادرة عن CNC في 19 أكتوبر 2010م، والتي جاءت لتوضيح التعليمة رقم 02، وتعالج هذه المذكرة الأعمال المتعلقة بالانتقال من PCN إلى SCF والخاصة بالحسابات المتعلقة بالأعباء والمداخيل خارج الاستغلال، وأيضا حسابات تحويل التكاليف (les comptes de charges et produits hors exploitations, ainsi que les comptes de transfert de charges)؛
- المذكرة المنهجية رقم 07، الصادرة في 24 ماي 2011م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009م، والمتضمنة التطبيق الأول لـ SCF، وتعالج الأعمال المتعلقة بالانتقال من PCN إلى SCF والخاصة بالعقود طويلة الأجل؛

---

[1] مداني بلغيث، فريد عوينات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر: دراسة تحليلية تقيمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2 فيفري 2011، ص 8.

[2] http://www.cnc.dz/reglement.asp, consulté le 25 octobre 2017, à 20:31.

- المذكرة المنهجية رقم 08، الصادرة في 07 جوان 2011م، والتي وجاءت تبعا للتعليمة رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009م عن وزارة المالية، والمتضمنة تطبيق SCF، وأيضا تبعا للمذكرة المنهجية رقم 01 والصادرة عن CNC في 19 أكتوبر 2010م، والتي جاءت لتوضيح التعليمة رقم 02، وتعالج هذه المذكرة الأعمال المتعلقة بالانتقال من PCN إلى SCF والخاصة وبالأصول والالتزامات المالية (les actifs et les passifs financiers).

المطلب الثاني: الإصلاح المحاسبي في الجزائر في ظل إصدار القانون رقم 07-11:

في بداية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين (القرن 21)، وبالتحديد في سنة 2001م بدأ الإعداد للنظام المحاسبي المالي (le SCF) والذي حددت السلطات شروط تطبيقه بضرورة تماشيه والتطورات التي حدثت على مستوى السياسة الاقتصادية الوطنية، متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية، وفي آواخر سنة 2007م وضعت الجزائر نظاما محاسبيا ماليا وذلك بموجب أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م، ومن أحكام تطبيقه نجد المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008م، والذي أقر تطبيق SCF بموجب أحكام القانون السالف الذكر وذلك في الفاتح من شهر جانفي من سنة 2009م، إلا أنه أجل إلى بداية الدورة المحاسبية لسنة 2010م، وذلك بموجب الأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جويلية 2008م والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008م.

وبذلك أصبح هذا القانون ساري المفعول ابتداء من الأول من شهر جانفي 2010م، وذلك بموجب التعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009م حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

وبدخوله حيز التطبيق ألغى SCF كل الأحكام المخالفة له، لاسيما الأمر 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975م والمتضمن المخطط المحاسبي الوطني (PCN)[1].

والجدول الموالي يعطينا قراءة حول أهم الاختلافات بين كل من المخطط المحاسبي الوطني (PCN) والنظام المحاسبي المالي (SCF).

[1] Mourad sraoui, op. Cit, p 47.

الجدول رقم (2-4-03): الفرق بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني:

البيان	النظام المحاسبي المالي	المخطط المحاسبي الوطني
النص القانوني:	القانون رقم 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007م.	الأمر رقم 35/75 الصادر في 29 أفريل 1975م.
السياسة الاقتصادية:	التوجه نحو الاقتصاد المفتوح.	الاقتصاد الموجه.
الأشخاص المعنيين بالتطبيق:	- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛ - التعاونيات؛ - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛ - وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي[1].	- الهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري؛ - شركات الاقتصاد المختلط؛ - المؤسسات التي تخضع لنظام التكليف بالضريبة على أساس الربح الحقيقي مهما كان شكلها؛ - ويمكن مد شمول المخطط الوطني للمحاسبة على مؤسسات أخرى غير مذكورة، وذلك بموجب قرار من وزير المالية وهذا بعد أخذ رأي وزير الوصاية[2].
المعلومة المرجوة:	المعلومة المالية.	المعلومة المحاسبية.
الكشوف المالية:	- الميزانية؛ - حسابات النتائج؛ - جدول تدفقات الخزينة؛ - جدول تغيير رؤوس الأموال؛ - الملاحق.	- الميزانية؛ - جدول حسابات النتائج.
الأطراف ذات المصلحة:	- المستثمرون؛ - الموظفون وممثلوهم؛ - المقرضون؛ - الموردون وبقية المدنين؛ - الدولة وممثلو الحكومة؛ - الأفراد.	نفس الأطراف ذات المصلحة.
الإطار التصوري:	وجود الإطار التصوري.	غياب الإطار التصوري.
ارتباط المرجع المحاسبي:	ارتباط النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبة الدولية مما يعطي للمحاسبة في الجزائر بعد عالمي.	ارتباط المخطط المحاسبي الوطني بالسياسة الاقتصادية للدولة مما يعطي للمحاسبة في الجزائر بعد عالمي.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة في هذا المجال.

[1] المادة 4 من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 3.

[2] المادة الأولى من الأمر رقم 75-35 الصادر في 29 أفريل 1975، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

المطلب الثالث: أثر تطبيق القانون 07-11 على الشركات الاقتصادية والأطراف ذات المصلحة:

تطبيق القانون رقم 07-11 له أهمية كبيرة بالنسبة للشركات الاقتصادية الجزائرية، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط الآتية:

1/ أثر تطبيق القانون 07-11 على الشركات الاقتصادية:

1-1/ المقارنة من حيث الزمان والمكان:

وذلك من خلال مقارنة الكشوف المالية (القوائم المالية) للشركات الاقتصادية الجزائرية التي تنشط عبر مختلف أرجاء القطر الوطني معها بعضها البعض، أو من خلال مقارنتها مع نظيرتها في الخارج، حيث أن هذه المقارنة تتم عن طريق الكشوف المالية[1]، لأن الشركات الجزائرية تقوم بمسك نفس الكشوف المالية التي نص عليها المعايير المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS 1)، بحيث لا يوجد اختلافات في هذا الجانب، مما يسمح بإجراء مقارنات فعالة تسمح بالوقوف على نقاط القوة والضعف، وإجراء التصحيحات اللازمة قبل أن تفقد المعلومة المالية أهميتها في اتخاذ القرارات[2].

1-2/ نشر المعلومة المالية:

يسمح تطبيق القانون 07-11 بالحصول على المعلومات المالية المرجوة وفي الوقت المطلوب، مما يلبي حاجيات أصحاب المصالح المختلفة، وإصدار قراراتهم وأحكام تجاه الوضعية المالية للشركة المعنية، أو اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه من قبل المستثمرين المحتملين، ويجنب تطبيق هذا القانون الأطراف ذات الصلة بالمعلومة المالية من تقليل الجهد والتكلفة والوقت، عكس ما كان عليه الحال في عهد المخطط الوطني المحاسبي، حيث لا يمكن الحصول على المعلومة المالية في الوقت المناسب، مما يؤدي بالأطراف ذات الصلة باللجوء إلى المحللين الماليين، من أجل الحصول على المعلومات المالية بدل المعلومات المحاسبية التي هي بحوزتهم، وهذا ما يدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد والوقت والتكلفة، بالإضافة إلى فقدان المعلومة المالية لموثوقيتها بفعل مرور الوقت، مما يقلل من فعالية القرارات المتخذة[3].

1-3/ قراءة جيدة للقوائم المالية:

يسمح تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 بقراءة جيدة للقوائم المالية لفئة كبيرة من مستخدمي الكشوف المالية، حيث أن هذا القانون يسمح لهؤلاء الأطراف باتخاذ القرارات دون القيام بتصحيحات من أجل الحصول على المعلومات المالية، كما كان عليه الحال في عهد المخطط المحاسبي، لأن في عهده لا يمكن اتخاذ القرارات من خلال معاينة الكشوف المالية للشركة المعنية بالدراسة، لأن تلك المعلومات هي تاريخية ولا تمثل الوضعية المالية الحقيقية للشركة، لذلك وجب على الراغبين في اتحاذ القرارات القيام بالتصحيحات اللازمة، أي القيام بتحويل المعلومة المحاسبية إلى المعلومة المالية من أجل اتخاذ القرارات المرجوة، أما النظام المحاسبي المالي فهو يختصر كل الخطوات السابقة، ويتيح للأطراف ذات الصلة بالشركة اتخاذ القرارات في أي لحظة دون الانتقال من المعلومة المحاسبية (الميزانية المحاسبية) إلى

---

[1] عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص 293.

[2] Mourad sraoui, op. Cit, p 68.

[3] سفيان نقماري، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المعلومة المالية (الميزانية المالية)، مما يعني أن النظام المحاسبي المالي يسمح لمتخذي القرارات بربح الوقت والتقليل من التكلفة واختصار الجهد[1].

1-4/ اتخاذ القرارات بطريقة مثالية:

جاءت المعايير المحاسبة الدولية لخدمة أطراف كثيرة وعلى رأسهم المستثمرين، وبمأن النظام المحاسبي المالي يتبنى بصورة شبه كلية لهذه المعايير، فهو أيضا يسعى لخدمة نفس الأطراف من الجانب المتصل بالمعلومة المالية واتخاذ القرارات على ضوئها، كما أن المعلومة المالية التي توفرها هذه المعايير تتصف بالملائمة، أي ملائمة المعلومات المالية لاتخاذ القرارات من طراف الأطراف ذات ذات المصلحة (أي كل طرف يتخذ القرارات حسب نوعية المجال الذي ينشط فيه، مثلا البنوك اتخاذ قرارات تخص منح القروض من عدمه، المستثمر اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه...إلخ).

كما أن المعلومة المالية تعتبر المادة الخامة لاتخاذ القرارات من طرف الأطراف ذات الصلة بالشركة، اتصاف المعلومة المالية بخاصية عدم التحيز (أي أنها غير موجهة لخدمة طرف على حساب آخر)، أي خدمة العام دون الخاص، يتيح إمكانية إصدار قرارات بنفس الحكم من طرف محللين مختلفين أو من طرف جهات مختلفة[2].

1-5/ إعطاء للمحاسبة المحلية بعد عالمي:

تبني النظام المحاسبي المالي للمعايير المحاسبة الدولية يعتبر بمثابة قفزة نوعية للمحاسبة الوطنية، إذ ستخرجها هذه المعايير من قوقعتها المحلية وتعطيها البعد العالمي، مما يعني أن معظم القواعد التي يطبقها هذا النظام تتطابق مع نفس القواعد التي تطبقها الكثير من الدول التي تبنت معايير المحاسبة الدولية، مما يتيح إمكانية المقارنة بين الشركات التي تنشط في نفس القطاع، والوقوف على نقاط القوة والضعف وإجراء التصحيحات اللازمة، قبل تضاعف نقاط الضعف المكتشفة.

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيساهم بشكل كبير في جلب الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى الجزائر (Investissements Directs à l'Etranger: IDE)، ففي السابق كانت المحاسبة من العوائق التي تعرقل إقبال المستثمر الأجنبي إلى الجزائر، لأن القانون في السابق كان يلزم هؤلاء المستثمرين على مسك محاسبة وفق القوانين السارية المفعول في الجزائر (مما يعني أن هذه الشركات كانت مجبرة على تطبيق المحاسبة وفق أحكام الأمر 75-35 المتعلق بالمخطط المحاسبي الوطني)، وهذا من أجل مراقبة ومتابعة هذه الشركات جبائيا، خصوصا من الجانب المتعلق بدفع الضريبة المستحقة على أرباح الشركات، وفي نفس الوقت وجب على هذه الشركات الأجنبية مسك محاسبة وفق قوانين البلد الأصلي (أي وفق النظام المحاسبي للبلد الذي تتواجد فيه الشركة الأم). مما يعني مسك محاسبتين لنظامين مختلفين، هذا ما يعطي فوارق فيما يخص النتائج المحققة خلال نفس الدورة المحاسبية، ويكلف ويثقل كاهل هذه الشركات من الجانب المالي وبذل جهد إضافي واستغراق الكثير من الوقت[3].

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009، ص 47.

[2] السعدي عياد، أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير (B. C. R) سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014، ص 13.

[3] Mourad sraoui, op. Cit, p 67.

لكن النظام المحاسبي المالي قلل من هذه العوائق، لأن القواعد التي جاء بها هذا النظام مستوحات من معايير المحاسبة الدولية، مما يعني أن معظم العمليات التي تقوم بها هذه الشركات تلقى نفس المعالجة المحاسبية تقريبا، ونقول تقريبا لأن الجزائر لم تقوم بتبني (adoption) معايير المحاسبة الدولية (أي تطبيقها كما هي)، وإنما الجزائر قامت بتكييف (adaptation) نظامها المحاسبي مع معايير المحاسبة الدولية (أي هناك تحفظات تخص بعض العمليات)، وهذا ما أدى إلى وجود بعض الفوارق بين النظام المحاسبي المالي والقواعد التي جاءت بها معايير المحاسبية الدولية[1].

1-6/ إعادة تقويم الممارسات المحاسبية في الجزائر:

تطبيق القانون رقم 07-11 الخاص بالنظام المحاسبي المالي، والتخلي على المخطط المحاسبي الوطني الذي دام تطبيقه أربعة وثلاثون (34) سنة، يعتبر في حد ذاته كتقويم للممارسات المحاسبية في الجزائر، لأن الممارسات المحاسبية هي متغير تابع، فالمتغير المستقل في هذا السياق هي السياسة الاقتصادية للبلاد، فالمخطط المحاسبي الوطني جاء لخدمة سياسة اقتصادية معينة (الاقتصاد الموجه)، والنظام المحاسبي المالي جاء نتيجة تبني سياسة اقتصادية تختلف كل الاختلاف عن سابقتها (الاقتصاد المفتوح)، لذا وجب تنصيب نظام محاسبي يتماشى مع هذا الطرح[2].

1-7/ ترقية تعليم وتدريس المحاسبة في الجزائر:

بتطبيق النظام المحاسبي المالي من الدورة المحاسبية لسنة 2010م، بدأت مهنة المحاسبة في الجزائر تستقطب أطياف المجتمع، وخاصة ما تعلق بممارسة وظيفة الخبرة المحاسبية، أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، وهذا ما دفع بالكثير من الطلبة على طلب معلومات وتوضيحات حول كيفية ممارسة الوظائف السالفة الذكر، أي التخصصات التي تتيح لهؤلاء الطلبة إمكانية ممارسة وإجراء مسابقات للحصول على إحدى هذه الوظائف.

كما أن الحصول على شهادة في المحاسبة، يمكن حامليها من الحصول على وظائف في مختلف الشركات سواء كانت هذه الأخيرة وطنية أو أجنبية، أو تقع داخل أو خارج القطر الوطني، بحكم التقارب الشبه الكلي بين القواعد المطبقة في الجزائر وخارجها[3].

1-8/ إعطاء صورة حقيقية عن الوضعية المالية للشركات:

إن الانتقال من المعلومة المحاسبية إلى المعلومة المالية يمثل في حد ذاته ميزة نوعية للأطراف ذات الصلة بالمعلومة المالية، كما أن الموضعية المالية للشركات المطبقة للنظام المحاسبي المالي، والذي بدوره يتبنى بصورة شبه كلية المعايير المحاسبة الدولية، أصبحت تحت مجهر هذا النظام، أي أن بإمكان الشركاء والمؤسسين وحتى الراغبين في استثمار أموالهم، أخذ القرارات المناسبة لهم خلال فترة وجيزة، لأن المعلومات المالية التي تحتويها الكشوف المالية تعطي إمكانية معرفة الوضعية المالية لهذه الشركات في أي وقت أثناء الدورة المالية لهذه الشركات، مما يعني أن الوضعية المالية للشركات أصبحت بالفعل تحت مجهر النظام المحاسبي المالي[4].

---

[1] محمد رجراج، التوحيد المحاسبي وأثاره على الاقتصاد الوطني، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة لجامعة الجزائر 3، العدد 26، 2012، ص 19.

[2] سفيان نقماري، رحمة بلهادف، واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي: العوائق والرهانات، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFRS، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، يومي 13 و14 جانفي 2013م، ص 13.

[3] Mourad sraoui, op. Cit, p 67.

[4] سفيان نقماري، رحمة بلهادف، مرجع سبق ذكره، ص 13.

2/ أثر تطبيق القانون 07-11 على الأطراف ذات الصلة بالمعلومة المالية:

باعتبار أن معظم أحكام القانون رقم 07-11 مستوحاة من المعايير المحاسبة الدولية، فإن الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية هي عديدة ومتعددة، وذلك حسب نوع الشركة وطبيعة نشاطها، ويمكن عرض هذه الأطراف على سبيل الذكر لا الحصر في الشكل أدناه كما يلي:

الشكل رقم (2-4-04): المحاسبة المالية كمصدر معلومات لمختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة:

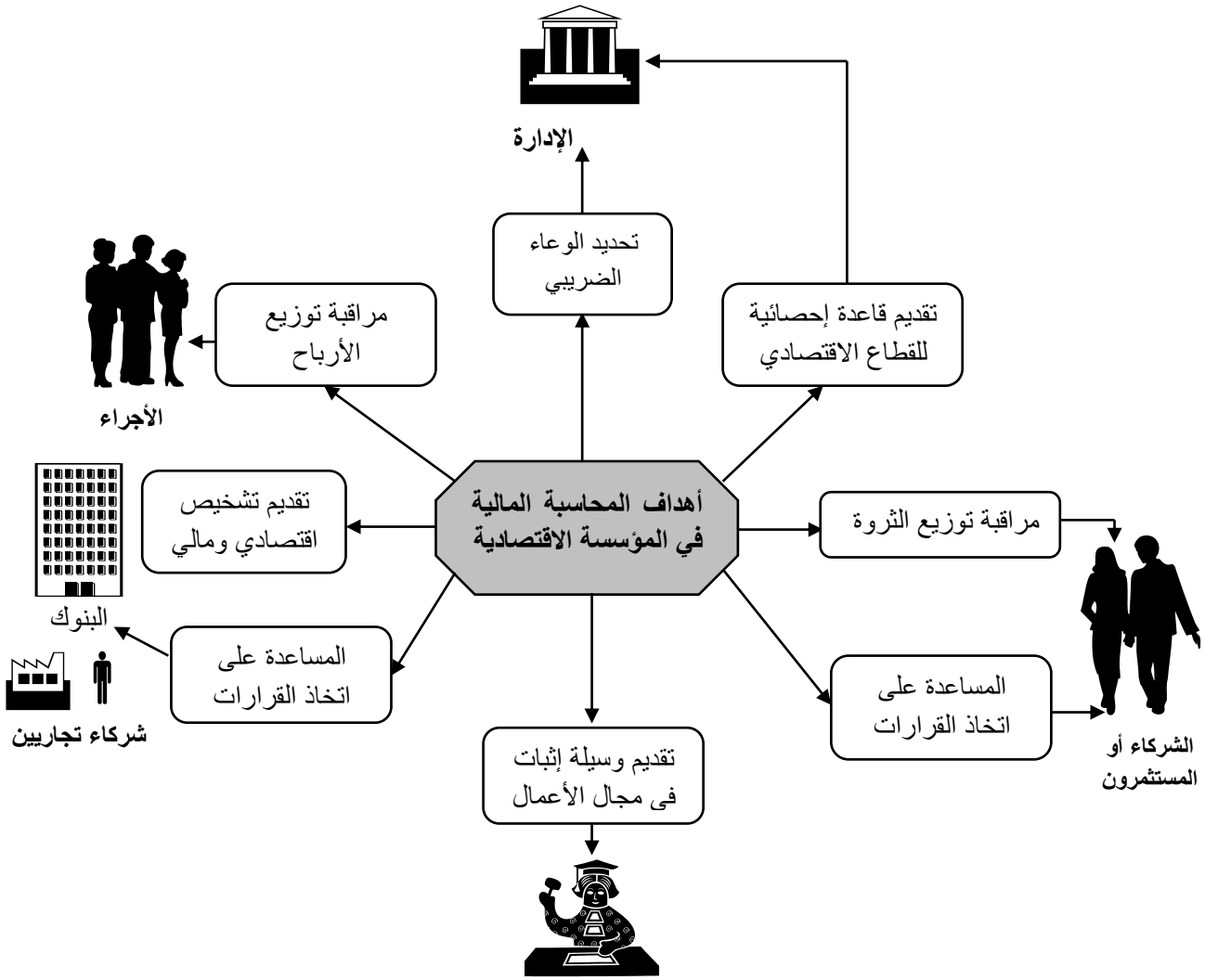

Source: Bruno BACHY, op. cit, p 12.

إنطلاقا من الشكل أعلاه، يمكن دراسة أهمية المعلومة المالية للأطراف ذات الصلة بها فيما يلي[1]:

2-1/ المستثمرون (Les investisseurs):

يهتم المستثمرون كثيرا بالمعلومة المالية، لأنها بمثابة الضوء الأخضر أو الأحمر في إشارات المرور، فعلى ضوئها يمكن للمستثمر أن يتقدم إلى شركة معينة من أجل استثمار أموالها، وعلى ضوئها

[1] Mourad sraoui, op. Cit, pp 57-58.

أيضا يتجنب المستثمر الدخول في استثمار مع شركة معينة، وذلك بناء على المعلومة المالية التي تعطي له الصورة الحقيقة عن الوضعية المالية للشركة المقصودة.

2-2/ الشركاء (Les actionnaires):

تهم المعلومة المالية الشركاء من ناحيتين، الناحية الأولى أن المعلومة المالية تساعد هذه الفئة على اتخاذ القرارات الخاصة بالبقاء كشركاء في الشركة من عدمه. ومن ناحية الأخرى، فالمعلومة المالية تساعد هؤلاء الشركاء على معرفة ما إذا كان هناك ارتفاع أو انخفاض في قيمة مساهماتهم في رأس المال.

كما يستعمل الشركاء المعلومة المالية لمعرفة ودراسة الأداء المالي للشركة وموقعها بالنسبة لمنافسيها، من أجل اتخاذ القرارات اللازمة، والشريك يمكن اعتباره كمستعمل خارجي للمعلومة والقوائم المالية.

3-2/ الملاك (Les propriétaires):

هم الذين يقومون باستغلال الشركة ولهم صلة بالمعلومة المالية المتعلقة بالشركة التي يشرفون عليها مثل الشركاء، وهم يبحثون على المعلومة المالية بطريقة مفصلة ومنتظمة، لاتخاذ القرارات التي تهم شركاتهم.

4-2/ المسيرين (Les gestionnaires):

المسيرين في الشركة هم المدراء، المراقبين أو المشرفين على السير الحسن للشركة، وكل مسؤول في السلم الإداري يمكن أن تكون له حاجة إلى المعلومة المالية من أجل القيام بالواجبات المنوطة به، وإجراء القرارات اللازمة كل حسب موقعه في الهيكل التنظيمي.

5-2/ الموظفون وممثلوهم (Les employés et leurs représentants):

المعلومة المالية للموظفين وممثليهم تهم كثيرا، وخصوصا فيما يتعلق بمردودية الشركة التي يعملون فيها، فهم يوجهون تركيزهم إلى القوائم المالية التي تم فحصها وتدقيقها من طرف الجهات المخولة، لغرض الحكم على الصحة المالية للشركة التي يعملون فيها، لأن ما يهم العمال هو استمرارية الشركة في المستقبل، أما المردودية فهي تهم العمال في الجانب المالي، لأن الشركة المربحة في نهاية السنة المالية تعطي فرصة حصول على جزء من الأرباح الموزعة.

6-2/ المقرضون (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة):

هم الذين يقدمون قروض من أجل الحصول على عائد نتيجة عملية الإقراض، ويحتاجون إلى أخذ قرارات رشيدة قبل تقديم هذه القروض إلى الجهات الراغبة في الحصول عليها، ويتم ذلك بالاعتماد على القوائم المالية للشركة المعنية، من أجل دراسة وتحليل الوضعية المالية لهذه الشركات، ومعرفة قدرتها على سداد التزاماتها وفق شروط معينة يتم الإتفاق عليها في بنود العقد الذي سيبرم بين الطرفين، ويهتم المقرضون بالمعلومات المالية للإجابة على مجموعة من الأسئلة، نذكر منها:

- الإيرادات المتوقعة التي يمكن أن تحققها الشركة من أنشطتها الجديدة؛
- قدرة الشركة على تسديد ديونها والتزاماتها في المواعيد المحددة في العقد؛
- الشركة المعنية قامت بتسديد ديونها والتزاماتها في مواعيدها في الماضي؛

- دراسة إمكانية إعطاء الشركة تسهيلات إضافية.

2-7/ الزبائن (Les clients):

المعلومة المالية تهم زبائن الشركة كغيرهم من الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية، فهم يستعملون المعلومة المالية لأجل التقليل من المخاطر المرتبطة بالتموين وضمان إمكانية مواصلة موردهم لنشاطه، لكي تبقى عملية تزودهم بالمواد الضرورية لنشاطهم قائمة في المستقبل.

2-8/ الموردون (Les fournisseurs):

يهتم الموردون بالوضعية المالية للشركات التي يتعاملون معها، بغية الوقوف على الصحة المالية وقوة أنشطتها من تحقيق إيرادات، وقياس مدى قدرة هذه الشركات على سداد التزاماته حاليا وفي المستقبل، ودراسة إمكانية الاستمرار في التعامل مع بعض الشركات أو التوقف عن ذلك، نتيجة لوجود صعوبات كبيرة في تحصيل الأموال المتعلقة بالتموينات المقدمة في السابق.

وتكمن أهمية القانون 07-11 في هذا المجال في قدرة هذا الأخير على تقديم معلومات شاملة عن الوضعية المالية لهؤلاء الزبائن، والتي تمكن الموردين من اتخاذ قرارات ذات جودة عالية لحسم الصفقات التي ستبرم بين زبائنهم.

2-9/ الدولة وممثلو الحكومة:

تحتاج الدولة والأجهزة الحكومية المختلفة مثل: مصالح الضرائب، الجمارك ووزارة التجارة إلى المعلومات المالية المتعلقة بنشاط الشركات، وذلك لأغراض عديدة، كالقيام بالدراسات الاقتصادية، لأن قوة الاقتصاد ناتج من قوة الشركات التي تنشط فيه، وإجراء التخطيط الاقتصادي للسنوات القادمة، كدراسة إمكانية منح تحفيزات جبائية وجمركية، كما يمكن أن تكون التحفيزات الجبائية عبارة عن إعفاء من الضرائب والرسوم، أما التحفيزات الجمركية فهي تبرز في إمكانية استفادة الشركات من التسهيلات الجمركية نتيجة حصولها على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك.

ويتجلى أثر القانون رقم 07-11 في هذا المجال، أنه يمكن الأطراف التي تتعامل معها الشركات الاقتصادية من اتخاذ القرارات اللازمة، فمصلحة الضرائب تهمها المعلومات المالية الخاصة لحساب الضريبة على أرباح المحققة.

أما من جهة الجمارك، فالمعلومة المالية لها أهمية كبيرة في دراسة إمكانية استفادة الشركات من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، لأن الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة في مجال التجارة الخارجية (كالتصدير والإستراد)، يمكنها من طلب الحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، وهذا من أجل الحصول على التسهيلات في المجال الخاص بجمركة السلع عند وصولها إلى مكاتب الجمارك، كالاستفادة من الرواق الأخضر (لا وجود للرقابة المتعلقة بالسلع المستوردة أو بالوثائق المتعلقة بها)، مع التركيز على الرقابة اللاحقة عند الشركات للتأكد أن ما صرحت به يتطابق مع ما هو مدون في المحاسبة المالية الخاصة بها.

2-10/ الأفراد:

للمعلومة المالية أهمية كبيرة عند الأفراد، حيث أن الطلبة مثلا يفضلون عند إنهاء الدراسة الحصول على مناصب عمل لدى كبريات الشركات، لأنها تقدم أعلى الأجور. كما تمكن المعلومة المالية الأفراد من الحكم على مدى مساهمة هذه الشركات في الناتج الداخلي الخام...إلخ.

تم وضع هذا المبحث من أجل إظهار المجهودات التي قامت بها السلطات في الجزائر، وعلى رأسها وزارة المالية، من أجل مواكبة التطورات التي حدثت في المجال المحاسبي على المستوى الدولي، ولذلك جاء القانون 07-11 والمتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي والذي رافقته ترسانة قانونية من أجل تعزيز تنصيبه، ولضبط كذلك مهنة المحاسبة في الجزائر، من أجل مسايرة السياسة الاقتصادية للبلد، وعدم ترك فراغ قانوني يستخدم في خدمة الأغراض والمصالح الشخصية.

وجاءت هذه الترسانة القانونية من أجل تعزيز دور المعلومة في إظهار حقيقة الوضعية المالية لهذه الشركات التي تعتبر الخلايا الأساسية المشكلة للاقتصاد الوطني، وباتالي قوة أو ضعف الاقتصاد الوطني من قوة أو ضعف هذه الشركات، لذلك فالمحاسبة تعتبر بمثابة سلاح الاقتصاد.

وجاء أيضا هذا الإصلاح المحاسبي من أجل خدمة متخذي القرار، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للمؤسسات الجزائرية، لأن المعلومة المالية هي المرآة العاكسة لما يدور داخل هذه المؤسسات أو الشركات، وبالتالي إعطاء نظرة حقيقية وفهم اتجاه هذه الخلايا الاقتصادية في المستقبل، من أجل إيجاد الحلول في حالة وجود مشاكل أو الإبقاء على الوضع والعمل على تعزيزه.

خاتمة الفصل:

بعد تخصيص الفصل الرابع والأخير في الجانب النظري من هذه الدراسة لدراسة موضوع "علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية"، يمكن القول بأن المعلومة المالية تعتبر بمثابة العمود الفقري للقرارات المتخذة والتي تخص تقريبا كل الجوانب المتعلقة بنشاط الشركة، ومن خلال المباحث الأربعة المكونة للفصل الرابع يمكن القول:

بالنسبة للمبحث الأول المخصص لـ"لمعلومة المالية"، فقد توصلنا إلى أن المعلومة المالية التي تمتاز بالخصائص النوعية، لها تأثير قوي على اتخاذ القرارات من طرف الأطراف ذات الصلة بالشركة، حيث تعتبر هذه المعلومات بمثابة المنتوج النهائي في مسار الحصول على المعلومة، فهذه المعلومات التي تمتاز بالخصائص النوعية تغنينا عن البحث عن تحويل المعلومات المحاسبية إلى المعلومات المالية، مثلما كان عليه الأمر في السابق، وبذلك فالمعلومة المالية تمكننا من ربح الوقت (ربح الوقت المستغرق من تحويل المعلومة المحاسبية إلى المعلومة المالية) والجهد (الجهد المبذول في عملية تحويل هذه المعلومات) والتكلفة نتيجة اللجوء إلى المحللين الماليين.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، والذي حاولنا فيه دراسة علاقة المعلومة المالية بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية، حيث توصلنا من خلال أجزاء هذا المبحث إلى ضبط أهمية المحاسبة المالية كوسيلة فعالة في الشركات الاقتصادية، فهي تعكس لنا بكل صدق وموثوقية الوضعية المالية الحقيقية لهذه الشركات، فالمحاسبة المالية (التي تقدم لنا المعلومة المالية) تمكن المساهمين من معرفة ما يدور داخل شركاتهم، وتوقع النتائج الممكن الحصول عليها في المدى القريب والمتوسط، وبالتالي وضع الخطط ورسم التوقعات واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة من أجل تصحيح الأمور قبل وقوعها.

أما بالنسبة للمبحث الثالث والمخصص لأثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية، فيمكن القول بأن هذا القانون جاء لتعزيز دور المراجعة وتوفير أهم الوسائل التي ينبغي أن تكون، لكي تلعب دورها، وخصوصا في الجانب المتعلق بالحرص على مصداقية وشرعية المعلومات المالية، فالمراجعة هي الضامن الأكبر في توفير المعلومات الشفافة التي تبحث عنها الأطراف ذات المصلحة، وخصوصا المستثمرين والملاك. والمراجعة الدورية والمستمرة تسمح لنا بالتأكد من مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة على كافة المستويات الإدارية في الشركة، والتأكد من مدى المحافظة على حقوق أصحاب المصالح المختلفة ذات الصلة، وبمدى توافر الإفصاح والشفافية، والتأكيد على دور مجلس الإدارة في خدمة الشركة وأصحاب المصالح، وهو ما يساهم في تعظيم القيمة والمنفعة لجميع الأطراف، مما يؤدي في الأخير إلى تحقيق أهداف الشركة.

أما بالنسبة المبحث الرابع والأخير المخصص لدراسة "أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية"، فيمكن التأكيد على المجهودات المبذولة من طرف وزارة المالية الجزائرية، من أجل مواكبة التطورات التي حدثت في المجال المحاسبي على المستوى الدولي، ولذلك قامت هذه الأخيرة بسن القانون 07-11 من أجل خدمة متخذي القرار، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للمؤسسات الجزائرية، لأن المعلومة المالية هي المرآة العاكسة لما يدور داخل هذه المؤسسات أو الشركات، وبالتالي إعطاء نظرة حقيقية وفهم اتجاه هذه الخلايا الاقتصادية التي تعتبر بمثابة مستقبل الاقتصاد الجزائري، وإيجاد الحلول على ضوء تلك المعلومات للمشاكل التي تم ضبطها أو الإبقاء على الوضع والعمل على تعزيزه.

خاتمة الباب:

بعد تخصيص هذا الباب لدراسة موضوع "الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها"، وذلك من خلال تقسيمه إلى فصلين (02) نظريين، وبعد تناولنا في هذا الفصل الأول من هذا الباب لموضوع "دور الآليات الداخلية للحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال دراسته في أربعة (04) مباحث، فقد تم التوصل إلى استخلاص ما يلي:

بالنسبة للمبحث الأول المخصص لموضوع "دور مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية". تم توصل إلى أن مجلس الإدارة يستمد شرعيته من الجمعية العامة للمساهمين، كما توصلنا أيضا في هذا المبحث، إلى ضبط أهم الأسباب التي تولد مشكلة التعارض في المصالح بين الأطراف ذات المصلحة في الشركات الاقتصادية، وهو الشيء الذي يستوجب البحث عن كيفية حوكمة هذه الشركات، لإرضاء جميع الأطراف، وايجاد الآليات التي بواسطتها تكون كل هذه الأطراف على نفس قدم المساواة.

وسمح لنا هذا المبحث بفهم وإدراك المسؤوليات الموسعة لمجلس الإدارة، حيث يمكن لهذا الأخير الخوض في جميع الجوانب المتعلقة بحياة الشركة، ويعتبر هذا المجلس من بين أهم الآليات ذات التأثير المباشر على التسيير الحسن للشركات، وهذا نظرا لأهميته في قيادتها نحو تحقيق أهدافها ونحو حوكمتها.

وتوصلنا في المبحث الثاني المخصص لموضوع "أهمية المراجعة الداخلية وعلاقتها بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية"، إلى أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الاقتصادية، فهو يسمح لهذه الشركات بالوقوف على مدى صدق وشرعية الحسابات الواردة في الكشوف المالية، وعلى مدى انتظام وملائمة الحسابات السنوية، وهو يعمل كذلك على إنشاء قيمة مضافة وتقديم مقترحات تسمح للشركات بزيادة فعاليتها وأدائها.

ومن خلال من المبحث الثالث المخصص لدراسة لموضوع "أهمية المراقبة الداخلية وعلاقتها بحوكمة الشركات الاقتصادية"، فقد توصلنا إلى أن وظيفة الرقابة الداخلية تساعد الشركات على وضع الأسس المرتبطة بالحوكمة، فهي وظيفة هامة ومحورية وتفيد الشركات في الرفع من أدائها، وتكييف نظم معلوماتها حسب المتطلبات الجديدة لهذه الشركات، والكشف عن جميع المخاطر التي يمكن أن تعرقل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المسطرة، ووضع العلاج المناسب لها قبل حدوثها.

أما المبحث الرابع المخصص "لأهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية"، فقد توصلنا فيه إلى أهمية نظام المعلومات في الشركات الاقتصادية، فهو ضروري بنفس ضرورة الآليات التي وقفنا عندها في الفقرات أعلاه، لأنه يسمح للشركات والجهات الفاعلة فيها بالحصول على المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، ويساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والملائمة، كما يعتبر كذلك أداة لتحقيق الفعالية والنجاعة في هذه الشركات.

وبعد تخصيص الفصل الرابع والأخير في الجانب النظري من هذه الدراسة لمعالجة موضوع "علاقة المعلومة المالية بالحوكمة في الشركات الاقتصادية"، يمكن القول بأن المعلومة المالية هي روح القرار، وهي بمثابة العمود الفقري الجامع تقريبا لكل الأطراف ذات الصلة في الشركات، ومن خلال المباحث الأربعة (04) المكونة لهذا الفصل توصلنا إلى:

بالنسبة للمبحث الأول المخصص لـ"المعلومة المالية"، توصلنا فيه إلى أن المعلومة المالية التي تمتاز بالخصائص النوعية، لها تأثير قوي على اتخاذ القرارات الصائبة من طرف الأطراف ذات الصلة بالشركة، فالمعلومة المالية تغنينا عن تحويل المعلومات المحاسبية إلى المعلومات المالية، مثلما كان عليه

الأمر في عهد المخطط المحاسبي الوطني، وبذلك فهي تمكننا من ربح الوقت (في السابق كنا نقوم بإعادة تقييم المعلومة المحاسبية لكي تصبح معلومة المالية)، والجهد المبذول في عملية تحويل هذه المعلومات، وتقليل التكاليف نتيجة اللجوء إلى المحللين الماليين المختصين في هذا المجال.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، والذي خصصناه لدراسة "علاقة المعلومة المالية بموضوع حوكمة الشركات الاقتصادية". حيث توصلنا من خلال فروع هذا المبحث إلى إدراك أهمية المحاسبة المالية وفعاليتها في الشركات الاقتصادية، فهي تمكننا من الحصول على معلومات تمتاز بخصائص الملاءمة والموثوقية وتعكس لنا الوضعية المالية الحقيقية لهذه الشركات، وتمكن أيضا أصحاب المصالح من أخذ نظرة شاملة عن الشركة، وتوقع النتائج الممكن الحصول عليها في المستقبل، وبالتالي واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة من أجل تصحيح الأمور وقيادة الشركة نحو أهدافها المسطرة.

أما بالنسبة للمبحث الثالث الذي سلطنا فيه الضوء على "أثر تطبيق القانون 10-01 على مهنة التدقيق في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية". فقد توصلنا فيه إلى أهمية هذا القانون في إعطاء كل الوسائل اللازمة للقائمين على مهنة المراجعة في الشركات، وتوفير لهم محيط عمل ملائم، لكي يقوموا بدورهم على أكمل وجه ممكن، لأن من مهام المراجع الحرص التام على مصداقية وشرعية الحسابات الواردة في الكشوف المالية (من أجل توفير معلومة مالية ملائمة)، وبالتالي تمكين مختلف الأطراف من معرفة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركة، والتأكد كذلك من مدى المحافظة على حقوقهم، وبمدى توافر الإفصاح والشفافية، وهو ما يساهم في الأخير من زيادة قيمة الشركة وسمعتها وزيادة منفعة جميع الأطراف ذات المصلحة بها.

أما بالنسبة للمبحث الرابع والأخير في الجانب النظري، فهو مخصص لدراسة "أثر تطبيق القانون 07-11 على مهنة المحاسبة في الجزائر ومدى انعكاس ذلك على المعلومة المالية وحوكمة الشركات الاقتصادية". والذي توصلنا فيه إلى الوقوف على المجهودات التي بذلها المجلس الوطني للمحاسبة، من أجل إصلاح المرجع المحاسبي ومواكبة التطورات التي باشرتها السلطات في مختلف المجالات، ولذلك جاء القانون 07-11 من أجل الرقي بمهنة المحاسبة في الجزائر وخدمة متخذي القرار، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات الجزائرية، وذلك من خلال توفير معلومة مالية تكون بمثابة المرآة العاكسة لما يدور داخل هذه الشركات، لكي تمكن مختلف الأطراف من أخذ نظرة شاملة وفهم الوضعية المالية لهذه الخلايا الاقتصادية، وإيجاد الحلول على ضوء تلك المعلومات للمشاكل التي تشكل عائقا في وجهها. سنخصص الباب الموالي من هذه الدراسة للجانب التطبيقي والإحصائي للموضوع محل الدراسة.

الباب الثالث: الدراسة الميدانية لدور المعلومة المالية في تفعيل قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية:

- **الفصل الخامس: واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛**
- **الفصل السادس: الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية.**

الباب الثالث: الدراسة الميدانية لدور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية:

مقدمة الباب:

سنخصص هذا الباب للجانب المتعلق بالدراسة الميدانية في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وسنركز بالخصوص في دراستنا هذه لموضوع **"دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية"** على شركات الأموال، وبالتحديد سيتم التركيز على الشكل القانوني الأكثر انتشارا ووجودا وأهمية في النشاط الاقتصادي في الجزائر، ونخص هنا بالذكر شركات المساهمة (La Société Par Actions: SPA) والشركات ذات المسؤولية المحدودة (La Société à Responsabilité Limitée: SARL)، والسبب في هذا التوجه إلى هذين النوعين يعود إلى وجود تقاطع بين موضوع الدراسة وخصائص تلك الشركات الاقتصادية.

فمثلا لا يمكن القيام بدراسة حول "مدى تبني أسس الحوكمة" في الشركات الاقتصادية في الشركات ذات الشخص الوحيد (Entreprise unipersonnelle à responsabilité limitée: EURL)، لأن من بين المبادئ أو الأسس التي يبنى عليها نظام فعال خاص بحوكمة الشركات، نجد مبدأ "حقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال"، لذا يتجلى لنا من البداية استحالة القيام بهذا النوع من الدراسات في هكذا نوع من الشركات، والسبب هنا، يكمن في وجود مساهم وحيد (لا توجد هناك فئات من المساهمين حتى نتكلم عن حقوق المساهمين)، ونفس الشيء بالنسبة للمبدأ الخاص "بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم".

وسيكون هذا الباب بمثابة الترجمة التطبيقية لما تم هضمه في الجانب النظري، والذي تم تناول في كل من الباب الأول والثاني، وهذا بغية تأكيد أو نفي الفرضيات التي وضعها في مقدمة هذه الدراسة، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، كالنماذج الإحصائية والاختبارات (Les tests)، وهذا من أجل دراسة موضوع البحث دراسة علمية، والخروج بنتائج واقعية حول مدى تطبيق أو عدم تطبيق أسس الحوكمة في الشركات المعنية بالدراسة.

وللقيام بذلك، قمنا بإعداد استبيان، يحتوي على مجموعة من المحاور ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، والتي تضم بدورها مجموعة من العبارات (الفقرات)، وتوزيعه (الاستبيان) على الشركات التي هي موضوع الدراسة، وهذا بغية الوقوف على مدى تطبيق هذه المؤسسات لأسس الحوكمة، واختبار مدى مساهمة المعلومة المالية في تعزيز تطبيق هذه الأسس (المبادئ).

ستتم دراسة موضوع هذا الباب في فصلين، حيث سنخصص الفصل الأول منه للجانب المتعلق بـ"واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وذلك بناء على الاستبيان الذي سيتم توزيعه على عينة من المؤسسات والشركات التي يستهدفها موضوع الدراسة، حيث سنتطرق بالدراسة فيه إلى تحليل بيانات الاستبيان، وذلك عن طريق استخدام بعض الأدوات الإحصائية، بغية الوقوف على مدى تطبيق المبادئ المتعلقة بالحوكمة في المؤسسات والشركات الجزائرية المعنية بالدراسة، ومن بين هذه الأدوات التي سيتم استخدامها، نذكر دراسة الاتساق الداخلي لمحاور وعبارات الاستبيان، وذلك من

خلال حساب معاملات الارتباط لسبيرمان (Les coefficients de corrélation de Spearman)، بغية قياس مدى ترابط كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه.

كما سنخص بالدراسة أيضا الجانب المتعلق بثبات عبارات الاستبيان مع المحاور المكونة للاستبيان، بغية الوقوف على أهمية كل عبارة من عبارات المحاور الستة (06)، وذلك من خلال حساب معاملات ألفا كرونباخ (Les Coefficients de alpha de Cronbach)، لأن هذا المعامل يؤدي بنا إلى الوقوف على مدى تأثير كل محور أو عبارة في حالة حذفها على الموضوع المعني بالدراسة، وكل محور من محاور الاستبيان يهدف إلى الإجابة على عناصر معينة والتي نراها ضرورية لتكملة الموضوع محل الدراسة.

أما الفصل الثاني، في هذا الباب فهو معنون بـ" الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الطرق والاختبارات الإحصائية لتكملة تحليل الاستبيان الذي سيتم توزيعه، من أجل تعميق الدراسة والتأكد من مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية المعنية بالاستبيان، والخروج بنتائج تعتبر كإجابات مكملة للتي تم الوصول إليها في الجانب النظري.

ومن بين الأدوات الإحصائية التي سيتم استخدامها في هذا الفصل نذكر على سبيل الذكر لا الحصر، استخدام "سلم ليكرت الخماسي" (Echelle de likart pentagonale) لمعرفة متوسط الإجابات على كل محور من محاور الدراسة، واستخراج المحاور (المتغيرات) التي تراها الشركات الاقتصادية الجزائرية مهمة في تفعيل واقع الحوكمة في الجزائر.

كما سنستخدم إختبار تحليل التباين وكذلك بناء نموذج إحصائي خطي متعدد (un modèle statistique linéaire multiple)، لمعرفة أي المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على موضوع الحوكمة المعني بالدراسة...إلخ.

الفصل الخامس: واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية:

- المبحث الأول: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان؛
- المبحث الثاني: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان؛
- المبحث الثالث: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان؛
- المبحث الرابع: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان.

الفصل الخامس: واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية:

مقدمة الفصل:

سيتناول الفصل الخامس من الباب الثالث الجانب الاحصائي الوصفي للدراسة الميدانية، وذلك بغية الوقوف على واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، ومن خلال هذا الفصل سنعتمد على مجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية، لتحليل البيانات التي تم جمعها بعدما تم توزيع الاستبيان على عينة من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (حيث قدر عدد أفراد العينة بأربعة وثلاثون (34) مؤسسة اقتصادية)، من أجل حساب وتحليل مجموعة من المؤشرات الإحصائية (الارتباط، الثبات، الاتساق، الصدق...إلخ).

حيث سنتطرق في المبحث الأول والثاني من الفصل الحالي إلى دراسة الاتساق الداخلي بين كل محور والعبارات التي تنتمي إليه، وذلك من أجل الوقوف على مدى وجود علاقة ترابطية بين هذه العبارات ومحاورها، ولدراسة هذا الاتساق سنقوم بحساب معامل الارتباط لسبيرمان (Le coefficient de corrélation de Spearman)، لأن معامل الارتباط لبيرسون (Le coefficient de corrélation de Pearson) لا يصلح في هذا النوع من الدراسات، باعتبار هذا الأخير يقيس مدى ترابط ظاهرتين كميتين فقط (مثل: علاقة إنتاج المحروقات بتصديرها، أي كمية الإنتاج مقابل كمية التصدير وذلك خلال فترة زمنية معينة)، ونحن في هذه الدراسة نقيس العلاقة الترابطية بين متغيرين وصفيين (نوعيين أو غير كميين: المعلومة المالية وأثرها على الحوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية)، وكذلك متغيرات الدراسة هي متغيرات على شكل رتب (غير موافق تماما، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماما)، وهو الشيء الذي يقيسه معامل سبيرمان. كما سنقوم كذلك بإعطاء التحليلات اللازمة على النتائج المتوصل إليها بعد حساب هذا المعامل.

وسندرس في كل من المبحث الثالث والرابع من هذا الفصل "تحليل ثبات الاستبيان" أو (L'analyse de la fiabilité)، حيث سندرس الثبات المتعلق بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان في المبحث الثالث والنصف المتبقي من المحاور في المبحث الرابع، مع تقديم التفسيرات الضرورية للنتائج الإحصائية المتوصل إليها.

ولدراسة معامل الثبات لجميع محاور الاستبيان وجب حساب "معامل ألفا كرونباخ" (Le coefficient alpha de Cronbach)، حيث يقيس هذا الأخير مدى ثبات الاستبيان واستقراره في نتائجه، وعدم تغيير هذه النتائج بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيع الاستبيان على أفراد نفس العينة عدة مرات وخلال فترة زمنية معينة.

وبعد حساب معامل "ألفا كرونباخ"، سنقوم بحساب "صدق القياس" (Le calcul de la validité de mesure)، فهو يعني بكل بساطة، أن تقيس عبارات الاستبيان أو الموضوع الذي وضعت لقياسه، أي يقيس فعلا الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها.

المبحث الأول: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان:

يتناول هذا المبحث بالدراسة موضوع الاتساق الداخلي بين عبارات (فقرات) المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان، وذلك من أجل قياس درجة الارتباط بين كل عبارة (الفقرة) والمحور الذي تنتمي إليه، وتوضيح معنى وجود علاقة ترابطية بين هذه العبارات والمحاور التي تحتويها، ولدراسة هذا الاتساق سنقوم بحساب معامل الارتباط لسبيرمان (le coefficient de corrélation de Spearman)، لأن معامل الارتباط لبيرسون (le coefficient de corrélation de Pearson) لا يمكن استخدامه في هذا النوع من الدراسات، لأن هذا الأخير يقيس العلاقة الترابطية بين متغيرين كميتين أو أكثر.

وقبل التطرق لموضوع الاتساق في هذا المبحث وجب في بدايته عرض كل ما يتعلق بعينة الدراسة وكذلك كل ما يحيط بمحاور الاستبيان، بغية إعطاء نظرة شاملة وتبسيط الدراسة.

المطلب الأول: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الأول من الاستبيان:

1/ عينة الدراسة (L'échantillon de l'étude):

شملت الدراسة الميدانية أربعة وثلاثون (34) شركة اقتصادية جزائرية (أي نقصد بالشركات الاقتصادية الجزائرية، جميع الشركات التي لديها سجل تجاري ورقم تعريف جبائي في الجزائر وتهدف إلى تحقيق الربح)، وفي هذه الدراسة تضمنت العينة شركات الأموال فقط (شركات المساهمة، شركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ).

ومجتمع الدراسة هو عبارة عن جميع الشركات التي شاركت في فعليات الطبعة الواحدة والخمسون (51) لمعرض الجزائر الدولي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 08 إلى 13 ماي 2018م، بقصر المعارض الصنوبر البحري، ولاية الجزائر، وذلك بحضور 704 متعاملا اقتصاديا وطنيا وأجنبيا من شتى القطاعات، وكان شعار المعرض لهذه الطبعة "التجارة في خدمة الإنتاج الوطني"، والذي شهد مشاركة وطنية قوية بما يقارب 350 مؤسسة جزائرية و63 مؤسسة مختلطة أنشئت عن طريق شراكات مع متعاملين أجانب، وذلك بحضور الصين كضيف شرف في هذه الطبعة، إذ مثلها ما يقارب عن ثمانية وخمسون (58) مؤسسة اقتصادية.

وبعد توزيع الاستبيان على الشركات المعنية بموضوع الدراسة، تم استرجاع أكثر من واحد أربعون (41) استمارة استبيان، وتم قبول أربعة وثلاثون (34) منها، لأنها أجابت على كل محاور الاستبيان الخاص بموضوع الدراسة، والاستمارات المقبولة هي للشركات الاقتصادية الممثلة في الجدول رقم (4-7-01) الموالي.

الجدول رقم (3-5-01): الشركات الممثلة لعينة الدراسة:

الرقم	اسم الشركة	الرقم	اسم الشركة
01	Hyproc Shipping Company SPA (Filiale de Sonatrach)	18	**شركة كاتل الجزائرية** Les Câbleries de Télécommunications d'Algérie (SPA)
02	**مؤسسة الجزائرية لصناعة مراكز الطاقة** (Entreprise nationale de Réalisation des Infrastructures Energétiques INERGA SPA, Filiale du groupe Sonelgaz)	19	**شركة توسون لصناعة الأجهزة المنزلية** Thomson électronique & électroménager Algérie (SPA) (filiale du groupe algérien Cevital)
03	**مؤسسة تصليح البواخر** Entreprise de Réparation Navale EPE SPA partie du Groupe Algérien de Transport Maritime « G.A.T. MA »	20	**شركة بيكو لصناعة الأجهزة المنزلية** Société Beko D'électroménager Algérie (SPA)
04	Société Nationale de Commercialisation des Produits Pétroliers NAFTAL SPA (Filiale du groupe Sonatrach)	21	SARL Intellixgroup Algérie
05	EPE TEXTILES DIVERS ALGERIE (TDA SPA)	22	SARL Indus Machine Algérie
06	**المركب الصناعي أقمشة الشرق - خنشلة** EPE SPA DRAPEST-Khenchela (Filiale du Groupe Texmaco)	23	SARL Ines Cosmetics Algérie
07	Société Nationale de Réalisation et de Gestion des Industries Connexes- (SONARIC SPA)	24	SARL Cosmeprof Eleis Pharma Génération Algérie
08	Entreprise des Réalisations Electriques (EPE/SPA REELEC)	25	BYA electronic SPA
09	SARL LOTFI ELECTRONICS	26	**شركة الدراسات والإنجازات الميطالوبلاستيكية** Société d'études et de réalisation métalloplastiques SPA
10	Sarl KUZEY EL DJAÏÏR de Fabrication de Portes Blindés	27	SARL La Câblerie Algérienne Sidi Bendehiba
11	L'EPE ASFERTRADE SPA (Filiale du groupe ASMIDAL)	28	**المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية** L'Entreprise Nationale des Matériels de Travaux Publics (ENMTP SPA)
12	Entreprise Nationale des Services aux Puits (ENSP SPA)	29	**شركة مخابر فينوس** SARL laboratoires venus Sapeco
13	SARL TALAOUBRIDB TRADING ALGERIE	30	SARL Cobra Electronics Algérie
14	SARL ABRASIFS SERVICES Distribution ALGERIE	31	SARL REMELEC Algérie (Fabrication des Equipements Electriques Sarl)
15	BRANDT ALGERIE SPA (Filiale du groupe Cevital)	32	Société Nationale de Leasing (SNL SPA)
16	SARL AURES GAZ INDUSTRIELS	33	**شركة مناجم الحديد الجزائرية** Société des Mines de Fer d'Algérie (SOMIFER SPA)
17	SARL AL BARAKA COMPANY FOR PLASTIC PRODUCTS	34	SARL Général INOX Algérie

المصدر: من إعداد الطالب بناء على استمارات الاستبيان المسترجعة والمقبولة.

2/ تحليل أفراد العينة الواردة في الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (4-7-01) أعلاه والذي يحتوي على عينة هذه الدراسة، نلاحظ أن ما يقارب ثمانية عشر (18) مؤسسة اقتصادية تنتمي إلى الشكل القانوني لشركات الأموال والمسمى "بشركات ذات الأسهم" أو شركات المساهمة" (les sociétés par actions: SPA)، حيث قدرت نسبة هذه الشركات بـ 52,94%، أما النسبة المتبقية فهي تمثل الشكل القانوني الآخر لمفردات هذه العينة وهي شركات ذات المسؤولية المحدودة بنسبة 47,06%. والجدول الموالي يعطينا نظرة شاملة حول عدد محاور الاستبيان وعدد العبارات التي يحتويها كل محور.

الجدول رقم (3-5-02): البيانات المتعلقة بمحاور الدراسة:

رقم المحور	عنوان المحور	نوع المتغير	عدد العبارات (الفقرات) في المحور
المحور الأول:	وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات؛	متغير تابع (Y)؛	ستة عشر (16) عبارة؛
المحور الثاني:	علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية؛	متغير مستقل (X_1)؛	ستة عشر (16) عبارة؛
المحور الثالث:	علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية؛	متغير مستقل (X_2)؛	ستة عشر (16) عبارة؛
المحور الرابع:	علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛	متغير مستقل (X_3)؛	ستة عشر (16) عبارة؛
المحور الخامس:	علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية؛	متغير مستقل (X_4)؛	ستة عشر (16) عبارة؛
المحور السادس:	علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.	متغير مستقل (X_5).	اثنى عشر (12) عبارة.
المجموع:	**خمسة (05) محاور لمتغيرات مستقلة + محور للمتغير التابع + محور الأسئلة العامة في بداية الاستبيان.**	**المتغير الأول تابع والمتغيرات الخمسة (05) الأخرى مستقلة.**	**92 عبارة (فقرة) في مجمل المحاور الستة (06) للاستبيان.**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الاستبيان.

3/ تحليل محاور الاستبيان الموضحة في الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-02) أعلاه، والذي يقدم لنا نظرة شاملة عن كل ما يتعلق بمحاور بالاستبيان التي على ضوئها ستتم الدراسة الميدانية، حيث يضم هذا الاستبيان ستة (06) محاور، ويعتبر كل محور كمبدأ (un principe) من مبادئ حوكمة الشركات المعروفة عالميا، وهذه المبادئ هي تلك التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques: OCDE)، والمعترف بها من طرف كل الدول التي تتمتع بصفة عضو في هذه المنظمة، وقد تم إصدار هذه المبادئ في سنة 1999م، ثم تم تنقيحها بصيغتها الحالية في سنة 2002م.

وقد تم وضع خمسة (05) اختيارات مقابلة لكل فقرة في الاستبيان، والجدول رقم (3-5-03) الموالي يوضح لنا القيم المرافقة لكل درجة من الدرجات الخمسة (05) من سلم ليكرت.

الجدول رقم (3-5-03): القيم المتعلقة باختيارات الإجابة على عبارات (فقرات) محاور الدراسة:

الدرجات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
قيمة الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على دراسات سابقة.

4/ تحليل الجدول رقم (3-5-03) أعلاه:

يعتقد الكثير منا أن سلم ليكرت يحتوي على خمس (05) درجات وفقط، وهذه الدرجات هي تلك الموضحة في الجدول محل الشرح، وقد تكون الدرجات مرتبة حسب أهميتها ترتيبا تصاعديا أو تنازليا، والشائع أن الكثيرون يعتبرون أن مقياس سلم ليكرت هو مقياس ذو الخمس (05) درجات وفقط، لكن قد يكون هذا المقياس ثنائي أو ثلاثي أو رباعي أو خماسي وحتى سداسي، وسنستخدم في دراستنا هذه مقياس ليكرت الخماسي كما هو موضح في الجدول أعلاه.

5/ ترميز محاور الاستبيان:

يوضح الجدول رقم (3-5-04) الموالي الرموز التي سيتم توظيفها في كل أجزاء الدراسة التطبيقية، وهذه الرموز تتعلق بكل محاور الاستبيان وبالعبارات التي يضمها كل محور.

الجدول رقم (3-5-04): الرموز الخاصة بمحاور وعبارات (فقرات) الاستبيان:

محاور الاستبيان:								
المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المحاور المستقلة	المحور الكلي
رموز المحاور	م1	م2	م3	م4	م5	م6	م. م	م. ك
رموز العبارات	(iع)	(iع)	(iع)	(iع)	(iع)	(iع)	(iع)	(iع)
عدد العبارات	i = 1, ...,16	i = 1, ...,16	i = 1, ...,16	i = 1, ...,16	i = 1, ...,16	i = 1, ...,12	i = 1,... ,76	i = 1, ...,92

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات الاستبيان.

6/ تحليل ما ورد في الجدول أعلاه:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه لدينا ستة (06) محاور، منها خمسة (05) محاور تعتبر كمتغيرات مستقلة أو مؤثرة على المتغير التابع، أما المحور الأول فهو عبارة عن متغير تابع، فهو يتأثر بما يحدث في المتغيرات المستقلة، ويكمن السبب في وضع هذه الرموز من أجل تسهيل الدراسة التطبيقية وتفادي الجداول التي يمكن أن يمتد حجمها إلى أكثر من صفحة.

بالسنة للعمود ما قبل الأخير المتعلق بالمحاور المستقلة، يفيدنا هذا المتغير في حالة ما إذا أردنا حصر كل المتغيرات المستقلة في متغير واحد (نموذج إحصائي خطي بسيط) بدلا من خمسة (05) متغيرات (نموذج إحصائي خطي متعدد)، وهذا رغبة منا في معرفة مدى تأثير ذلك على المتغير التابع ومدى عدم تغير النتائج المتوصل إليها.

7/ العينة الاستطلاعية:

تضم العينة الاستطلاعية سبعة (07) استمارات، تم توزيعها على الشركات الاقتصادية (شركات الأموال) التي حضرت إلى فعليات صالون الشغل، احتفالا بيوم العلم، وذلك يومي 16 و17 أفريل 2018م، ببهو كلية العلوم الطبيعة والحياة بدائرة الحامة ولاية خنشلة.

وقد حضر إلى هذا الصالون أكثر من ثلاثين (30) مؤسسة وطنية من شتى القطاعات. والهدف من وراء العينة الاستطلاعية يكمن في الرغبة في إختبار الاتساق الداخلي للاستبيان من جهة، ومدى ثباته من جهة (أي مدى نضج الاستبيان للتوزيع النهائي، ومن خلال العينة الاستطلاعية نعرف مواطن الخلل والنقص التي تكمن في عبارات الاستبيان وتصحيحها قبل التوزيع النهائي على عينة الدراسة).

8/ الاتساق الداخلي عبارات المحاور:

يقصد بالاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، القوة الارتباطية فيما بينها، أي مدى اتساق كل عبارة مع المحور الذي تنتمي إليه، وبحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل عبارات والمحور الأول الذي تنتمي إليه، توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-5-05) الموالي.

جدول رقم (3-5-05): تحليل عبارات المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات):

المحور الأول (م1)	العبارات (الفقرات)	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
م1ع1	تتبنى الشركة قواعد وسلوكيات وأخلاقيات العمل؛	0,705	0,077
م1ع2	هناك إطار قانوني خاص بالحوكمة في هذه الشركة؛	0,324	0,478
م1ع3	معرفتكم بموضوع حوكمة الشركات معرفة مناسبة؛	0,849*	0,016
م1ع4	يتم إعلام موظفي الشركة بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق بآليات الحوكمة؛	0,554	0,197
م1ع5	تعمل الشركة على تعزيز ممارسات الحوكمة الفعالة؛	0,932**	0,002
م1ع6	تقوم الشركة بإجراء دورات تكونية تخص كيفية تطبيق قواعد الحوكمة وطريقة إنجاحها؛	0,270	0,559
م1ع7	تقوم الشركة بوضع نظام خاص بالحوكمة، لا يتعارض مع قواعد حوكمة الشركات والإشراف العام عليه ومراقبة فاعليته وتعديله عند الضرورة؛	0,292	0,525
م1ع8	توافق على تطبيق حوكمة الشركات في الشركة التي تعمل فيها؛	0,802*	0,03
م1ع9	تؤيد فكرة انتخاب أعضاء مجلس إدارة مستقلين (فصل الملكية عن الإدارة)؛	0,668	0,101
م1ع10	ترى بأن تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات يكون بمبادرة ذاتية من الشركة أم من جهة خارجية؛	0,539	0,212
م1ع11	تعتقد بأن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تكون محل اهتمام المستثمرين؛	0,982**	0,000
م1ع12	يمكن التعرف على إذا ما كانت الشركة تطبق قواعد الحوكمة في إدارتها؛	0,814*	0,026
م1ع13	تعتقد بأن هناك صعوبة كبيرة تواجه الشركات الجزائرية الراغبة في تطبيق وتجسيد مبادئ الحوكمة في الميدان العملي؛	0,684	0,09
م1ع14	ترى بأن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة يعطيها ميزة تنافسية مقارنة بالشركات المنافسة لها؛	0,919**	0,003
م1ع15	تطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من فعالية اتخاذ القرار وتجنب الفشل الإداري والمالي؛	0,963**	0,000
م1ع16	ترى بأن حوكمة الشركات تؤدي إلى المساواة والعدالة بين جميع المساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للشركة.	0,844*	0,017

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

9/ تحليل نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن تمييز ثلاث خصائص تتعلق بمدى ارتباط العبارات الستة عشر (16) مع المحور الأول الذي تنتمي إليه:

- فيما يخص العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمتين (02) (هناك علامة **)، يعني أن هذه العبارات هي مترابطة ومتسقة جدا مع المحور الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول رقم (3-5-05) نلاحظ أن هناك أربع (04) عبارات متسقة جدا مع المحور الأول وهي: الخامسة ($م_1ع_5$)، الحادية عشر ($م_1ع_{11}$)، الرابعة عشر ($م_1ع_{14}$) والخامسة عشر ($م_1ع_{15}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,932 (93,2%)، 0,982 (98,2%)، 0,919 (91,9%) و0,963 (96,3%) على الترتيب، وهي عبارات متسقة مع المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,01 (01%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمة واحدة (01) (هناك علامة *)، يعني أن هذه العبارات هي مترابطة ومتسقة بنسبة مرتفعة مع المحور الذي تنتمي إليه، وفي هذا الإطار وانطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك أربع (04) عبارات وهي: الثالثة ($م_1ع_3$)، الثامنة ($م_1ع_8$)، الثانية عشر ($م_1ع_{12}$) والسادسة عشر ($م_1ع_{16}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,849 (84,9%)، 0,802 (80,2%)، 0,814 (81,4%) و0,844 (84,4%) على الترتيب، وهي عبارات متسقة مع المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,05 (05%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان لا توجد أي نجمة، هذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة مع المحور الأول الذي تنتمي إليه، وإنما اتساقها متوسط، وهنا تكون درجة أو هامش الخطأ مرتفعا مقارنة بما سبق ذكره في النقطتين السابقتين، وفي هذا الإطار يمكن أن نستدل مثلا بالعبارات التي يفوق معاملها لسبيرمان 0,5 أو (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط متوسط، وفي هذا الجانب يمكن إحصاء أربع (04) عبارات وهي: الأولى ($م_1ع_1$)، الرابعة ($م_1ع_4$)، التاسعة ($م_1ع_9$)، العاشرة ($م_1ع_{10}$) والثالثة عشر ($م_1ع_{13}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,705 (70,5%)، 0,554 (55,4%)، 0,668 (66,8%)، 0,539 (53,9%) و0,684 (68,4%) على الترتيب، وهي عبارات يمكن القول عنها أنها متوسطة الاتساق مع المحور الأول (01) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يفوق 0,05 (05%)؛

- أما العبارات المتبقية من هذا المحور فيمكن القول عن ارتباطها أنه ضعيف، لأنه يقل عن 0,5 أو (50%)، وهذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة تماما مع المحور الذي تنتمي إليه، وإنما هنا تكون نسبة أو هامش الخطأ مرتفعا جدا مقارنة بما سبق ذكره في الثلاث (03) نقاط السابقة، وهذ العبارات التي يقل معاملها لسبيرمان عن 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط ضعيف هي ثلاث (03)، وهي: الثانية ($م_1ع_2$)، السادسة ($م_1ع_6$) والسابعة ($م_1ع_7$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,324 (32,4%)، 0,27 (27%) و0,292 (29,2%) على الترتيب، وهي العبارات التي يمكن القول عنها أنها أضعف اتساقا مع المحور الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ مرتفع جدا.

المطلب الثاني: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الثاني من الاستبيان:

1/ دراسة اتساق المحور الثاني:

يحتوي العمود الثالث من الجدول رقم (3-5-06) على قيم معامل سبيرمان (le coefficient de corrélation de Spearman) للعبارات الستة عشر المكونة للمحور الثاني، ويحتوي العمود الرابع على القيم الاحتمالية (les valeurs de signification)، وكلما كان معامل الارتباط مرتفعا كلما كانت قيم الدلالة الاحتمالية منخفضة، وكلما كان معامل الارتباط منخفضا كلما كانت القيم الاحتمالية مرتفعة.

جدول رقم (3-5-06): تحليل عبارات المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية):

المحور الثاني (م2)	العبارات (الفقرات)	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
م2ع1	يسهر مجلس الإدارة على متابعة سلامة المعلومة المالية الصادرة عن الشركة لكي تعبر بوضوح عن حقيقة الوضعية المالية لها؛	0,550	0,141
م2ع2	هناك اطلاع وإدراك تام من طرف أعضاء مجلس الإدارة على جميع القوانين الساري العمل بها في المجال المالي والمحاسبي؛	0,120	0,798
م2ع3	تعتقد أن القوانين الخاصة بحوكمة الشركات في الجزائر حسنت الإدارة الداخلية لشركتكم في المجال المالي والمحاسبي؛	0,413	0,309
م2ع4	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات التنفيذية؛	0,579	0,173
م2ع5	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في عملية التخطيط للمستقبل؛	0,249	0,552
م2ع6	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في عملية الرقابة الداخلية؛	0,555	0,196
م2ع7	تساهم المعلومات المالية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها؛	0,827*	0,022
م2ع8	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في تحديد نقاط القوة والضعف المرتبطة بأنشطة الشركة؛	0,872*	0,005
م2ع9	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في تقييم الوضعية المالية لزبائن الشركة؛	0,902**	0,005
م2ع10	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في تقييم أداء الأقسام والفروع المتعلقة بنشاط الشرك؛	0,933**	0,002
م2ع11	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المرتبطة بزيادة أو تخفيض رأس مال الشركة؛	0,570	0,20
م2ع12	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في اتخاذ قرارات توسيع الأقسام أو زيادة فروع الشركة؛	0,283	0,496
م2ع13	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالتمويل والاقتراض؛	0,786*	0,063
م2ع14	يعتبر مجلس الإدارة المعلومة المالية كعنصر مهم في اتخاذ القرارات؛	0,853*	0,007
م2ع15	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية للوقوف على حقيقة الوضعية المالية للشركة؛	0,439	0,276
م2ع16	يأخذ مجلس الإدارة القوائم المالية بعناية مهنية عالية، لأنها تعتبر صورة هذا المجلس عند الأطراف ذات المصلحة.	0,760	0,028

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تحليل نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-06) أعلاه يمكن تمييز ثلاث خصائص تتعلق بمدى ارتباط العبارات الستة عشر (16) مع المحور الذي تنتمي إليه:

- فيما يخص العبارات التي أمام قيمها المتعلقة بمعامل سبيرمان توجد نجمتين (02) (هناك علامة **)، يعني أن هذه العبارات هي مترابطة ومتسقة بنسبة مرتفعة جدا مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول رقم (3-5-06) نلاحظ أن هناك عبارتين (02) متسقة بنسبة مرتفعة، وهي: التاسعة ($م_2ع_9$) والعاشرة ($م_2ع_{10}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,902 (90,2%) و0,933 (93,3%) على الترتيب، وهي عبارات متسقة جدا مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,01 (01%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمة واحدة (01) (هناك علامة *)، وهذه النجمة تعني أن هذه العبارات هي مترابطة ومتسقة بنسبة مرتفعة مع المحور الذي تنتمي إليه، وبالرجوع إلى الجدول أعلاه نلاحظ في هذا الإطار أن هناك أربع (04) عبارات متسقة بنسبة مرتفعة، وهي: السابعة ($م_2ع_7$)، الثامنة ($م_2ع_8$)، الثالثة عشر ($م_2ع_{13}$) والرابعة عشر ($م_2ع_{14}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,827 (82,7%)، 0,872 (87,2%)، 0,786 (78,6%) و0,853 (85,3%) على الترتيب، وهي عبارات متسقة بنسبة مرتفعة مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه من الاستبيان عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,05 (05%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان لا توجد أي نجمة، هذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة مع المحور الذي تنتمي إليه، وإنما اتساقها متوسط، وهنا تكون درجة أو هامش الخطأ مرتفعا مقارنة بما سبق ذكره في النقطتين السابقتين، وعلى سبيل المثال يمكن أن نستدل مثلا بالعبارات التي يفوق معاملها لسبيرمان 0,5 أو (50%) (العبارات التي لديها ارتباط متوسط)، وفي هذا الجانب يمكن تميز خمسة (05) عبارات وهي: الأولى ($م_2ع_1$)، الرابعة ($م_2ع_4$)، السادسة ($م_2ع_6$)، الحادية عشر ($م_2ع_{11}$) والسادسة عشر ($م_2ع_{16}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,55 (55%)، 0,579 (57,9%)، 0,555 (55,5%)، 0,57 (57%) و0,76 (76%) على الترتيب، وهي العبارات (أو الفقرات) التي يمكن القول عنها أنها متوسطة الاتساق مع المحور الثاني (02) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يفوق 0,05 (05%)؛

- أما العبارات المتبقية من هذا المحور فيمكن القول عن اتساقها أنه ضعيف، لأنه يقل عن 0,5 أو (50%)، وهذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة تماما مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه، وإنما هنا تكون نسبة أو هامش الخطأ مرتفعا جدا مقارنة بما سبق ذكره في الثلاث (03) نقاط السابقة، وهذه العبارات التي يقل معاملها لسبيرمان عن 0,5 أو (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط ضعيف هي خمسة (05) في هذا المحور، وهي: الثانية ($م_2ع_2$)، الثالثة ($م_2ع_3$)، الخامسة ($م_2ع_5$)، الثانية عشر ($م_2ع_{12}$) والخامسة عشر ($م_2ع_{15}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,12 (12%)، 0,413 (41,3%)، 0,249 (24,9%)، 0,283 (28,3%) و0,439 (43,9%) على الترتيب، وهي العبارات التي يمكن القول عنها أنها أضعف اتساقا مع المحور الثاني الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ مرتفع جدا.

المطلب الثالث: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الثالث من الاستبيان:

1/ دراسة اتساق المحور الثالث:

يحتوي العمود الثالث من الجدول رقم (3-5-07) على قيم معامل سبيرمان (le coefficient de corrélation de Spearman) للعبارات الستة عشر المكونة للمحور الثالث، ويحتوي العمود الرابع على القيم الاحتمالية (les valeurs de signification)، وكلما كان معامل الارتباط مرتفعا كلما كانت قيم الدلالة الاحتمالية منخفضة، وكلما كان معامل الارتباط منخفضا كلما كانت القيم الاحتمالية مرتفعة.

جدول رقم (3-5-07): تحليل عبارات المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية):

المحور الثالث (م3)	العبارات (الفقرات)	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
م3ع1	هناك مطلب بالإفصاح ونشر المعلومات المالية وتقرير المدقق الخارجي في الشركة؛	0,479	0,277
م3ع2	يوجد مطلب على أن تكون عملية الإفصاح واضحة، مستمرة، سهلة ومتاحة لجميع الأطراف ذات المصلحة وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة؛	0,725	0,065
م3ع3	هناك مطلب للإفصاح عن سياسات الحوكمة في المؤسسة؛	0,624	0,135
م3ع4	هناك لجنة للتدقيق الداخلي تتولى الإشراف على تعيين المدقق الخارجي، مما يرفع من شفافية المعلومة المالية؛	0,725	0,065
م3ع5	يوجد مطلب بتغير المدقق الخارجي دوريا وفي حالات الشك في شفافية المعلومة المالية؛	0,81*	0,10
م3ع6	لدى الشركة شروط داخلية تحدد مؤهلات الواجب توفرها في المدقق الخارجي الذي يشرف على عملياتها المالية؛	0,844*	0,272
م3ع7	ترى بأن حركة أسهم الشركات تتأثر بالمعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة أكثر من التي لا تطبق الحوكمة؛	0,295	0,521
م3ع8	ترى بأن قيمة الأسهم للشركات المطبقة للحوكمة تتأثر بجودة معلوماتها المالية أكثر من الشركات الأخرى؛	0,483	0,272
م3ع9	يقلل الإفصاح عن سياسات الإدارة واستراتيجياتها وأهدافها المستقبلية من شكوك الأطراف ذات الصلة بعدالة القوائم المالية؛	0,725	0,065
م3ع10	يقوي الإفصاح قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية عند الإعلان عن عدم وجود أي تعارض بين المصالح داخل الشركة؛	0,312	0,496
م3ع11	يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية الشركة في المدى القريب إلى تعزيز قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية؛	0,669	0,10
م3ع12	ينعكس الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية بشكل ايجابي على إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية؛	0,312	0,496
م3ع13	يزيد الإفصاح عن المعلومات المالية الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي من إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية؛	0,725	0,065
م3ع14	تطبق الشركة معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية مما يؤكد شفافية وموثوقية معلوماتها المالية؛	0,844*	0,135
م3ع15	هناك إفصاح عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية وبالشكل الذي يضمن وصولها إلى جميع الأطراف ذات الصلة بها؛	0,204	0,661
م3ع16	تضع الشركة سياسات للإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية بشكل مكتوب وفقا للنظام الداخلي لها.	0,759*	0,065

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تحليل نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-07) أعلاه يمكن تمييز ثلاث خصائص تتعلق بمدى ارتباط العبارات الستة عشر (16) مع المحور الثالث (03) الذي تنتمي إليه:

- فيما يخص العبارات التي أمام قيمها المتعلقة بمعامل سبيرمان توجد نجمتين (02) (هناك علامة **)، يعني أن هذه العبارات هي مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة جدا مع المحور الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول رقم (3-5-07) نلاحظ أنه لا توجد هناك عبارات معامل ارتباطها مرتفع جدا (متسقة جدا)، مما يعني أن المحور الثالث (03) من الاستبيان لا يحتوي على عبارات متسقة جدا عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,01 (01%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمة واحدة (01) (هناك علامة *)، وهذه النجمة تعني أن هذه العبارات هي مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة مع المحور الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك أربع (04) عبارات متسقة جدا، وهي: الخامسة ($م3ع5$)، السادسة ($م3ع6$)، الرابعة عشر ($م3ع14$) والسادسة عشر ($م3ع16$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,81 (81%)، 0,844 (84,4%)، 0,844 (84,4%) و0,759 (75,9%) على الترتيب، وهي عبارات متسقة مع المحور الثالث الذي تنتمي إليه من الاستبيان عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,05 (05%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان لا توجد أي نجمة، هذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة مع المحور الثالث الذي تنتمي إليه، وإنما اتساقها متوسط، وهنا تكون درجة أو هامش الخطأ مرتفعا مقارنة بما سبق ذكره في النقطتين السابقتين، وفي هذا الإطار يمكن حصر العبارات التي يفوق معاملها لسبيرمان 0,5 أو (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط متوسط، وفي هذا المحور يمكن عد ستة (06) عبارات وهي: الثانية ($م3ع2$)، الثالثة ($م3ع3$)، الرابعة ($م3ع4$)، التاسعة ($م3ع9$)، الحادية عشر ($م3ع11$) والثالثة عشر ($م3ع13$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,725 (72,5%)، 0,624 (62,4%)، 0,725 (72,5%)، 0,725 (72,5%)، 0,669 (66,9%) و0,725 (72,5%) على الترتيب، وهي العبارات (أو الفقرات) التي يمكن القول عنها أنها متوسطة الاتساق مع المحور الثالث (03) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يفوق 0,05 (05%)؛

- أما العبارات المتبقية من هذا المحور فيمكن القول عن ارتباطها أنه ضعيف، لأنه يقل عن 0,5 (50%)، وهذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة تماما مع المحور الثالث الذي تنتمي إليه، وإنما هنا تكون نسبة أو هامش الخطأ مرتفعا جدا مقارنة بما سبق ذكره في الثلاث (03) نقاط السابقة، وهذ العبارات التي يقل معاملها لسبيرمان عن 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط ضعيف هي ستة (06) في هذا المحور، وهي: الأولى ($م3ع1$)، السابعة ($م3ع7$)، الثامنة ($م3ع8$)، العاشرة ($م3ع10$)، الثانية عشر ($م3ع12$) والخامسة عشر ($م3ع15$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,479 (47,9%)، 0,295 (29,5%)، 0,483 (48,3%)، 0,312 (31,2%)، 0,312 (31,2%) و0,204 (20,4%) على الترتيب، وهي العبارات التي يمكن القول عنها أنها أضعف اتساقا مع المحور الثالث (03) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ مرتفع جدا.

بعد تخصيص المبحث الأول لدراسة اتساق المحاور الثلاثة الأولى في ثلاث مطالب يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لدراسة اتساق المحور الأول من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات المتسقة فيه بنسبة مرتفعة جدا (**) تقدر بأربع (04) عبارات (فقرات) من جهة، ومن جهة أخرى فعدد العبارات المتسقة بنسبة مرتفعة (*) فهي أيضا تقدر بأربع (04) عبارات.

بالنسبة للمطلب الثاني المخصص لدراسة تساق المحور الثاني من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات المتسقة فيه بنسبة مرتفعة جدا (**) تقدر بعبارتين (02) من جهة، ومن جهة أخرى فعدد العبارات المتسقة بنسبة مرتفعة (*) فهي تقدر بأربع (04) عبارات.

بالنسبة للمطلب الثالث المخصص لدراسة تساق المحور الثالث من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأنه لا توجد هناك عبارات متسقة فيه بنسبة مرتفعة جدا (**)، أما عدد العبارات المتسقة بنسبة مرتفعة (*) فهي تقدر بأربع (04) عبارات.

وبعد هذه النتائج يمكن القول بأن المحور الأول المدروس في المطلب الأول من المبحث الأول هو أكثر المحاور الثلاثة الأولى اتساقا.

المبحث الثاني: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان:

يتناول المبحث الثاني من هذا الفصل موضوع الاتساق الداخلي بين عبارات (فقرات) المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان، حيث سنتطرق بالدراسة والتحليل في المطلب الأول لموضوع الاتساق بين المحور الرابع من الاستبيان وعباراته (الفقرات الستة عشر التي يحتويها)، وسنخصص المطلب الثاني لدراسة الاتساق بين المحور الخامس من الاستبيان وعباراته الستة عشر، أما المحور السادس والأخير في الاستبيان فسنتناوله موضوع اتساقه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الرابع من الاستبيان:

1/ دراسة اتساق المحور الرابع:

يحتوي العمود الثالث من الجدول رقم (3-5-08) على قيم معامل سبيرمان (le coefficient de corrélation de Spearman) للعبارات الستة عشر المكونة للمحور الرابع، ويحتوي العمود الرابع على القيم الاحتمالية (les valeurs de signification)، وكلما كان معامل الارتباط مرتفعا كلما كانت قيم الدلالة الاحتمالية منخفضة، وكلما كان معامل الارتباط منخفضا كلما كانت القيم الاحتمالية مرتفعة.

جدول رقم (3-5-08): تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال):

المحور الرابع (م4)	العبارات (الفقرات)	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
م4ع1	يوجد تحديد واضح للحقوق الأساسية للمساهمين فيما يخص حاجتهم للمعلومات والقوائم المالية؛	0,319	0,485
م4ع2	هناك طريقة واضحة تحدد كيفية حصول المساهمين على جميع المعلومات المالية المتعلقة بجميع الوظائف الأساسية للشركة؛	0,638	0,123
م4ع3	توجد طريقة واضحة تحدد الفترات الزمنية المتاحة للمساهمين قبل إقفال السنة المالية لمعرفة الوضعية المالية للشركة؛	0,160	0,733
م4ع4	يتخذ المساهم قراراته الاستثمارية وفقا للمعلومات المالية التي تنشرها الشركات؛	0,558	0,193
م4ع5	يستطيع المساهم التعرف مكانة المعلومة المالية في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركة؛	0,437	0,327
م4ع6	هناك إقبال من قبل المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تنشر معلوماتها المالية في القنوات الرسمية (البورصة، الجرائد، موقع الشركة...إلخ)؛	0,801*	0,03
م4ع7	التطبيق الصارم للقوانين المحاسبية السارية المفعول يشعر المساهمين بالثقة في المعلومة المالية وضمان حقوقهم؛	0,798*	0,032
م4ع8	تقوم الشركة بتقديم معلومات مالية بما يمكن المساهمين من الحصول عليها بصفة دورية ومنتظمة؛	0,798*	0,032
م4ع9	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل بناء على المعلومات المالية التي بحوزتهم؛	0,804*	0,029
م4ع10	يطلع المساهمين على جميع العمليات والمعلومات المالية الرئيسية والهامة للشركة؛	0,558	0,193
م4ع11	تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل لأعضاء مجلس الإدارة واللجان الأخرى؛	0,798*	0,032
م4ع12	تساعد المعلومات المالية المساهمين في إجراء تعديلات على الطاقم الإداري المسير للشركة؛	0,311	0,497
م4ع13	تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ قرارات بزيادة رأس المال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو دمج الاحتياطات؛	0,539	0,212
م4ع14	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة وذلك بالارتكاز على الوضعية المالية للشركة؛	0,620	0,138
م4ع15	يحق للمساهمين معرفة إجراءات الإفصاح عن المعلومات المالية للأطراف ذات المصلحة؛	0,156	0,739
م4ع16	تتخذ القرارات الاستثمارية وفقا للتقارير المالية التي تنشرها الشركات.	0,337	0,460

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تحليل نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-08) أعلاه يمكن تمييز ثلاث خصائص تتعلق بمدى ارتباط العبارات الستة عشر (16) مع المحور الرابع (04) الذي تنتمي إليه:

- فيما يخص العبارات ذات ارتباط قوي جدا أو التي أمام قيمها المتعلقة بمعامل سبيرمان توجد نجمتين (02) (هناك علامة **)، وانطلاقا من الجدول رقم (3-5-08)، نلاحظ أنه لا توجد هناك عبارات معامل ارتباطها مرتفع جدا (متسقة جدا مع محورها)، مما يعني أن المحور الرابع (04) من الاستبيان لا يحتوي على عبارات متسقة جدا عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,01 أو (01%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمة واحدة (01) (هناك علامة *)، وهذه النجمة تعني أن هذه العبارات مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة مع المحور الرابع الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ في هذا الإطار أن هناك خمسة (05) عبارات، وهي: السادسة ($م_4ع_6$)، السابعة ($م_4ع_7$)، الثامنة ($م_4ع_8$)، التاسعة ($م_4ع_9$) والحادية عشر ($م_4ع_{11}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,801 (80,1%)، 0,798 (79,8%)، 0,798 (79,8%)، 0,804 (80,4%) و0,798 (79,8%)على الترتيب، وهي عبارات متسقة مع المحور الرابع (04) الذي تنتمي إليه من الاستبيان عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,05 (05%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان لا توجد أي نجمة، هذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة مع المحور الرابع الذي تنتمي إليه، وإنما اتساقها متوسط، وهنا تكون درجة أو هامش الخطأ مرتفعا مقارنة بما سبق ذكره في النقطتين (02) السابقتين، وعلى سبيل المثال يمكن حصر هذه العبارات التي يفوق معاملها لسبيرمان 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط متوسط، وفي هذا المحور هي خمسة (05) عبارات، وهي: الثانية ($م_4ع_2$)، الرابعة ($م_4ع_4$)، العاشرة ($م_4ع_{10}$)، الثالثة عشر ($م_4ع_{13}$) والخامسة عشر ($م_4ع_{15}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات 0,638 (63,8%)، 0,558 (55,8%)، 0,558 (55,8%)، 0,539 (53,9%) و0,62 (62%) على الترتيب، وهي العبارات (أو الفقرات) التي يمكن القول عنها أنها متوسطة الاتساق مع المحور الرابع (04) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يفوق 0,05 (05%)؛

- أما العبارات المتبقية من هذا المحور، فيمكن القول عن ارتباطها أنه ضعيف، لأنه يقل عن 0,5 (50%)، وهذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة تماما مع المحور الرابع الذي تنتمي إليه، وإنما هنا تكون نسبة أو هامش الخطأ مرتفعا جدا مقارنة بما سبق ذكره في الثلاث (03) نقاط السابقة، وهذ العبارات التي يقل معاملها لسبيرمان عن 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط ضعيف هي ستة (06) في هذا المحور، وهي: الأولى ($م_4ع_1$)، الثالثة ($م_4ع_3$)، الخامسة ($م_4ع_5$)، الثانية عشر ($م_4ع_{12}$)، الخامسة عشر ($م_4ع_{15}$) والسادسة عشر ($م_4ع_{16}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,319 (31,9%)، 0,16 (16%)، 0,437 (43,7%)، 0,311 (31,1%)، 0,156 (15,6%) و0,337 (33,7%) على الترتيب، وهي العبارات التي يمكن القول عنها أنها أضعف اتساقا مع المحور الرابع (04) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ مرتفع جدا.

المطلب الثاني: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور الخامس من الاستبيان:

1/ دراسة اتساق المحور الخامس:

يحتوي العمود الثالث من الجدول رقم (3-5-09) على قيم معامل سبيرمان (le coefficient de corrélation de Spearman) للعبارات الستة عشر المكونة للمحور الخامس، ويحتوي العمود الرابع على القيم الاحتمالية (les valeurs de signification)، وكلما كان معامل الارتباط مرتفعا كلما كانت قيم الدلالة الاحتمالية منخفضة، وكلما كان معامل الارتباط منخفضا كلما كانت القيم الاحتمالية مرتفعة.

جدول رقم (3-5-09): تحليل عبارات المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية):

المحور الخامس (م5)	العبارات (الفقرات)	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
م5ع1	تقوم الأطراف ذات المصلة باتخاذ القرارات بناء على المعلومات المالية التي تصدرها الشركة؛	0,218	0,638
م5ع2	تضع الشركة آليات مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين بناء على المعلومات المالية المتعلقة بهم؛	0,334	0,464
م5ع3	تقوم الشركة بإنشاء حوار واتصال دائم يتعلق بتبادل المعلومات المالية ذات الأهمية للأطراف ذات المصلحة؛	0,479	0,277
م5ع4	تعمل الشركة على تحليل احتياجات الأطراف ذات المصلحة معها فيما يتعلق بالمعلومات المالية وتراعي أولويات الوفاء بالتزاماتها؛	0,510	0,243
م5ع5	تتخذ الشركة استراتيجيات للتوفيق بين المصالح المالية المتضاربة للأطراف ذات المصلحة؛	0,607	0,149
م5ع6	تنشر الشركة تقارير توجه إلى أصحاب المصالح تفصح فيها عن طرق إدارة علاقتها المالية معهم؛	0,241	0,602
م5ع7	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية ملائمة لتحقيق أهداف الشركة مع الأطراف ذات الصلة معها؛	0,607	0,149
م5ع8	تنشر الشركة معلومات مالية تمتاز بالموضوعية وعدم التحيز لأي طرف ما على حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة معها؛	0,798*	0,032
م5ع9	تقبل الشركة بتقديم معلوماتها المالية لطلبة والباحثين المتربصين؛	0,607	0,149
م5ع10	تأخذ الشركة بالاقتراحات المهمة المقدمة من طرف الطلبة والباحثين المتربصين فيها بعد دراستهم وتحليلهم لقوائمها المالية؛	0,754*	0,05
م5ع11	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية، تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى الأطراف ذات المصلحة؛	0,525	0,226
م5ع12	توفر الشركة قنوات لنشر المعلومات المالية بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة معها؛	0,525	0,226
م5ع13	تفصح الشركة عن التغيرات في السياسات المحاسبية للأطراف ذات المصلحة معها؛	0,558	0,193
م5ع14	تضع الشركة القوائم المالية والإيضاحات (التفسيرات) المرفقة بها لجميع الأطراف ذات المصلحة معها؛	0,798*	0,032
م5ع15	تضع الشركة المعلومات المالية اللازمة للأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم؛	0,135	0,773
م5ع16	تضع الشركة برنامج زمني يحدد تواريخ انعقاد الجمعيات الخاصة بها، لكي تتمكن الأطراف المعنية من حضورها في وقتها المسطر.	0,905**	0,005

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تحليل نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-09) أعلاه يمكن تمييز ثلاث خصائص تتعلق بمدى ارتباط العبارات الستة عشر (16) مع المحور الخامس (05) الذي تنتمي إليه:

- فيما يخص العبارات التي أمام قيمها المتعلقة بمعامل سبيرمان توجد نجمتين (02) (هناك علامة **)، يعني أن هذه العبارات هي مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة جدا مع المحور الخامس الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول رقم (3-5-09) نلاحظ أنه توجد هناك عبارة واحدة (01) فقط معامل ارتباطها مرتفع جدا (متسقة جدا)، وهي العبارة السادسة عشر (16) ($م_5ع_{16}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارة بـ 0,905 (90,5%)، مما يعني أن المحور الخامس (05) من الاستبيان يحتوي على عبارة واحدة (01) متسقة جدا عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,01 (01%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمة واحدة (01) (هناك علامة *)، وهذه النجمة التي تعني أن هذه العبارات هي مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة مع المحور الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ وجود ثلاث (03) عبارات في هذا الإطار، وهي: الثامنة (08) ($م_5ع_8$)، العاشرة (10) ($م_5ع_{10}$)، الرابعة عشر ($م_5ع_{14}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,798 (79,8%)، 0,754 (75,4%) و0,798 أو (79,8%) على الترتيب، وهي عبارات متسقة مع المحور الخامس (05) الذي تنتمي إليه من الاستبيان عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,05 (05%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان لا توجد أي نجمة، هذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة مع المحور الخامس الذي تنتمي إليه، وإنما اتساقها متوسط، وهنا تكون درجة أو هامش الخطأ مرتفعا نوعا ما مقارنة بما سبق ذكره في النقطتين السابقتين، وعلى سبيل المثال يمكن أن عد العبارات التي يفوق معاملها لسبيرمان 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط متوسط، حيث تقدر في هذا المحور بسبعة (07) عبارات، وهي: الرابعة ($م_5ع_4$)، الخامسة ($م_5ع_5$)، السابعة ($م_5ع_7$)، التاسعة ($م_5ع_9$)، الحادية عشر ($م_5ع_{11}$)، الثانية عشر ($م_5ع_{12}$) والثالثة عشر ($م_5ع_{13}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,51 (51%)، 0,607 (60,7%)، 0,607 (60,7%)، 0,607 (60,7%)، 0,525 (52,5%)، 0,525 (52,5%) و0,558 (55,8%) على الترتيب، وهي العبارات (أو الفقرات) التي يمكن القول عنها أنها أقل اتساقا مع المحور الخامس (05) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يفوق 0,05 (05%)؛

- أما العبارات المتبقية من هذا المحور، فيمكن القول عن ارتباطها أنه ضعيف، لأنه يقل عن 0,5 (50%)، وهذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة تماما مع المحور الخامس (05) الذي تنتمي إليه، وإنما هنا تكون نسبة أو هامش الخطأ مرتفعا جدا مقارنة بما سبق ذكره في الثلاث (03) نقاط السابقة، وهذ العبارات التي يقل معاملها لسبيرمان عن 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط ضعيف هي خمسة (05) في هذا المحور، وهي: الأولى ($م_5ع_1$)، الثانية ($م_5ع_2$)، الثالثة ($م_5ع_3$)، السادسة ($م_5ع_6$) والخامسة عشر ($م_5ع_{15}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,218 (21,8%)، 0,334 (33,4%)، 0,479 (47,9%)،

0,241 (24,1%) و0,135 (13,5%) على الترتيب، وهي العبارات التي يمكن القول عنها أنها أضعف اتساقا مع المحور الخامس (05) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ مرتفع جدا.

المطلب الثالث: عرض وتحليل لنتائج الاتساق المتعلقة بعبارات المحور السادس وارتباط كل محاور الاستبيان:

1/ دراسة اتساق المحور السادس:

يحتوي العمود الثالث من الجدول رقم (3-5-10) على قيم معامل سبيرمان (le coefficient de corrélation de Spearman) للعبارات الإثني عشر المكونة للمحور السادس، ويحتوي العمود الرابع على القيم الاحتمالية (les valeurs de signification)، وكلما كان معامل الارتباط مرتفعا كلما كانت قيم الدلالة الاحتمالية منخفضة، وكلما كان معامل الارتباط منخفضا كلما كانت القيم الاحتمالية مرتفعة.

جدول رقم (3-5-10): تحليل عبارات المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم):

المحور السادس (م6)	العبارات (الفقرات)	معامل سبيرمان للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
م6ع1	هناك معاملة على نفس قدم المساواة في الجانب المتعلق بالحصول على المعلومات المالية لجميع المساهمين الذين يملكون نفس النوع من الأسهم؛	0,786*	0,036
م6ع2	تمنح لجميع المساهمين الذين ينتمون لنوع معين من الأسهم نفس الحقوق المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية؛	0,961**	0,001
م6ع3	جميع المستثمرين قادرين على الحصول على المعلومات المالية حول الحقوق المرتبطة بكل نوع أو طبقة من الأسهم وذلك حتى قبل الحصول على الأوراق المالية؛	0,647	0,116
م6ع4	كل تعديل يتأثر بالمعلومة المالية يخص حقوق التصويت يجب أن يخضع لموافقة كل فئات المساهمين المتأثرين سلبا بهذا القرار؛	0,207	0,657
م6ع5	حماية حملة الأسهم ذو الأقلية في الجانب المتعلق بالحصول على المعلومات المالية من الأفعال المضرة التي ترتكب بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المساهمين المسيطرين؛	0,207	0,657
م6ع6	ممارسة حقوق التصويت بناء على المعلومات المالية المتوفرة من قبل مستودعي السندات أو الوكلاء المفوضين بالاتفاق مع الملاك الفعليين؛	0,601	0,154
م6ع7	هناك إزالة لجميع الحواجز التي تحول دون الحصول على المعلومات المالية من أجل ممارسة حق التصويت للمساهمين ذوي القوميات المتعددة؛	0,555	0,196
م6ع8	الإجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية من أجل حضور الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن معاملة عادلة لجميع المساهمين؛	0,480	0,275
م6ع9	الإجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية في الشركات يجب ألا تجعل ممارسة حق التصويت من قبل المساهمين أمرا صعبا أو باهظا؛	0,633	0,127
م6ع10	جميع عمليات الاطلاع على الأسرار والعمليات التعسفية ذات الصلة بتقديم المعلومات المالية لحملة الأسهم يجب حظرها؛	0,449	0,312
م6ع11	يجب على المسيرين إخطار مجلس الإدارة على أي معلومة مالية يكون لها بشكل مباشر أو غير مباشر أو لصالح الغير في عملية أو نشاط معين تأثير مباشر على الشركة؛	0,600	0,155
م6ع12	يجب على المسيرين إخطار مجلس الإدارة على أي معلومة مالية يكون لها أثر سلبي مباشر على الشركة عند اتخاذ القرارات من طرف حملة الأسهم.	0,449	0,312

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تحليل نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-10) أعلاه يمكن تمييز ثلاث خصائص تتعلق بمدى ارتباط العبارات الاثني عشر (12) مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه:

- فيما يخص العبارات التي أمام قيمها المتعلقة بمعامل سبيرمان توجد نجمتين (02) (هناك علامة **)، يعني أن هذه العبارات هي مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة جدا مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول رقم (3-5-10) نلاحظ أنه توجد هناك عبارة واحدة فقط معامل ارتباطها مرتفع جدا (متسقة جدا)، وهي العبارة الثانية ($م6ع_2$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارة بـ 0,961 (96,1%)، مما يعني أن المحور السادس (06) من الاستبيان يحتوي على عبارة واحدة (01) متسقة جدا عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,01 (01%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان توجد نجمة واحدة (01) (هناك علامة *)، وهذه النجمة التي تعني أن هذه العبارات هي مرتبطة ومتسقة بنسبة مرتفعة مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه، وانطلاقا من الجدول أعلاه نلاحظ وجود عبارة واحدة (01) في هذا المحور معامل ارتباطها مرتفع، وهي العبارة الأولى ($م6ع_1$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارة بـ 0,786 (78,6%)، مما يعني أن المحور السادس (06) من الاستبيان يحتوي على عبارة واحدة (01) متسقة بشكل مرتفع عند مستوى من الخطأ يقدر بـ 0,05 (05%)؛

- أما العبارات التي أمام قيمها لمعامل سبيرمان لا توجد أي نجمة، هذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه، وإنما اتساقها متوسط، وهنا تكون درجة أو هامش الخطأ مرتفعا نوعا ما مقارنة بما سبق ذكره في النقطتين (02) السابقتين، ويمكن أن نذكر في هذا الإطار العبارات التي يفوق معاملها لسبيرمان 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط متوسط، حيث توجد في المحور السادس خمسة (05) عبارات اتساقها متوسط، وهي: الثالثة ($م6ع_3$)، السادسة ($م6ع_6$)، السابعة ($م6ع_7$)، التاسعة ($م6ع_9$) والحادية عشر ($م6ع_{11}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,647 64,7%)، 0,601 (60,1%)، 0,555 (55,5%)، 0,633 (63,3%) و0,6 (60%) على الترتيب، وهي العبارات (أو الفقرات) التي يمكن القول عنها أنها أقل اتساقا مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ يفوق 0,05 (05%)؛

- أما العبارات المتبقية من هذا المحور فيمكن القول عن ارتباطها أنه ضعيف، لأنه يقل عن 0,5 (50%)، وهذا لا يعني أن هذه العبارات غير متسقة تماما مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه، وإنما هنا تكون نسبة أو هامش الخطأ مرتفعا جدا مقارنة بما سبق ذكره في الثلاث (03) نقاط السابقة، وهذه العبارات التي يقل معاملها لسبيرمان عن 0,5 (50%)، أو العبارات التي لديها ارتباط ضعيف هي خمسة (05) في هذا المحور، وهي: الرابعة ($م6ع_4$)، الخامسة ($م6ع_5$)، الثامنة ($م6ع_8$)، العاشرة ($م6ع_{10}$) والثانية عشر ($م6ع_{12}$)، حيث قدر معامل الارتباط لسبيرمان لهذه العبارات بـ 0,207 (20,7%)، 0,207 (20,7%)، 0,48 (48%)، 0,449 (44,9%) و0,449 (44,9%) على الترتيب، وهي العبارات التي يمكن القول عنها أنها أضعف اتساقا مع المحور السادس (06) الذي تنتمي إليه عند مستوى من الخطأ مرتفع جدا.

3/ ارتباط محاور الاستبيان مع بعضها البعض:

يعتبر الصدق البنائي أحد المقاييس التي تختبر مدى صدق الأداة التي تقيس مدى إمكانية تحقيق الأهداف التي نريد الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالمحور الكلي للاستبيان.

ويوضح الجدول رقم (3-5-11) معاملات الارتباط بين كل المحاور فيما بينها وبين المحور الكلي أيضا، حيث أن معاملات الارتباط تتراوح بين 0,129 و0,935** وهذا عند مستويين من الدلالة الإحصائية α=0,01 (α=%01) وα=0,05 (α=%05).

4/ تحليل ارتباط محاور الاستبيان مع بعضها البعض:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-11) أدناه والمتضمن لقيم معاملات الارتباط بين جميع محاور الاستبيان (متغيرات الدراسة)، نلاحظ أن أكثر المحاور ترابطا مع المحور الكلي للدراسة، هما المحورين الثاني والموسوم بعلاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة، والمحور الخامس والمعنون بالمعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية.

أما إذا أردنا دراسة العلاقة الترابطية بين المتغير التابع للدراسة (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات) والمتغيرات المستقلة للدراسة والتي تبدأ من المحور الثاني إلى السادس، ومن خلال قراءة الجدول أدناه نلاحظ أن المتغير المستقل الرابع (المحور الخامس) هو أكثر المحاور المستقلة ارتباطا مع المتغير، ثم يليه المتغير المستقل الخامس (المحور السادس)، ويلهما المتغير المستقل الأول (المحور الثاني)، وفي المقام الرابع نجد المتغير المستقل الثاني (المحور الثالث).

وعند دراسة العلاقة الترابطية بين المحور الذي يضم كل المتغيرات المستقلة (المتغيرات الخمسة المستقلة) والمحور التابع، نلاحظ وجود علاقة ترابطية قوية بين المحور الذي يضم المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أي في حالة ما إذا أردنا القيام بدراسة إحصائية ذات متغير مستقل واحد (نموذج احصائي خطي بسيط).

الجدول رقم (3-5-11): حساب معاملات الارتباط بين كل محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة

محاور الدراسة		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المتغيرات المستقلة	المحور الكلي
المحور الأول: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات؛	Spearman	1	0,593	0,577	0,075	0,764*	0,730	0,847*	0,631
	Sig. (bilatérale)		0,161	0,175	0,873	0,046	0,063	0,016	0,129
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة؛	Spearman	0,593	1	0,467	0,369	0,887**	0,660	0,879**	0,935**
	Sig. (bilatérale)	0,161		0,290	0,415	0,008	0,107	0,009	0,002
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
المحور الثالث: علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية؛	Spearman	0,577	0,467	1	0,019	0,330	0,548	0,482	0,564
	Sig. (bilatérale)	0,175	0,290		0,968	0,469	0,203	0,274	0,188
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
المحور الرابع: المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة؛	Spearman	0,075	0,369	0,019	1	0,4	0,039	0,293	0,434
	Sig. (bilatérale)	0,873	0,415	0,968		0,374	0,933	0,524	0,330
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
المحور الخامس: المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية؛	Spearman	0,764*	0,887**	0,330	0,400	1	0,696	0,881**	0,798*
	Sig. (bilatérale)	0,046	0,008	0,469	0,374		0,083	0,009	0,031
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
المحور السادس: علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم؛	Spearman	0,730	0,660	0,548	0,039	0,696	1	0,642	0,500
	Sig. (bilatérale)	0,063	0,107	0,203	0,933	0,083		0,120	0,253
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
مجموع المتغيرات المستقلة؛	Spearman	0,847*	0,879**	0,482	0,293	0,881**	0,642	1	0,918**
	Sig. (bilatérale)	0,016	0,009	0,274	0,524	0,009	0,120		0,004
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
المحور الكلي للاستبيان	Spearman	0,631	0,935**	0,564	0,434	0,798*	0,500	0,918**	1
	Sig. (bilatérale)	0,129	0,002	0,188	0,330	0,031	0,253	0,004	
	N	7	7	7	7	7	7	7	7
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).									
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).									

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

بعد تخصيص المبحث الثاني لدراسة اتساق المحاور الثلاثة المتبقية من الاستبيان في ثلاث مطالب، يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لدراسة اتساق المحور الرابع من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأنه لا توجد هناك عبارات متسقة فيه بنسبة مرتفعة جدا (**)، أما عدد العبارات المتسقة بنسبة مرتفعة (*) فهي تقدر بأربع (04) عبارات.

بالنسبة للمطلب الثاني المخصص لدراسة تساق المحور الخامس من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات المتسقة فيه بنسبة مرتفعة جدا (**) تقدر بعبارة واحدة (01) من جهة، ومن جهة أخرى فعدد العبارات المتسقة بنسبة مرتفعة (*) فهي تقدر بثلاث (03) عبارات.

بالنسبة للمطلب الثالث المخصص لدراسة تساق المحور السادس من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأنه توجد فيه عبارة واحدة متسقة بنسبة مرتفعة جدا (**)، أما عدد العبارات المتسقة بنسبة مرتفعة (*) فهي تقدر كذلك بعبارة واحدة.

وبعد هذه النتائج يمكن القول بأن المحور الخامس المدروس في المطلب الثاني من المبحث الثاني هو أكثر المحاور الثلاثة الأخير من الاستبيان اتساقا.

وبعد دراسة اتساق المحاور الستة المكونة لاستبيان هذه الدراسة، يمكن القول بأن المحور الأول والمتعلق بالمتغير التابع لهذه الدراسة هو أكثر المحاور اتساقا.

المبحث الثالث: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان:

يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل موضوع الثبات الداخلي بين عبارات (فقرات) المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان، وذلك من أجل قياس درجة ثبات القياس بين كل عبارة (الفقرة) والمحور الذي تنتمي إليه، وتفسير معنى وجود ثبات مرتفع أو منخفض بين هذه العبارات والمحاور التي تحتويها، ولدراسة هذا الثبات سنقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach)، وسنتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب وسنخصص كل مطلب لدراسة محور من المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان.

المطلب الأول: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الأول من الاستبيان:

1/ معامل الثبات (coefficient de validité):

يقصد بثبات أداة القياس أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيق الاستبيان على نفس العينة أكثر من مرة وفي نفس الظروف والشروط. وبعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغيير هذه النتائج بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد نفس العينة ولعدة مرات وخلال فترة زمنية معينة، ولقياس مدى ثبات الاستبيان استخدمنا معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach) الذي يقس هذا الثبات، وكانت نتيجة الثبات تقدر 0,741 أي بـ 74,1%، والجدول رقم (3-5-12) يبين ذلك.

جدول رقم (3-5-12): معامل الثبات لكل عبارات الاستبيان:

عدد محاور الاستبيان	Alpha de Cronbach
6	0,741

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ دراسة ثبات المحور الأول:

يحتوي العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-13) على قيم معامل الثبات (le coefficient de fiabilité) للعبارات الستة عشر، ويحتوي العمود السادس على قيم معامل الصدق (le coefficient de validité)، والتي يتم الحصول على قيمها بتجذير قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ.

جدول رقم (3-5-13): تحليل عبارات المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات):

المحور الأول (م1)	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
م1ع1	62,5714	66,952	0,674	0,858	0,926
م1ع2	63	67,667	0,2	0,876	0,936
م1ع3	62,8571	61,81	0,82	0,847	0,920
م1ع4	62,8571	67,81	0,508	0,862	0,928
م1ع5	63,1429	51,476	0,902	0,834	0,913
م1ع6	63	71,333	0,121	0,871	0,933
م1ع7	63,2857	70,571	0,172	0,870	0,933
م1ع8	63,2857	59,905	0,754	0,847	0,920
م1ع9	63,1429	63,143	0,603	0,855	0,924
م1ع10	62,8571	76,476	-0,448	0,885	0,940
م1ع11	63,2857	50,905	0,975	0,828	0,910
م1ع12	62,8571	70,476	0,202	0,869	0,932
م1ع13	63	64,333	0,632	0,855	0,924
م1ع14	63,4286	59,286	0,9	0,841	0,917
م1ع15	63,1429	71,143	0,041	0,879	0,937
م1ع16	63,5714	56,286	0,694	0,849	0,921

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

3/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-5-13) أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-13) أعلاه يمكن الخروج بالتفسيرات التي تخص كل عمود من أعمدة الجدول أعلاه للعبارات الستة عشر المكونة للمحور الأول من الاستبيان:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف عبارة معينة من المحور (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج

هذا العمود متقاربة جدا، وذلك دلالة على وجود نفس الدور والتأثير لجميع العبارات (الفقرات) على المحور المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر ما بين [62,5714 و63,5714]، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للعبارة السادسة عشر، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع متوسط المقياس الكلي للدراسة إلى 63,5714؛

- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الأول للدراسة عند حذف أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) المكونة له (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متفاوتة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نفس التأثير من طرف جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور الأول من الاستبيان، ونلاحظ أن هناك تفوق من جانب العبارة العاشرة (ترى بأن تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات يكون بمبادرة ذاتية من الشركة أم من جهة خارجية)، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع تباين المقياس إلى 76,476، وهذا يدل على أن هذه العبارة هي الأقل تقديرا وتفسيرا للمتغير التابع الخاص بالدراسة؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل عبارة من عبارات المحور الأول من الاستبيان، حيث نلاحظ أن أسوء عبارة ترابطا مع موضوع المحور الأول هي العبارة الخامسة عشر بارتباط مصحح يقدر بـ 0,041، وأحسن العبارات ترابطا مع المحور الأول هي العبارة الحادية عشر بارتباط مصحح يقدر بـ 0,975؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات لكل عبارات المحور الأول للدراسة، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة المقابلة تكون قيمة ثبات المحور الأول كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-13) أعلاه (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف العبارة العاشرة سيرتفع معامل الثبات للمحور الأول ليصل إلى 0,885، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة الحادية عشر فإن درجة الثبات للمحور ستنخفض إلى 0,828.

- **العمود السادس من الجدول:** يقدم لنا هذا العمود قيم معامل الصدق عند القيام بتجذير قيم الثبات، ونلاحظ أن أحسن العبارات صدقا في المحور الأول هي العبارة العاشرة بصدق يقدر بـ 0,94 (94%) وأضعف العبارات صداقا هي العبارة الحادية عشر بصدق يقدر بـ 0,91 (91%)

المطلب الثاني: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الثاني من الاستبيان:

1/ دراسة ثبات المحور الثاني:

يحتوي العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-14) على قيم معامل الثبات (le coefficient de fiabilité) للعبارات الستة عشر، ويحتوي العمود السادس على قيم معامل الصدق (le coefficient de validité)، والتي يتم الحصول على قيمها بتجذير قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ.

جدول رقم (3-5-14): تحليل عبارات المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية):

المحور الثاني (م2)	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
م2ع1	61,7143	23,571	-0,384	0,703	0,838
م2ع2	61,5714	22,286	-0,193	0,687	0,829
م2ع3	61,7143	23,905	-0,368	0,724	0,851
م2ع4	62	18	0,512	0,59	0,768
م2ع5	61,8571	21,476	0,000	0,644	0,802
م2ع6	61,8571	19,143	0,396	0,61	0,781
م2ع7	62	16,667	0,769	0,551	0,742
م2ع8	61,7143	20,238	0,123	0,643	0,802
م2ع9	61,7143	15,238	0,773	0,526	0,725
م2ع10	62,1429	13,143	0,879	0,474	0,688
م2ع11	61,7143	19,571	0,234	0,628	0,792
م2ع12	61,2857	18,238	0,390	0,604	0,777
م2ع13	61,2857	16,905	0,611	0,567	0,753
م2ع14	61,5714	18,952	0,297	0,619	0,787
م2ع15	62	20,333	0,107	0,645	0,803
م2ع16	61,7143	21,571	-0,068	0,653	0,808

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-5-14) أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-14) أعلاه يمكن الخروج بالتفسيرات التي تخص كل عمود من أعمدة الجدول لكل العبارات الستة عشر المكونة للمحور الثاني من الاستبيان:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف عبارة معينة من المحور (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، وذلك دلالة على وجود نفس الدور والتأثير لجميع العبارات (الفقرات) على المحور المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر ما بين [61,2857 و62,1429]، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للعبارة العاشرة، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع متوسط المحور الثاني للدراسة إلى 62,1429؛

- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الثاني للدراسة عند حذف أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) المكونة له (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متفاوتة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نفس التأثير من طرف جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور الثاني من الاستبيان، ونلاحظ أن هناك تفوق من جانب العبارة الثالثة (تعتقد أن القوانين الخاصة بحوكمة الشركات في الجزائر حسنت الإدارة الداخلية لشركتكم في المجال المالي والمحاسبي)، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع تباين المقياس إلى 23,905، وهذا يدل على أن هذه العبارة هي الأقل تقديرا وتفسيرا للمتغير المستقل الأول الخاص بالدراسة؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني من الاستبيان، حيث نلاحظ أن أسوء عبارة ترابطا مع موضوع المحور الثاني هي العبارة الخامسة بارتباط مصحح يقدر بـ 0,000، وأحسن العبارات ترابطا مع المحور الثاني هي العبارة العاشرة بارتباط مصحح يقدر بـ 0,879؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات لكل عبارات المحور الثاني للدراسة، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة المقابلة تكون قيمة ثبات المحور الثاني كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-14) أعلاه (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن خلال نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف العبارة الثالثة سيرتفع معامل الثبات للمحور الثاني ليصل إلى 0,724، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة العاشرة فإن درجة الثبات للمحور ستنخفض إلى 0,474.

- **العمود السادس من الجدول:** يقدم لنا هذا العمود قيم معامل الصدق عند القيام بتجذير قيم الثبات، ونلاحظ أن أحسن العبارات صدقا في المحور الثاني هي العبارة الثالثة بصدق يقدر بـ 0,851 (85,1%) وأضعف العبارات صداقا هي العبارة العاشرة بصدق يقدر بـ 0,688 (68,8%).

المطلب الثالث: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الثالث من الاستبيان:

1/ دراسة ثبات المحور الثالث:

يحتوي العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-15) على قيم معامل الثبات (le coefficient de fiabilité) للعبارات الستة عشر، ويحتوي العمود السادس على قيم معامل الصدق (le coefficient de validité)، والتي يتم الحصول على قيمها بتجذير قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ.

جدول رقم (3-5-15): تحليل عبارات المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية):

المحور الثالث (م3)	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
م3ع1	62,4286	10,619	0,539	0,557	0,746
م3ع2	63,1429	12,81	-0,137	0,649	0,806
م3ع3	62,7143	12,571	0,000	0,617	0,785
م3ع4	62,5714	10,619	0,735	0,548	0,74
م3ع5	62,7143	8,571	0,697	0,488	0,699
م3ع6	62,5714	8,952	0,761	0,49	0,7
م3ع7	62,4286	12,286	0,014	0,627	0,792
م3ع8	62,7143	10,905	0,35	0,58	0,762
م3ع9	62,4286	12,952	-0,176	0,65	0,806
م3ع10	62,1429	10,81	0,42	0,571	0,756
م3ع11	62,1429	12,476	-0,05	0,638	0,799
م3ع12	62,5714	12,952	-0,173	0,67	0,818
م3ع13	62,5714	10,619	0,735	0,548	0,74
م3ع14	62,5714	8,952	0,761	0,49	0,7
م3ع15	62,5714	16,286	-0,752	0,752	0,867
م3ع16	62,4286	8,952	0,674	0,502	0,708

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-15) أعلاه يمكن الخروج بالتفسيرات التي تخص كل عمود من أعمدة الجدول أعلاه، وهذا لكل العبارات الستة عشر المكونة للمحور الثالث من الاستبيان:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف عبارة معينة من المحور (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، وذلك دلالة على وجود نفس الدور والتأثير لجميع العبارات (الفقرات) على المحور المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر ما بين [62,1429 و63,1429]، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للعبارة الثانية، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع متوسط المحور الثالث للدراسة إلى 63,1429؛

- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الثالث للدراسة عند حذف أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) المكونة له (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متفاوتة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نفس التأثير من طرف جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور الثالث من الاستبيان، ونلاحظ أن هناك تفوق من جانب العبارة الخامسة عشر (هناك إفصاح عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية وبالشكل الذي يضمن وصولها إلى جميع الأطراف ذات الصلة بها)، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع تباين المقياس إلى 16,286، وهذا يدل على أن هذه العبارة هي الأقل تقديرا وتفسيرا للمتغير المستقل الثاني الخاص بالدراسة؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث من الاستبيان، حيث نلاحظ أن أسوء عبارة ترابطا مع موضوع المحور الثالث هي العبارة الثالثة بارتباط مصحح يقدر بـ 0,000، وأحسن العبارات ترابطا مع المحور الثالث هما العبارتين السادسة والرابعة عشر بارتباط مصحح يقدر بـ 0,761؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات لكل عبارات المحور الثالث للدراسة، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة المقابلة تكون قيمة ثبات المحور الثالث كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-15) أعلاه (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن خلال نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف العبارة الخامسة عشر سيرتفع معامل الثبات للمحور الثالث ليصل إلى 0,752، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة السادسة أو الرابعة عشر فإن درجة الثبات للمحور ستنخفض إلى 0,49.

- **العمود السادس من الجدول:** يقدم لنا هذا العمود قيم معامل الصدق عند القيام بتجذير قيم الثبات، ونلاحظ أن أحسن العبارات صدقا في المحور الثالث هي العبارة الخامسة عشر بصدق يقدر بـ 0,867 (86,7%) وأضعف العبارات صداقا هي كل من العبارة السادسة والرابعة عشر بصدق يقدر بـ 0,7 (70%).

بعد تخصيص المبحث الثالث لدراسة ثبات المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان في ثلاث مطالب، يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لدراسة ثبات المحور الأول من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، تم التوصل إلى أن هذا المحور جميع عبارته ذات ثبات مرتفع جدا، حيث جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور يفوق ثباتها 0,82، أما بالنسبة لصدق العبارات، فإن قيم الصدق تتبع قيم الثبات، فكلما كانت الأولى مرتفعة كانت قيم الصدق كذلك مرتفعة، ولذلك كانت أصغر قيمة في هذا الجانب 0,91.

بالنسبة للمطلب الثاني المخصص لدراسة ثبات المحور الثاني من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، تم التوصل إلى أن هذا المحور جميع عبارته ذات ثبات متوسط، حيث أن أصغر قيمة سجلت في هذا الجانب تقدر بـ 0,474 وأحسنهم ثباتا بقيمة تقدر بـ 0,724، أما بالنسبة لصدق العبارات، فإن قيم الصدق تتبع قيم الثبات، فكلما كانت الأولى مرتفعة كانت قيم الصدق كذلك مرتفعة، ولذلك كانت أصغر قيمة في هذا الجانب 0,688 وأكبر قيمة للصدق بـ 0,851.

بالنسبة للمطلب الثالث المخصص لدراسة ثبات المحور الثالث من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، تم التوصل إلى أن هذا المحور جميع عبارته ذات ثبات متوسط، حيث أن أصغر قيمة سجلت في هذا الجانب تقدر بـ 0,49 وأحسنهم ثباتا بقيمة تقدر بـ 0,752، أما بالنسبة لصدق العبارات، فإن قيم الصدق تتبع قيم الثبات، فكلما كانت الأولى مرتفعة كانت قيم الصدق كذلك مرتفعة، ولذلك كانت أصغر قيمة في هذا الجانب 0,7 وأكبر قيمة للصدق بـ 0,867.

وبعد هذه النتائج يمكن القول بأن المحور الأول المدروس في المطلب الأول من المبحث الثالث هو أكثر المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان ثباتا وصدقا.

المبحث الرابع: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بالمحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان:

يتناول هذا المبحث بالدراسة والتحليل موضوع الثبات الداخلي بين كل عبارات (فقرات) المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان، وذلك من أجل الوقوف على درجة الثبات لهذه العبارات، وسنتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب وكل مطلب يخصص لدراسة ثبات محور معين من المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان.

المطلب الأول: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الرابع من الاستبيان:

1/ دراسة ثبات المحور الرابع:

يحتوي العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-16) على قيم معامل الثبات (le coefficient de fiabilité) للعبارات الستة عشر، ويحتوي العمود السادس على قيم معامل الصدق (le coefficient de validité)، والتي يتم الحصول على قيمها بتجذير قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ.

جدول رقم (3-5-16): تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال):

المحور الرابع (م4)	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
م4ع1	63,8571	2,476	0,311	0,846	0.920
م4ع2	64,2857	2,905	0,04	0,849	0.921
م4ع3	64,2857	2,905	0,04	0,849	0.921
م4ع4	64	3	0,122	0,840	0.916
م4ع5	63,8571	5,476	0,763	0,848	0.921
م4ع6	63,8571	4,476	0,653	0,839	0.916
م4ع7	64,1429	4,476	0,692	0,834	0.913
م4ع8	64,1429	4,476	0,692	0,847	0.920
م4ع9	64,4286	1,952	0,292	0,835	0.914
م4ع10	64	3,333	0,171	0,840	0.916
م4ع11	64,1429	4,81	0,823	0,842	0.917
م4ع12	64,2857	1,905	0,23	0,863	0.929
م4ع13	64	2,667	0,191	0,835	0.914
م4ع14	64,1429	5,143	0,708	0,843	0.918
م4ع15	64,4286	2,286	0,135	0,875	0.935
م4ع16	64,5714	1,619	0,193	0,841	0.917

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-5-16) أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-16) أعلاه يمكن الخروج بالتفسيرات التي تخص كل عمود من أعمدة الجدول أعلاه، وهذا لكل العبارات الستة عشر المكونة للمحور الرابع من الاستبيان:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف عبارة معينة من المحور (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، وذلك دلالة على وجود نفس الدور والتأثير لجميع العبارات (الفقرات) على المحور المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر ما بين [63,8571 و64,5714]، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للعبارة السادسة عشر، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع متوسط المحور الرابع للدراسة إلى 64,5714؛

- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الرابع للدراسة عند حذف أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) المكونة له (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متفاوتة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نفس التأثير من طرف جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور الرابع من الاستبيان، ونلاحظ أن هناك تفوق من جانب العبارة الخامسة (يستطيع المساهم التعرف مكانة المعلومة المالية في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركة)، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع تباين المقياس إلى 5,476، وهذا يدل على أن هذه العبارة هي الأقل تقديرا وتفسيرا للمتغير المستقل الثالث الخاص بالدراسة؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع من الاستبيان، حيث نلاحظ أن أسوء عبارة ترابطا مع موضوع المحور الرابع هما كل من العبارة الثانية والثالثة بارتباط مصحح يقدر بـ 0,04، وأحسن العبارات ترابطا مع المحور الرابع هي العبارة الحادية عشر بارتباط مصحح يقدر بـ 0,823؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات لكل عبارات المحور الرابع للدراسة، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة المقابلة تكون قيمة ثبات المحور الرابع كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-16) أعلاه (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن خلال نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف العبارة الخامسة عشر سيرتفع معامل الثبات للمحور الرابع ليصل إلى 0,875، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة السابعة فإن درجة الثبات للمحور ستنخفض إلى 0,834.

- **العمود السادس من الجدول:** يقدم لنا هذا العمود قيم معامل الصدق عند القيام بتجذير قيم الثبات لهذا المحور، ونلاحظ أن أحسن العبارات صدقا في المحور الرابع هي العبارة الخامسة عشر بصدق يقدر بـ 0,935 (93,5%) وأضعف العبارات صداقا هي العبارة السابعة بصدق يقدر بـ 0.913 (91,3%).

المطلب الثاني: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور الخامس من الاستبيان:

1/ دراسة ثبات المحور الخامس:

يحتوي العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-17) على قيم معامل الثبات (le coefficient de fiabilité) للعبارات الستة عشر المكونة لهذا المحور، ويحتوي العمود السادس على قيم معامل الصدق (le coefficient de validité)، والتي يتم الحصول على قيمها بتجذير قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ.

جدول رقم (3-5-17): تحليل عبارات المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية):

المحور الخامس (م5)	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
م5ع1	64,4286	15,619	0,451	0,503	0.709
م5ع2	64,4286	15,952	0,368	0,515	0.717
م5ع3	64,5714	16,286	0,326	0,523	0.723
م5ع4	64,2857	19,905	-0,499	0,625	0.79
م5ع5	64,5714	13,619	0,649	0,442	0.665
م5ع6	64,5714	11,952	0,753	0,384	0.62
م5ع7	64,5714	14,286	0,364	0,496	0.704
م5ع8	64,4286	17,952	-0,095	0,577	0.759
م5ع9	64,7143	13,905	0,346	0,499	0.706
م5ع10	64,5714	14,286	0,517	0,471	0.686
م5ع11	64,7143	17,571	-0,076	0,598	0.773
م5ع12	64,5714	18,286	-0,162	0,603	0.776
م5ع13	64,4286	20,952	-0,701	0,648	0.805
م5ع14	64,5714	15,952	0,213	0,534	0.731
م5ع15	65,1429	14,143	0,544	0,465	0.682
م5ع16	64,2857	17,238	0,064	0,556	0.745

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج الجدول أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-17) أعلاه يمكن الخروج بالتفسيرات التي تخص كل عمود من أعمدة الجدول أعلاه، وهذا لكل العبارات الستة عشر المكونة للمحور الخامس من الاستبيان:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف عبارة معينة من هذا المحور (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، وذلك دلالة على وجود نفس الدور والتأثير لجميع العبارات (الفقرات) على المحور المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر ما بين [64,2857 و65,1429]، إلا أن هناك تفوق بسيط بالنسبة للعبارة الخامسة عشر، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع متوسط المحور الخامس للدراسة إلى 65,1429؛

- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الخامس للدراسة عند حذف أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) المكونة له (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متفاوتة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نفس التأثير من طرف جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور الخامس من الاستبيان، ونلاحظ أن هناك تفوق من جانب العبارة الثالثة عشر (تفصح الشركة عن التغيرات في السياسات المحاسبية للأطراف ذات المصلحة معها)، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع تباين المقياس إلى 20,952، وهذا يدل على أن هذه العبارة هي الأقل تقديرا وتفسيرا للمتغير المستقل الرابع الخاص بهذه الدراسة؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل عبارة من عبارات المحور الخامس من الاستبيان، حيث نلاحظ أن أسوء عبارة ترابطا مع موضوع المحور الخامس هما كل من العبارتين الحادية عشر والسادسة عشر بارتباط مصحح يقدر بـ -0,076 و0,064 لكل منهما على الترتيب، وأحسن العبارات ترابطا مع المحور الخامس هي العبارة السادسة بارتباط مصحح يقدر بـ 0,753؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات لكل عبارات المحور الخامس للدراسة، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة المقابلة تكون قيمة ثبات المحور الخامس كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-17) أعلاه (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن خلال نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف العبارة الثالثة عشر سيرتفع معامل الثبات للمحور الخامس ليصل إلى 0,648، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة السادسة فإن درجة الثبات للمحور الخامس ستنخفض إلى 0,384.

- **العمود السادس من الجدول:** يقدم لنا هذا العمود قيم معامل الصدق عند القيام بتجذير قيم الثبات للمحور الخامس، ونلاحظ أن أحسن العبارات صدقا في هذا المحور هي العبارة الثالثة عشر بصدق يقدر بـ 0,805 (80,5%) وأضعف العبارات صداقا هي العبارة السادسة بصدق يقدر بـ 0,62 (62%).

المطلب الثالث: عرض وتحليل لنتائج الثبات المتعلقة بعبارات المحور السادس وكل محاور الاستبيان:

1/ دراسة ثبات المحور السادس:

يحتوي العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-18) على قيم معامل الثبات (le coefficient de fiabilité) للعبارات الاثني عشر المكونة للمحور السادس، ويحتوي العمود السادس على قيم معامل الصدق (le coefficient de validité)، والتي يتم الحصول على قيمها بتجذير قيم معامل الثبات لألفا كرونباخ.

جدول رقم (3-5-18): تحليل عبارات المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم):

المحور السادس (م6)	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
م6ع1	49,2857	11,571	0,417	0,561	0,749
م6ع2	49	10,667	0,584	0,521	0,722
م6ع3	49,1429	11,143	0,48	0,545	0,738
م6ع4	48,8571	15,81	-0,454	0,683	0,826
م6ع5	49,5714	7,619	0,837	0,392	0,626
م6ع6	49	10,667	0,584	0,521	0,722
م6ع7	49,1429	12,476	0,404	0,575	0,758
م6ع8	49,1429	17,476	-0,579	0,746	0,863
م6ع9	48,7143	15,238	-0,371	0,660	0,812
م6ع10	49,1429	12,476	0,404	0,575	0,758
م6ع11	49,1429	11,476	0,411	0,561	0,749
م6ع12	49,1429	12,476	0,404	0,575	0,758

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-5-18) أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (4-7-18) أعلاه يمكن الخروج بالتفسيرات التي تخص كل عمود من أعمدة الجدول أعلاه، وهذا لكل العبارات الاثني عشر المكونة للمحور السادس من الاستبيان:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف عبارة معينة من هذا المحور (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، وذلك دلالة على وجود نفس الدور والتأثير لجميع العبارات (الفقرات) على المحور المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر ما بين [48,7143 و49,5714]، إلا أن هناك تفوق بسيط من جانب العبارة الخامسة، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع متوسط المحور السادس للدراسة إلى 49,5714؛
- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور السادس للدراسة عند حذف أي عبارة من العبارات الاثني عشر (12) المكونة له (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متفاوتة، وهذا يدل على أنه لا يوجد نفس التأثير من طرف جميع العبارات الاثني عشر المكونة للمحور السادس من الاستبيان، ونلاحظ أن هناك تفوق من جانب العبارة الثامنة (الإجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية من أجل حضور الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن معاملة عادلة لجميع

المساهمين)، أي أنه في حالة حذفها سيرتفع تباين المقياس إلى 17,476، وهذا يدل على أن هذه العبارة هي الأقل تقديرا وتفسيرا للمتغير المستقل الخامس الخاص بهذه الدراسة؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل عبارة من عبارات المحور السادس من الاستبيان، حيث نلاحظ أن أسوء عبارة ترابطا مع موضوع المحور السادس هي العبارة التاسعة بارتباط مصحح يقدر بـ -0,371، وأحسن العبارات ترابطا مع المحور السادس هي العبارة الخامسة بارتباط مصحح يقدر بـ 0,837؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات لكل عبارات المحور السادس للدراسة، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة المقابلة تكون قيمة ثبات المحور السادس كما هو موضح في العمود الخامس من الجدول رقم (3-5-18) أعلاه (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن خلال نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف العبارة الثامنة سيرتفع معامل الثبات للمحور السادس ليصل إلى 0,746، وفي حالة ما إذا قمنا بحذف العبارة الخامسة فإن درجة الثبات للمحور السادس ستنخفض إلى 0,392.

- **العمود السادس من الجدول:** يقدم لنا هذا العمود قيم معامل الصدق عند القيام بتجذير قيم الثبات للمحور السادس، ونلاحظ أن أحسن العبارات صدقا في هذا المحور هي العبارة الثامنة بصدق يقدر بـ 0,863 (86,3%) وأضعف العبارات صداقا هي العبارة الخامسة بصدق يقدر بـ 0,626 (62,6%).

3/ دراسة الثبات لكل محاور الاستبيان:

يقدم لنا الجدول رقم (3-5-19) الموالي والمكون من خمسة أعمدة القيم الكلية المتعلقة بثبات كل محور من محاور الاستبيان، فالعمود الثاني يقدم لنا قيم متوسط القياس في حالة ما إذا قمنا بحذف محور معين، أما العمود الثالث فهو يعكس لنا قيم تباين المقياس في حالة ما إذا قمنا بحذف محور معين أيضا، والعمود الرابع يعرض لنا قيم الارتباط الكلي للعناصر المصححة، وفي النهاية نجد العمود الخامس والذي يعطينا قيم الثبات حسب معامل ألفا كرونباخ (Alpha de Cronbach).

جدول رقم (3-5-19): معامل الثبات لكل محاور الاستبيان

البيان	Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément	Corrélation complète des éléments corrigés	Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément
المحور الأول: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات	29,8179	2,244	0,810	0,940
المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركة	29,9072	2,864	0,889	0,908
المحور الثالث: علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية	29,8536	3,258	0,640	0,927
المحور الرابع: علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال	29,7465	3,640	0,385	0,940
المحور الخامس: علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية	29,7197	2,869	0,985	0,903
المحور السادس: علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم	29,5590	2,920	0,744	0,919
مجموع المتغيرات المستقلة	**29,7764**	**2,928**	**0,999**	**0,904**
المحور الكلي الاستبيان	**29,7826**	**2,912**	**0,999**	**0,903**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

4/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-5-19) أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-5-19) أعلاه والذي يبين لنا مدى ثبات كل محور من محاور الدراسة مع المحور الكلي للاستبيان، ويمكن تفسير نتائجه كما يلي:

- **العمود الثاني من الجدول:** هذا العمود خاص بمتوسط المقياس عند حذف محور معين من الاستبيان (Moyenne de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة جدا، أي أن هذا يدل على أن هناك نفس الدور والوزن لجميع المحاور على الموضوع المعني بالدراسة، لأن جميع متوسطاتها تقدر بـ 24، إلا أن هناك تفوق بسيط من جانب المحور الخامس (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية)، أي أنه في حالة حذفه سيرتفع متوسط المقياس الكلي للدراسة إلى 24,5730؛
- **العمود الثالث من الجدول:** والذي يبين التباين الخاص بالمحور الكلي للدراسة عند حذف أي محور من محاور الستة (06) للاستبيان (Variance de l'échelle en cas de suppression d'un élément)، حيث نلاحظ أن نتائج هذا العمود متقاربة كذلك، وهذا يدل على أن هناك نفس الدور والتأثير من طرف جميع المحاور على الموضوع المعني بالدراسة، لأن جميع قيم التباين متقاربة، إلا أن هناك تفوق بسيط من جانب المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات

مجلس إدارة الشركة)، أي أنه في حالة حذفه سيرتفع تباين المقياس إلى 3,438، وهذا يدل على أن هذا المحور هو الأقل تقديرا وتفسيرا للموضوع الخاص بالدراسة مقارنة بالمحاور الأخرى؛

- **العمود الرابع من الجدول:** يبين هذا العمود معامل الارتباط المصحح (Corrélation complète des éléments corrigés) بين كل محور من محاور الاستبيان والمحور الكلي للدراسة، حيث نلاحظ أن أسوء محور ترابطا مع موضع الدراسة هو المحور الثاني، وهو الشيء الذي تطرقنا إليه في تفسير نتائج العمود الثاني، ليأتي هذا العمود ويؤكد ذلك، حيث قدر ارتباط هذا المحور مع موضوع الدراسة بـ 0,049، ثم يليه المحور الخامس بـ 0,610، وأفضل محور تربطا مع موضوع الدراسة هو المحور الثالث بـ 0,858؛

- **العمود الخامس من الجدول:** هو العمود الذي يهمنا أكثر في هذا الجدول، فهو يعطينا درجة الثبات للمحور الكلي للدراسة في حالة ما إذا قمنا بحذف المحور المقابل له (Alpha de Cronbach en cas de suppression de l'élément)، ومن نتائج الجدول الذي نحن بصدد تفسيره، يمكن استنتاج أنه بحذف المحور الثاني للدراسة سيرتفع معامل الثبات ليصل إلى 0,909، هذا إن دل على شيء إنما يدل على تأكيد التفسير الذي قدمناه حول تفسير السابق للعمود الثاني والثالث، أي أن أسوء محور في الاستبيان هو المحور الثاني، ومن نفس العمود يمكن القول أن أحسن محور في الاستبيان هو المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)، لأنه في حالة ما إذا قمنا بحذفه فإن درجة الثبات للدراسة ستنخفض إلى 0,778.

5/ دراسة مدى صدق محاور الاستبيان:

من الجدول رقم (3-5-20) الموالي يمكن الحكم على مدى صدق كل محور من محاور الاستبيان، ولكي يتم الوقوف على هذا الجانب وجب منا القيام بحساب معامل الصدق، وذلك عن طريق القيام بتجذير معامل الثبات لكل محور.

6/ معامل الصدق (coefficient de validité):

قبل القيام بحساب معامل الصدق أو قبل إعطاء علاقته الرياضية وجب منا توضيح صدق الاستبيان، فالصدق ببساطة هو أن تقيس عبارات الاستبيان أو الموضوع الذي وضعت لقياسه فعلا الوظيفة التي يفترض أنه يقيسها.

والصدق رياضيا هو عبارة الجذر التربيعي للثبات، والجدول اللاحق يعطينا حوصلة حول هذا المعامل.

جدول رقم (3-5-20): معامل الصدق لمحاور الاستبيان			
محاور الاستبيان	**عدد العبارات**	**الثبات**	**الصدق = الجذر التربيعي للثبات**
المحور الأول: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات؛	16	0,94	0,969
المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية؛	16	0,908	0,953
المحور الثالث: علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية؛	16	0,927	0,963
المحور الرابع: علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛	16	0,94	0,969
المحور الخامس: علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية؛	16	0,903	0,95
المحور السادس: علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم؛	12	0,919	0,958
محور المتغيرات المستقلة: علاقة المعلومة المالية بأسس الحوكمة؛	**76**	**0,904**	**0,951**
المحور الكلي: دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية.	**92**	**0,903**	**0,95**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل نتائج الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

4/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-5-20) أعلاه:

انطلاقا من العمود الرابع من الجدول رقم (3-5-20) نجد أن أكثر المحاور صدقا هما كل من المحورين الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات) والرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)، حيث قدرت نتيجة معامل الصدق لكل منهما بـ 0,969، ثم يليهما كل من المحوين الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية) والثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)، حيث قدرت نتيجة معامل الصدق لكل واحد منهما بـ 0,963 و0,953 على الترتيب.

بعد تخصيص المبحث الرابع لدراسة ثبات المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان في ثلاث مطالب، يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لدراسة ثبات المحور الرابع من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، تم التوصل إلى أن هذا المحور جميع عبارته ذات ثبات مرتفع جدا، حيث جميع العبارات الستة عشر المكونة للمحور يفوق ثباتها 0,833، أما بالنسبة لصدق العبارات، فإن قيم الصدق تتبع قيم الثبات، فكلما كانت قيم الثبات مرتفعة كانت قيم الصدق كذلك مرتفعة، ولذلك كانت أصغر قيمة في هذا الجانب 0,912.

بالنسبة للمطلب الثاني المخصص لدراسة ثبات المحور الخامس من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، تم التوصل إلى أن هذا المحور جميع عبارته ذات ثبات متوسط، حيث أن أصغر قيمة سجلت في هذا الجانب تقدر بـ 0,384 وأكبرهم ثباتا بقيمة تقدر بـ 0,648، أما بالنسبة لصدق العبارات، فإن قيم الصدق تتبع قيم الثبات، فكلما كانت قيم الثبات مرتفعة كانت قيم الصدق كذلك مرتفعة، ولذلك كانت أصغر قيمة في هذا الجانب تقدر بـ 0,62 وأكبر قيمة للصدق بـ 0,805.

بالنسبة للمطلب الثالث المخصص لدراسة ثبات المحور السادس من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، تم التوصل إلى أن هذا المحور جميع عبارته ذات ثبات متوسط، حيث أن أصغر قيمة سجلت في هذا الجانب تقدر بـ 0,392 وأكبرهم ثباتا بقيمة تقدر بـ 0,746، أما بالنسبة لصدق العبارات، فإن قيم الصدق تتبع قيم الثبات، فكلما كانت قيم الثبات مرتفعة كانت قيم الصدق كذلك مرتفعة، ولذلك كانت أصغر قيمة في هذا الجانب 0,626 وأكبر قيمة للصدق بـ 0,863.

وبعد هذه النتائج يمكن القول بأن المحور الرابع المدروس في المطلب الأول من المبحث الرابع هو أكثر المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان ثباتا وصدقا.

وبعد دراسة ثبات وصدق المحاور الستة المكونة لاستبيان هذه الدراسة، يمكن القول بأن المحور الرابع والمتعلق بالمتغير المستقل الثالث (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال) لهذه الدراسة هو أكثر المحاور ثباتا وصدقا، ثم يليه المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات) بثبات وصدق مرتفعان كذلك جدا.

خاتمة الفصل:

بعد تخصيص الفصل الخامس من الباب الثالث لدراسة الجانب الاحصائي الوصفي للدراسة الميدانية، وبعد الوقوف على واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال اعتمدنا على مجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية، لتحليل البيانات التي تم جمعها من عملية توزيع الاستبيان على عينة من الشركات والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية (حيث قدر حجم العينة بأربعة وثلاثون (34) مؤسسة اقتصادية)، وتمثلت الأساليب الإحصائية التي تم التركيز عليها في هذا الفصل في كل من الارتباط، الثبات، الاتساق، الصدق...إلخ.

وبعد تخصيص كل من المبحثين الأوليين من هذا الفصل لدراسة اتساق المحاور الستة المكونة للاستبيان في ستة مطالب (مطلب لكل محور)، ونفس الشيء بالنسبة للثبات والصدق، فيمكن القول:

بالنسبة للمبحث الأول المخصص لدراسة اتساق المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن أكثر المحاور اتساقا مع موضوع الدراسة في هذا المبحث هو المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)، بعدد من العبارات تقدر بثمانية (08) عبارات يمكن القول عن اتساقها أنه مرتفع (أكبر من 0,7)، ثم يليه المحور الثاني بستة (06) عبارات يفوق اتساقها 0,7، ثم في الأخير المحور الثالث بأربع عبارات اتساقها يفوق 0,7.

أما بالنسبة للمبحث الثاني المخصص لدراسة اتساق المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن أكثر المحاور اتساقا مع موضوع الدراسة في هذا المبحث هو المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)، بعدد من العبارات تقدر بأربع (04)، اتساقها يمكن الحكم عليه أنه مرتفع (أكبر من 0,7)، ثم يليه المحور الرابع بأربع (4) عبارات أيضا يفوق اتساقها 0,7، ثم المحور السادس بعبارتين (02) اتساقها يفوق 0,7.

بالنسبة للمبحث الثالث المخصص لدراسة ثبات وصدق المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن أكثر المحاور ثباتا وصدقا مع موضوع الدراسة في هذا المبحث هو المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)، حيث تراوحت قيم الثبات ما بين [0,828 و0,885]، أما بالنسبة لقيم الصدق فتراوحت ما بين [0,91 و0,94]، تم يليه المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)، حيث تراوحت قيم ثباته ما بين [0,49 و0,752]، أما بالنسبة لقيم صدقه فتراوحت ما بين [0,7 و0,867]، ثم يلهما المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)، حيث تراوحت قيم ثباته ما بين [0,474 و0,724]، أما بالنسبة لقيم صدقه فتراوحت ما بين [0,688 و0,851].

بالنسبة للمبحث الرابع المخصص لدراسة ثبات وصدق المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن أكثر المحاور ثباتا وصدقا مع موضوع الدراسة في هذا المبحث هو المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)، حيث تراوحت قيم الثبات ما بين [0,834 و0,875]، أما بالنسبة لقيم الصدق فتراوحت ما بين [0,913 و0,935]، تم يليه المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)، حيث تراوحت قيم ثباته ما بين [0,392 و0,746]، أما بالنسبة لقيم صدقه فتراوحت ما بين [0,626 و0,863]، ثم يلهما المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)، حيث تراوحت قيم ثباته ما بين [0,384 و0,648]، أما بالنسبة لقيم صدقه فتراوحت ما بين [0,62 و0,805].

الفصل السادس: الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية:

- **المبحث الأول: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان؛**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان؛**
- **المبحث الثالث: صياغة النموذج الإحصائي للدراسة؛**
- **المبحث الرابع: إعادة صياغة النموذج الإحصائي بالمتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية.**

الفصل السادس: الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية:

مقدمة الفصل:

في هذا الفصل السادس (06) من الباب الثالث (03) سنعالج بالدراسة والتحليل موضوع" الدراسة الإحصائية لواقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية"، وهذا من خلال الاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب والاختبارات الإحصائية لتكملة تحليل الاستبيان، والتأكد من مدى تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، والخروج بنتائج تعتبر كإجابات مكملة للتي تم الوصول إليها في الفصل الخامس من هذا الباب.

ومن بين الأدوات الإحصائية التي سيتم استخدامها في هذا الفصل، نذكر على سبيل الذكر لا الحصر، استخدام سلم ليكار الخماسي (L'utilisation de l'Echelle de Likert Pentagonale) لمعرفة متوسط الإجابات لكل محور من المحاور الستة (06) للدراسة، واستخراج المتغيرات التي تراها الشركات الاقتصادية الجزائرية مهمة في تفعيل واقع الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية الجزائر.

لذا سنعتمد على نفس الطريقة المتبعة في الفصل الأول من الدراسة الإحصائية (الفصل الخامس)، حيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل كذلك إلى أربعة مباحث، وسنخصص المبحثين الأوليين (02) منه لتحليل البيانات المجمعة من خلال توزيع الاستبيان، وسنعالج في المبحث الأول ثلاثة محاور الأولى من الاستبيان، ونفس الشيء في المبحث الثاني وذلك باستخدام سلم ليكارت الخماسي، وإعطاء التفسيرات والتحليلات اللازمة للنتائج المستخرجة من عملية تحليل البيانات بواسطة برنامج (Statistical Package for the Social Sciences: SPSS).

وسندرس في المبحث الثالث والرابع من هذا الفصل استخدام طرق الإحصاء الاستدلالي (statistique inférentielle)، كما سنستخدم إختبار تحليل التباين وكذلك بناء نموذج إحصائي خطي متعدد (un modèle statistique linéaire multiple)، لمعرفة أي المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا على موضوع المعني بالدراسة "دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية".

المبحث الأول: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان:

سنتناول بالدراسة في هذا المبحث المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان، ومعالجتها وفق سلم ليكارت الخماسي، واستنتاج النتائج المتوصل إليها بعد معالجة إجابات أفراد العينة (حجم العينة)، وذلك باستخدام سلم الذي سبق ذكره، والخروج بالنتائج النهائية لكل عبارات المحور، وشرح كيفية الوصول إلى هذه النتيجة النهاية التي تحصلت عليها كل عبارة، ومتوسط كل عبارة، ودرجة السلم الممنوحة لكل عبارة والتي لا يمكن استنتاجها إلا بالرجوع للجدول رقم (3-6-01) أدناه، وذلك عن طريق تقديم علاقات رياضية وأمثلة عددية.

المطلب الأول: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الأول من الاستبيان:

1/ كيفية تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي (L'echelle de likert pentagonale):

سلم ليكارت الخماسي هو أسلوب لقياس السلوكيات والتفضيلات، يستعمل في الكثير من الاختبارات وخصوصا النفسية منها؛ استنبطه عالم النفس **رينسيس ليكرت**. كما يستعمل مقياسه أيضا في الاستبيانات وخاصة في مجال الإحصاءات، ويعتمد هذا المقياس على ردود الإجابات التي تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على عبارة ما، والجدول رقم (3-6-01) الموالي يوضح كيفية استخدام هذا المقياس.

الجدول رقم (3-6-01): تصنيف الإجابات وفق سلم ليكارت الخماسي (L'échelle de Likert pentagonale):

المتوسط	الاختيار
من 1 إلى 1,79	**غير موافق تماما**
من 1,80 إلى 2,59	**غير موافق**
من 2,60 إلى 3,39	**محايد**
من 3,40 إلى 4,19	**موافق**
من 4,20 إلى 5	**بموافق تماما**

المصدر: وليد عبد الرحمن خالد الفرا، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 1430هـ، ص 26.

2/ كيفية حساب نتيجة كل عبارة:

بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-02) أدناه والمتضمن لجميع عبارات المحور الأول من الاستبيان، فمثلا العبارة الأولى تحصلت على نتيجة إجمالية تقدر بـ 153، ويمكن تفسير أو شرح هذه النتيجة وذلك بالاعتماد في المقام الأول على حجم العينة، حيث مجموع أفراد العينة أو حجمها يقدر بـ 34 مؤسسة اقتصادية، وبالرجوع إلى العبارة الأولى مثلا نجد أن من بين 34 مؤسسة اقتصادية 19 منها كانت إجاباتها بموافق تماما و13 منها كانت إجاباتها بموافق و2 منها قدمت إجابات على العبارة الأولى بمحايد، في حين لم تجب أي مؤسسة بغير موافق أو غير موافق تماما. وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5-03) من الفصل الخامس نجد ما يلي:

قيمة الإجابة بغير موافق تماما = 1؛

قيمة الإجابة بغير موافق = 2؛

قيمة الإجابة بمحايد = 3؛

قيمة الإجابة بموافق = 4؛

قيمة الإجابة بموافق تماما = 5.

ومنه، نتيجة كل عبارة تحسب وفق العلاقة الرياضية التالية:

نتيجة العبارة = (1 * عدد الإجابة بغير موافق تماما) + (2 * عدد الإجابة بغير موافق) + (3 * عدد الإجابة بمحايد) + (4 * عدد الإجابة بموافق) + (5 * عدد الإجابة بموافق تماما).

وبتطبيق العلاقة أعلاه نجد:

نتيجة العبارة الأولى ($م_1ع_1$) = 153 = **(1 * 0) + (2 * 0) + (3 * 2) + (4 * 13) + (5 * 19).**

ومنه نتيجة العبارة الأولى ($م_1ع_1$) = 153 = **0 + 0 + 6 + 52 + 95**

ومنه نتيجة العبارة الأولى ($م_1ع_1$) = 153 = **6 + 52 + 95**

نعيد تطبيق نفس العلاقة على العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) من المحور الأول، والتي هي موضحة في الجدول الموالي:

نتيجة العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) = 136 = **(1 * 1) + (2 * 1) + (3 * 5) + (4 * 17) + (5 * 10)**؛

ومنه نتيجة العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) = 136 = **1 + 2 + 15 + 68 + 50**؛

ومنه نتيجة العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) = 136 = **18 + 50 + 68**؛

ومنه نتيجة العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) = 136 = **68 + 68**؛

ومنه نتيجة العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) = 136 = **(68 * 2)**.

3/ كيفية حساب متوسط كل عبارة:

لحساب متوسط كل عبارة من عبارات الاستبيان وجب حساب نتيجة العبارة أولا، ولحساب النتيجة نستعمل نفس العلاقة التي ذكرناها في العنصر الثاني من هذا المطلب أعلاه، ويحسب متوسط العبارة وفق العلاقة الرياضية التالية:

متوسط كل عبارة = نتيجة العبارة / حجم العينة؛

وإذا أردنا القيام بتطبيق عددي لمعرفة كيفية حساب متوسط العبارة نأخذ العبارة الأولى والتاسعة من المحور الأول، ونتيجتهما تم حسابها في العنصر الثاني من هذا المطلب، وهي على التوالي 153 و136.

متوسط العبارة الأولى من المحور الأول ($م_1$) = نتيجة العبارة الأولى / حجم العينة؛

ولدينا حجم العينة في هذه الدراسة يقدر بـ 34 مؤسسة اقتصادية، أي أن N = 34؛

ومنه متوسط العبارة الأولى ($م_1ع_1$) من المحور الأول ($م_1$) = 153 / 34؛

ومنه متوسط العبارة الأولى ($م_1ع_1$) من المحور الأول ($م_1$) = 4,5؛

وبالنسبة لمتوسط العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) من المحور الأول ($م_1$) = نتيجة العبارة الأولى / حجم العينة؛

ومنه متوسط العبارة التاسعة ($م_1ع_9$) من المحور الأول ($م_1$) = 136 / 34 = 4.

4/ كيفية تحديد نتيجة كل عبارة:

بعد حساب متوسط كل عبارة نعود إلى الجدول رقم (3-6-01) أعلاه لمعرفة أي المجالات ينتمي إليه المتوسط، وعند معرفة المجال ننظر إلى النتيجة المقابلة له.

بالنسبة للعبارة الأولى (م1ع1) نلاحظ أن متوسطها ينتمي إلى المجال المغلق [من 4,20 إلى 5] والذي تقابله نتيجة "موافق تماما"، والجدول رقم (3-6-02) الموالي يقدم لنا كل النتائج المتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الأول (م1).

جدول رقم (3-6-02): تحليل عبارات المحور الأول (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات):

م1	التكرار	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	النتيجة	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة العبارة
م1ع1	التكرار	0	0	2	13	19	153	4,5	0,6154	موافق تماما
	%	0	0	5,9	38,2	55,9	100			
م1ع2	التكرار	0	1	1	18	14	147	4,32	0,684	موافق تماما
	%	0	2,9	2,9	52,9	41,2	100			
م1ع3	التكرار	0	0	4	18	12	144	4,24	0,654	موافق تماما
	%	0	0	11,8	52,9	35,3	100			
م1ع4	التكرار	0	0	1	18	15	150	4,41	0,557	موافق تماما
	%	0	0	2,9	52,9	44,1	100			
م1ع5	التكرار	1	0	0	19	14	147	4,32	0,767	موافق تماما
	%	2,9	0	0	55,9	41,2	100			
م1ع6	التكرار	0	0	3	20	11	144	4,23	0,605	موافق تماما
	%	0	0	8,8	58,8	32,4	100			
م1ع7	التكرار	0	0	2	18	14	148	4,35	0,5970	موافق تماما
	%	0	0	5,9	52,9	41,2	100			
م1ع8	التكرار	0	0	3	16	15	148	4,35	0,6458	موافق تماما
	%	0	0	8,8	47,1	44,1	100			
م1ع9	التكرار	1	1	5	17	10	136	4	0,9211	موافق
	%	2,9	2,9	14,7	50	29,4	100			
م1ع10	التكرار	0	0	4	19	11	143	4,2	0,641	موافق تماما
	%	0	0	11,8	55,9	32,4	100			
م1ع11	التكرار	0	0	6	12	16	146	4,29	0,7599	موافق تماما
	%	0	0	17,6	35,3	47,1	100			
م1ع12	التكرار	0	0	4	20	10	142	4,17	0,6262	موافق
	%	0	0	11,8	58,8	29,4	100			
م1ع13	التكرار	1	0	1	15	17	149	4,38	0,8170	موافق تماما
	%	2,9	0	2,9	44,1	50	100			
م1ع14	التكرار	0	0	2	17	15	149	4,38	0,6038	موافق تماما
	%	0	0	5,9	50	44,1	100			
م1ع15	التكرار	0	0	2	14	18	152	4,47	0,6147	موافق تماما
	%	0	0	5,9	41,2	52,9	100			
م1ع16	التكرار	0	0	0	16	18	154	4,53	0,5066	موافق تماما
	%	0	0	0	47,1	52,9	100			
نتيجة المحور	**التكرار**	**3**	**2**	**40**	**270**	**229**	**146,75**	**4,32**	**0,2307**	**موافق تماما**
	%	**0,55**	**0,36**	**7,35**	**49,63**	**42,11**	**100**			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

5/ تفسير نتائج الجدول أعلاه:

5-1/ كيفية حساب النتيجة النهائية لكل محور: في البداية يجب معرفة عدد الإجابات على كل محور، وذلك حسب العلاقة التالية:

عدد الإجابات على كل محور = عدد العبارات لكل محور * حجم العينة؛

ومنه عدد الإجابات للمحور الأول ($م_1$) = 16 * 34؛

ومنه عدد الإجابات على المحور الأول ($م_1$) = 544 وهي موزعة على خمس درجات لسلم ليكارت الخماسي كما يلي:

- عدد الإجابات على درجة **غير موافق تماما** لكل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 3؛
- عدد الإجابات على درجة **غير موافق** لكل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 2؛
- عدد الإجابات على درجة **محايد** لكل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 40؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق** لكل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 270؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق تماما** لكل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 229.

5-2/ التحقق من العلاقة:

عدد الإجابات على كل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 3 + 2 + 40 + 270 + 229؛

ومنه عدد الإجابات على كل عبارات المحور الأول ($م_1$) = 45 + 499 = 544؛

5-3/ النتيجة النهائية للمحور:

تحسب النتيجة النهائية لكل محور وفق العلاقة التي اعتمدت لحساب نتيجة كل عبارة:

النتيجة النهائية لكل محور= (1 * عدد الإجابة بغير موافق تماما) + (2 * عدد الإجابة بغير موافق) + (3 * عدد الإجابة بمحايد) + (4 * عدد الإجابة بموافق) + (5 * عدد الإجابة بموافق تماما)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الأول ($م_1$) = (1 * 3) + (2 * 2) + (3 * 40) + (4 * 270) + (5 * 229)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الأول ($م_1$) = 3 + 4 + 120 + 1080 + 1145؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الأول ($م_1$) = 2352؛

5-4/ كيفية حساب المتوسط الحاسبي للمحور:

لحساب متوسط لكل محور من محاور الدراسة وجب حساب النتيجة النهائية لكل منهم أولا ثم قسمة النتيجة على عدد الإجابات لكل محور، ومنه متسوط كل محور يحسب وفق العلاقة التالية:

متسوط المحور الأول= النتيجة النهائية على المحور الأول / عدد الإجابات على المحور الأول؛

ومنه متسوط المحور الأول ($م_1$) = 2352 / 544؛

ومنه متسوط المحور الأول ($م_1$) = 4,32؛

ومنه المحور الأول ($م_1$) يأخذ الدرجة الأعلى في سلم ليكارت الخماسي وهي **"موافق تماما"**

6/ كيفية حساب النسب المئوية لكل عبارة: تتم حساب النسب وفق العلاقة التالية:

النسبة المئوية (%)= عدد الإجابات على كل درجة من سلم ليكارت لعبارة معينة / حجم العينة؛

مثلا: بالرجوع إلى العبارة الأولى (م1ع1) من المحور الأول (م1)، نجد أن عدد الإجابات بمحايد على العبارة الأولى (م1ع1) يقدر بإجابتين (02)، ومنه **النسبة (%)= 2 / 34 = 5,9%.**

التمثيل البياني رقم (3-6-01) يقدم لنا توضيح لكل نتائج المحور الأول (م1) والمتعلقة بالعبارات الستة عشر (16).

الرسم البياني رقم (3-6-01): نتائج المحور الأول من الإستبيان:

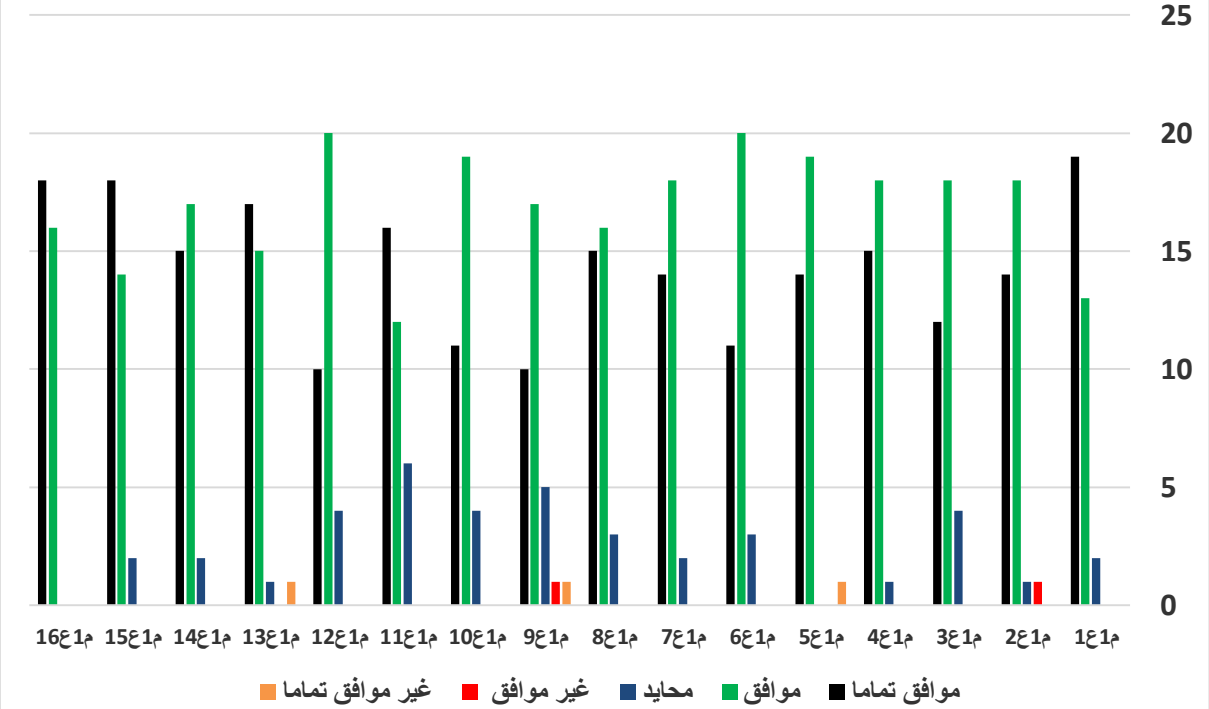

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم (3-6-02).

7/ التعليق على الرسم البياني (3-6-01):

من خلال الرسم البياني أعلاه نلاحظ أن معظم الإجابات المتعلقة بعبارات المحور الأول (م1) على درجات سلم ليكارت الخماسي كانت "بموافق"، إلا في خمس عبارات أين تفوقت درجة "موافق تماما" على درجة "موافق"، وهذه العبارات هي: الأولى (م1ع1)، الحادية عشر (م1ع11)، الثالثة عشر (م1ع13)، الخامسة (م1ع15) والسادسة عشر (م1ع16).

أما الإجابة على درجة غير موافق تماما فظهرت في ثلاث عبارات فقط من عبارات المحور الأول وهي: العبارة الخامسة (م1ع5) والتاسعة (م1ع9) والثالثة عشر (م1ع13).

كما نجد أن الإجابة على درجة غير موافق فظهرت في عبارتين فقط من عبارات المحور الأول وهما: العبارة الأولى (م1ع1) والتاسعة (م1ع9).

المطلب الثاني: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الثاني من الاستبيان:

1/ حساب نتيجة كل عبارة من عبارات المحور الثاني (م2):

بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-03) الموالي والمتضمن لجميع عبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الثاني (م2) من الاستبيان، نجد مثلا أن العبارة الثامنة (م2ع8) قد تحصلت على نتيجة إجمالية تقدر بـ 148، وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-6-03) نجد ما يلي:

- عدد **بغير موافق تماما** على العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 0؛
- عدد **بغير موافق** على العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 0؛
- عدد **بمحايد** على العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 2؛
- عدد **بموافق** على العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 18؛
- عدد **بموافق تماما** على العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 14.

ومنه، مجموع الإجابات على العبارة الثامنة (م2ع8) = 0 + 0 + 2 + 18 + 14 = 34 = حجم العينة؛

يتم حساب نتيجة العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) بتطبيق العلاقة الرياضية المعطاة في المطلب الأول من هذا المبحث كما يلي:

نتيجة العبارة الثامنة (م2ع8) = 148 = (1 * 0) + (2 * 0) + (3 * 2) + (4 * 18) + (5 * 14)؛

ومنه نتيجة العبارة الثامنة (م2ع8) = 148 = **0 + 0 + 6 + 72 + 70**؛

ومنه نتيجة العبارة الثامنة (م2ع8) = 148 = **6 + 72 + 70**؛

ومنه نتيجة العبارة الثامنة (م2ع8) = 148.

2/ حساب متوسط كل عبارة:

متوسط كل عبارة = نتيجة العبارة / حجم العينة؛

نقوم بتطبيق العلاقة على نتيجة العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) كما يلي:

متوسط العبارة الثامنة من المحور الثاني = 148 / 34؛

ومنه متوسط العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 148 / 34؛

ومنه متوسط العبارة الثامنة (م2ع8) من المحور الثاني (م2) = 4,35.

3/ تحديد النتيجة النهائية لكل عبارة من عبارات المحور الثاني (م2):

بالنسبة للعبارة (الفقرة) الثامنة (م2ع8) نلاحظ أن متوسطها ينتمي إلى المجال المغلق [من 4,20 إلى 5] والذي تقابله نتيجة موافق تماما حسب الجدول رقم (3-6-01) أعلاه، والجدول رقم (3-6-03) الموالي يقدم لنا كل النتائج المتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الثاني (م2).

جدول رقم (3-6-03): تحليل عبارات المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية):

م2	التكرار	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	النتيجة	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة العبارة
م2ع1	التكرار	0	0	0	17	17	153	4,5	0,5075	موافق تماما
	%	0	0	0	50	50	100			
م2ع2	التكرار	0	0	1	19	14	154	4,53	0,5632	موافق تماما
	%	0	0	2,9	55,9	41,2	100			
م2ع3	التكرار	0	2	3	15	14	144	4,23	0,8549	موافق تماما
	%	0	5,9	8,8	44,1	41,2	100			
م2ع4	التكرار	0	1	2	12	19	144	4,23	0,6989	موافق تماما
	%	0	2,9	5,9	35,3	55,9	100			
م2ع5	التكرار	0	0	0	8	26	144	4,23	0,4305	موافق تماما
	%	0	0	0	23,5	76,5	100			
م2ع6	التكرار	0	0	3	12	19	141	4,14	0,743	موافق
	%	0	0	8,8	35,3	55,9	100			
م2ع7	التكرار	0	0	2	18	14	152	4,47	0,6147	موافق تماما
	%	0	0	5,9	52,9	41,2	100			
م2ع8	التكرار	0	0	2	14	18	148	4,35	0,5970	موافق تماما
	%	0	0	5,9	41,2	52,9	100			
م2ع9	التكرار	0	0	1	17	16	152	4,47	0,5632	موافق تماما
	%	0	0	2,9	50	47,1	100			
م2ع10	التكرار	0	0	1	18	15	153	4,5	0,5640	موافق تماما
	%	0	0	2,9	52,9	44,1	100			
م2ع11	التكرار	0	0	1	15	18	150	4,41	0,5569	موافق تماما
	%	0	0	2,9	44,1	52,9	100			
م2ع12	التكرار	0	0	3	20	11	153	4,5	0,6628	موافق تماما
	%	0	0	8,8	58,8	32,4	100			
م2ع13	التكرار	0	0	1	16	17	151	4,44	0,5609	موافق تماما
	%	0	0	2,9	47,1	50	100			
م2ع14	التكرار	0	0	1	16	17	151	4,44	0,5609	موافق تماما
	%	0	0	2,9	47,1	50	100			
م2ع15	التكرار	0	0	2	13	19	147	4,32	0,5888	موافق تماما
	%	0	0	5,9	38,2	55,9	100			
م2ع16	التكرار	0	0	2	9	23	143	4,21	0,5382	موافق تماما
	%	0	0	5,9	26,5	67,6	100			
نتيجة المحور	**التكرار**	**0**	**3**	**25**	**239**	**277**	**149**	**4,38**	**0,2910**	**موافق تماما**
	%	**0**	**0,55**	**4,6**	**43,93**	**50,92**	**100**			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

4/ تفسير نتائج الجدول أعلاه:

4-1/ كيفية حساب النتيجة النهائية للمحور الثاني: لحساب نتيجة المحور الثاني لدينا العلاقة التالية:

عدد إجابات المحور الثاني = عدد عبارات المحور الثاني (م2) * حجم العينة؛

ومنه عدد الإجابات المحور الثاني (م2) = 16 * 34 = 544؛

وهي موزعة على الدرجات الخمس (05) لسلم ليكارت كما يلي:

- عدد الإجابات على درجة **غير موافق تماما** لكل عبارات المحور الثاني (م2) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **غير موافق** لكل عبارات المحور الثاني (م2) = 3؛
- عدد الإجابات على درجة **محايد** لكل عبارات المحور الثاني (م2) = 25؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق** لكل عبارات المحور الثاني (م2) = 277؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق تماما** لكل عبارات المحور الثاني (م2) = 239.

4-2/ التحقق من العلاقة:

عدد الإجابات على كل عبارات المحور الثاني (م2) = 0 + 3 + 25 + 277 + 239 = 544؛

ومنه عدد الإجابات على كل عبارات المحور الثاني (م2) = 45 + 499 = 544؛

4-3/ النتيجة النهائية للمحور الثاني (م2):

النتيجة النهائية للمحور الثاني (م2) = (1 * 0) + (2 * 3) + (3 * 25) + (4 * 277) + (5 * 239)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الثاني (م2) = 0 + 6 + 75 + 1108 + 1195؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الثاني (م2) = 2384؛

4-4/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الثاني (م2):

متسوط المحور الثاني = النتيجة النهائية للمحور الثاني (م2) / عدد الإجابات على المحور الثاني (م2)؛

ومنه متسوط المحور الثاني (م2) = 2384 / 544؛

ومنه متسوط المحور الثاني (م2) = 4,38؛

ومنه المحور الثاني (م2) يأخذ الدرجة الأعلى في سلم ليكارت الخماسي وهي **"موافق تماما"**

5/ حساب النسب المئوية للمحور الثاني (م2): تتم عملية حساب النسب للمحور الثاني (م2) وفق العلاقة التالية:

النسبة المئوية (%)= عدد الإجابات على كل درجة من سلم ليكارت لجميع العبارات / عدد الإجابات على كل المحور؛

مثلا: بالرجوع إلى المحور الثاني (م2) نجد أن الدرجة الثالثة من سلم ليكارت الخماسي وهي **"محايد"** قد تحصلت على عدد من الإجابات يقدر بـ 25 إجابة، وهذا بالنسبة لكل عبارات (فقرات) المحور الثاني (م2)، ومنه **النسبة المئوية (%)= 25 / 544 = 4,6%.**

والرسم البياني رقم (3-6-02) يقدم لنا توضيح لكل نتائج المحور الثاني (م2) والمتعلقة بعباراته الستة عشر (16).

الرسم البياني رقم (3-6-02): نتائج المحور الثاني من الإستبيان:

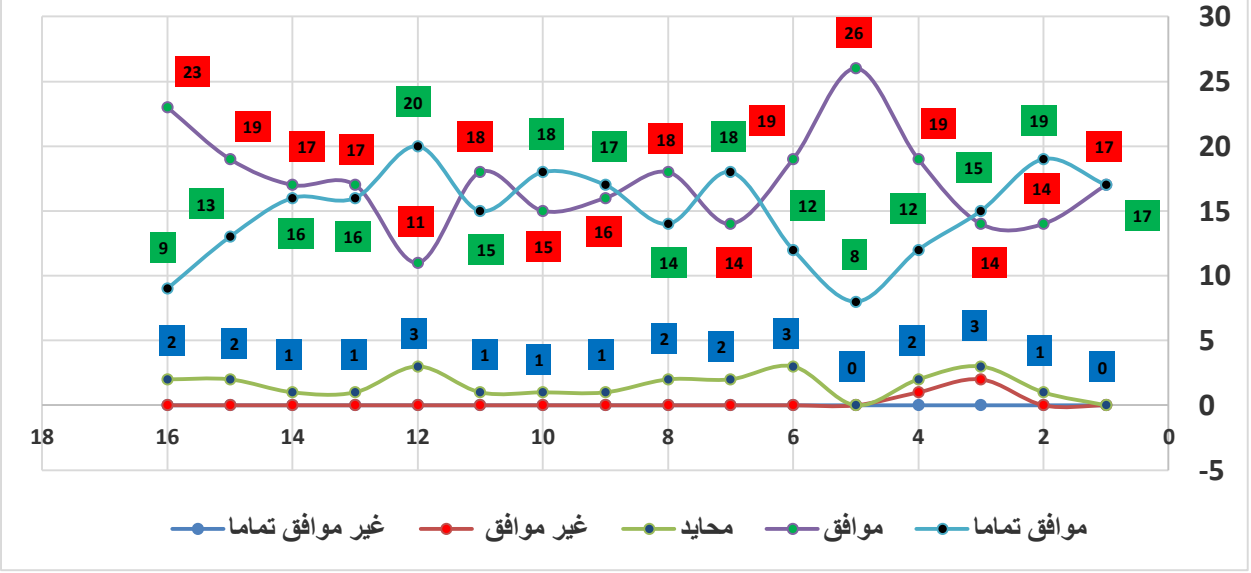

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم (3-6-03).

6/ التعليق على الرسم البياني رقم (3-6-02):

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن معظم الإجابات المتعلقة بعبارات المحور الثاني (م2) على درجات سلم ليكارت الخماسي كانت "بموافق" و"موافق تماما"، لكن معظم الإجابات ذهبت إلى درجة **"موافق"** وكان ذلك في تسع (09) عبارات، حيث أكبر نتيجة تحصلت عليه درجة "موافق"، هي عند العبارة الخامسة (م2ع5) بـ 26 إجابة من بين 34 إجابة (أي حجم العينة = 34)، ثم تليها العبارة الأخيرة في المحور الثاني (م2) وهي العبارة السادسة عشر (م2ع16) بمجموع 23 إجابة من بين 34 مؤسسة أجابت على العبارة.

أما بالنسبة لدرجة **"موافق تماما"** فهي تفوقت على دجة "موافق" في ستة (06) عبارات، وكانت أكبر حصيلة من تلك الإجابات، هي التي تحصلت عليها في العبارة الثانية عشر (م2ع12) بمجموع يقدر بـ 20 إجابة من بين 34 مؤسسة أجابت على العبارة السابقة الذكر، ثم تليها العبارة الثانية (م2ع2) برصيد 19 إجابة؛ في حين أن أصغر نتيجة في هذه الدرجة نجدها عند العبارة الخامسة (م2ع5) وذلك بمجموع 8 إجابات فقط.

وبالنسبة لدرجة **"محايد"** فنتائجها متقاربة جدا، حيث تراوحت هذه النتائج ما بين الصفر (0) وثلاث (03) إجابات لكل عبارة، فالعبارة الثالثة (م2ع3) والسادسة (م2ع6) والثانية عشر (م2ع12) تحصلت على أعلى قدر ممكن من الإجابات في هذه الدرجة وذلك برصيد ثلاثة (03) إجابات لكل واحدة منهم.

كما نجد أن الإجابة على درجة **"غير موافق"** قد ظهرت في عبارتين فقط من عبارات المحور الثاني وهي: العبارة الثالثة (م2ع3) والرابعة (م2ع4) وذلك بـ 3 و2 إجابة لكل واحدة منهما على الترتيب.

أما الإجابة على درجة **"غير موافق تماما"** فلم تظهر في أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) الخاصة بالمحور الثاني (م2).

المطلب الثالث: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الثالث من الاستبيان:

1/ حساب نتيجة كل عبارة من عبارات المحور الثالث (م3):

بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-04) أدناه والمتضمن لجميع نتائج العبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الثالث (م3) من الاستبيان، نجد مثلا العبارة الثانية عشر (م3ع12) والتي تحصلت على نتيجة إجمالية تقدر بـ 149، والموزعة على درجات سلم ليكارت الخماسي كما يلي:

- عدد **بغير موافق تماما** على العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 0؛
- عدد **بغير موافق** على العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 0؛
- عدد **بمحايد** على العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 0؛
- عدد **بموافق** على العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 21؛
- عدد **بموافق تماما** على العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 13.

ومنه، مجموع الإجابات على العبارة الثانية عشر (م3ع12) = 0 + 0 + 0 + 21 + 13 = 34 = حجم العينة.

ولحساب نتيجة العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) وجب تطبيق العلاقة الرياضية المعطاة في المطلب الأول من هذا المبحث كما يلي:

نتيجة العبارة الثانية عشر (م3ع12) = 149 = **(1 * 0) + (2 * 0) + (3 * 0) + (4 * 21) + (5 * 13)**؛

ومنه نتيجة العبارة الثانية عشر (م3ع12) = 149 = **0 + 0 + 0 + 84 + 65**؛

ومنه نتيجة العبارة الثانية عشر (م3ع12) = 149 = **84 + 65**؛

ومنه نتيجة العبارة الثانية عشر (م3ع12) = 149.

2/ حساب متوسط كل عبارة:

متوسط كل عبارة = نتيجة العبارة / حجم العينة؛

نقوم بتطبيق العلاقة على نتيجة العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) كما يلي:

متوسط العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 149 / 34؛

ومنه متوسط العبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) = 4,38.

3/ تحديد النتيجة النهائية لكل عبارة من عبارات المحور الثالث:

بالرجوع للعبارة الثانية عشر (م3ع12) من المحور الثالث (م3) نلاحظ أن متوسطها ينتمي إلى المجال المغلق [من 4,20 إلى 5] والذي تقابله نتيجة **"موافق تماما"** وذلك حسب الجدول رقم (3-6-01) أعلاه، والجدول رقم (3-6-04) الموالي يقدم لنا كل التفاصيل حول النتائج المتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الثالث (م3).

جدول رقم (3-6-04): تحليل عبارات المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية):

م3	التكرار	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	النتيجة	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة العبارة
م3ع1	التكرار	0	0	4	20	10	142	4,18	0,6262	موافق
	%	0	0	11,8	58,8	29,4	100			
م3ع2	التكرار	0	0	3	20	11	144	4,23	0,6058	موافق تماما
	%	0	0	8,8	58,8	32,4	100			
م3ع3	التكرار	0	0	0	25	9	145	4,26	0,4478	موافق تماما
	%	0	0	0	73,5	26,5	100			
م3ع4	التكرار	0	0	1	20	13	148	4,35	0,5440	موافق تماما
	%	0	0	2,9	58,8	38,2	100			
م3ع5	التكرار	0	0	3	17	14	147	4,32	0,6382	موافق تماما
	%	0	0	8,8	50	41,2	100			
م3ع6	التكرار	0	0	2	17	15	149	4,38	0,6038	موافق تماما
	%	0	0	5,9	50	44,1	100			
م3ع7	التكرار	0	0	4	19	11	143	4,21	0,641	موافق تماما
	%	0	0	11,8	55,9	32,4	100			
م3ع8	التكرار	0	0	0	20	14	150	4,41	0,4995	موافق تماما
	%	0	0	0	58,8	41,2	100			
م3ع9	التكرار	0	0	0	20	14	150	4,41	0,4995	موافق تماما
	%	0	0	0	58,8	41,2	100			
م3ع10	التكرار	0	0	2	21	11	145	4,26	0,5672	موافق تماما
	%	0	0	5,9	61,8	32,4	100			
م3ع11	التكرار	0	0	0	22	12	148	4,35	0,4851	موافق تماما
	%	0	0	0	64,7	35,3	100			
م3ع12	التكرار	0	0	0	21	13	149	4,38	0,4933	موافق تماما
	%	0	0	0	61,8	38,2	100			
م3ع13	التكرار	0	0	0	17	17	153	4,5	0,5075	موافق تماما
	%	0	0	0	50	50	100			
م3ع14	التكرار	0	0	0	19	15	151	4,44	0,504	موافق تماما
	%	0	0	0	55,9	44,1	100			
م3ع15	التكرار	0	0	4	17	13	145	4,26	0,6655	موافق تماما
	%	0	0	11,8	50	38,2	100			
م3ع16	التكرار	0	0	0	18	16	152	4,47	0,5066	موافق تماما
	%	0	0	0	52,9	47,1	100			
نتيجة المحور	**التكرار**	**0**	**0**	**23**	**313**	**208**	**147,56**	**4,34**	**0,196**	**موافق تماما**
	%	**0**	**0**	**4,23**	**57,54**	**38,23**	**100**			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

4/ تفسير نتائج الجدول أعلاه:

4-1/ حساب النتيجة النهائية للمحور الثالث (م3): لحساب نتيجة المحور الثالث نستخدم العلاقة التالية:

عدد إجابات المحور الثالث = عدد عبارات المحور الثالث (م3) * حجم العينة؛

ومنه عدد الإجابات في المحور الثالث (م3) = 16 * 34 = 544؛

وهي موزعة على الدرجات الخمس (05) لسلم ليكارت كما يلي:

- عدد الإجابات على درجة **غير موافق تماما** لكل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **غير موافق** لكل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **محايد** لكل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 23؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق** لكل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 313؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق تماما** لكل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 208.

4-2/ التحقق من العلاقة:

عدد الإجابات على كل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 313 + 231 = 544؛

ومنه عدد الإجابات على كل عبارات المحور الثالث ($م_3$) = 45 + 499 = 544؛

4-3/ النتيجة النهائية للمحور الثالث ($م_3$):

النتيجة النهائية للمحور الثالث ($م_3$) = (1 * 0) + (2 * 0) + (3 * 23) + (4 * 313) + (5 * 208)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الثالث ($م_3$) = 0 + 0 + 69 + 1252 + 1040؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الثالث ($م_3$) = 2361؛

4-4/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الثالث ($م_3$):

متسوط المحور الثالث ($م_3$) = النتيجة النهائية للمحور الثالث ($م_3$) / عدد الإجابات المحور الثالث ($م_3$)؛

ومنه متسوط المحور الثالث ($م_3$) = 2384 / 544؛

ومنه متسوط المحور الثالث ($م_3$) = 4,38؛

ومنه المحور الثالث ($م_3$) يأخذ الدرجة الأعلى في سلم ليكارت الخماسي وهي **"موافق تماما".**

5/ حساب النسب النهائية للمحور الثالث ($م_3$): تتم عملية حساب النسب للمحور الثالث وفق العلاقة التالية:

النسبة المئوية (%)= عدد الإجابات على كل درجة من سلم ليكارت لجميع العبارات / عدد الإجابات المحور الثالث ($م_3$)؛

مثلا: بالرجوع إلى المحور الثالث ($م_3$) نجد أن الدرجة الرابعة ($م_3ع_4$) من سلم ليكارت الخماسي وهي **"موافق"** قد تحصلت على مجموع الإجابات يقدر بـ 313 إجابة، ومنه **النسبة المئوية (%)= 313 / 544 = 57,54%.**

والرسم البياني رقم (3-6-03) يقدم لنا توضيح لكل نتائج المحور الثالث ($م_3$) والمتعلقة بعباراته الستة عشر (16) المكونة له.

الرسم البياني رقم (3-5-03): نتائج المحور الثالث من الإستبيان:

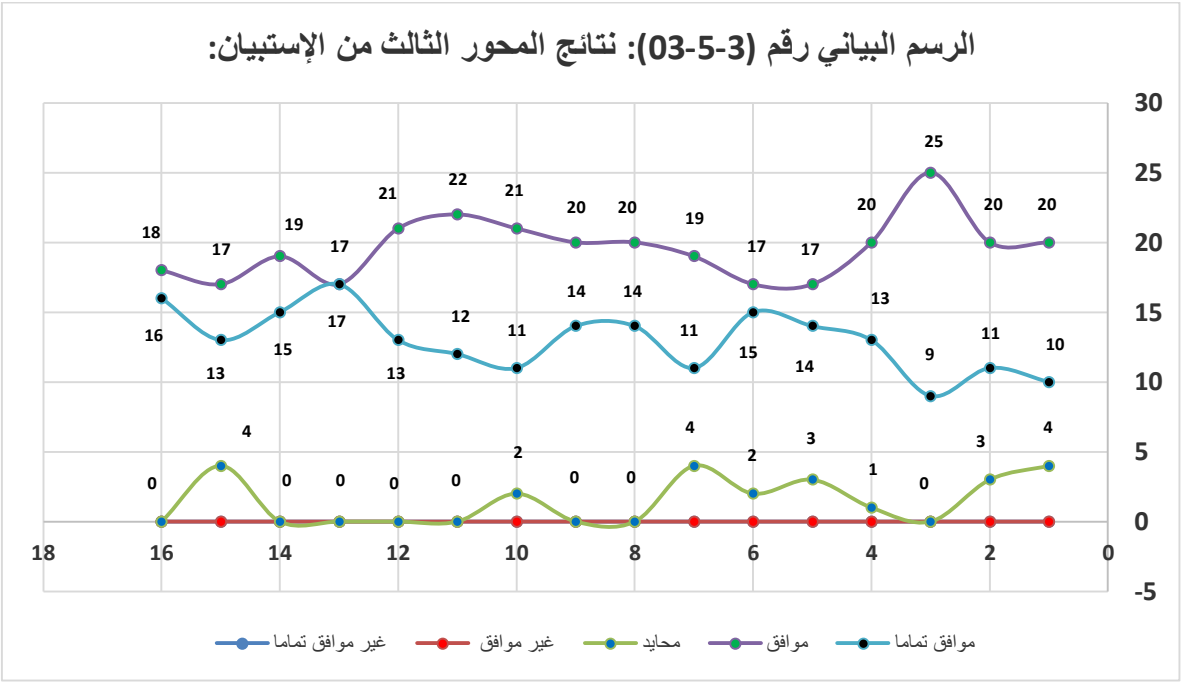

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم (3-6-04).

6/ التعليق على الرسم البياني رقم (3-6-03):

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن معظم الإجابات المتعلقة بعبارات المحور الثالث (م3) على درجات سلم ليكارت الخماسي كانت "بموافق" و"موافق تماما"، لكن تقريبا كل العبارات الستة عشر (16) تفوقت فيها درجة **"موافق"** على درجة **"موافق تماما"** وكان ذلك في خمسة عشر (15) عبارات، حيث أكبر نتيجة تحصلت عليه درجة **"موافق"**، هي عند العبارة الثالثة (م3ع3) برصيد 25 إجابة من بين 34 إجابة، ثم تليها العبارة الثانية عشر (م3ع12) بمجموع 21 إجابة من بين 34 مؤسسة أجابت على العبارة، أما أصغر نتيجة تحصلت على درجة "موافق" فهي تقدر بـ 17 وذلك عند أربع (04) عبارات، وهي على التوالي: الخامسة (م3ع5)، السادسة (م3ع6)، الثالثة عشر (م3ع13) والخامسة عشر (م3ع15).

أما بالنسبة لدرجة **"موافق تماما"** فهي لم تتفوق على درجة **"موافق"** ولو في عبارة واحدة في هذا المحور من الاستبيان، حيث أكبر نتيجة تحسب لهذه الدرجة هي تساويها مع درجة "موافق" في عبارة واحدة فقط وهي العبارة الثالثة عشر (م3ع13) وذلك برصيد 17 إجابة لكل منهما.

وكانت أكبر حصيلة من الإجابات تحصلت عليها درجة "موافق تماما" عند العبارة الثالثة عشر (م3ع13) وذلك بمجموع 17 من أصل 34 مؤسسة أجابت على العبارة السابقة الذكر، ثم تليها العبارة السادسة عشر (م3ع16) برصيد 16 إجابة؛ في حين أن أصغر نتيجة في هذه الدرجة نجدها عند العبارة الثالثة (م3ع3) وذلك بمجموع 9 إجابات فقط من أصل 34.

وبالنسبة لدرجة **"محايد"** فنتائجها معدومة في ثمانية (08) عبارات، أما بالنسبة للعبارات (الفقرات) الثمانية (08) الأخرى المتبقية فتراوحت النتائج ما بين الواحد (1) والأربع (04) إجابات، فالعبارة الأولى (م3ع1) والسابعة (م3ع7) والخامسة عشر (م3ع15) كلها تحصلت على نفس وأكبر نتيجة والمقدرة بأربع (04) إجابات لكل عبارة منهم.

في حين أنه لم تظهر أي إجابة على درجة **"غير موافق تماما"** أو **"غير موافق"** في هذا المحور.

بعد تخصيص المبحث الأول من الفصل السادس لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان وذلك في ثلاث مطالب، يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحور الأول من الاستبيان وذلك باستخدام اختبار سلم ليكارت الخماسي، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات (الفقرات) التي تحصلت على الدرجة المثلى من سلم ليكارت الخماسي (درجة موافق تماما) يقدر عددها بأربعة عشر (14) عبارة، مما يعني أن جميع متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما العبارتين المتبقيتين من هذا المحور فقد تحصلت على درجة "موافق" من سلم ليكارت، مما يعني أن متوسط هذه العبارتين يقل عن 4,2.

أما بالنسبة للمطلب الثاني المخصص لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحور الثاني من الاستبيان وذلك باستخدام اختبار سلم ليكارت الخماسي، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات (الفقرات) التي تحصلت على الدرجة المثلى من سلم ليكارت الخماسي (درجة موافق تماما) يقدر عددها بخمسة عشر (15) عبارة، مما يعني أن جميع متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما العبارة المتبقية من هذا المحور فقد تحصلت على درجة "موافق" من سلم ليكارت، مما يعني أن متوسطها يقل عن 4,2.

أما بالنسبة للمطلب الثالث المخصص لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحور الثالث من الاستبيان وذلك باستخدام اختبار سلم ليكارت الخماسي، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات (الفقرات) التي تحصلت على الدرجة المثلى من سلم ليكارت الخماسي (درجة موافق تماما) يقدر عددها بخمسة عشر (15) عبارة، مما يعني أن جميع متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما بالنسبة للعبارة المتبقية من هذا المحور فقد تحصلت على درجة "موافق" من سلم ليكارت، مما يعني أن متوسطها يقل عن 4,2.

وبعد عرض هذه النتائج، يمكن القول بأن كل المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان ذات أهمية وتأثير طردي مرتفع جدا على الموضوع المعني بالدراسة.

وسنكمل عرض وتحليل وتمثيل نتائج المحاور الثلاثة المتبقية من الاستبيان في المبحث الثاني من هذا الفصل، وذلك من خلال دراستها في ثلاث مطالب أيضا (تخصيص كل مطلب لمحور معين).

المبحث الثاني: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان:

يتناول هذا المبحث بالدراسة المحاور الثلاثة (03) المتبقية من الاستبيان، ومعالجتها وفق سلم ليكارت الخماسي، واستنتاج النتائج المتوصل إليها بعد هذه المعالجة لإجابات أفراد العينة (حجم العينة)، وذلك باستخدام سلم ليكارت الخماسي، وكذلك تفسير الدرجات التي أخذتها كل عبارة من عبارات المحور المعني بالدراسة والتحليل والخروج بالنتيجة النهائية لكل عبارة ومحور، وشرح كيفية الوصول إلى هذه النتيجة النهائية، وشرح كذلك كيفية حساب المتوسطات والنسب المئوية لكل عبارة ومحور، ودرجة السلم الممنوحة لكل عبارة، والتي لا يمكن استنتاجها إلا بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-01) أعلاه، مع وضع تفسيرات على الرسوم البيانية المرافقة لنتائج كل محور.

المطلب الأول: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الرابع من الاستبيان:

1/ حساب نتيجة كل عبارة من عبارات المحور الرابع:

بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-05) أدناه والمتضمن لجميع نتائج العبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الرابع (04) من الاستبيان، نجد تقريبا أن مجمل العبارات قد تحصلت على درجة "موافق تماما" من سلم ليكارت الخماسي، مما يدل على أن متوسطات كل هذه العبارات تفوق 4,19، حيث نلاحظ أن خمسة عشرة (15) عبارة قد تحصلت على هذه الدرجة من هذا السلم، إلا العبارة الأخيرة من الجدول (أي العبارة رقم 16).

وهو الشيء الذي يبرر النتيجة النهائية للمحور الرابع (04)، حيث تحصل هذا المحور على درجة "موافق تماما"، لأن خمسة عشر (15) عبارة من أصل ستة عشر (16) عبارة مكونة له قد تحصلت على درجة "موافق تماما"، أي ما نسبته 93,75% من العبارات قد تحصلت على الدرجة الأعلى من سلم لكيارت الخماسي، وهو الشيء الذي يجعل في الأخير الغلبة تميل إلى كفة هذه الدرجة بالنسبة للنتيجة النهائية للمحور.

2/ حساب متوسط كل عبارة:

لدينا العلاقة التالية: **متوسط كل عبارة = نتيجة العبارة / حجم العينة؛**

نقوم بتطبيق العلاقة على نتيجة العبارة السادسة عشر ($م_4ع_{16}$) من المحور الرابع كما يلي:

متوسط العبارة السادسة عشر ($م_4ع_{16}$) من المحور الرابع ($م_4$) = 141 / 34؛

ومنه متوسط العبارة السادسة عشر ($م_4ع_{16}$) من المحور الرابع ($م_4$) = 4,15، والذي يقابله في سلم ليكارت درجة "موافق".

3/ تحديد المتوسط النهائي لكل المحور الرابع ($م_4$):

بالرجوع إلى الجدول أدنه نلاحظ أن متوسط المحور الرابع ($م_4$) يقدر بـ 4,37، وهذا المتوسط نلاحظ أنه ينتمي إلى المجال المغلق [من 4,20 إلى 5]، والذي تقابله نتيجة **"موافق تماما"** حسب الجدول رقم (3-6-01) أعلاه المفسر لسلم ليكارت الخماسي، ومن خلال الجدول رقم (3-6-05) الموالي، يمكن الخروج بقراءة لكل النتائج المتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الرابع ($م_4$).

جدول رقم (3-6-05): تحليل عبارات المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال):

م4	التكرار	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	النتيجة	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة العبارة
م4ع1	التكرار	0	0	0	21	13	149	4,38	0,4933	موافق تماما
	%	0	0	0	61,8	38,2	100			
م4ع2	التكرار	0	0	0	15	19	155	4,56	0,5040	موافق تماما
	%	0	0	0	44,1	55,9	100			
م4ع3	التكرار	0	0	2	17	15	149	4,38	0,6038	موافق تماما
	%	0	0	5,9	50	44,1	100			
م4ع4	التكرار	0	0	1	15	18	153	4,5	0,5641	موافق تماما
	%	0	0	2,9	44,1	52,9	100			
م4ع5	التكرار	0	0	2	15	17	151	4,44	0,6125	موافق تماما
	%	0	0	5,9	44,1	50	100			
م4ع6	التكرار	0	0	2	17	15	149	4,38	0,6038	موافق تماما
	%	0	0	5,9	50	44,1	100			
م4ع7	التكرار	0	0	2	22	10	144	4,23	0,5537	موافق تماما
	%	0	0	5,9	64,7	29,4	100			
م4ع8	التكرار	0	0	0	21	13	149	4,38	0,4933	موافق تماما
	%	0	0	0	61,8	38,2	100			
م4ع9	التكرار	0	0	1	18	15	150	4,41	0,5569	موافق تماما
	%	0	0	2,9	52,9	44,1	100			
م4ع10	التكرار	0	0	2	17	15	149	4,38	0,6038	موافق تماما
	%	0	0	5,9	50	44,1	100			
م4ع11	التكرار	0	0	2	20	12	146	4,29	0,5789	موافق تماما
	%	0	0	5,9	58,8	35,3	100			
م4ع12	التكرار	0	0	4	15	15	147	4,32	0,6840	موافق تماما
	%	0	0	11,8	44,1	44,1	100			
م4ع13	التكرار	0	0	2	17	15	149	4,38	0,6038	موافق تماما
	%	0	0	5,9	50	44,1	100			
م4ع14	التكرار	0	0	3	17	14	147	4,32	0,6382	موافق تماما
	%	0	0	8,8	50	41,2	100			
م4ع15	التكرار	0	0	3	15	16	149	4,38	0,6520	موافق تماما
	%	0	0	8,8	44,1	47,1	100			
م4ع16	التكرار	0	0	6	17	11	141	4,15	0,7020	موافق
	%	0	0	17,6	50	32,4	100			
نتيجة المحور	**التكرار**	**0**	**0**	**32**	**279**	**233**	**148,56**	**4,37**	**0,2405**	**موافق تماما**
	%	**0**	**0**	**5,88**	**51,29**	**42,83**	**100**			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

4/ تفسير نتائج الجدول (3-6-05) أعلاه:

4-1/ حساب النتيجة النهائية للمحور الرابع (م4): لحساب نتيجة المحور الرابع نستخدم العلاقة التالية:

عدد إجابات المحور الرابع (م4) = عدد عبارات المحور * حجم العينة؛

ومنه عدد الإجابات المحور الرابع (م4) = 16 * 34 = 544؛

وهي موزعة على الدرجات الخمس لسلم ليكارت كما يلي:

- عدد الإجابات على درجة **غير موافق تماما** لكل عبارات المحور الرابع (م4) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **غير موافق** لكل عبارات المحور الرابع (م4) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **محايد** لكل عبارات المحور الرابع (م4) = 32؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق** لكل عبارات المحور الرابع (م4) = 279؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق تماما** لكل عبارات المحور الرابع (م4) = 233.

4-2/ التحقق من العلاقة أعلاه:

لدينا عدد الإجابات على كل عبارات المحور الرابع (م4) = 32 + 279 + 233 = 544؛

4-3/ النتيجة النهائية للمحور الرابع (م4):

النتيجة النهائية للمحور الرابع (م4) = (1 * 0) + (2 * 0) + (3 * 32) + (4 * 279) + (5 * 233)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الرابع (م4) = 0 + 0 + 96 + 1116 + 1165؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الرابع (م4) = 2377؛

4-4/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الرابع (م4):

4-4-1/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الرابع (م4) باستخدام مجموع الإجابات:

متسوط المحور الرابع = النتيجة النهائية للمحور الرابع (م4)/ عدد الإجابات على عبارات المحور الرابع؛

ومنه متسوط المحور الرابع (م4) = 2377 / 544؛

ومنه متسوط المحور الرابع (م4) = 4,37؛

ومنه المحور الرابع (م4) يأخذ الدرجة الأعلى في سلم ليكارت الخماسي وهي **"موافق تماما".**

4-4-2/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الرابع (م4) باستخدام متوسطات العبارات:

متوسط المحور الرابع (م4) = مجموع متوسطات العبارات للمحور الرابع(م4) **/ عددها؛**

ومنه مجموع متوسطات العبارات = (4,38 * 7) + 4,56 + 4,5 + 4,44 + 4,23 + 4,41 + 4,29 + (4,32* 2) + 4,15

ومنه: مجموع متوسطات العبارات في المحور الرابع (م4) = 69,88؛

ومنه: متوسط المحور الرابع (م4) = 69,88 / 16 = 4,37.

5/ حساب النسب النهائية للمحور الرابع (م4): تتم حساب النسب للمحور الرابع (م4) وفق العلاقة التالية:

النسبة المئوية (%)= عدد الإجابات على كل درجة من سلم ليكارت لجميع العبارات / عدد الإجابات لكل محور؛

مثلا: بالرجوع إلى أخر سطر من الجدول أعلاه والممثل للنتيجة النهائية للمحور الرابع (م4)، نجد أن الدرجة الخامسة من سلم ليكارت الخماسي لهذا الجدول وهي **"موافق تماما"** قد حصلت على عدد من الإجابات يقدر بـ 233 إجابة، ومنه **النسبة المئوية (%)= 233 / 544 = 42,83%.**

والرسم البياني رقم (3-6-04) يقدم لنا توضيح لكل النتائج المتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الرابع (م4).

الرسم البياني رقم (3-6-04): نتائج المحور الرابع من الإستبيان:

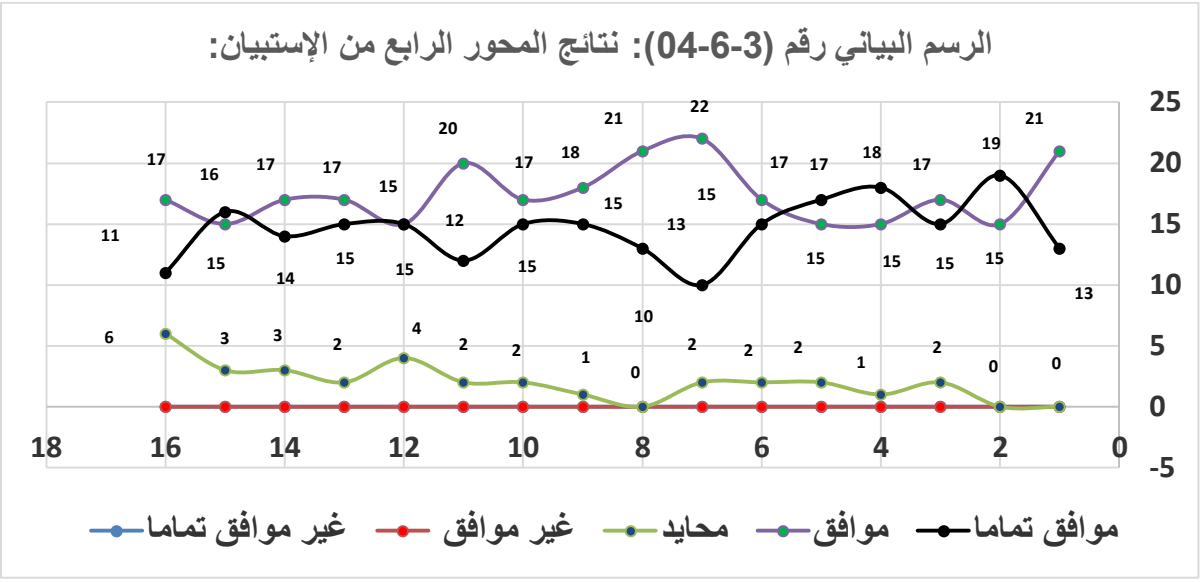

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم (3-6-05).

6/ التعليق على الرسم البياني رقم (3-6-04):

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن معظم الإجابات المتعلقة بعبارات المحور الرابع (م4) على درجات سلم ليكارت الخماسي كانت بـ"موافق" و"موافق تماما"، ومن خلال هذا الرسم نلاحظ أن إحدى عشر (11) عبارات من أصل ستة عشر (16) تفوقت فيها درجة **"موافق"** على درجة **"موافق تماما"**؛ أما درجة **"موافق تماما"** فتفوقت على كل الدرجات في خمس (05) عبارات في هذا المحور.

من حيث النتائج، نلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن أكبر نتيجة تحصلت عليه درجة **"موافق"**، هي عند العبارة السابعة (م4ع7) برصيد 22 إجابة من بين 34 إجابة، ثم تليها كل من العبارتين الأولى (م4ع1) والثامنة (م4ع8) بمجموع 21 إجابة لكل واحدة منهما، أما أصغر نتيجة تحصلت على درجة "موافق" فهي تقدر بـ 15 وذلك في أربع (04) عبارات، وهي على التوالي: الثانية (م4ع2)، الرابعة (م4ع4)، الخامسة (م4ع5) والخامسة عشر (م4ع15).

أما بالنسبة لدرجة **"موافق تماما"** فهي سجلت أكبر نتيجة عند العبارة الثانية (م4ع2) وذلك برصيد رصيد 19 إجابة من أصل 34 إجابة على العبارة، وكان ذلك في عبارة واحدة فقط من هذا المحور من الاستبيان، ثم تليها العبارة الرابعة (م4ع4) بمجموع 18 إجابة، أما أصغر نتيجة تحصلت على درجة "موافق تماما" فهي تقدر بـ 10 إجابات وذلك عند العبارة السابعة (م4ع7).

وبالنسبة لدرجة **"محايد"** فنتائجها معدومة عند ثلاث (03) عبارات، أما بالنسبة للثلاثة عشر (13) عبارة المتبقية فتراوحت نتائجها ما بين الواحد (01) والستة (06) إجابات، فالعبارة السادسة عشر (م4ع16) تحصلت على أعلى عدد من الإجابات بالنسبة لهذه الدرجة وذلك برصيد (06) إجابات.

في حين أنه لم تظهر أي إجابة على درجة **"غير موافق"** أو **"غير موافق تماما"** في هذا المحور.

المطلب الثاني: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور الخامس من الاستبيان:

1/ حساب نتيجة كل عبارة من عبارات المحور الخامس (م5):

بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-06) الموالي والمتضمن لجميع نتائج العبارات الستة عشر (16) المكونة للمحور الخامس (م5) من الاستبيان، نجد أن ما يعادل إحدى عشر (11) عبارات قد تحصلت على درجة "موافق تماما" من سلم ليكارت الخماسي، مما يدل على أن كل متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما درجة "موافق" فظهرت فقط في خمسة (05) عبارات وهي الأولى (م5ع1)، الثانية (م5ع1)، الثالثة (م5ع3)، الخامسة (م5ع5) والسادسة (م5ع6)، وهذا يدل على أن متوسطات هذه العبارات تقل عن 4,2.

وهو الشيء الذي يبرر النتيجة النهائية للمحور الخامس، حيث تحصل هذا المحور على درجة "موافق تماما"، لأن إحدى عشر (11) عبارة من أصل ستة عشر (16) عبارة مكونة له قد تحصلت على درجة "موافق تماما"، أي ما نسبته 68,75% من العبارات تحصلت على الدرجة الأعلى من سلم لكيارت الخماسي، وهو الشيء الذي يجعل في الأخير الغلبة تميل إلى كفة هذه الدرجة بالنسبة للنتيجة النهائية للمحور والمقدرة بـ 4,24.

2/ حساب متوسط كل عبارة من عبارات المحور الخامس (م5):

لدينا العلاقة: **متوسط كل عبارة = نتيجة العبارة / حجم العينة؛**

نقوم بتطبيق العلاقة أعلاه على نتيجة العبارة السادسة (م5ع6) من المحور الخامس **(م5)** كما يلي:

متوسط العبارة السادسة (م5ع6) من المحور الخامس (م5) = 139 / 34؛

ومنه متوسط العبارة السادسة (م5ع6) من المحور الخامس (م5) = 4,09، ويقابله في سلم ليكارت درجة **"موافق"**.

3/ تحديد النتيجة النهائية لكل المحور الخامس (م5):

بالرجوع إلى الجدول أدنه نلاحظ أن متوسط المحور الخامس (م5) يقدر بـ 4,24، وهذا المتوسط نلاحظه أنه ينتمي إلى المجال المغلق [من 4,20 إلى 5]، والذي تقابله نتيجة **"موافق تماما"** حسب الجدول رقم (3-6-01) أعلاه المفسر لسلم ليكارت الخماسي، ومن خلال الجدول رقم (3-6-06) الموالي يمكن الحصول على قراءة شاملة لكل النتائج المتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المكونة لهذا المحور.

4/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-6-06) أدناه:

4-1/ حساب النتيجة النهائية للمحور الخامس (م5): لحساب النتيجة النهائية للمحور الخامس نستخدم العلاقة التالية:

عدد إجابات المحور الخامس (م5) = عدد عبارات المحور الخامس (م5) * حجم العينة؛

ومنه عدد إجابات المحور الخامس (م5) = 16 * 34 = 544؛

وهي موزعة على الدرجات الخمس لسلم ليكارت كما يلي:

- عدد الإجابات على درجة **غير موافق تماما** لكل عبارات المحور الخامس (م5) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **غير موافق** لكل عبارات المحور الخامس (م5) = 3؛
- عدد الإجابات على درجة **محايد** لكل عبارات المحور الخامس (م5) = 62؛

- عدد الإجابات على درجة **موافق** لكل عبارات المحور الخامس (م5) = 280؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق تماما** لكل عبارات المحور الخامس (م5) = 199.

4-2/ التحقق من النتيجة السابقة:

بالرجوع إلى السطر الأخير من الجدول الموالي والمتضمن لعدد الإجابات على كل عبارات المحور الخامس (م5) نجد أن عدد إجابات هذا المحور = 0 + 3 + 62 + 280 + 199 = 544؛

4-3/ النتيجة النهائية للمحور الخامس (م5):

النتيجة النهائية للمحور الخامس (م5) = (1 * 0) + (2 * 3) + (3 * 62) + (4 * 280) + (5 * 199)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الخامس (م5) = 0 + 6 + 186 + 1120 + 995؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور الخامس (م5) = 2307؛

4-4/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الخامس (م5):

4-4-1/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الخامس باستخدام مجموع الإجابات على كل المحور:

متسوط المحور الخامس (م5) = النتيجة النهائية للمحور/عدد الإجابات على المحور الخامس (م5)؛

ومنه متسوط المحور الخامس (م5) = 2307 / 544؛

ومنه متسوط المحور الخامس (م5) = 4,24؛

ومنه المحور الخامس (م5) يأخذ الدرجة الأعلى في سلم ليكارت الخماسي وهي **"موافق تماما".**

4-4-2/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور الخامس (م5) **باستخدام متوسطات العبارات:**

متوسط المحور الخامس (م5) = مجموع متوسطات العبارات / عددها؛

ومنه: متوسط المحور (م5) = مجموع متوسطات العبارات / عددها؛

مجموع متوسطات العبارات المحور الخامس (م5) = (4,23 * 3) + (4,15* 2) + (4,35* 3) + (4,32* 2) + 4,12 + 4,18 + 4,09 + 4,26 + 4,2 + 4,29؛

ومنه: مجموع متوسطات العبارات المحور الخامس (م5) = 67,82؛

ومنه: متوسط المحور الخامس (م5) = 67,82 / 16 = 4,24.

5/ حساب النسب النهائية للمحور الخامس (م5): تتم حساب النسب المئوية للمحور وفق العلاقة التالية:

النسبة المئوية (%)= عدد الإجابات على كل درجة من سلم ليكارت لجميع العبارات / عدد الإجابات لكل محور؛

مثلا: بالرجوع إلى أخر سطر من الجدول الموالي والممثل لنتيجة النهائية للمحور الخامس (م5)، نجد أن الدرجة الثالثة من سلم ليكارت الخماسي في الجدول وهي درجة **"محايد"** قد تحصلت على مجموع من الإجابات يقدر بـ 62 إجابة، ومنه **النسبة المئوية (%)= 62 / 544 = 11,4%.**

وهي نفس الطريقة التي استخدمت لحساب جميع النسب المئوية المتعلقة بكل عبارات المحور الخامس (م5)، وقد شرحنا هذه الطريقة في المطالب السابقة من هذا الفصل.

جدول رقم (3-6-06): تحليل عبارات المحور الخامس (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية):

م5	التكرار	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	النتيجة	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة العبارة
م5ع1	التكرار	0	1	5	17	11	140	4,12	0,7693	موافق
	%	0	2,9	14,7	50	32,4	100			
م5ع2	التكرار	0	0	6	16	12	142	4,18	0,7165	موافق
	%	0	0	17,6	47,1	35,3	100			
م5ع3	التكرار	0	0	4	21	9	141	4,15	0,6096	موافق
	%	0	0	11,8	61,7	26,5	100			
م5ع4	التكرار	0	0	3	20	11	144	4,23	0,606	موافق تماما
	%	0	0	8,8	58,8	32,4	100			
م5ع5	التكرار	0	0	5	19	10	141	4,15	0,6575	موافق
	%	0	0	14,7	55,9	29,4	100			
م5ع6	التكرار	0	0	8	15	11	139	4,09	0,7535	موافق
	%	0	0	23,5	44,1	32,4	100			
م5ع7	التكرار	0	0	4	18	12	144	4,23	0,6541	موافق تماما
	%	0	0	11,8	52,9	35,3	100			
م5ع8	التكرار	0	0	4	17	13	145	4,26	0,6655	موافق تماما
	%	0	0	11,8	50	38,2	100			
م5ع9	التكرار	0	0	5	12	17	148	4,35	0,7337	موافق تماما
	%	0	0	14,7	35,3	50	100			
م5ع10	التكرار	0	0	3	16	15	148	4,35	0,6458	موافق تماما
	%	0	0	8,8	47,1	44,1	100			
م5ع11	التكرار	0	0	3	16	15	148	4,35	0,6458	موافق تماما
	%	0	0	8,8	47,1	44,1	100			
م5ع12	التكرار	0	2	1	19	12	143	4,2	0,7699	موافق تماما
	%	0	5,9	2,9	55,9	35,3	100			
م5ع13	التكرار	0	0	2	19	13	147	4,32	0,5888	موافق تماما
	%	0	0	5,9	55,9	38,2	100			
م5ع14	التكرار	0	0	2	20	12	146	4,29	0,5789	موافق تماما
	%	0	0	5,9	58,8	35,3	100			
م5ع15	التكرار	0	0	4	18	12	144	4,23	0,6541	موافق تماما
	%	0	0	11,8	52,9	35,3	100			
م5ع16	التكرار	0	0	3	17	14	147	4,32	0,6382	موافق تماما
	%	0	0	8,8	50	41,2	100			
نتيجة المحور	**التكرار**	**0**	**3**	**62**	**280**	**199**	**144,19**	4,24	0,2871	موافق تماما
	%	**0**	**0,55**	**11,4**	**51,47**	**36,58**	**100**			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

والرسم البياني رقم (3-6-05) يقدم لنا توضيح لكل نتائج المحور الخامس (م5) والمتعلقة بالعبارات الستة عشر (16) المنتمية إليه.

الرسم البياني رقم (3-6-05): نتائج المحور الخامس من الإستبيان:

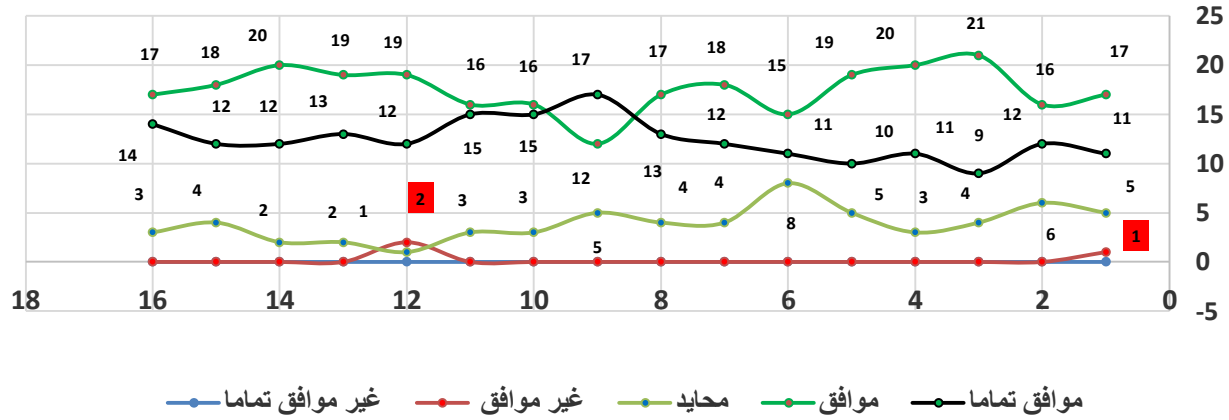

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم (3-6-06).

6/ التعليق على الرسم البياني رقم (3-6-05) أعلاه:

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن أغلبية الإجابات المتعلقة بعبارات المحور الخامس (م5) ذهبت لدرجة "موافق" و"موافق تماما"، ومن خلال هذا الرسم البياني نلاحظ أن خمسة عشر (15) عبارات من أصل ستة عشر (16) تفوقت فيها درجة **"موافق"** على درجة **"موافق تماما"**؛ أما درجة **"موافق تماما"** فتفوقت على كل الدرجات في عبارة واحدة (01) من عبارات هذا المحور.

من حيث النتائج، نلاحظ من خلال الرسم البياني أعلاه أن أكبر نتيجة تحصلت عليه درجة **"موافق"**، هي عند العبارة الثالثة (م5ع3) وذلك برصيد 21 إجابة من بين 34 إجابة، ثم تليها كل من العبارتين الرابعة (م5ع4) والخامسة عشر (م5ع15) بمجموع 20 إجابة لكل واحدة منهما، أما أصغر نتيجة تحصلت عليها درجة "موافق" فهي تقدر بـ 15 إجابة وذلك عند العبارة السادسة (م5ع6).

أما بالنسبة لدرجة **"موافق تماما"** فإن أكبر نتيجة سجلتها هذه الدرجة هي عند العبارة التاسعة (م5ع9) وذلك برصيد 17 إجابة من أصل 34 إجابة على هذه العبارة، وكان ذلك في عبارة واحدة فقط في هذا المحور من الاستبيان، ثم تليها كل من العبارة العاشرة (م5ع10) والحادية عشر (م5ع11) وذلك بمجموع 16 إجابة لكل واحدة منهما، أما أصغر نتيجة تحصلت على درجة "موافق تماما" فهي تقدر بـ 09 إجابات وذلك عند العبارة الثالثة من هذا المحور (م5ع3).

وبالنسبة لدرجة **"محايد"** فنتائجها في هذا المحور تعتبر مرتفعة مقارنة بنتائجها في المحاور الأخرى من الاستبيان، فهي لم تكون معدومة في أي عبارة من العبارات الستة عشر (16) المكونة لهذا المحور، وقد تراوحت نتائجها ما بين الواحد (01) والثمانية (08) إجابات، فالعبارة السادسة (م5ع6) تحصلت على أعلى عدد من الإجابات بالنسبة لهذه الدرجة وذلك برصيد 08 إجابات، أما أصغر نتيجة لهذه الدرجة فكانت عند العبارة الثانية عشر (م5ع12) بإجابة واحدة (01) فقط.

في حين أنه ظهرت درجة "غير موافق" في عبارتين (02)، وهما العبارة الأولى (م5ع1) والثانية عشر (م5ع12)، وسجلت هذه الدرجة أعلى نتيجة عند العبارة الثانية عشر (م5ع12) وذلك بمجموع إجابتين (02) فقط، أما باقي العبارات الأربع عشر (14) المتبقية من المحور الخامس (م5) فكانت كل نتائجها معدومة. وفيما يخص درجة **"غير موافق تماما"** في هذا المحور فنتائجها هي الأخرى كلها معدومة عند جميع العبارات المكونة لهذا المحور.

المطلب الثالث: عرض وتحليل وتمثيل لنتائج المحور السادس وكل محاور الاستبيان:

1/ حساب نتيجة كل عبارة من عبارات المحور السادس (م6):

بالرجوع إلى الجدول رقم (3-6-07) الموالي والمتضمن لجميع نتائج العبارات الاثني عشر (12) المكونة للمحور السادس (م6) من الاستبيان، نجد ما يعادل إحدى عشر (11) عبارات تحصلت على درجة "موافق تماما" من سلم ليكارت الخماسي، مما يدل على أن كل متوسطات هذه العبارات تفوق نتائجها 4,19، أما درجة "موافق" فظهرت فقط في عبارة واحدة (01) وهي العبارة السادسة (م6ع6) من هذا المحور، وهذا يعني أن متوسط هذه العبارة يقل عن معدل 4,2.

وهو الشيء الذي يبرر النتيجة النهائية للمحور السادس (م6)، حيث تحصل هذا المحور على درجة "موافق تماما"، لأن إحدى عشر (11) عبارة من أصل اثني عشر (12) عبارة مكونة له تحصلت على درجة "موافق تماما"، أي ما نسبته 91,66% من العبارات تحصلت على الدرجة الأعلى من سلم لكيارت الخماسي، وهو الشيء الذي يجعل في الأخير الغلبة تميل إلى كفة هذه الدرجة بالنسبة للنتيجة النهائية للمحور والمقدرة بـ 4,32.

2/ حساب متوسط كل عبارة:

لدينا العلاقة الآتية: **متوسط كل عبارة = نتيجة العبارة / حجم العينة؛**

نقوم بتطبيق العلاقة السابقة على نتيجة العبارة السادسة (م6ع6) من المحور السادس (م6) كما يلي:

متوسط العبارة السادسة (م6ع6) من المحور السادس (م6) = 142 / 34؛

ومنه متوسط العبارة السادسة (م6ع6) من المحور السادس (م6) = 4,18، ويقابله في سلم ليكارت الخماسي درجة **"موافق"**.

3/ تحديد النتيجة النهائية لكل المحور السادس (م6):

بالرجوع إلى الجدول أدنه نلاحظ أن متوسط المحور السادس (م6) يقدر بـ 4,32، وهذا المتوسط نلاحظه أنه ينتمي إلى المجال المغلق [من 4,20 إلى 5]، والذي تقابله نتيجة **"موافق تماما"** حسب الجدول رقم (3-6-01) أعلاه المفسر لسلم ليكارت الخماسي، ومن خلال الجدول رقم (3-6-07) الموالي يمكن أخذ قراءة شاملة على كل النتائج المتعلقة بالعبارات الاثني عشر (12) المكونة للمحور السادس (م6).

4/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-6-07) أدناه:

4-1/ حساب النتيجة النهائية للمحور السادس (م6): لحساب نتيجة المحور السادس نستخدم العلاقة التالية:

عدد إجابات المحور السادس (م6) = عدد عبارات المحور السادس (م6) * حجم العينة؛

ومنه عدد إجابات المحور السادس (م6) = 12 * 34 = 408؛

وهي موزعة على الدرجات الخمس (05) لسلم ليكارت كما يلي:

- عدد الإجابات على درجة **غير موافق تماما** لكل عبارات المحور السادس (م6) = 0؛
- عدد الإجابات على درجة **غير موافق** لكل عبارات المحور السادس (م6) = 1؛
- عدد الإجابات على درجة **محايد** لكل عبارات المحور السادس (م6) = 45؛
- عدد الإجابات على درجة **موافق** لكل عبارات المحور السادس (م6) = 186؛

- عدد الإجابات على درجة **موافق تماما** لكل عبارات المحور السادس (م6) = 176.

4-2/ التحقق من النتيجة السابقة:

عدد الإجابات على كل عبارات المحور السادس (م6) = 0 + 1 + 45 + 186 + 176 = 408؛

4-3/ النتيجة النهائية للمحور السادس (م6):

النتيجة النهائية للمحور السادس (م6) = (1 * 0) + (2 * 1) + (3 * 45) + (4 * 186) + (5 * 176)؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور السادس (م6) = 0 + 2 + 135 + 744 + 880؛

ومنه النتيجة النهائية للمحور السادس (م6) = 1761؛

4-4/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور السادس (م6):

4-4-1/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور السادس (م6) باستخدام مجموع الإجابات على كل المحور:

متسوط المحور السادس (م6) = النتيجة النهائية للمحور السادس (م6) **/عدد الإجابات المحور السادس؛**

ومنه متسوط المحور السادس (م6) = 1761 / 408؛

ومنه متسوط المحور السادس (م6) = 4,31؛

ومنه المحور السادس (م6) يأخذ الدرجة الأعلى في سلم ليكارت الخماسي وهي درجة **"موافق تماما".**

4-4-2/ حساب المتوسط الحاسبي للمحور السادس (م6) باستخدام متوسطات العبارات الاثني عشر:

متوسط المحور السادس (م6) = مجموع متوسطات العبارات / عددها؛

ومنه مجموع متوسطات العبارات = (4,2 * 3) + (4,29* 2) + (4,47* 2) + 4,26 + 4,18 + 4,35 + 4,44 + 4,41؛

ومنه: مجموع متوسطات العبارات في المحور السادس (م6) = 51,76؛

ومنه: متوسط المحور السادس (م6) = 51,76 / 12 = 4,31.

5/ حساب النسب النهائية للمحور السادس (م6): تتم عملية حساب النسب المئوية للمحور السادس وفق العلاقة التالية:

النسبة المئوية (%)= عدد الإجابات على كل درجة من سلم ليكارت لجميع العبارات / عدد الإجابات المحور السادس (م6)؛

مثلا: بالرجوع إلى أخر سطر من الجدول الموالي والممثل للنتيجة النهائية للمحور السادس (م6)، نجد أن الدرجة الرابعة (04) من سلم ليكارت الخماسي في هذا الجدول، وهي درجة **"موافق"** قد تحصلت على مجموع من الإجابات يقدر بـ 186 إجابة، ومنه **النسبة المئوية (%)= 186 / 408 = 45,59%.**

وهي نفس الطريقة المستخدمة لحساب جميع النسب المتعلقة بكل عبارات المحور السادس (م6)، وقد شرحنا هذه الطريقة في المطالب السابقة من هذا الفصل، والجدول الموالي يعطينا نظرة شاملة حول كل نتائج عبارات المحور.

جدول رقم (3-6-07): تحليل عبارات المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم):

م6	التكرار	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما	النتيجة	المتوسط	الانحراف المعياري	نتيجة العبارة
م6ع1	التكرار	0	0	6	13	15	145	4,26	0,7511	موافق تماما
	%	0	0	17,6	38,2	44,1	100			
م6ع2	التكرار	0	0	5	17	12	143	4,2	0,6866	موافق تماما
	%	0	0	14,7	50	35,3	100			
م6ع3	التكرار	0	0	7	13	14	143	4,2	0,7698	موافق تماما
	%	0	0	20,6	38,2	41,2	100			
م6ع4	التكرار	0	0	4	16	14	146	4,29	0,6755	موافق تماما
	%	0	0	11,8	47,1	41,2	100			
م6ع5	التكرار	0	1	2	20	11	143	4,2	0,6866	موافق تماما
	%	0	2,9	5,9	58,8	32,4	100			
م6ع6	التكرار	0	0	7	14	13	142	4,18	0,7576	موافق
	%	0	0	20,6	41,2	38,2	100			
م6ع7	التكرار	0	0	2	20	12	146	4,29	0,5789	موافق تماما
	%	0	0	5,9	58,8	35,3	100			
م6ع8	التكرار	0	0	4	14	16	148	4,35	0,6912	موافق تماما
	%	0	0	11,8	41,2	47,1	100			
م6ع9	التكرار	0	0	2	14	18	152	4,47	0,6147	موافق تماما
	%	0	0	5,9	41,2	52,9	100			
م6ع10	التكرار	0	0	1	16	17	152	4,47	0,5633	موافق تماما
	%	0	0	2,9	47,1	50	100			
م6ع11	التكرار	0	0	3	13	18	151	4,44	0,6602	موافق تماما
	%	0	0	8,8	38,2	52,9	100			
م6ع12	التكرار	0	0	2	16	16	150	4,41	0,6089	موافق تماما
	%	0	0	5,8	47,1	47,1	100			
نتيجة المحور	**التكرار**	**0**	**1**	**45**	**186**	**176**	**146,75**	4,31	0,33	موافق تماما
	%	**0**	**0,25**	**11,03**	**45,59**	**43,13**	**100**			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

والرسم الباني رقم (3-6-06) يقدم لنا توضيح على كل نتائج المحور السادس (م6) والمتعلقة بالعبارات الاثني عشر (12) المكونة لهذا المحور.

الرسم البياني رقم (3-6-06): نتائج المحور السادس من الإستبيان:

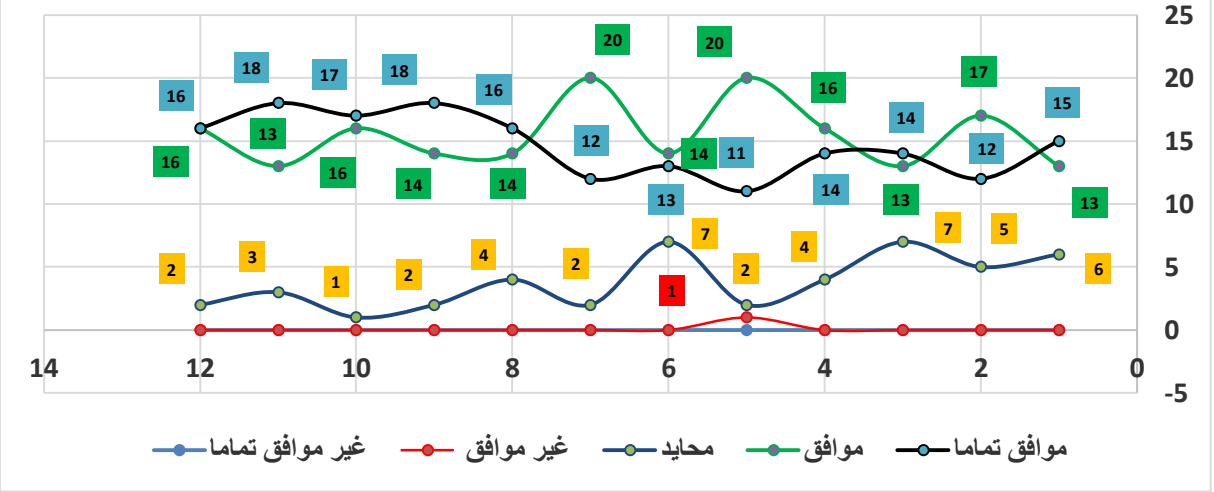

المصدر: من إعداد الطالب بناء على نتائج الجدول رقم (3-6-07).

6/ التعليق على الرسم البياني رقم (3-6-06):

من خلال الرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن أكثر الإجابات المتعلقة بعبارات المحور السادس (م6) ذهبت لدرجة "موافق" و"موافق تماما"، ومن خلاله أيضا نلاحظ أن هناك توازن بين عدد العبارات التي تحصلت على درجة "موافق تماما" وعدد العبارات التي تحصلت على درجة "موافق"، حيث نلاحظ أن درجة **"موافق تماما"** تفوقت على كل الدرجات المتعلقة بسلم ليكارت الخماسي في ستة (06) عبارات من أصل اثني عشر (12) عبارة؛ أما درجة **"موافق"** فتفوقت على كل الدرجات في خمسة (05) عبارات من هذا المحور، وتحصلت على نفس النتيجة مع درجة **"موافق تماما"** في عبارة واحدة (01).

من حيث النتائج، نلاحظ من الرسم البياني أعلاه أن أكبر نتيجة تحصلت عليها درجة **"موافق تماما"**، هي عند العبارتين التاسعة (م6ع9) والحادية عشر (م6ع11) وذلك بمجموع 18 إجابة لكل عبارة منهما، ثم تليهما العبارة العاشرة (م6ع10) بمجموع 17 إجابة، أما أصغر نتيجة تحصلت عليها درجة "موافق تماما" فهي تقدر بـ 11 وذلك عند العبارة الخامسة (م6ع5).

أما بالنسبة لدرجة **"موافق"** فإن أكبر نتيجة سجلتها، هي عند كل من العبارتين الخامسة (م6ع5) والسابعة (م6ع7) وذلك برصيد 20 إجابة من أصل 34 إجابة على عبارة، ثم تليهما العبارة الثانية (م6ع2) وذلك بمجموع 17 إجابة، أما أصغر نتيجة تحصلت على درجة "موافق" في هذا المحور فهي تقدر بـ 13 وذلك عند ثلاث (03) عبارات، وهي: الأولى (م6ع1)، الثالثة (م6ع3) والحادية عشر (م6ع11).

وبالنسبة لدرجة **"محايد"** فنتائجها في هذا المحور تعتبر مرتفعة نوعا ما، مقارنة بنتائج هذه الدرجة في المحاور الأولى من الاستبيان، ففي هذا المحور لم تكون هذه الدرجة معدومة في أي عبارة من العبارات الاثني عشر (12)، وقد تراوحت نتائجها ما بين الواحد (01) والسبع (07) إجابات، فالعبارة الثالثة (م6ع3) والسادسة (م6ع6) تحصلتا على أعلى عدد من الإجابات بالنسبة لهذه الدرجة وذلك بمجموع 08 إجابات لكل واحدة منهما، أما أصغر نتيجة لهذه الدرجة فكانت عند العبارة العاشرة (م6ع10) بإجابة واحدة (01) فقط.

في حين أنه ظهرت درجة "غير موافق" في عبارة واحدة (01) فقط، وهي العبارة الخامسة (م6ع5) بإجابة واحدة فقط، أما باقي العبارات الأخرى المتبقية من المحور فكانت نتائجها كلها معدومة.

وفيما يخص درجة **"غير موافق تماما"** في هذا المحور فنتائجها كلها معدومة عند جميع العبارات المكونة لهذا المحور.

7/ تحليل نتائج المحاور الستة باستخدام مقياس ليكارت الخماسي:

الجدول رقم (3-6-08) الموالي يلخص كل النتائج التي تطرقنا لها خلال عرضنا لنتائج المحاور الستة (06) المكونة لاستبيان هذه الدراسة.

ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن كل المحاور قد تحصلت على الدرجة الأعلى من سلم ليكارت الخماسي وهي درجة "موافق تماما"، لأن أغلبية العبارات في كل محور تحصلت عليها، مما رجح الكفة في الأخير إلى هذه الدرجة.

من حيث النتائج، نلاحظ أن كل المحاور تقريبا تحصلت على نفس النتيجة النهائية، حيث تراوحت نتائج كل المحاور ما بين 144,19 و149، وإذا أخذنا الفرق بين أعلى وأدنى قيمة فهو يقدر بـ 4,81 وهي قيمة صغيرة ولا تؤدي إلى إحداث فارق كبير في النتيجة النهائية للمحور.

أما من حيث الفرق بين متوسطات المحاور، فإننا نلاحظ أن هذه المتوسطات تراوحت نتائجها ما بين 4,24 و4,38، وإذا أخذنا الفرق بين أعلى وأدنى متوسط فهو يقدر بـ 0,14، وهي قيمة صغيرة جدا ولا تؤدي إلى إحداث اختلاف كبير في الدرجة التي يتحصل عليها كل محور.

كما أدرجنا في هذا الجدول عمود تحت عنوان **"المتغيرات المستقلة"**، فهو يجمع جميع المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة، أي أردنا معرفة النتيجة في حالة ما إذا كان لدينا متغير مستقل واحد للدراسة ومتغير واحد تابع كذلك، حيث نلاحظ أن الدرجة التي تحصل عليها المحور المتعلق بالمتغيرات المستقلة توافق تماما نتائج المحاور المستقلة.

وفيما يخص العمود الأخير من الجدول الموالي والمعنون بـ"المحور الكلي للاستبيان"، فهو يضم كل المتغيرات، المستقلة منها والتابع، وهذا بغية معرفة ما إذا ستتغير النتيجة مقارنة بنتائج المحاور، وهو الشيء الذي يمكن تفسيره من خلال أنه في هذا الجدول لا يوجد متغير نتائجه تختلف عن باقي نتائج المحاور الأخرى، وهذا ما أدى في حالة جمع جميع المتغيرات في متغير واحد إلى عدم التأثير على النتائج. والجدول رقم (3-6-08) يقدم لنا المزيد من التوضيحات حول ما تم عرضه.

الجدول رقم (3-6-08): تحليل نتائج محاور باستخدام مقياس ليكارت الخماسي:

البيان		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المتغيرات المستقلة	الكلي المحور اللإستبيان
N	Valide	34	34	34	34	34	34	34	34
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0	0
المتوسط		4,3162	4,38	4,34	4,3695	4,24	4,3162	4,33	4,2052
الانحراف المعياري		0,231	0,291	0,196	0,240	0,287	0,33	0,185	0,229
نتيجة المحاور		146,75	149	147,56	148,56	144,19	146,75	147,24	142,98
		موافق تماما	موافق تماما	موافق تماما	موافق تماما	موافق تماما	موافق تماما	موافق تماما	موافق تماما

المصدر: المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

بعد تخصيص المبحث الثاني من الفصل السادس لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحاور الثلاثة الأخيرة المتبقية من الاستبيان وذلك في ثلاث مطالب، يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحور الرابع من الاستبيان وذلك باستخدام اختبار سلم ليكارت الخماسي، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات (الفقرات) التي تحصلت على الدرجة المثلى من سلم ليكارت الخماسي (درجة موافق تماما)، يقدر عددها بخمسة عشر (15) عبارة، مما يعني أن جميع متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما العبارة المتبقية من هذا المحور فقد تحصلت على درجة "موافق" من سلم ليكارت، مما يعني أن متوسط هذه العبارة يقل عن 4,2.

أما بالنسبة للمطلب الثاني المخصص لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحور الخامس من الاستبيان وذلك باستخدام اختبار سلم ليكارت الخماسي، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات (الفقرات) التي تحصلت على الدرجة المثلى من سلم ليكارت الخماسي (درجة موافق تماما)، يقدر عددها بإحدى عشر (11) عبارة، مما يعني أن جميع متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما العبارات الخمس (05) المتبقية من هذا المحور فقد تحصلت على درجة "موافق" من سلم ليكارت، مما يعني أن متوسط هذه العبارات يقل عن 4,2.

أما بالنسبة للمطلب الثالث المخصص لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحور السادس من الاستبيان وذلك باستخدام اختبار سلم ليكارت الخماسي، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن عدد العبارات (الفقرات) التي تحصلت على الدرجة المثلى من سلم ليكارت الخماسي (درجة موافق تماما)، يقدر عددها بإحدى عشر (11) عبارة، مما يعني أن جميع متوسطات هذه العبارات تفوق 4,19، أما بالنسبة للعبارة المتبقية من هذا المحور فقد تحصلت على درجة "موافق" من سلم ليكارت، مما يعني أن متوسط هذه الأخيرة يقل عن 4,2.

وبعد عرض هذه النتائج، يمكن القول بأن كل من المحورين الرابع والسادس من الاستبيان لهما أهمية وتأثير طردي مرتفع جدا على الموضوع المعني بالدراسة.

وبعد تحليل جميع النتائج المتعلقة بكل محاور الاستبيان، يمكن القول بأن المحور الخامس هو أقل المحاور ترابطا وتأثير على المتغير التابع وذلك من وجهة نظر أفراد العينة فقط.

وسنكمل الدراسة الإحصائية المتعلقة ببيانات الاستبيان في كل من المبحث الثالث والرابع من هذا الفصل، وذلك من خلال بناء نموذج إحصائي خطي متعدد، وهذا بغية مواصلة تأكيد أو نفي النتائج التي تم الوصول إليها من خلال استعمال إختبار ليكارت الخماسي.

المبحث الثالث: صياغة النموذج الإحصائي للدراسة:

سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية تحديد المتغيرات المتعلقة بالدراسة، لكي نقوم على ضوئها بوضع الفرضيات اللازمة وبناء نموذج إحصائي خطي متعدد، ومن ثم استخلاص المتغيرات المستقلة التي لها تأثير ذو دلالة معنوية عند قيم معينة لهامش من الخطأ، ومن ثم الخروج بتحليلات وتفسيرات للنتائج المتوصل إليها.

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة:

1/ تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة (Détermination des variables exogènes et endogènes):

سندرس في هذا العنصر جميع المحاور المتعلقة بقواعد حوكمة الشركات ومدى تأثير "دور المعلومة المالية على تفعيل الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية".

2/ عنوان الدراسة (Le titre de l'étude):

هنا يجب تحديد عنوان دقيق للدراسة، والذي سيسمح لنا بفهم الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة، وعنوان دراستنا هذه، يتمثل في: "دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية لشركات الأموال".

3/ تحديد مشكلة الدراسة (Détermination de la problématique de l'étude):

نقصد بتحديد مشكلة الدراسة، معرفة هل للمتغيرات المتمثلة في: (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)؛ (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)؛ (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛ (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛ (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) و(علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) دور في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية في الجزائر؟

4/ وضع الفرضيات (Mettre des hypothèses):

4-1/ الفرضيات الصفرية (H0 : Les hypothèses nulles): لدينا الفرضيات التالية:

1) غياب العلاقة الإحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية"؛
2) غياب العلاقة الإحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية"؛
3) غياب العلاقة الإحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال"؛
4) غياب العلاقة الإحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية"؛

5) غياب العلاقة الإحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم".

2-4/ الفرضيات البديلة (H1 : Les hypothèses alternatives):

1) وجود علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية"؛

2) وجود علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية"؛

3) وجود علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال"؛

4) وجود علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية"؛

5) وجود علاقة إحصائية ذات الدلالة عند درجة ثقة التي تقدر بـ 95% بين كل من "وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات" و"علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم".

المطلب الثاني: التمييز بين متغيرات الدراسة من أجل بناء نموذج إحصائي خطي متعدد:

1/ تحديد متغيرات النموذج:

1-1/ المتغيرات المستقلة (Les variables exogènes): هنا نميز خمسة (05) متغيرات مستقلة وهي على النحو التالي:

1-1-1/ المتغير المستقل الأول: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية = X_1 = (عبارات المحور الثاني)؛

1-1-2/ المتغير المستقل الثاني: علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية = X_2 = (عبارات المحور الثالث)؛

1-1-3/ المتغير المستقل الثالث: علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال = X_3 = (عبارات المحور الرابع)؛

1-1-4/ المتغير المستقل الرابع: علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية = X_4 = (عبارات المحور الخامس)؛

1-1-5/ المتغير المستقل الخامس: علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم = X_5 = (عبارات المحور السادس).

2/ المتغير التابع (La variable endogène): هنا نميز متغير تابع واحد (01) فقط، والمتمثل في وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات = Y = (عبارات المحور الأول).

والجدول رقم (3-6-09) يعطينا خلاصة واضحة حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع.

جدول رقم (3-6-09): الانحدار الخطي لمحاور الاستبيان:

Modèle	R	R-Carré	R-Carré ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,712[a]	0.507	0,419	0, 17593

a. Valeurs prédites : (constantes):
المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة، **المحور الثالث:** علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية، **المحور الرابع:** المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة، **المحور الخامس :**المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية، **المحور السادس :**علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

3/ تقدير معامل التحديد المتعدد والمعدل للدراسة:

يبين الجدول رقم (3-6-09) أعلاه نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد ومعامل الارتباط المعدل؛ حيث أن معامل التحديد هو عبارة عن مربع قيمة معامل الارتباط، وفي الجدول ممثل في عمود R-Carré، ومعامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخمسة (05) والمتغير التابع يقدر بـ 0,712، أي أن قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع تقدر بـ 71,2%، وأن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع الخاص بالدراسة تقدر بـ 50,7%، وانطلاقا من الشكل رقم (4-8-01) أدناه يمكن تحديد درجة الارتباط بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الشكل رقم (3-6-01): تحديد درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

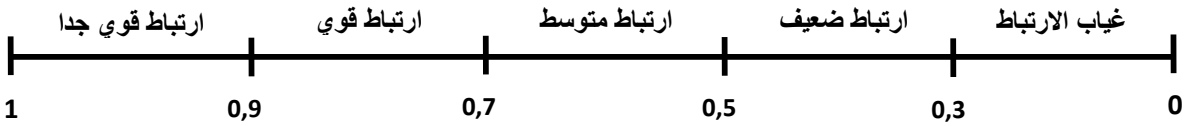

Source : Maurice LETHIELLEUX, statistique descriptive en 27 fiches, Editeur : Dunod, Edition n° : 8, 2016, p 120.

4/ تحليل الشكل رقم (3-6-01):

انطلاقا من الشكل أعلاه الذي يحدد درجة الارتباط بين المتغيرات، نلاحظ أن معامل الارتباط لهذه الدراسة يقدر بـ 0,712 هو ينتمي إلى المجال المغلق [0,7 ;0,9]، إذن هناك **ارتباط طردي قوي** بين المتغيرات المستقلة الخمسة (05) للدراسة والمتغير التابع.

5/ تحليل تباين خط الانحدار الخطي المتعدد لكل محاور الاستبيان:

يقدم لنا الجدول رقم (3-6-10) الموالي كل ما يتعلق بالنموذج الإحصائي المفسر لهذه الدراسة، وبعد تقديم الجدول سيتم إعطاء كل العلاقات التي يمكن استخدامها للتأكد من النتائج المعطاة من طرف برنامج SPSS.

جدول رقم (3-6-10): تحليل تباين خط الانحدار لمحاور الاستبيان:

النموذج (Modèle)		مجموع المربعات	درجة الحرية (df)	متوسط مجموع المربعات	قيمة فيشر (Fisher: F)	الدلالة المعنوية (Sig.)
1	Régression (SSB)	0,891	5	0,178	5,756	0,001[b]
	Résidu (SSW)	0,867	28	0,031		
	Total (SST)	1,757	33			

a. Variable dépendante :

المحور الأول: حوكمة الشركة الاقتصادية.

b. Valeurs prédites : (constantes):

المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة، **المحور الثالث:** علاقة المعلومة المالية بالإفصاح والشافية في الشركات الاقتصادية، **المحور الرابع:** المعلومة المالية والمساهمين في رأس مال الشركة، **المحور الخامس :**المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية، **المحور السادس :**علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

6/ تحليل نتائج الجدول رقم (3-6-10) أعلاه:

يدرس الجدول أعلاه مدى ملائمة خط انحدار البيانات مع فرضيته الصفرية، والتي تنص على أن "خط الانحدار الخطي المتعدد **لا يلائم المعطيات"**، وبالتالي فإن الجدول السابق يعطينا النتائج التالية:

- مجموع المربعات الكلي (Total Sum of Squares: SST)؛
- مجموع المربعات بين المحاور (Between Group Sum of Squares: SSB)؛
- مجموع المربعات داخل المحاور (Sum of Squares Within groups: SSW)؛
- درجة الحرية (Degrees of Freedom: DF).

$$SST = \sum_{i=1}^{k=6} \sum_{j=1}^{n=34} Y_{ij}^2 - \frac{Y_{\blacksquare\blacksquare}^2}{k*n} \; ou \; \text{SST} = \sum_{i=1}^{k=6} (Y_{ij} - \bar{Y}_{\blacksquare\blacksquare})^2$$

$$SSB = n \sum_{i=1}^{k=6} (\bar{Y}_{i\blacksquare} - \bar{Y}_{\blacksquare\blacksquare})^2$$

$$SSW = \sum_{i=1}^{k=6} \sum_{j=1}^{n=34} (Y_{ij}^2 - \bar{Y}_{i\blacksquare})^2$$

حيث أن:

Y_{ij}**:** هي الإجابة رقم **j** من المحور رقم **i**، و{i= 1,…, k et j= 1,…,n}؛ حيث (k=6)، وهو عدد محاور الدراسة؛ أما (n=34) وهي حجم العينة في هذه الدراسة؛

$\bar{Y}_{\blacksquare\blacksquare}$: المتوسط الحاسبي العام لكل المحاور، وهو يحسب كما يلي:

$$\bar{Y}_{\blacksquare\blacksquare} = \left(\frac{1}{k*n}\right) \sum_{i=1}^{k=6} \sum_{j=1}^{n=34} Y_{ij} = \frac{Y_{\blacksquare\blacksquare}}{k*n}$$

- $Y_{..}$: المجموع العام لكل المحاور؛
- $\bar{Y}_i$: متوسط الإجابات للمحور رقم i ؛

7/ تفسير القيم المتعلقة بتحليل تباين خط الانحدار الخطي المتعدد لمحاور الدراسة:

انطلاقا من الجدول رقم (3-6-10) أعلاه نستنتج ما يلي:

- درجة الحرية (degree of freedom: df) هي 5 وتمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج الاحصائي الخطي المتعدد، أي (df = 5). أما درجة الحرية للبواقي (Résidu: SSW) فهي تساوي 28، أي ناتجة من عدد أفراد العينة مطروح منها عدد المتغيرات المستعملة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (خمسة (05) متغيرات مستقلة + متغير واحد (01) تابع)، أي (df = n – k = 34 – (5+1) = 28)؛
- مجموع مربعات الانحدار (Régression: SSB) هو 0,891 ومجموع مربعات البواقي هو 0,867؛
- قيمة فيشر (fisher) الخاصة بتحليل اختبار التباين لخط الانحدار الخطي المتعدد هي 5,756؛
- مستوى دلالة الاختبار أو مستوى المعنوية (.Sig) هو 0,001 (0,1%) وهو أقل بكثير من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 (5%)، لذا وجب رفضها، وبالتالي فإن خط الانحدار الخطي المتعدد **يلائم بيانات الدراسة**.

المطلب الثالث: حساب معلمات المتغيرات من أجل بناء نموذج إحصائي خطي متعدد:

1/ تحديد كل المعلمات المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

يقدم لنا الجدول رقم (3-6-11) أدناه كل ما يتعلق بقيم المعلمات المتعلقة بمتغيرات النموذج الإحصائي لهذه الدراسة، ومن خلال هذا الجدول سيتم تحديد أي المتغيرات المستقلة التي لها تأثير مرتفع على المتغير التابع.

جدول رقم (3-6-11): معلمات المتغيرات المستقلة للدراسة:

النموذج (Modèle)		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	إختبار (Student: T)	الدلالة المعنوية (Sig.)
		A	Erreur standard	Bêta		
الثابت (Constante)		3,096	0,805		3,843	0,001
1	المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة؛	-0,245	0,115	-0,309	-2,140	0,041
	المحور الثالث: علاقة المعلومة المالية بالشفافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية؛	0,205	0,189	0,174	1,084	0,288
	المحور الرابع: علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛	-0,239	0,148	-0,250	-1,623	0,116
	المحور الخامس: علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية؛	0,388	0,164	0,483	2,368	0,025
	المحور السادس: علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم.	0,186	0,153	0,267	1,221	0,232

a. Variable dépendante :
المحور الأول: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير القيم المتعلقة بمعلمات النموذج الاحصائي لهذه الدراسة:

انطلاقا من الجدول رقم (3-6-11) أعلاه نلاحظ أن هناك عدة نتائج، أولها قيم الميل ومقطع خط الانحدار الخطي المتعدد، الذي يشمل متغيرين مستقلين أو أكثر، وهو حالة دراستنا هذه، بالإضافة إلى أنه يجيب على الفرضيات المتعلقة بالميل وخط الانحدار.

حيث أن المعلمة التقاطعية **a** لخط الانحدار الخطي المتعدد تقدر بـ **3,096**، فهي قيمة المتغير التابع، وفي هذه الدراسة (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)، وهي تعني قيمة المتغير التابع عندما نعزل أثر المتغيرات المستقلة للنموذج (تمثل قيمة المتغير التابع Y عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة في النموذج تساوي الصفر).

أما عن معلمات الانحدار ($\mathbf{b_1}$,…, $\mathbf{b_5}$) فإنها تسمى بمعلمات الانحدار الجزئية، وهي تقيس التغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في أحد المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات الأخرى، فمثلا نجد أن المعلمة b_1 تشير إلى التغيرات في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في قيمة المتغير المستقل $\mathbf{X_1}$ بوحدة واحدة مع ثبات المتغيرات المستقلة من $\mathbf{X_2}$ **إلى** $\mathbf{X_5}$.

b_1: تمثل ميل خط الانحدار للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، وفي الجدول أعلاه تقدر بـ **(b_1= -0,245)**؛

b_2: تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)، وفي الجدول أعلاه تقدر بـ **(b_2= 0,205)**؛

b_3: تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الثالث (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)، وفي الجدول أعلاه تقدر بـ **(b_3= -0,239)**؛

b_4: تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)، وفي الجدول أعلاه تقدر بـ **(b_4= 0,388)**؛

وفي الأخير **b_5:** تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)، ومن خلال الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_5= 0,186)**.

ومن خلال ما سبق، يمكن صياغة معادلة خط الانحدار الخطي المتعدد لموضوع دراستنا هذه على النحو التالي:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_2 + b_3 X_3 + b_4 X_4 + b_5 X_5 + e$$

يكثر استخدام النماذج الإحصائية المتعددة خصوصا في المجالات الاقتصادية والتسويقية والتجارية...إلخ، لأنه من النادر أن نجد متغير تابع مفسر من قبل متغير مستقل واحد فقط، أي متغير مستقل واحد هو الذي يؤثر على المتغير التابع، لذا نتوقع كثيرا من المتغيرات ذات التأثير على المتغير التابع، فدالة الاستهلاك على سبيل المثال تتأثر بمتغير الدخل، الادخار...إلخ، وهو الشيء نفسه في هذه الدراسة، حيث أردنا معرفة مدى تأثر متغير الحوكمة بالمتغيرات الخمسة (05) المستقلة، المبينة أعلاه.

وبالرجوع إلى النتائج المتحصل عليها من بيانات الدراسة الميدانية، نجد أن نموذج الدراسة هو نموذج خطي متعدد، (لأن هناك خمس (05) متغيرات مستقلة تؤثر على المتغير التابع الوحيد للدراسة)، ويصبح لدينا النموذج الكلي للدراسة من الشكل التالي:

$$Y = 3,096 - 0,245\ X_1 + 0,205\ X_2 - 0,239X_3 + 0,388\ X_4 + 0,186\ X_5 + e$$

وإذا عدنا إلى الجدول أعلاه، وبالضبط إلى العمود الذي توجد فيه قيم **t** على فرضيات ميل خط الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، نجد قيمتها تقدر بـ -2,14، بينما على فرضيات مليه للمتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة) قيمتها تقدر بـ 1,084، ومليه بالنسبة للمتغير المستقل الثالث (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال) هو -1,623، ومليه بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) هو 2,368، وفي النهاية بالنسبة للمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) هو 1,221، أما بالنسبة لمقطع خط الانحدار فميله يقدر بـ 3,843.

وعند دراسة قيم **.Sig** نجد أن القيم 0,288 و0,116 و0,232 كلها مرفوضة، لأنها لا تحقق فرضية العدم (الفرضية الصفرية) بينما القيم 0,041 و0,025 مقبولة، لأنها أصغر من 5%، فهي بذلك تحقق الفرضية البديلة، فتصبح معادلة الانحدار بمتغيرين (02) مستقلين فقط، عكس النموذج السابق المتكون من خمسة (05) متغيرات مستقلة، فالمعادلة الجديدة هي من الشكل التالي:

$$Y = 3,096 - 0,245\ X_1 + 0,388\ X_4$$

بعد تخصيص المبحث الثالث من الفصل السادس للدراسة الإحصائية، وذلك من خلال بناء نموذج إحصائي مبني على المحاور الرئيسية للاستبيان، بغية الوقوف على أكثر المتغيرات المستقلة ذات التأثير على المتغير التابع والمعني بهذه الدراسة، وقد تم تقسيم هذا المبحث كذلك إلى ثلاثة مطالب، ومن خلالها يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لضبط كل الجوانب المتعلقة بالموضوع محل، ومن خلال هذا المطلب تم تحديد الإشكالية المعنية بالدراسة، وتم كذلك وضع الفرضيات الرئيسية للنموذج الاحصائي.

وقد خصصنا المطلب الثاني من هذا المبحث لتحديد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وقد تم ضبط هذه العلاقة الارتباطية بنسبة 71,2%، وتم حساب وتحليل تباين خط الانحدار لكل محاور الاستبيان.

في المطلب الثالث قمنا بحساب معلمات جميع المتغيرات المستقلة، من أجل وضع نموذج احصائي يلخص هذه الدراسة، وكذلك ضبط المتغيرات ذات التأثير على المتغير التابع، وقد توصلنا في الأخير إلى استخراج متغيرين (02) مستقلين لهما تأثير على المتغير التابع، وهما المتغير المستقل الأول (المحور الثاني من الاستبيان) والمتغير المستقل الرابع (المحور الخامس من الاستبيان).

وبعد عرض هذه النتائج، يمكن القول بأن كل من المتغيرين المستقلين X_1 وX_4 هما الأكثر تأثير في المتغير التابع.

وفي المبحث الرابع والأخير من هذا الفصل، سنكمل الدراسة الإحصائية المتعلقة ببناء نموذج إحصائي جديد، يتم فيه عزل جميع المتغيرات المستقلة عديمة التأثير في المتغير التابع.

المبحث الرابع: إعادة صياغة النموذج الإحصائي بالمتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية:

سنتطرق في هذا المبحث إلى كيفية إعادة تحديد المتغيرات المستقلة ذات التأثير على المتغير التابع لهذه الدراسة، وسنعالج هذا المبحث في ثلاث مطالب، حيث يتناول المطلب الأول كيفية حساب المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة ذات الدلالة المعنوية، ويتناول المطلب الثاني موضوع تحليل تباين خط الانحدار باستخدام المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية، أما المطلب الثالث فهو مخصص لدراسة تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متوسط الإجابات والمستوى الدراسي.

المطلب الأول: حساب معلمات المتغيرات المستقلة ذات الدلالة المعنوية:

في هذه المرحلة نقوم بحذف جميع المتغيرات المستقلة، والتي تؤكد النتائج المتعلقة بها أنه ليس لها تأثير على المتغير التابع، وسيتم الاعتماد في هذا الجانب على الدلالة المعنوية للمتغيرات المتبقية، والمقدمة في جدول رقم (3-6-11) أعلاه، وعلى ضوء نتائجه سيتم حذف المتغيرات المستقلة الثلاثة (03) التالية:

X_2 = المحور الثالث (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)؛

X_3 = المحور الرابع (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)؛

X_5 = المحور السادس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم).

ويعود السبب المباشر في حذف هذه المتغيرات إلى غياب قدرة التأثير من طرفها على المتغير التابع Y، وبعد حذف هذه المتغيرات المستقلة الثلاثة (03) نعيد التحليل الإحصائي كما قمنا به في الخطوة السابقة، والجدول رقم (3-6-12) الموالي يظهر لنا نتائج هذه العملية، حيث يضم النموذج الاحصائي الخطي المتعدد الجديد متغيرين (02) مستقلين فقط، وهما:

X_1 = المحور الثاني (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)؛

X_4 = المحور الخامس (المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية).

جدول رقم (3-6-12): الانحدار الخطي لمحاور الاستبيان:

Modèle	R	R-Carré	R-Carré ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,654[a]	0,427	0,390	0,18019

a. Valeurs prédites : (constantes):
المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة؛
المحور الخامس :المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-6-12) أعلاه:

يبين الجدول رقم (3-6-12) أعلاه نتيجة حساب معامل الارتباط **R** ومعامل التحديد، وذلك بعد حذف جميع المتغيرات المستقلة التي ليس لها تأثير على المتغير التابع، ومعامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين (02) والمتغير التابع يقدر بـ 0,654 (أي وجود علاقة ارتباطية طردية تقدر بـ 65,4%)، وأن مدى الدقة في تقدير المتغير التابع الخاص بالدراسة تقدر بـ 42,7%، وبالرجوع إلى الشكل رقم (4-8-01) أعلاه يمكن تحديد درجة الارتباط بين المتغيرين المستقلين والمتغير التابع، حيث نلاحظ أن

معامل الارتباط ينتمي إلى المجال المغلق [0,5 ; 0,7]، إذن هناك **ارتباط طردي متوسط** بين المتغيرين (02) المستقلين للنموذج الاحصائي الخطي المتعدد الثاني والمتغير التابع.

المطلب الثاني: تحليل تباين خط الانحدار باستخدام المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية:

1/ تحليل نتائج تباين خط الانحدار لمحاور النموذج الاحصائي الجديد:

يقدم لنا الجدول رقم (3-6-13) أدناه النتائج المتعلقة بالنموذج الإحصائي الجديد، ويحتوي هذا الجدول على مجموع مربعات النموذج الكلي **(SST)**، مجموع المربعات داخل المحاور **(SSW)** ومجموع المربعات بين المحاور**(SSB)**، وقد أشرنا أعلاه إلى العلاقات الرياضية المتعلقة بهذه المجاميع، والجدول الموالي يعطينا نظرة شاملة حول هذه النتائج.

جدول رقم (3-6-13): تحليل تباين خط الانحدار لمحاور النموذج الاحصائي الجديد:

النموذج (Le Modèle)		مجموع المربعات	درجة الحرية (df)	متوسط مجموع المربعات	قيمة فيشر (Fisher: F)	الدلالة المعنوية (Sig.)
1	Régression (SSB)	0,751	2	0,375	11,562	0,000[b]
	Résidu (SSW)	1,007	31	0,032		
	Total (SST)	1,757	33			

a. Variable dépendante :
المحور الأول: حوكمة الشركة الاقتصادية.

b. Valeurs prédites : (constantes):
المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة؛
المحور الخامس: المعلومة المالية وأصحاب المصالح في الشركات الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

2/ تفسير نتائج تحليل تباين خط الانحدار الخطي المتعدد لمحاور النموذج الاحصائي الجديد:

انطلاقا من الجدول رقم (3-6-13) أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

- درجة الحرية (degree of freedom: df) هي 2 وتمثل عدد المتغيرات المستقلة في النموذج الاحصائي الخطي المتعدد الجديد، أي (df = 2). أما درجة الحرية للبواقي (Résidu: SSW) فهي تساوي 31، أي ناتجة من عدد أفراد العينة مطروح منها عدد المتغيرات المستعملة في نموذج الانحدار الخطي المتعدد (متغيرين (02) مستقلين + متغير واحد (01) تابع)، أي (df = n – k = 34 – (2+1) = 31)؛
- مجموع مربعات الانحدار (Régression: SSB) هو 0,751 ومجموع مربعات البواقي هو 1,007؛
- قيمة فيشر (**fisher**) الخاصة بتحليل اختبار التباين لخط الانحدار الخطي المتعدد هي 11,562؛

- مستوى دلالة الاختبار أو مستوى المعنوية (.Sig) هو 0,000 (0,00%) وهو أقل بكثير من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0,05 (5%)، لذا وجب رفضها، وبالتالي فإن خط الانحدار الخطي المتعدد **يلائم بيانات الدراسة**.

3/ تحديد المعلمات المتعلقة بمتغيرات النموذج الإحصائي الجديد:

يقدم لنا الجدول رقم (3-6-14) أدناه جميع القيم المتعلقة بمعلمات المحاور التي لم يتم حذفها، والتي لها تأثير وصلة كبيرة بموضوع الدراسة، ومن خلال هذه المعلمات سيتم صياغة النموذج الإحصائي الجديد والمتكون من معلمات هذه المتغيرات.

ومن خلال هذا الجدول أيضا سيتم الوصول إلى أكثر المتغيرات المستقلة التي لها تأثير على المتغير التابع، ومن ثم الخروج بالتفسيرات اللازمة وكذلك الوصول إلى تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة، أو جزء منها.

جدول رقم (3-6-14): المعاملات المتعلقة بمحاور النموذج الإحصائي الجديد:

النموذج (Modèle)		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	إختبار (Student: T)	الدلالة المعنوية (Sig.)
		A	Erreur standard	Bêta		
الثابت (Constante)		3,052	0,616		4,955	0,000
1	**المحور الثاني:** علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة؛	-0,210	0,109	-0,265	-1,923	0,064
	المحور الخامس: علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية.	0,515	0,111	0,641	4,654	0,000

b. Variable dépendante :
المحور الأول: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات.

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

4/ تفسير القيم المتعلقة بمعلمات النموذج الاحصائي الخطي المتعدد الجديد:

انطلاقا من الجدول رقم (3-6-14) أعلاه نلاحظ أن هناك عدة نتائج، أولها قيم الميل ومقطع خط الانحدار الخطي المتعدد، والذي يشمل على متغيرين (02) مستقلين، بالإضافة إلى أنه يجيب على الفرضيات المتعلقة بالميل وخط الانحدار.

حيث أن المعلمة التقاطعية **a** لخط الانحدار الخطي المتعدد تقدر بـ **3,052**، فهي قيمة المتغير التابع (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)، وهي تعني كذلك قيمة المتغير التابع عندما نعزل أثر المتغيرين (02) المستقلين للنموذج (أي تمثل قيمة المتغير التابع Y عندما يكون المتغيرين (02) المستقلين في النموذج معدومين).

أما عن معلمات الانحدار ($\mathbf{b_1}$ et $\mathbf{b_2}$) فإنها تسمى بمعلمات الانحدار الجزئية، وهي تقيس التغير في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في أحد المتغيرين (02) المستقلين بوحدة واحدة مع ثبات المتغير المستقل

الأخر المكون للنموذج الاحصائي الجديد، فمثلا نجد أن المعلمة b_1 تشير إلى التغيرات في المتغير التابع Y نتيجة للتغير في قيمة المتغير المستقل X_1 بوحدة واحدة مع ثبات المتغير المستقل X_4.

b_1: تمثل ميل خط الانحدار للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_1= -0,21)**؛

b_2: فهي تمثل ميل خط الانحدار بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)، وفي الجدول أعلاه فهي تقدر بـ **(b_2= 0,515)**؛

وبعد تحديد قيمة المعلمتين يمكن صياغة معادلة خط الانحدار الخطي المتعدد للنموذج الاحصائي الجديد وفق العلاقة الآتية:

$$Y = a + b_1 X_1 + b_2 X_4 + e$$ ومنه: $$Y = 3,052 - 0,21 X_1 + 0,515 X_4 + e$$

وإذا عدنا إلى الجدول أعلاه، وبالضبط إلى العمود الذي توجد فيه قيم **t** على فرضيات ميل خط الانحدار الخطي المتعدد للمتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة للشركة) نجد القيمة -1,923، بينما على فرضيات مليه المتعلق بالمتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) فهو 4,654، أما بالنسبة لمقطع خط الانحدار فميله يقدر بـ 4,955.

وعند دراسة قيم الدلالة المعنوية **(Sig.)** نجد أن القيمة 0,064 تفوق بقليل هامش الخطأ والمقدر في هذه الدراسة 5%، وهنا يمكن القول بأنها قيمة مرفوضة، لأنها لا تحقق فرضية العدم، ولو أخذنا هامش الخطأ أكبر بقليل من 5% لكان المتغيرين (02) المستقلين مقبولين، بينما 0,000 مقبولة لأنها أصغر من 5% فهي تحقق الفرضية البديلة.

المطلب الثالث: تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لكل من متوسط الإجابات والمستوى الدراسي:

1/ وضع الفرضيات المتعلقة بتحليل التباين الأحادي لكل من متوسط الإجابات والمستوى الدراسي:

في هذه الحالة نجري إختبار تحليل التباين الأحادي **"لفيشر"** (test de fisher ou "F")، ويسمى كذلك (ANOVA)، ويستخدم *One Way ANOVA* في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة، وذلك بتحديد متغير تابع يفسره متغير مستقل واحد، والفرضيات هي من الشكل التالي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي؛

الفرضية البديلة (H_1): يوجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي.

2/ عرض النتائج المتوصل إليها:

يقدم لنا الجدول رقم (3-6-15) أدناه جميع القيم المتعلقة بتحليل التباين الأحادي لكل محاور الدراسة، وذلك بغية معرفة أثر المستوى التعليمي على الإجابات المختارة في كل المحاور، ويوضح هذا الجدول المتوسطات والانحراف المعياري ومجال الثقة والقيم الصغرى والقيم العظمى وذلك حسب المستوى التعليمي، وهذا لكل محور من محاور الدراسة الستة (06).

جدول رقم (3-6-15): نتائج تحليل التباين الأحادي ANOVA لكل من متوسط الإجابات والمستوى الدراسي:

البيان		N	المتوسط (Moyenne)	الانحراف المعياري (Ecart-type)	Erreur standard	Intervalle de confiance à 95% pour la moyenne		Min	Max
						Borne Inférieure	Borne Supérieure		
المحور الأول:	DEUA	5	4,375	0,34233	0,15309	3,9499	4,8001	3,81	4,75
	ليسانس	21	4,256	0,20625	0,04501	4,1621	4,3498	3,94	4,56
	ماستر	8	4,4375	0,17991	0,06361	4,2871	4,5879	4,19	4,69
	المجموع	**34**	**4,3162**	**0,23077**	**0,03958**	**4,2357**	**4,3967**	**3,81**	**4,75**
المحور الثاني:	DEUA	5	4,475	0,32052	0,14334	4,077	4,873	4,13	4,75
	ليسانس	21	4,3452	0,32872	0,07173	4,1956	4,4949	3,94	5
	ماستر	8	4,4219	0,14075	0,04976	4,3042	4,5395	4,19	4,63
	المجموع	**34**	**4,3824**	**0,29103**	**0,04991**	**4,2808**	**4,4839**	**3,94**	**5**
المحور الثالث:	DEUA	5	4,3875	0,14922	0,06673	4,2022	4,5728	4,19	4,56
	ليسانس	21	4,3185	0,22699	0,04953	4,2151	4,4218	3,94	4,75
	ماستر	8	4,3672	0,13126	0,04641	4,2575	4,4769	4,19	4,56
	المجموع	**34**	**4,3401**	**0,19595**	**0,03361**	**4,2717**	**4,4084**	**3,94**	**4,75**
المحور الرابع:	DEUA	5	4,3625	0,30104	0,13463	3,9887	4,7363	4	4,75
	ليسانس	21	4,4077	0,25281	0,05517	4,2927	4,5228	4,06	5
	ماستر	8	4,2734	0,15287	0,05405	4,1456	4,4012	4	4,44
	المجموع	**34**	**4,3695**	**0,24052**	**0,04125**	**4,2856**	**4,4534**	**4**	**5**
المحور الخامس:	DEUA	5	4,2375	0,33773	0,15104	3,8182	4,6568	3,88	4,75
	ليسانس	21	4,1756	0,29423	0,06421	4,0417	4,3095	3,69	4,63
	ماستر	8	4,4141	0,17014	0,06015	4,2718	4,5563	4,13	4,69
	المجموع	**34**	**4,2408**	**0,28708**	**0,04923**	**4,1406**	**4,341**	**3,69**	**4,75**
المحور السادس:	DEUA	5	4,3667	0,31513	0,14093	3,9754	4,7579	4,08	4,75
	ليسانس	21	4,2341	0,34723	0,07577	4,0761	4,3922	3,5	4,83
	ماستر	8	4,5	0,22713	0,0803	4,3101	4,6899	4	4,75
	المجموع	**34**	**4,3162**	**0,33002**	**0,0566**	**4,201**	**4,4313**	**3,5**	**4,83**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

3/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-6-15) أعلاه:

انطلاقا من الجدول رقم (3-6-15) أعلاه والذي يوضح المتوسطات والانحراف المعياري ومجال الثقة والقيم الصغرى والقيم العظمى وذلك حسب المستوى التعليمي لكل محور من محاور الدراسة الستة (06).

وتم حساب المتوسطات لكل مستوى تعليمي كما يلي:

إذا عدنا إلى المحور الأول، نجد عدد المستقصين عليه وذوي مستوى تعليمي "شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية" أو DEUA يقدر بخمسة (05) من أصل أربعة وثلاثون (34) مستقصي على هذا

المحور، مما يعني أننا جمعنا قيم الإجابات لخمسة (05) مستقصين لكل العبارات الستة عشر (16) للمحور الأول ووجدنا أن متوسط إجاباتهم يقدر بـ 4,375، مما يعني أن هذا المتوسط يوافق درجة **"موافق تماما"** من سلم ليكارت الخماسي.

وهو نفس الطريقة المطبقة على باقي المستويات التعليمية، وبواسطتها تم التوصل إلى النتائج المقدمة في الجدول أعلاه.

4/ مقارنة النتائج باستخدام إختبار فيشر (Fisher: F):

يقدم لنا الجدول رقم (3-6-16) أدناه جميع القيم المتعلقة بإختبار فيشر (Fisher: F) لكل محاور الدراسة، وذلك بغية معرفة أثر المستوى التعليمي على الإجابات المختارة في هذه المحاور، ويوضح هذا الجدول مجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات واختبار فيشر (Fisher: F) والدلالة المعنوية (sig.) وذلك بين المحاور وداخل المحاور، وهذا لكل محور من محاور الدراسة الستة (06).

جدول رقم (3-6-16): مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار فيشر (Fisher: F):

البيان		مجموع المربعات (Somme des carrés)	درجات الحرية (ddl)	متوسط المربعات (Moyenne des carrés)	إختبار فيشر (Fisher "F"	الدلالة المعنوية (Sig.)
المحور الأول:	بين المحاور	0,211	2	0,106	2,118	0,137
	داخل المحاور	1,546	31	0,05		
	المجموع	1,757	33			
المحور الثاني:	بين المحاور	0,084	2	0,042	0,482	0,622
	داخل المحاور	2,711	31	0,087		
	المجموع	2,795	33			
المحور الثالث:	بين المحاور	0,027	2	0,013	0,337	0,717
	داخل المحاور	1,24	31	0,04		
	المجموع	1,267	33			
المحور الرابع:	بين المحاور	0,105	2	0,052	0,9	0,417
	داخل المحاور	1,804	31	0,058		
	المجموع	1,909	33			
المحور الخامس:	بين المحاور	0,329	2	0,165	2,137	0,135
	داخل المحاور	2,39	31	0,077		
	المجموع	2,72	33			
المحور السادس:	بين المحاور	0,424	2	0,212	2,076	0,143
	داخل المحاور	3,17	31	0,102		
	المجموع	3,594	33			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تحليل بيانات الاستبيان بواسطة استخدام برنامج SPSS.

5/ تفسير نتائج الجدول رقم (3-6-16) أعلاه:

يوضح الجدول رقم (3-6-16) أعلاه مقارنة المتوسطات عن طريق إختبار فيشر (Fisher: F)، والذي يعطينا النتائج المتعلقة بهذا الاختبار والواردة في العمود السابع (07) والمعنون بمستوى الدلالة **(Sig.)**، ومن خلاله نلاحظ أن نتائج قيم الدلالة المعنوية 0,137 (13,7%) و0,622 (62,2%) و0,717 (71,7%) و0,417 (41,7%) و0,135 (13,5%) و0,143 (14,3%) كلها تدل على عدم وجود دلالة للمحاور الستة (06) للدراسة على الترتيب، وذلك راجع أنها كلها أكبر من 0,05.

وبذلك وجب منا قبول الفرضية الصفرية (فرضية العدم H_0) والتي تنص على أنه لا توجد فروق بين متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي.

بعد تخصيص المبحث الرابع من الفصل السادس لإعادة صياغة النموذج الإحصائي للدراسة، وذلك بعزل جميع المتغيرات المستقلة عديمة التأثير على المتغير التابع، وقد قمنا بتقسيم هذا المبحث الأخير من هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مطالب، ومن خلالها يمكن القول:

بالنسبة للمطلب الأول المخصص لحساب معلمات المتغيرات المستقلة المتبقية (المتغيرين المستقلين الأول والرابع)، وهذا بعد حذف المتغيرات المستقلة الثلاثة الأخرى (المتغير المستقل الثاني والثالث والخامس)، وبعد تحديد النتائج نلاحظ أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرين المستقلين (02) المتبقيين والمتغير التابع قد تراجعت إلى حدود 65,4%.

وقد خصصنا المطلب الثاني من هذا المبحث لتحليل تباين خط الانحدار للنموذج الإحصائي الجديد، باستخدام فقط المتغيرين (02) المستقلين ذوي التأثير على المتغير التابع، وبعد تحديد النتائج وبعد الرجوع كذلك إلى قيم t تم زيادة عزل المتغير المستقل الأول، ليصبح في الأخير النموذج الإحصائي من الشكل البسيط ($Y = 3,052 + 0,515\ X_4 + e$).

في المطلب الثالث قمنا بدراسة وجود أو عدم وجود فروق بين متوسطات الاجابات تبعا للمستوى التعليمي للفرد المجيب على محاور الاستبيان، وقد تم الوصول إلى نتيجة غياب وجود فروق بين متوسطات الإجابات تبعا للمستوى التعليمي.

وبعد عرض هذه النتائج، يمكن القول بأن المتغير المستقل X_4 هو أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على المتغير التابع.

خاتمة الفصل:

بعد تخصيص الفصل السادس من الباب الثالث لدراسة الجانب الإحصائي الاستدلالي للدراسة الميدانية، وبعد استخدام الاختبارات والنماذج الإحصائية (إختبار ليكارت الخماسي، تحديد المتغيرات، وضع الفرضيات، حساب المعلمات، بناء النماذج الإحصائية الخطية المتعددة، تحليل التباين المتعدد...إلخ)، تم الوصول إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها من خلال ما يلي.

وقد تم تخصيص المبحثين الأوليين من هذا الفصل لدراسة وتحليل وتمثيل بيانات المحاور الستة (06) المكونة للاستبيان، وذلك في ستة (06) مطالب (مطلب لكل محور)، يمكن القول:

وقد تم تخصيص المبحث الأول لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحاور الثلاثة (03) الأولى من الاستبيان وذلك من خلال ثلاث مطالب، عن طريق استخدام إختبار ليكارت الخماسي (L'utilisation de l'Echelle de Likert Pentagonale)، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن جميع المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان أن لها أهمية وتأثير على موضوع محل الدراسة، وذلك راجع إلى عدد العبارات التي حققت الدرجة الأعلى من سلم ليكارت الخماسي "درجة موافق تماما"، حيث حققت هذه المحاور الثلاثة الأولى من الاستبيان ما مقداره 14، 15 و15 عبارة لكل محور على الترتيب من هذه الدرجة الأعلى في سلم ليكارت.

أما بالنسبة للمبحث الثاني، فهو مخصص كذلك لعرض وتحليل وتمثيل نتائج المحاور الثلاثة (03) المتبقية من الاستبيان وذلك من خلال ثلاث مطالب أيضا، وذلك عن طريق استخدام إختبار ليكارت الخماسي (L'utilisation de l'Echelle de Likert Pentagonale) ، وبعد ضبط النتائج، يمكن القول بأن جميع المحاور الثلاثة الأخيرة المتبقية من الاستبيان ليس لها نفس الأهمية والتأثير على موضوع محل الدراسة، وذلك راجع إلى عدد العبارات التي حققت الدرجة الأعلى من سلم ليكارت الخماسي "درجة موافق تماما"، حيث حققت هذه المحاور الثلاثة الأخيرة من الاستبيان ما مقداره 15، 11 و11 عبارة لكل محور على الترتيب من هذه الدرجة الأعلى في سلم ليكارت، ولهذا يمكن القول بأن المحور الرابع والسادس هما أكثر المحاور تأثيرا على المتغير التابع.

بالنسبة للمبحث الثالث المخصص لبناء نموذج إحصائي يضم كل المحاور الرئيسية للاستبيان، وبعد تقسيم المتغيرات إلى خمسة (05) متغيرات مستقلة ومتغير واحد تابع، وعلى ضوء هذه المتغيرات تم صياغة النموذج الإحصائي المتعلق بهذه الدراسة من أجل الوقوف على أي المتغيرات المستقلة ذات التأثير على المتغير التابع، وقد تم دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتم ضبطها بنسبة 71,2%، وبعد تقدير المعلمات المتعلقة بكل المتغيرات المستقلة، تم استخراج متغيرين مستقلين وهما X_1 و X_4 كأكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا في المتغير التابع.

أما المبحث الرابع فهو المخصص لإعادة صياغة النموذج الإحصائي للدراسة، وذلك بعزل جميع المتغيرات المستقلة عديمة التأثير على المتغير التابع، ليصبح لدينا نموذج إحصائي جديد يضم متغيرين مستقلين (02) فقط بدل خمسة (05) متغيرات مستقلة، والنموذج الاحصائي الخطي المتعدد الجديد هو من الشكل $\mathbf{Y = 3,052 - 0,21\ X_1 + 0,515\ X_4 + e}$، وبعد إعادة القيام بالدراسة الإحصائية على ضوء المتغيرين السابقين (X_1 et X_4) تم زيادة عزل المتغير المستقل الأول من النموذج، ليصبح في الأخير لدينا نموذج إحصائي من الشكل البسيط $\mathbf{(Y = 3,052 + 0,515\ X_4 + e)}$، وهذا ما يجعل من المتغير المستقل الرابع كأكثر المتغيرات المستقلة تأثير في المتغير التابع لهذه الدراسة.

الباب الثالث: الدراسة الميدانية لدور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية:

خاتمة الباب:

بعد دراسة هذا الباب في فصلين (02)، وتخصيصهما للجانب التطبيقي، فقد تم الخروج بالنتائج التالية:

بالنسبة للفصل الخامس (الفصل الأول من الدراسة التطبيقية)، المخصص لدراسة "واقع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية"، حيث تم وضع مبحثين (02) من أصل أربعة (04) مباحث تم وضعها في هذا الفصل، لدراسة اتساق (ارتباط العبارات أو الفقرات مع محاور الاستبيان الستة (06) المكونة لموضوع الدراسة).

كما تم تخصيص المبحثين المتبقيين من الفصل الخامس لدراسة ثبات وصدق المحاور السالفة الذكر، وبعد تحليل بيانات الاستبيان تم الوصول إلى ما يلي:

- بالنسبة لنتائج اتساق محاور الاستبيان المدروسة في المبحثين الأوليين من هذا الفصل، فإنها جاءت لتوضح على أن المحور الأكثر اتساقا مع موضوع الدراسة، هو المحور الأول من الاستبيان (المتغير التابع للنموذج الاحصائي)؛
- كما أكدت النتائج على أن المحور الثاني (المتغير المستقل الأول)، المحور الثالث (المتغير المستقل الثاني)، المحور الرابع (المتغير المستقل الثالث) والمحور الخامس (المتغير المستقل الرابع) أنها ذات اتساق (ارتباط) يمكن اعتباره مقبول لتفسير المتغير التابع محل الدراسة؛
- بالنسبة للمبحث الثالث والرابع المخصصين لدراسة ثبات وصدق كل محاور الاستبيان، فقد أكدت النتائج على أن المحور الرابع من الدراسة (المتغير المستقل الثالث في النموذج الاحصائي)، هو أكثر المتغيرات المستقلة صدقا وثباتا مع الموضوع المعني بالمعالجة، ثم يليه المحور الأول (المتغير التابع للنموذج الاحصائي)، ثم المحور الثالث (المتغير المستقل الثاني)، ثم المحور الثاني (المتغير المستقل الأول في النموذج الاحصائي)، ثم المحور السادس (المتغير المستقل الخامس في النموذج الاحصائي الممثل لموضوع الدراسة)، وفي الأخير نجد أن أقل المتغيرات المستقلة صدقا وثبات بين كل المحاور الستة (06) المكونة لموضوع الدراسة هو المتغير المستقل الرابع (المحور الخامس)، ولكنه لا يمكن الحكم بصفة قطعية على هذه النتائج فهي أولية فقط (أي لا يمكن أخذ نظرة شاملة على أي المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير التابع)، بل وجب هنا متابعة الدراسة الإحصائية من أجل الوقوف على أي المتغيرات الأكثر تأثيرا في المتغير التابع؛
- ومن هنا يمكن القول بأنه سيتم التأكيد على أي المتغيرات المستقلة تأثير في المتغير التابع من خلال المبحثين الثالث والرابع من الفصل السادس، ومن ثم استخراج المتغيرات المستقلة ذات الأهمية بالنسبة للموضوع محل الدراسة.

بالنسبة للفصل السادس (الفصل الثاني من الدراسة التطبيقية)، فهو مخصص لمواصلة الدراسة الإحصائية، وذلك باستخدام أساليب الاحصائي الاستدلالي، لهضم بيانات الملتقطة من عملية توزيع الاستبيان على عينة الدراسة الميدانية، وبعد استخدام الاختبارات والنماذج الإحصائية (إختبار سلم ليكرت الخماسي، وضع وتحديد المتغيرات المكونة للنموذج الاحصائي الخطي المتعدد، صياغة الفرضيات وفق

المتغيرات الممثلة لموضوع الدراسة، حساب معلمات كل المتغيرات المستقلة، بناء النماذج الإحصائية الخطية المتعددة، تحليل التباين المتعدد...إلخ)، وبعد دراسة الاستبيان عن طريق كل هذه الأساليب الإحصائية التي تم ذكرها، تمكننا من استخراج النتائج التالية:

- بالنسبة للمبحث الأول والثاني من الفصل السادس، فقد تم تخصيصهما لدراسة وتحليل بيانات المحاور الستة (06) من الاستبيان وذلك عن طريق استخدام اختبار ليكرت الخماسي، وبعد التوصل إلى النتائج النهائية لهذه المحاور، يمكن القول بأن كل محاور الاستبيان التي تم اعتبارها كمتغيرات مستقلة (ماعدا المحور الأول الذي هو عبارة عن متغير تابع)، فإنها ذات أهمية وتأثير بالنسبة للمتغير التابع، إلا المتغير المستقل الرابع (المحور الخامس) أقل تأثيرا مقارنة بالمتغيرات الأخرى؛
- لكن لا يمكن الحكم على هذه المتغيرات دون الرجوع إلى إختبار ستيودنت (Le test de Student, ou le test de T)، وذلك من أجل الحكم على جميع المتغيرات المستقلة المكونة للنموذج الاحصائي المستخدم بناء على قيم الدلالة المعنوية، وسنقوم بعرض نتائج هذا الاختبار من خلال المبحثين الثالث والرابع من هذا الفصل؛
- وبالنسبة للمبحث الثالث والرابع المخصصين لصياغة النماذج الإحصائية للموضوع المعني بالدراسة واستخراج المتغيرات المستقلة ذات التأثير على الموضوع محل المعالجة، فقد تم التوصل من خلال أطوار المبحث الثالث إلى صياغة نموذج إحصائي يضم خمسة (05) متغيرات مستقلة، وقد جاء هذا النموذج على شكل نموذج إحصائي خطي متعدد كما هو موضح:

$$Y = 3,096 - 0,245\ X_1 + 0,205\ X_2 - 0,239X_3 + 0,388\ X_4 + 0,186\ X_5 + e$$

- وبعد حساب معلمات المتغيرات المستقلة، تم التوصل إلى التأكيد على دور المتغيرين المستقلين X_1 وX_4 في تأثيرهما على المتغير التابع؛
- أما المبحث الأخير من الفصل السادس، فقد تم تخصيصه لإعادة صياغة النموذج الإحصائي للدراسة، وذلك بحذف المتغيرات المستقلة عديمة التأثير على المتغير التابع، وتم التوصل في الأخير إلى إعادة صياغة نموذج إحصائي من الشكل البسيط **($Y = 3,052 + 0,515\ X_4 + e$)**، وهذا ما يجعل من المتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية)، كأكثر المتغيرات المستقلة تأثير في المتغير التابع لهذه الدراسة.

خـــاتـــمة عـــامـــة:

خاتمة عامة:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المعلومة المالية في تعزيز قيام مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين هذه المبادئ والمعلومة المالية، ونقصد بمبادئ الحوكمة تلك التي أقرتها حكومات الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وهي ستة (06) مبادئ، يمكن تقديمها فيما يلي:

- وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات؛
- حقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال؛
- المعاملة العادلة لحملة الأسهم؛
- دور مختلف أصحاب المصالح في حوكمة الشركات؛
- الشافية والإفصاح في الشركات؛
- ومسؤوليات مجلس إدارة في الشركات.

ولمعالجة موضوع الدراسة تم تقسيم البحث إلى جانب نظري وآخر تطبيقي، حيث تم تناول الجانب النظري في بابين (02) والجانب التطبيقي في باب واحد (فصلين في كل باب سواء نظري أو تطبيقي).

ففي الباب الأول المتعلق بالجانب النظري تم التطرق إلى موضوع "الحوكمة وأثرها على السير الحسن للشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال معالجة موضوع الشركات الاقتصادية ودورها في التنمية الاقتصادية، كما تمت معالجة موضوع "أهمية الحوكمة في الشركات الاقتصادية"، وذلك من خلال محاولة فهم وإدراك أهمية الحوكمة في هذا النوع من الشركات.

وفي الباب الثاني النظري، تم التطرق إلى موضوع "الآليات الداخلية للحوكمة ودور المعلومة المالية في تفعيل قواعدها"، وذلك من خلال عرض لأهم الآليات الداخلية المدعمة لقيام نظام الحوكمة، كما تم أيضا التطرق إلى علاقة المعلومة المالية في تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية.

تتمثل إشكالية موضوع الدراسة فيما يلي:

ما هو الدور الواجب أن تلعبه المعلومة المالية في الشركات الاقتصادية من أجل تفعيل حوكمتها؟

بعد معالجة هذه الإشكالية، وبعد الاطلاع على جوانب الموضوع في الجانب النظري والوقوف على دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية، تم استخلاص مجموعة من النتائج، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

- غياب تعريف واضح للشركات الاقتصادية، فهناك من يعرفها حسب الوظيفة التي تؤديها، وهناك من يعرفها حسب القطاع الذي تنتمي أو حسب الموارد التي تقوم بتحويلها أو الهدف الذي تصبوا إليه. لقد أصبحت التعاريف الخاصة بالشركات الاقتصادية تتطور حسب تطور الزمان، ففي القديم كان ينظر إلى المنظمات على أنها علبة سوداء أو عقدة من العقد، وفي عصرنا هذا أصبحت التعاريف تأخذ بعين الاعتبار عامل التحفيز والتكنولوجيا والتنسيق...إلخ؛
- هناك الكثير من الأبحاث التي أجريت حول المنظمات، خصوصا خلال القرن العشرين (القرن 20)، والتي تعود لكبار المؤلفين الذين رسموا اسمائهم بأحرف من ذهب في معالجة القضايا

الاقتصادية، حيث كرس هؤلاء جزاء هاما من أبحاثهم وتحليلاتهم في هذا الجانب، ومن بين هؤلاء الذين أعطوا الكثير فيما يتعلق بقضايا المنظمات الاقتصادية، نذكر الاقتصادي "فريدبرغ" (Friedberg)، والذي جعل تقريبا جل أعماله البحثية موجهة لمناقشة كل ما يتعلق بمشاكل التنسيق الداخلي في هذه المنظمات، وعمل على البحث عن أفضل الطرق الواجب اتباعها من طرف هذه المنظمات، وخصوصا تلك التي تنشط في بيئة (محيط) مفتوحة (بيئة تمتاز بتأثير العوامل الخارجية، كالمنافسة مثلا)؛

- كما جاءت النظرية الاقتصادية السائدة في زمن الاقتصادي "فريدمان" (Friedman) لتبرر أسباب وجود المنظمات (الشركات حاليا) في المجتمعات، حيث يرى هذا الاقتصادي أن للمنظمات هدف واحد ووحيد، وهو البحث عن تحقيق الربح وتعظيمه (maximisation des profits)؛

- هناك الكثير من الاقتصادين الذين يحصرون سبب وجود هذه المنظمات (الشركات حاليا) في ممارسة العملية الإنتاجية وفقط، ومن رواد هذا التوجه نجد كل من "نايت" (Knight) في سنة 1921م، "شومبتر" (Schumpeter) في عام 1923م، "كوس" (Coase) في سنة 1937م و"سيمون" (Simon) في عام 1951م...إلخ؛

- من أهم الأسباب التي تبرر وجود المنظمات (الشركات) في المجتمعات، نجد التفسيرات القانونية-الاقتصادية (Juridico-économiques)، وفي هذا التفسير وجب جلب الاهتمام الخاص بآليات الحوافز والمراقبة، لأنها تعتبر نظاما تعاونيا، وأيضا باعتبارها كيان للتنسيق الاجتماعي وتحكمها في الأجهزة المعرفية الجماعية (régie par des dispositifs cognitifs collectifs)، وتقدم تحليلات نفسية واجتماعية وسياسية (socio-politiques) وثقافية، ويشير هذا البعد الأول إلى أن تفسير العمل الجماعي المنظم يعود إلى الحدود الكامنة في العمل الفردي المطبق بصرامة؛

- كما نجد البعد الثاني المبرر لوجود المنظمات والمتمثل في التفسيرات التقنية-الاقتصادية (Technico-économiques) والذي يفسر حاجة المنظمات في جمع الموارد وتنسيق تنفيذها للقيام بمهام أو تنفيذ مشاريع معينة، والمنظمات هي اختراعات اجتماعية والتي تسمح بإنتاج أشياء لا يمكن لأعضاء المجتمع ببساطة أن يحصلوا عليها بخلاف ذلك، فهي تسمح بتجاوز حدود العمل البدنية والمادية للفرد المعزول، لغرض الحصول على الإنتاج الذي يشعر بالحاجة إليه؛

- وهناك التفسيرات الاجتماعية-المعرفية (Socio-cognitifs)، وهي تفسيرات جديدة نسبيا، والنقطة المشتركة بين كل هذه الأبعاد، هي اعتبار المنظمات ككيانات معقدة ذات خصائص فريدة، تنشأ من تفاعل الأفراد، أي القدرة على معالجة المعلومات، الوعي بالوقت والتاريخ وأنظمة القيمة...إلخ، وهذا بغية شرح عمل المنظمات من حيث تفاعلات السلوكيات والعمليات المعرفية والظواهر البيئية، وفقا للنظرية المعاصرة للتعلم الاجتماعي؛

- للشركات الاقتصادية مكانة ودور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في أي بلد، فالشركات الاقتصادية هي تلك الشركات التي تهدف إلى تحقيق هدفين، هما الربح والاستمرارية في النشاط، ولكي تكون على هذا الحال، وجب على القائمين عليها القيام بتجنيد كل الموارد الضرورية لتحقيق المبتغى المرجو. لذا، فالشركات الاقتصادية هي المحرك الوحيد للاقتصاد الوطني وهي عموده الفقري، ومن ثم وجب توفير أحسن الظروف لكي تؤدي دورها على أكمل

وجه ممكن، والبحث على الميكانيزمات التي تقويها وتجعلها تمتاز بحسن التسيير والمراقبة والإدارة؛

- لا تكمن أهمية الشركات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية فقط، بل يتعدى دورها إلى عدة جوانب، كالاجتماعية مثلا، لأن نمو واستمرار هذه الشركات يسمح بامتصاص البطالة، وذلك عن طريق توظيف خرجي الجامعات في المناصب الشاغرة. ووفقا للمعيارISO 26000، يجب على المنظمات أن تأخذ مسؤوليتها تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، مما ينتج عن ذلك إتباع السلوك الأخلاقي والشفاف والمساهمة في التنمية المستدامة، بما في ذلك صحة ورفاهية المجتمع، والأخذ في الحسبان توقعات جميع أصحاب المصالح، واحترام القوانين الساري العمل بها والواجب أن تتماشى مع المعايير الدولية للمسؤولية الاجتماعية؛

- يمكن القول بأن الشركات الاقتصادية وخصوصا شركات الأموال، هي بمثابة عصب الاقتصاد الوطني، وهي اللبنة الأولى في عجلة التنمية الاقتصادية في بلادنا، لأن وجود هذه الشركات في الميدان يستلزم أموال كبيرة وموارد بشرية هامة، مما يجعلها تمتص البطالة، وذلك عن طريق توفيرها لمئات المناصب من الشغل، وهي كذلك عنصر هام في نقل وجلب التكنولوجيا، وذلك عن طريق دخولها في شركات مباشرة مع مستثمرين أجانب، مما يسمح في الأخير من تحسين نوعية منتوجاتها وتوسيع طرق تسويقها، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والمساهمة كذلك في تحقيق الهدف المنشود وهو الوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي للبلد؛

- لا يقتصر دور الشركات الاقتصادية فقط في الجانب الاقتصادي، بل يتعدى دورها إلى جوانب كثيرة ومتعددة، لذا وجب علينا التفكير في جل الآليات الواجب استخدامها من أجل الحفاظ على دوامها؛

- مصطلح الحوكمة له استخدام قديم، لكنه لم يعرف هذا الاهتمام الذي هو عليه في الوقت الحالي، حيث تم ضبط أسسه أو مبادئه إلا في آوخر سنوات التسعينات (1990م) من القرن الماضي، وأصبح هذا المصطلح الآن رمزا يقتدى به في الجوانب المتعلقة بحسن التسيير والمراقبة في الشركات، والشفافية والموثوقية في المعلومات المقدمة إلى مختلف الأطراف ذات المصالح مع الشركات؛

- أصبحت الحوكمة وسيلة مهمة تستعمل في تجنب ومحاربة مختلف الفضائح المالية، خصوصا المشابهة لتلك التي ضربت كبرى الشركات العالمية في بداية القرن الحالي (بداية القرن 21)، وذلك من خلال فعالية آلياتها الداخلية، ومحاسبة المسيرين عن كل ما يتعلق بتسيير وإدارة ومراقبة الشركة وكل ما يخص قراراتهم في مجال الحوكمة؛

- جاءت الحوكمة لتكريس الشفافية في التسيير وإزالة الضبابية عند الأطراف ذات المصلحة، وخصوصا فئة المساهمين (المؤسسين والشركاء)، توضيح المسؤوليات في الهياكل التنظيمية، اتباع طريقة واضحة في التعامل مع مختلف الأطراف ذات المصلحة مع الشركة، وضع نظام فعال للرقابة الداخلية يسمح للشركات بمواجهة الأخطار التي تحدق بها، مساءلة المسيرين عن أفعالهم التي تدور حولها الشكوك والضبابية والقضاء على صراع تضارب المصالح، والذي يعود في أساسه إلى تغليب المصلحة الفردية على حساب المصلحة الجماعية؛

- يعتبر مجلس الإدارة (Le Conseil d'Administration) من الآليات الداخلية الهامة للحوكمة الرشيدة، ويستمد هذا المجلس شرعيته من الجمعية العامة للمساهمين، وتقع على عاتقه

المسؤولية الأساسية عن الحوكمة الجيدة للشركة. فهو مسؤول عما تحققه الشركة من نتائج، وهو المسؤول أيضا عن كل القرارات المتخذة من طرفه والتي تخص قيادة الشركة نحو تحقيق أهدافها؛

- من أهم الأسباب التي تنشأ مشكلة التعارض في المصالح بين الأطراف ذات المصالح في الشركات الاقتصادية، هو عندما تتعارض المصالح الشخصية لأحد الإداريين مع مصالح الشركة، وقد ينشأ أيضا هذا التعارض في المصالح، عندما يتلقى أحد الإداريين أو أحد أفراد عائلته منافع شخصية غير مبررة لمجرد موقعه في الشركة أو لقرابته، وهو الشيء الذي يستوجب البحث عن كيفية حوكمة هذه الشركات، من أجل إرضاء جميع الأطراف ذات الصلة، وايجاد الآليات التي بواسطتها تكون كل الأطراف على نفس قدم المساواة؛

- تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف الواجب العناية بها في الشركات الاقتصادية، وذلك لما لها من تأثير مباشر على صدق وشرعية الحسابات الواردة في الكشوف المالية للشركات، وهي تؤثر على ملائمة الحسابات السنوية. فمجلس الإدارة يؤثر تأثيرا مباشرا على هذه الخلية، وهي بدورها تؤثر تأثيرا مباشرا على نوعية المعلومات المالية المقدمة للأطراف ذات الصلة بالشركات؛

- وظيفة الرقابة الداخلية تساهم في الكشف عن جميع المخاطر التي يمكن أن تعرقل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات المسطرة، مما يمكن القائمين على تسيير الشركات من وضع الحلول المناسبة قبل وقوع هذه المخاطر؛

- لنظام المعلومات في الشركات الاقتصادية أهمية بالغة، فهو يسمح للطاقم الإداري في الشركات من الحصول على المعلومات الضرورية في الوقت المناسب، وهو يساهم في اتخاذ القرارات الملائمة، كما يعتبر كذلك أداة لتحقيق الفعالية والنجاعة في هذه الشركات؛

- تأخرت السلطات الجزائرية كثيرا في اصلاح المنظومة الاقتصادية، ولم تعطي نفس الاهتمام الذي كانت تعطيه الحكومات في الدول الأجنبية لحوكمة الشركات، عكس الاهتمام الذي كان توليه هذه السلطات لانتهاج سياسة اقتصادية مبنية على التفتح على العالم الخارجي، من أجل جلب المستثمر الأجنبي ومعه رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات التي كان يفتقدها الاقتصاد الوطني؛

- للمحاسبة المالية أهمية واضحة في الشركات الاقتصادية، فهي تمكن مختلف الأطراف ذات المصلحة مع الشركة من الحصول على معلومات مالية تمتاز بخصائص الملاءمة والموثوقية، وتعكس لهم الوضعية المالية الحقيقية لهذه الشركات، وتمكنهم من أخذ نظرة شاملة عن كل الوظائف، وتجعلهم يتوقعون النتائج الممكن الحصول عليها في المستقبل؛

- المعلومة المالية تختلف عن المعلومة المحاسبية، لأن هذه الأخيرة تاريخية والمعلومة المالية آنية. المعلومة المحاسبية ولا تصلح لاتخاذ القرارات مباشرة إلا إذا تم تحويلها إلى معلومة مالية؛

- المعلومة المالية التي تمتاز بالخصائص النوعية لها تأثير قوي على متخذي القرارات، وتمكنهم من ربح الوقت (في السابق كنا نقوم بإعادة تقييم المعلومة المحاسبية لكي تصبح معلومة المالية)، والجهد المبذول في عملية تحويل هذه المعلومات، وتقليل التكاليف نتيجة اللجوء إلى المحللين الماليين المختصين في هذا المجال؛

- للأطراف ذات الصلة بالشركات الاقتصادية دور كبير وهام في التأثير على حوكمة الشركات، فالمعلومة المالية تمكن خصوصا المساهمين والملاك من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركات التي لديهم فيها حصص في رأس المال، وعلى ضوء تلك المعلومات المالية يوجهون أسئلتهم وانتقاداتهم واقتراحاتهم، مما ينعكس في الأخير على تحسين نوعية التسيير والمراقبة في هذه الشركات، وهو ما يعني أن المعلومة المالية تمكن الأطراف ذات الصلة من المشاركة في حوكمة الشركات؛

- عندما يحرص المسيرين على توفير معلومات مالية ملائمة للأطراف ذات المصلحة مع الشركة وخصوصا للمستثمرين والمساهمين، وذلك من أجل البقاء في مناصبهم ونيل رضى هؤلاء المساهمين والملاك. يمكن ذلك باقي الأطراف ذات الصلة بالشركة من الحصول على نفس المعلومات وبنفس الخصائص النوعية، وهذا ما يؤدي إلى إشباع حاجاتهم في الجانب المتعلق بالحصول على المعلومة المالية، ويمكنهم أيضا من اتخاذ قرارات كل حسب المجال الذي ينتمي إليه، وهو ما من شأنه المساهمة في تحسين نظام الحوكمة المطبق في الشركات؛

- عندما يحرص المسيرين على توفير معلومات مالية ذات خصائص نوعية للمساهمين، تمكن تلك المعلومات هؤلاء المساهمين من ممارسة حقهم في التصويت في الجمعيات العامة للشركة على أحسن وجه ممكن، وهو ما ينعكس بالإيجاب على نوعية القرارات المتخذة ويصب أيضا في خدمة وتعزيز نظام الحوكمة في الشركات؛

- تمكن المعلومة المالية المساهمين من اتخاذ قرارات حول مستقبل الشركة، فيما يتعلق بالأهداف المسطرة والاستراتيجيات الواجب انتهاجها، وبالتالي البحث عن أحسن المسيرين لكي تواصل شركاتهم نموها والتوسع في نشاطها وأسواقها. مما يعني أن المعلومة المالية تجعل هؤلاء المساهمين يبحثون عن أفضل الطرق لتحقيق أهدافهم، وبالتالي تدفعهم تلك المعلومات إلى البحث عن نظام فعال للحوكمة يمكنهم من تحقيق ما يصبون إليه؛

- تأخذ الأطراف ذات المصالح مع الشركة المعلومة المالية محمل الجد، وهي تعتبرها كسلاح فعال، لأنها تمكنهم من اكتشاف مختلف نقاط القوة والضعف في الشركة التي لهم مصالح فيها، وبالتالي مساءلة كل القائمين على هذه الشركات في الجمعيات العامة حول كل الجوانب التي تتعلق بالتسيير والإدارة والمراقبة في الشركة، مما يعزز في الأخير فعالية نظام الحوكمة؛

- تتمثل أهمية القانون 10-01 والترسانة القانونية التي رافقته في الرقي بمهنة التدقيق في الجزائر، وإعطاء كل الوسائل الضرورية للقائمين على هذه المهنة، وتوفير محيط عمل ملائم، لكي تؤدي هذه الوظيفة مهامها على أكمل وجه ممكن، بغية الحرص التام على مصداقية وشرعية الحسابات الواردة في الكشوف المالية (من أجل توفير معلومة المالية ملائمة)؛

- يمكن القانون 10-01 مختلف الأطراف من معرفة مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة في الشركة، والتأكد كذلك من مدى المحافظة على حقوقهم، وبمدى توافر الإفصاح والشفافية في الكشوف المالية المقدمة إليهم، وهو ما يساهم في الأخير من زيادة قيمة الشركة وسمعتها وزيادة منفعة هؤلاء الأطراف ذات المصلحة؛

- بذل المجلس الوطني للمحاسبة مجهودات كبيرة من أجل إصلاح المرجع المحاسبي المطبق في الشركات الاقتصادية التي تنشط عبر القطر الوطني، وذلك قصد مواكبة التطورات التي باشرتها الحكومة الجزائرية في مختلف الميادين وخصوصا الاقتصادية منها، ولذلك جاء القانون 07-11

من أجل خدمة السياسة الاقتصادية والرقي بمهنة المحاسبة في الجزائر وخدمة متخذي القرار، وتعزيز الحوكمة الرشيدة للشركات الجزائرية.

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، من خلال الباب التطبيقي والمتمثل في إجراء دراسة ميدانية مست الشركات الاقتصادية الجزائرية (نقصد بالشركات الاقتصادية كل الشركات التي لديها سجل تجاري ورقم تعريف جبائي في الجزائر وتهدف إلى تحقيق الربح)، وضمت عينة الدراسة أربعة وثلاثون (34) شركة من شركات الأموال (شركات المساهمة وشركات ذات المسؤولية المحدودة)، ويمكن عرض النتائج المتوصل إليها في هذا الباب فيما يلي:

- بالنسبة لنتائج الاتساق (الارتباط) فإن النتائج جاءت لتؤكد أن كل متغيرات البحث متسقة بنسبة عالية مع موضوع الذي أجريت علية الدراسة؛
- كما أثبتت النتائج المتوصل إليها بعد دراسة اتساق كل متغير في النموذج الإحصائي، على أن: المتغير المستقل الأول (علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية)، المتغير المستقل الثاني (علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية)، المتغير المستقل الثالث (علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال)، المتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) والمتغير المستقل الخامس (علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم) أنها ذات اتساق (ارتباط) قوي مع المتغير التابع محل الدراسة (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات = Y)؛
- بالنسبة لثبات وصدق كل متغير في الدراسة، فقد أكدت النتائج على أن المتغير المستقل الثالث هو أكثر المتغيرات المستقلة ثباتا وصدقا مع موضوع البحث، ثم يليه المتغير التابع، ثم المتغير المستقل الثاني، ثم المتغير المستقل الأول، ثم المتغير المستقل الخامس، وفي الأخير نجد أن أقل المتغيرات المستقلة صدقا وثبات بين كل المحاور الستة (06) المكونة لموضوع الدراسة هو المتغير المستقل الرابع، ولكنه لا يمكن الحكم بصفة قطعية على هذه النتائج فهي أولية فقط (أي لا يمكن أخذ نظرة شاملة على أي المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرا في المتغير التابع)، بل وجب هنا متابعة الدراسة الإحصائية من أجل الوقوف على أي المتغيرات الأكثر تأثيرا في المتغير التابع؛
- من خلال اختبار ليكرت الخماسي، تبين أن كل المتغيرات المستقلة للدراسة ذات تأثير في المتغير التابع (وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات)، إلا أن المتغير المستقل الرابع (علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية) هو أقل تأثيرا مقارنة بالمتغيرات المستقلة الأخرى، مما يعني أن للمعلومة المالية تأثير إيجابي في تفعيل قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- من خلال المتغيرات الستة (06) التي تمثل مبادئ الحوكمة، وبعد القيام بضبط جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، جاء النموذج الإحصائي لهذه الدراسة على شكل نموذج خطي متعدد كما يلي: $Y = 3,096 - 0,245\ X_1 + 0,205\ X_2 - 0,239X_3 + 0,388\ X_4 + 0,186\ X_5 + e$؛
- من خلال قيم الدلالة المعنوية لاختبار ستيودنت (Le test de Student, ou le test de T)، تم التوصل إلى التأكيد على دور المتغيرين المستقلين X_1 وX_4 في تأثيرهما على المتغير التابع، أي

أن للمعلومة المالية صلة بمسؤوليات مجلس الإدارة في الشركات الاقتصادية وأيضا أن هناك علاقة للمعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة هذه الشركات؛

ومن خلال النتائج السابقة، يمكن مناقشة الفرضيات المتعلقة بهذا البحث، كما يلي:

- تعتبر الشركات الاقتصادية بمثابة العمود الفقري للاقتصاد في أي بلد في العالم، فالاقتصاد يكون القوي عندما تكون الشركات التي تنشط فيه تمتاز بالأداء والتنافسية وتطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة؛
- لجعل اقتصاد البلد قوي لا بد من البحث عن تفعيل مبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية التي تنشط فيه، وتعتبر الحوكمة كآلية فعالة في محاربة تضارب المصالح في الشركات، وكذلك على كشف مختلف أشكال الفساد الداخلي في هذه الشركات؛
- تعد المعلومة المالية التي تمتاز بالخصائص النوعية بمثابة الضوء الأخضر أو الأحمر الذي تعمل به إشارات المرور، فهي تمكن مختلف الأطراف من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للشركات ومعرفة ما إذا كانت هذه الشركات ماضية نحو تحقيق أهدافها أو لا؛
- للمعلومة المالية دور هام في كشف كل ما يدور داخل الشركات، فهي تجلب أنظار الأطراف ذات المصالح وخصوصا ذوي الحصص في رأس المال إلى اتخاذ القرارات اللازمة. مما يؤدي إلى تصحيح الأوضاع وإعادة توجيه الشركة نحو المسار الصحيح، وهذا ما يجعل من المعلومة المالية كأداة مساعدة في تفعيل قواعد الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية.

وبعد معالجة إشكالية الموضوع في شقيها النظري والتطبيقي، يمكن القول بأن المعلومة المالية ذات الخصائص النوعية لها تأثير إيجابي وقوي في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية، حيث يمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال العناصر الموالية، والتي تعتبر كإجراءات لمعالجة إشكالية الحوكمة في هذا النوع من الشركات:

- توفير معلومة مالية ذات خصائص نوعية وذلك من خلال:

- تقليص الفروقات في المعالجة المحاسبية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية؛
- تنشيط السوق المالية في الجزائر، لكي تكون المعلومة المالية المستخرجة من الكشوف المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية معلومات حقيقية وليست تاريخية، ولكي تؤثر أيضا في القرارات المتخذة من طرف أصحاب المصالح؛
- تنصيب نظام فعال للمراقبة الداخلية لكي يساهم في تحقيق الموثوقية والملاءمة للمعلومة المالية؛
- تعزيز وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات بالوسائل الضرورية، لكي تساهم في مصداقية وشرعية الحسابات المقدمة إلى الأطراف ذات المصالح مع الشركات.

- تفعيل الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية يتحقق من خلال ما يلي:

- الحرص على تبني آليات ومبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- تكوين المسيرين حول كيفية تفعيل آليات ومبادئ الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- تنصيب نظام للحوكمة لا يتعارض مع مبادئ حوكمة في الشركات ويخدم مصالح جميع الأطراف ذات الصلة؛

- انتخاب أعضاء مجلس إدارة مستقلين لكي يكون هناك فصل تام بين الملكية والإدارة.

يمكن وضع عدة توصيات وآفاق لهذا البحث، من بينها:

- دراسة عوامل أخرى لم تدرج في هذا البحث ولها علاقة مباشرة بالحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية، مثل دور الأطراف ذات المصالح في التأثير على وضع نظام فعال للحوكمة في هذه الشركات؛
- دراسة أثر الترسانة القانونية التي جاءت بعد صدور القانون 07-11 على نوعية المعلومة المالية ومدى انعكاس ذلك على الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- دراسة أثر الترسانة القانونية التي جاءت بعد صدور القانون 10-01 على أداء خلية المراجعة الداخلية، ومدى انعكاس ذلك على نوعية المعلومة المالية وعلى نظام الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية؛
- دراسة أثر الإصلاح المحاسبي في الجزائر ومدى مساهمته في تلبية احتياجات أصحاب المصالح في مجال اتخاذ القرارات؛
- إجراء دراسات مقارنة بين ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية وقوانين أخرى للحوكمة في دول نامية ولكنها متطورة اقتصاديا، من أجل الوقوف على مختلف نقاط القوة والضعف في هذا الميثاق، والسهر على إصلاحه، وذلك من أجل تفعيل الحوكمة في الشركات الاقتصادية الجزائرية.

قـائـمـة الـمـراجـــع:

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1) عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007م.
2) علي نديم ألحمصي، **الشركات المساهمة**، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003م.
3) فتحي زناكي، **شركة المساهمة في القانون الوضعي والفقه الإسلامي**، دار النفائس، الطبعة الأولى، الأردن، 2011م.
4) محمد السيد سرايا، **أصول قواعد المراجعة والتدقيق**، دار المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2002م.
5) وليد عبد الرحمن خالد الفرا، **تحليل بيانات الاستبيان باستخدام برنامج SPSS**، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، 1430هـ.

II. المقالات:

1) أسامة عبد المنعم سيد علي، علي حسين الدوغجي، **دور قانون ساربنيز أوكسلي في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، العراق، 2011م.
2) خديجة تمار، **تنظيم مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر ومقارنتها مع الدول المغاربية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2017م.
3) سندس ماجد رضا، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تقليص فجوة التوقعات بين مراقب الحسابات ومستخدمي القوائم المالية: (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات ومدراء بعض الدوائر)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 18، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، العراق، 2011م.
4) شريف غياط، **حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي**، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، العدد 11-12، 2012م.
5) صادق راشد الشمري، **الحوكمة**، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع عشر، ماي، 2008.
6) عاشور كتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، الجزائر، 2009.
7) عباس حميد التميمي، **آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة**، الأردن.
8) عمر شريقي، **مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2012م.

9) محمد جامعة طاهري، خلاف قرماش، **المسؤولية المدنية والجنائية لمحافظ الحسابات**، مجلة البشائر، العدد الثاني، بشار، الجزائر، ديسمبر 2015م.

10) محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها: مع الإشارة خاصة إلى نمط تطبيقها في مصر**، مجلة بنك الاستثمار القومي المصري، مصر، جوان 2007م.

11) محمد رجراج، **التوحيد المحاسبي وأثاره على الاقتصاد الوطني**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة لجامعة الجزائر 3، العدد 26، 2012م.

III. الأطروحات والرسائل والمذكرات:

1) السعدي عياد، **أثر مخرجات النظام المحاسبي المالي في صنع قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير (B. C. R) سطيف**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014م.

2) بسمة ملواح، **مسؤوليات محافظ الحسابات على ضوء القانون 10-01 والممارسة الميدانية (دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية ورقلة والوادي)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 23 ماي 2016م.

3) دلال العابدي، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016م.

4) عبد القادر بومكواز، نسيمة بوعناني، **دور محافظ الحسابات في مراقبة شركات المساهمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص القانون الخاص الشامل، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، 2013م.

5) محمد بن جميلة، **مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة**، مذكرة لنيل الماجيستير، تخصص قانون مالية، جامعة قسنطينة، 2010م.

6) ناصر محمد علي المجهلي، **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات: دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009م.

7) نسرين حشيشي، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية (دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص التدقيق المحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012م.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

1) أسامة علي ميلاد أبو راوي، **دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية المنعقد بالقاهرة سبتمبر 2007م.

2) أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، مصر، أيام 24-26 سبتمبر 2005م.

3) حسام السعيد الوكيل، **دور المراجعة الداخلية في تقييم وتحسين إطار الحوكمة داخل المنشأة**، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الحوكمة والإصلاح المالي والإداري في المؤسسات الحكومية المنعقد بالقاهرة، سبتمبر 2007م.

4) حسين يرقي، عمر علي عبد الصمد، **واقع حوكمة المؤسسات في الجزائر وسبل تفعيلها**، جامعة المدية، 22 جويلية 2011م.

5) سفيان نقماري، رحمة بلهادف، **واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي: العوائق والرهانات**، مداخلة في الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFRS، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر، يومي 13 و14 جانفي 2013م.

6) شريف غياط، فيروز رجال، **حوكمة الشركات كأداة لرفع من مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي**، ملتقى دولي في جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 3-4 ديسمبر 2012.

7) رسلان خضور، محاضرة بعنوان **"المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال"**، في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، يومي 25-26 جويلية 2011م.

8) سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان، **واقع الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية في ظل المستجدات الحالية**، الملتقى العلمي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2013م.

9) عمر علي عبد الصمد، **إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر**، مجلة الباحث عدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2013م.

10) صبايحي نوال، **تجارب دولية في تطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات (مع التركيز على التجربة الجزائرية)**، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، ولاية الشلف، الجزائر، 19 و20 نوفمبر 2013م.

11) محمد عبد الفتاح إبراهيم، **نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول تحت شعار التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005م.

12) محمد قادري، سعيدة طيب، مداخلة بعنوان **"دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات"** في الملتقى العلمي الوطني حول: المحاسبة والتدقيق كدعامة لتحسين الاستثمار

بالمؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، يوم 30 نوفمبر 2017م.

13) محمد يزيد صالحي، عبد الوهاب بن بريكة، **واقع حوكمة الشركات في الجزائر: دراسة ميدانية على المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، مارس 2016م.

14) مداني بلغيث، فريد عوينات، **الإصلاح المحاسبي في الجزائر: دراسة تحليلية تقيمية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2 فيفري 2011م.

15) مليكة زغيب، سوسن زيرق، **دور النظام المحاسبي المالي في دعم الحوكمة في الجزائر، ضمن ملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 6-7 ماي 2012م.

16) مناور حداد، **دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية**، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 15 و16 أكتوبر 2008م.

17) هوام جمعة، لعشوري نوال، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وأفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي ين مهيدي، أم البواقي.

V. النصوص التشريعية والتنظيمية:

1) الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 29 أفريل 1975م، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37.

2) الأمر رقم 75-59، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975م والمتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم.

3) القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007م، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 74، نوفمبر 2007م.

4) القانون 10-01 المتعلق بهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 29 جوان 2010م، الجريدة الرسمية رقم 42 لسنة 2010م.

5) المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993م، المعدل والمتمم للقانون التجاري الجزائري، الجريدة الرسمية رقم 27 لسنة 1993م.

6) المرسوم التنفيذي رقم 13-10 المؤرخ في 13 جانفي 2013م، الجريدة الرسمية رقم 3 الصادرة في 16 جانفي 2018.

7) المقرر رقم 002 المؤرخ في 04 فيفري 2016م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق.

8) المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق.

9) المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017م، الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، والمتضمن وضع حيز التنفيذ لأربعة (04) معايير جزائرية للتدقيق.

10) ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، 2009م.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية:

I/ Les ouvrages :

1) Ahmed NACIRI, **traité de gouvernance d'entreprise : L'approche scolaire**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2011.

2) Ahmed NACIRI, **traité de gouvernance d'entreprise : Guide de l'enseignant**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2011.

3) Alain BEITONE, Estelle HEMDANE, **la définition de l'entreprise dans les manuels de sciences économiques et sociales en classe de seconde**, édition I.U.F.M. d'Aix-Marseille, France.

4) Alain DELMAS, **conduire une analyse stratégique en entreprise**, Editeur : Gereso, Edition n° : 2, 2011.

5) Alain DENEAULT, **gouvernance : Le management totalitaire**, Editeur : Lux Editeur, 2013.

6) Alain DESREUMAUX, **théories des organisations**, Editeur : EMS Editions, édition n° : 3, 2015.

7) Alain SCHATT, Laurence GODARD, **quelles sont les caractéristiques optimales du conseil d'administration ?** Université de Franche-Comté, France.

8) Alexis CONSTANTIN, **droit des sociétés**, Editeur : Dalloz, Edition n° : 6, 2014.

9) Ali GUENFICI, **l'essentiel du Droit des sociétés**, Editeur : Gualino, Edition n° : 1, 2017.

10) Ali LAÏDI, **aux sources de la guerre économique : Fondements historiques et philosophiques**, Editeur : Armand Colin, 2012.

11) Allison MARCHILDON, **la responsabilité sociale des entreprises entre obligation et volontarisme**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2004.

12) André CAVAGNOL, Pascal ROULLE, **management des organisations**, Editeur : Gualino, 2009.

13) André DEYRIEUX, **le système d'information : Nouvel outil de stratégie**, Editeur : Maxima, 2003.

14) André SOBCZAK, Nicolas MINVIELLE, **responsabilité globale : Manager le développement durable et la responsabilité sociale des entreprises**, Editeur : Vuibert, 2011.

15) Aude RIOM, Thierry LIBAERT, Assaël ADARY, **toute la fonction communication**, Editeur : Dunod, 2010.

16) Béatrice COLLIN, Jean-François DELPLANCKE, Paul RAIMOND, **contribution à l'analyse du changement dans les organisations**, Editeur : Gestion 2000, 2001.

17) Benoît PIGE, Xavier PAPER, **normes comptables internationales et gouvernance des entreprises : Le sens des normes IFRS**, Editeur : EMS Editions, Edition n° : 2, 2009.

18) Benoît PIGE, **audit et contrôle interne : De la conformité au jugement**, Editeur : EMS Editions, Edition n° : 4, 2017.

19) Benoît PIGE, **les normes comptables : Cadre conceptuel et gouvernance**, Editeur : EMS Editions, 2017.

20) Bruno BACHY, **la boîte à outils de la comptabilité**, Editeur : Dunod, Edition n° : 2, 2016.

21) Bruno DONDERO, **droit des sociétés**, Editeur : Dalloz, Edition n° : 5, 2017.

22) Caroline SAUVAJOL-RIALLAND, **mieux s'informer pour mieux communiquer : (Décrypter, Sélectionner, Transmettre)**, Editeur : Dunod, 2009.

23) Charlotte DISLE, Robert MAESO, Michel MEAU, **introduction à la comptabilité 2018/2019**, Editeur : Dunod, Edition n° : 10, 2018.

24) Christian DEBLOCK, Samia KAZI AOUL, **la dette extérieure des pays en développement : La renégociation sans fin**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2001.

25) Christophe GODOWSKI, Alain DONADIO, Patrick DUMAS, **management et contrôle de gestion**, Editeur : Vuibert, 2017.

26) Christophe LEGRENZI, Philippe ROSE, **les tableaux de bord de la DSI**, Editeur : Dunod, Edition n° : 3, 2016.

27) Corinne GENDRON, Bernard GIRARD, **repenser la responsabilité sociale de l'entreprise**, Editeur : Armand Colin, 2013.

28) Didie CHABAUD, Jean-Michelds GLACHANT, Claude PARTHENAY, **les grands auteurs en Economie des Organisations**, EMS Editions, 2008.

29) Dominique MOISAND, Fabrice GARNIER DE LABAREYRE, **CobiT : Pour une meilleure gouvernance des systèmes d'information**, Editeur : Eyrolles, 2009.

30) Elena BARBU, **40 ans de recherche en harmonisation comptable international**, laboratoire orléanais de gestion (LOG), University of Grenoble, France, 2004.

31) Elisabeth BERTIN, **audit interne : Enjeux et pratiques à l'international**, Editeur : Editions d'Organisation, 2007.

32) Elisabeth LESCA, Humbert LESCA, **gestion de l'information**, Editeur : EMS Editions, Edition n° : 2, 2010.

33) Eric PICHET, **le gouvernement d'entreprise dans les grandes sociétés cotées : De la convergence des pratiques à l'émergence de principes de bonne gouvernance**, Editeur : Les Editions du Siècle, 2009.

34) France GUIRAMAND, Alain HERAUD, **droit des sociétés 2018/2019**, Editeur : Dunod, Edition n° : 12, 2018.

35) Francis BENHAIM, Saïd IZIKI, **BTS Communication : Veille opérationnelle**, Editeur : Le Génie des Glaciers Editeur, 2011.

36) Frédéric BERNARD, Eric SALVIAC, **fonction achats : Contrôle interne et gestion des risques**, Editeur : Maxima, 2010.

37) Frédéric BERNARD, Rémi GAYRAUD, Laurent ROUSSEAU, **contrôle interne**, Editeur : Maxima, Edition n° : 4, 2013.

38) Frédérique BERROD, Antoine ULLESTAD, **le droit de l'union européenne et la notion d'entreprise : donner un sens juridique à l'exercice de l'activité économique**, éditions A. Pedone, Paris, France, 2015.

39) Frédéric PARRAT, **théories et pratiques de la gouvernance d'entreprise**, Editeur : Maxima, 2014.

40) Georges RIPERT, **traité élémentaire de droit commercial,** éditions L.G.D.J, éditions n° : 10, France, 1986.

41) Gérard LEJEUNE, Jean-Pierre EMMERICH, **audit et commissariat aux comptes**, Editeur : Gualino, 2007.

42) Hélène PLOIX, **le dirigeant et le gouvernement d'entreprise**, Editeur : Village Mondial (Pearson Education), 2003.

43) Henry MINTZBERG, **le pouvoir dans les organisations**, Editeur : Editions d'Organisation, 2003.

44) Hervé Laroche, Jean-Pierre Nioche, **repenser la stratégie : Fondements et perspective**, Editeur : Vuibert, 1998.

45) Institut Français des Administrateurs (IFA), **la gouvernance des associations et fondations état des lieux et recommandations**, Editeur : Editions d'Organisation, 2008.

46) Jacques IGALENS, **tous responsables**, Editeur : Manpower, 2004.

47) Jacques IGALENS, Michel JORTAS, **la sûreté éthique : Du concept à l'audit opérationnel**, Editeur : EMS Editions, 2010.

48) Jacques RICHARD, Christine COLLETTE, **comptabilité générale : Système français et normes IFRS**, Editeur : Dunod, Edition n° : 8, 2008.

49) Jacques RICHARD, Christine COLLETTE, Didier BENSADON, **comptabilité financière : Normes IFRS versus normes françaises**, Editeur : Dunod, Edition n° : 9, 2011.

50) Jacques RENARD, Sophie NUSSBAUMER, **audit interne et contrôle de gestion : Pour une meilleure collaboration**, Editeur : Eyrolles, 2011.

51) Jacques RENARD, **comprendre et mettre en œuvre le contrôle interne**, Editeur : Eyrolles, Edition n° : 1, 2012.

52) Jacques RENARD, **théorie et pratique de l'audit interne : Primé par l'IFACI**, Editeur : Eyrolles, Edition n° : 10, 2017.

53) Jacques RICHARD, Didier BENSADON, **comptabilité financière : Cas corrigés et normes IFRS versus normes françaises**, Editeur : Dunod, Edition n° : 3, 2015.

54) Jean-Daniel KANT, **théorie de l'entreprise**, Université Pierre et Marie Curie, France, 2016.

55) Jean-François BARBIÉRI, Marie-Hélène MONSERIE-BON, **la loi NRE et le droit des sociétés**, Editeur : Montchréstien, 2003.

56) Jean-Guy DEGOS, **introduction à la comptabilité financière**, Editeur : e-theque, 2010.

57) Jean-Guy DEGOS, **pratique de la comptabilité fondamentale**, Editeur : e-theque, 2015.

58) Jean-Luc MASSELIN, Henri-Pierre MADERS, **contrôle interne des risques (Cibler - Evaluer - Organiser - Piloter – Maîtriser)**, Editeur : Eyrolles, Edition n° : 2, 2014.

59) Jean-Marc MOULIN, **droit des sociétés**, Editeur : Gualino, 2006.

60) Jean-Michel HUET, Viviane NEITER, **gouvernance des organisations : Exemples sectoriels et enjeux transverses**, Editeur : Dunod, 2016.

61) Jean-Michel PLANE, **théories du leadership : Modèles classiques et contemporains**, Editeur : Dunod, 2015.

62) Jean-Michel PLANE, **théorie des organisations**, Editeur : Dunod, Edition n° : 5, 2017.

63) Jean-Pierre MADOZ, **l'audit et les projets**, Editeur : AFNOR, 2003.

64) Jean-Philippe ARROYO, Sylvie BRUNET, Roselyne SAGE, **RGPD et Marketing : De la contrainte à l'opportunité**, Editeur : e-theque, 2018.

65) Jérôme CAPIROSSI, **une introduction au management des systèmes d'information**, Août 2002, paris, France.

66) Joëlle BONENFANT, Jean LACROIX, **structure de l'entreprise**, chambre de commerce d'industrie de Paris, France.

67) Laë Titia TOMASINI, **la société par actions simplifiée : une structure pour tous**, Paris, France.

68) Laurent CAPPELLETTI, Benoît PIGE, Véronique ZARDET, **arbitrer et négocier la place de la norme dans l'organisation**, Editeur : EMS Editions, 2015.

69) Linda ROULEAU, **théories des organisations - Revue et augmentée Approches classiques, contemporaines et de l'avant-garde**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2007.

70) Marc BIDAN, Cécile GODÉ, **management des systèmes d'information : Manuel et applications**, Editeur : Vuibert, 2017.

71) Maurice LETHIELLEUX, **statistique descriptive en 27 fiches**, Editeur : Dunod, Edition n° : 8, 2016.

72) Michel BARABEL, Olivier MEIER, **manageor : Les nouvelles pratiques du management**, Editeur : Dunod, Edition n° : 3, 2015.

73) Michel CARTEREAU, in**troduction aux systèmes d'information et aux bases de données**, UFR d'informatique, 16 rue Claude Bernard, paris, Avril 2013.

74) Michel CREMADEZ, **organisations et stratégie**, Editeur : Dunod, 2004.

75) Michelle GILLET, Patrick GILLET, **système d'information des ressources humaines**, Editeur : Dunod, 2010.

76) Michelle GILLET, Patrick GILLET, **management des systèmes d'information**, Editeur : Dunod, Edition n° : 4, 2016.

77) Nicolas POUSSING, **la responsabilité sociale des entreprises au Luxembourg : Quelles avancées, quels résultats** ? Editeur : Academia, 2012.

78) Olivier AIM, Stéphane BILLIET, **communication**, Editeur : Dunod, 2015.

79) Olivier CUNY, **la gouvernance économique et financière internationale**, Editeur : Montchréstien, 2006.

80) Olivier GUIBERT, **cours d'analyse et conception des systèmes d'information**, Université Bordeaux 1, France, 7 novembre 2007.

81) Olivier LEMANT, **l'audit Interne**, Editeur : e-theque, 2003.

82) Pascal DÉNOS, **guide pratique de la SARL et de l'EURL**, éditions d'Organisation, édition n° : 3, France, 2004.

83) Pascal DENOS, **SARL : Société à Responsabilité Limitée**, Editeur : Editions d'Organisation, 2012.

84) Pascal KEREBEL, **management des risques : Inclus secteurs Banque et Assurance**, Editeur : Editions d'Organisation, 2009.

85) Patrick MONASSIER, **Organisation et fonctionnement de l'entreprise**, France, 2 octobre 2014.

86) Pierre CABANE, **gouvernance d'entreprise : Missions et fonctionnement des conseils, meilleures pratiques de gouvernance, rôle des administrateurs**, Editeur : Eyrolles, Edition n°1, 2013.

87) Pierre CABANE, **gouvernance d'entreprise : Les meilleures pratiques pour créer de la valeur**, Editeur : Eyrolles, 2018, Edition n° : 2.

88) Pierre JEANBLANC, **analyse stratégique : Les fondements économiques**, Editeur : Dunod, 2011.

89) Philippe Merle, Anne Fauchon, **droit commercial et sociétés commerciales**, éditeur : Dalloz, Edition n° : 20, 2016.

90) Philippe NOIROT, Jacques WALTER, **le contrôle interne**, Editeur : AFNOR, 2009.

91) Philippe NOIROT, Jacques Walter, **contrôle interne : Des chiffres porteurs de sens**, Editeur : AFNOR, 2010.

92) Raymond CORRIVEAU, Guillaume SIROIS, **l'information : La nécessaire perspective citoyenne**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 2012.

93) Robert OBERT, **pratique des normes IFRS : Référentiel et guide d'application**, Editeur : Dunod, Edition n° : 6, 2017.

94) Robert REIX, Bernard FALLERY, Michel KALIKA, **systèmes d'information et management des organisations**, Editeur : Vuibert, Edition n° : 6, 2011.

95) Salvatore MAUGERI, **gouvernance(s)**, Editeur : Dunod, Paris, 2014.

96) Sébastien PAUGAM, Alain BURLAUD, Michel PARRUITTE, **introduction à la comptabilité**, Editeur : Foucher, Edition n° : 10, 2017.

97) Sophie LANDRIEUX-KARTOCHIA, **théorie des organisations**, Editeur : Gualino, Edition n° : 3, 2016.

98) Thomas LINDEMANN, **la guerre : Théories, causes, règlements**, Editeur : Armand Colin, 2010.

99) Vasudevan RAMANUJAM, N. VENKATRAMAN, **an inventory and critique of strategy research using the PIMS database**, Academy of Management Review, vol. 9, n° 1, 1984.

100) Véronique MAGNIER, **droit des sociétés**, Editeur : Dalloz, Edition n° : 6, 2013.

101) Yves BERTRAND, **culture organisationnelle**, Editeur : Presses de l'Université du Québec, 1991.

102) Yves BRISSY, Didier GUIGOU, Alain MOUROT, **gouvernance et communication financière**, Editeur : Editions d'Organisation, 2008.

103) Yves-Frédéric LIVIAN, **organisation : Théories et pratiques**, Editeur : Dunod, Edition n° : 4, 2008.

II/ Les articles :

1) Alain MIKOL, **l'exercice du commissariat aux comptes en France : le grand tournant des années 2001-2005**, Editeur : Cybel, la revue du Financier, n° 161, Septembre-octobre 2006.
2) André Tunc, **le Rapport Viénot sur le conseil d'administration des sociétés cotées**, Revue internationale de droit comparé, Vol. 48 n°3, Juillet-septembre 1996.
3) Bernd GRUNER and others, **global problems, global solutions: Towards better global governance in the agro-food chain**, review of World Trade Organization , Wednesday 30 September 2009, Switzerland, 2009
4) Christopher NOBES, **the future shape of harmonization: Some responses**, European Accounting Review, vol. 7, n° 2, 1998.
5) Eustache EBONDO WA MANDZIL, **audit interne et gouvernance d'entreprise : Lectures théoriques et enjeux pratiques**, Editeur : Euromed Management, revue du Cahier de Recherche n°17, 2007.
6) Houda Kharmach, **l'influence du mode de gouvernance des entreprises financées par capital risque sur leur performance après introduction en bourse Une étude empirique sur le cas français**, Editeur: Cybel, la Revue du Financier, n° 181, janvier-février 2010.
7) Hugues BOUCHETEMBLE, **l'alerte éthique dans les établissements de crédit et les entreprises d'investissement : étude comparée franco-américaine**, Editeur : RB édition, revue banque & droit, n° 107, mai-juin 2006.
8) Kristine Karsten, François-Régis Gonon, **la réglementation de l'externalisation bancaire : Quelles pratiques pour une bonne maîtrise du risque opérationnel** ? Editeur : RB édition, Revue Banque-stratégie, n° 228, juillet-août 2005.
9) Lamri DJOUIMAA, **historique du commissariat aux comptes en Algérie**, revue de l'auditeur, n° 2, octobre 2014.
10) Ted KAMMAN, Lydia THIMON, **les fusions-acquisitions face à la loi Sarbanes-Oxley**, Editeur : RB édition, Revue Banque stratégie, n° 246, mars 2007.
11) Yvan LOUFRANI, **normes IFRS, gouvernance d'entreprise : Une gestion de plus en plus responsable**, Editeur : ISC Paris, Revue CRISC, n° : 13, Juillet 2006.

III/ Les mémoires et thèses Universitaires :

1) Hichem BOUSSADIA, **la gouvernance d'entreprise et le contrôle du dirigeant: cas de l'entreprise publique algérienne**, thèse de doctorat, option management des organisations, spécialité audit et contrôle de gestion, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Abou Beker Belkaid, Tlemcen, Algérie, 2014.
2) Mourad SRAOUI, **la réforme comptable et conséquences d'implémentation du système comptable financier : une étude empirique**, Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magistère ès sciences commerciales et financières, option : comptabilité, École Supérieure de Commerce, Alger, 2012.

IV/ Les guides :

1) Organisation de Coopération et de Développement Économiques, **principes de gouvernement d'entreprise de l'OCDE**, Paris Cedex 16, France, 2004.

V/ Les congrès :

1) Pierre LABARDIN, Rahma CHEKKAR, **de l'information comptable à la connaissance financière : des années 1670 à nos jours**, 26ème congrès de l'AFC, faculté de DEG, Rue de Blois – BP 6739, 45067 Orléans Cedex 02, Lille, France, 2005.

VI/ Les sites web :

1) www.infodoc-experts.com, consulté le 18 juillet 2016, revue n° 423 janvier 2014.
2) http://www.algeriacorporategovernance.org/acceuil2.php/ consulté le 8/8/ 2018 à 14:25.
3) https://www.algerianbanks.com/index.php/controle-des-commissaires-aux-comptes/ consulté le 16 juillet 2018 à 16:03.
4) http://www.cnc.dz/reglement.asp, consulté le 25 octobre 2017, à 09:47.

الملاحـــــق:

قائمة الملاحق		
الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	استبيان الدراسة؛	292-286
02	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالأسئلة العامة؛	293
03	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الأول؛	294
04	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الثاني؛	295
05	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الثالث؛	296
06	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الرابع؛	297
07	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الخامس؛	298
08	البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور السادس؛	299
09	النتائج المتحصل عليها من عملية تحليل الاستبيان والمتعلقة بمتوسطات محاور الدراسة.	300

الملحق رقم (01): استبيان الدراسة:

الاستبيان:

في إطار إعداد دراسة حول **"دور المعلومة المالية في تفعيل حوكمة الشركات الاقتصادية الجزائرية"**، ورغبة في تكملة الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، ارتأينا القيام بدراسة ميدانية في شركات الأموال (شركات المساهمة، الشركات ذات المسؤولية المحدودة...إلخ)، وذلك من خلال إعداد استبيان يحتوي على محاور تضم مجموعة من العبارات ذات الصلة بموضوع الدراسة، بغية الحصول على المعلومات التي نراها ضرورية لتكملة وإنهاء هذه الدراسة.

كما نشكركم مسبقا على حسن تعاونكم بالإجابة على عبارات الاستبيان بدقة، حيث أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، مع العلم بأن المعلومات التي سوف نحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

لذا نطلب منكم الإجابة على هذه العبارات وذلك بوضع علامة (X) في مكان الإجابة التي ترونها صحيحة، ونؤكد لكم ضمان عدم الكشف عن هوية إجابتكم.

الأسئلة العامة
الجنس: ذكر ◯ أنثى ◯
قطاع نشاط الشركة: عمومي ◯ خاص ◯ مختلط ◯
الشكل القانونية للشركة: SPA ◯ SARL ◯ EURL ◯ SCA ◯ **أخرى ◯**
نوع النشاط: تجاري ◯ صناعي ◯ مالي ◯ خدماتي ◯ مختلط ◯ أشغال عمومية ◯ **أخرى ◯**
المنصب الحالي: محاسب ◯ متصرف مالي ◯ مدير المالية والمحاسبة ◯ **مدير الشركة ◯ أخرى ◯**
الشهادة المتحصل عليها: شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية DEUم ◯ ليسانس ◯ **ماستر ◯ ماجستير ◯ دكتوراه ◯ أخرى ◯**
الخبرة المهنية: أقل من 5 سنوات ◯ 5 إلى 10 سنوات ◯ من 11 إلى 15 سنة ◯ **من 16 إلى 20 سنة ◯ من 21 إلى 25 سنة ◯ 26 سنة فأكثر ◯**

المحور الأول: وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات (Mise en place des fondements d'un régime de gouvernement d'entreprise efficace):						
الرقم	العبارات (الفقرات)	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	تتبنى الشركة قواعد وسلوكيات وأخلاقيات العمل؛					
02	هناك إطار قانوني خاص بالحوكمة في هذه الشركة؛					
03	معرفتكم بموضوع حوكمة الشركات معرفة مناسبة؛					
04	يتم إعلام موظفي الشركة بنطاق مسؤولياتهم فيما يتعلق بآليات الحوكمة؛					
05	تعمل الشركة على تعزيز ممارسات الحوكمة الفعالة؛					
06	تقوم الشركة بإجراء دورات تكونية تخص كيفية تطبيق قواعد الحوكمة وطريقة إنجاحها؛					
07	تقوم الشركة بوضع نظام خاص بالحوكمة، لا يتعارض مع قواعد حوكمة الشركات والإشراف العام عليه ومراقبة فاعليته وتعديله عند الضرورة؛					
08	توافق على تطبيق حوكمة الشركات في الشركة التي تعمل فيها؛					
09	تؤيد فكرة انتخاب أعضاء مجلس إدارة مستقلين (فصل الملكية عن الإدارة)؛					
10	ترى بأن تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات يكون بمبادرة ذاتية من الشركة أم من جهة خارجية؛					
11	تعتقد بأن الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تكون محل اهتمام المستثمرين؛					
12	يمكن التعرف على إذا ما كانت الشركة تطبق قواعد الحوكمة في إدارتها؛					
13	تعتقد بأن هناك صعوبة كبيرة تواجه الشركات الجزائرية الراغبة في تطبيق وتجسيد مبادئ الحوكمة في الميدان العملي؛					
14	ترى بأن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركة يعطيها ميزة تنافسية مقارنة بالشركات المنافسة لها؛					
15	تطبيق مبادئ الحوكمة يزيد من فعالية اتخاذ القرار وتجنب الفشل الإداري والمالي؛					
16	ترى بأن حوكمة الشركات تؤدي إلى المساواة والعدالة بين جميع المساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة للشركة.					

المحور الثاني: علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية (Relation entre l'information financière avec responsabilités du conseil d'administration des entreprises économiques)						
الرقم	العبارات (الفقرات)	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	يسهر مجلس الإدارة على متابعة سلامة المعلومة المالية الصادرة عن الشركة لكي تعبر بوضوح عن حقيقة الوضعية المالية لها؛					
02	هناك اطلاع وإدراك تام من طرف أعضاء مجلس الإدارة على جميع القوانين الساري العمل بها في المجال المالي والمحاسبي؛					
03	تعتقد أن القوانين الخاصة بحوكمة الشركات في الجزائر حسنت الإدارة الداخلية لشركتكم في المجال المالي والمحاسبي؛					
04	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات التنفيذية؛					
05	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في عملية التخطيط للمستقبل؛					
06	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في عملية الرقابة الداخلية؛					
07	تساهم المعلومات المالية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من فاعليتها؛					
08	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية في تحديد نقاط القوة والضعف المرتبطة بأنشطة الشركة؛					
09	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في تقييم الوضعية المالية لزبائن الشركة؛					
10	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في تقييم أداء الأقسام والفروع المتعلقة بنشاط الشركة.					
11	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المرتبطة بزيادة أو تخفيض رأس مال الشركة؛					
12	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في اتخاذ قرارات توسيع الأقسام أو زيادة فروع الشركة؛					
13	تساعد المعلومات المالية مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات ذات الصلة بالتمويل والاقتراض؛					
14	يعتبر مجلس الإدارة المعلومة المالية كعنصر مهم في اتخاذ القرارات؛					
15	يستخدم مجلس الإدارة المعلومات المالية للوقوف على حقيقة الوضعية المالية للشركة؛					
16	يأخذ مجلس الإدارة القوائم المالية بعناية مهنية عالية، لأنها					

	تعتبر صورة هذا المجلس عند الأطراف ذات المصلحة.					
المحور الثالث: علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية (Relation entre l'information financière et la transparence et la diffusion de l'information dans les entreprises économiques)						
الرقم	**العبارات (الفقرات)**	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماما**
01	هناك مطلب بالإفصاح ونشر المعلومات المالية وتقرير المدقق الخارجي في الشركة؛					
02	يوجد مطلب على أن تكون عملية الإفصاح واضحة، مستمرة، سهلة ومتاحة لجميع الأطراف ذات المصلحة وعبر وسائل سهلة الوصول إليها وبتكلفة منخفضة؛					
03	هناك مطلب للإفصاح عن سياسات الحوكمة في المؤسسة؛					
04	هناك لجنة للتدقيق الداخلي تتولى الإشراف على تعيين المدقق الخارجي، مما يرفع من شفافية المعلومة المالية؛					
05	يوجد مطلب بتغير المدقق الخارجي دوريا وفي حالات الشك في شفافية المعلومة المالية؛					
06	لدى الشركة شروط داخلية تحدد مؤهلات الواجب توفرها في المدقق الخارجي الذي يشرف على عملياتها المالية؛					
07	ترى بأن حركة أسهم الشركات تتأثر بالمعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة أكثر من التي لا تطبق الحوكمة؛					
08	ترى بأن قيمة الأسهم للشركات المطبقة للحوكمة تتأثر بجودة معلوماتها المالية أكثر من الشركات الأخرى؛					
09	يقلل الإفصاح عن سياسات الإدارة واستراتيجياتها وأهدافها المستقبلية من شكوك الأطراف ذات الصلة بعدالة القوائم المالية؛					
10	يقوي الإفصاح قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية عند الإعلان عن عدم وجود أي تعارض بين المصالح داخل الشركة؛					
11	يؤدي الإفصاح عن التنبؤات المتعلقة بربحية الشركة في المدى القريب إلى تعزيز قناعة المستثمرين بعدالة القوائم المالية؛					
12	ينعكس الإفصاح عن الافتراضات التي تستند إليها التنبؤات المالية المستقبلية بشكل ايجابي على إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية؛					
13	يزيد الإفصاح عن المعلومات المالية الحساسة ذات العلاقة بالأداء التشغيلي من إقناع المستثمرين بعدالة القوائم المالية؛					
14	تطبق الشركة معايير المحاسبة الدولية في إعداد قوائمها المالية مما يؤكد شفافية وموثوقية معلوماتها المالية؛					
15	هناك إفصاح عن جميع المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية وبالشكل الذي يضمن وصولها إلى جميع الأطراف ذات الصلة بها؛					

16	تضع الشركة سياسات للإفصاح وإجراءاته وأنظمته الإشرافية بشكل مكتوب وفقا للنظام الداخلي لها.					
المحور الرابع: علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال (Relation de l'information financière avec les droits des actionnaires et principales fonctions des détenteurs du capital)						
الرقم	**العبارات (الفقرات)**	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماما**
01	يوجد تحديد واضح للحقوق الأساسية للمساهمين فيما يخص حاجتهم للمعلومات والقوائم المالية؛					
02	هناك طريقة واضحة تحدد كيفية حصول المساهمين على جميع المعلومات المالية المتعلقة بجميع الوظائف الأساسية للشركة؛					
03	توجد طريقة واضحة تحدد الفترات الزمنية المتاحة للمساهمين قبل إقفال السنة المالية لمعرفة الوضعية المالية للشركة؛					
04	يتخذ المساهم قراراته الاستثمارية وفقا للمعلومات المالية التي تنشرها الشركات؛					
05	يستطيع المساهم التعرف مكانة المعلومة المالية في تعزيز مبادئ الحوكمة في الشركة؛					
06	هناك إقبال من قبل المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تنشر معلوماتها المالية في القنوات الرسمية (البورصة، الجرائد، موقع الشركة...إلخ)؛					
07	التطبيق الصارم للقوانين المحاسبية السارية المفعول يشعر المساهمين بالثقة في المعلومة المالية وضمان حقوقهم؛					
08	تقوم الشركة بتقديم معلومات مالية بما يمكن المساهمين من الحصول عليها بصفة دورية ومنتظمة؛					
09	يقوم المساهمون بالمشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة بشكل عادل بناء على المعلومات المالية التي بحوزتهم؛					
10	يطلع المساهمين على جميع العمليات والمعلومات المالية الرئيسية والهامة للشركة؛					
11	تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ إجراءات الانتخاب والعزل لأعضاء مجلس الإدارة واللجان الأخرى؛					
12	تساعد المعلومات المالية المساهمين في إجراء تعديلات على الطاقم الإداري المسير للشركة؛					
13	تساعد المعلومات المالية المساهمين في اتخاذ قرارات بزيادة رأس المال الشركة عن طريق إصدار أسهم جديدة أو دمج الاحتياطات؛					
14	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة واقتراح الحلول المناسبة وذلك بالارتكاز على الوضعية المالية للشركة؛					
15	يحق للمساهمين معرفة إجراءات الإفصاح عن المعلومات المالية للأطراف ذات المصلحة؛					
16	تتخذ القرارات الاستثمارية وفقا للتقارير المالية التي					

	تنشرها الشركات.					
المحور الخامس: علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية (Relation de l'information financière avec rôle des différentes parties prenantes dans le gouvernement des entreprises économiques)						
الرقم	**العبارات (الفقرات)**	**غير موافق تماما**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق تماما**
01	تقوم الأطراف ذات المصلة باتخاذ القرارات بناء على المعلومات المالية التي تصدرها الشركة؛					
02	تضع الشركة آليات مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين بناء على المعلومات المالية المتعلقة بهم؛					
03	تقوم الشركة بإنشاء حوار واتصال دائم يتعلق بتبادل المعلومات المالية ذات الأهمية للأطراف ذات المصلحة؛					
04	تعمل الشركة على تحليل احتياجات الأطراف ذات المصلحة معها فيما يتعلق بالمعلومات المالية وتراعي أولويات الوفاء بالتزاماتها؛					
05	تتخذ الشركة استراتيجيات للتوفيق بين المصالح المالية المتضاربة للأطراف ذات المصلحة؛					
06	تنشر الشركة تقارير توجه إلى أصحاب المصالح تفصح فيها عن طرق إدارة علاقتها المالية معهم؛					
07	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية ملائمة لتحقيق أهداف الشركة مع الأطراف ذات الصلة معها؛					
08	تنشر الشركة معلومات مالية تمتاز بالموضوعية وعدم التحيز لأي طرف ما على حساب الأطراف الأخرى ذات المصلحة معها؛					
09	تقبل الشركة بتقديم معلوماتها المالية لطلبة والباحثين المتربصين؛					
10	تأخذ الشركة بالاقتراحات المهمة المقدمة من طرف الطلبة والباحثين المتربصين فيها بعد دراستهم وتحليلهم لقوائمها المالية؛					
11	تحرص الشركة على توفير معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية، تؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد لدى الأطراف ذات المصلحة؛					
12	توفر الشركة قنوات لنشر المعلومات المالية بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة معها؛					
13	تفصح الشركة عن التغيرات في السياسات المحاسبية للأطراف ذات المصلحة معها؛					
14	تضع الشركة القوائم المالية والإيضاحات (التفسيرات) المرفقة بها لجميع الأطراف ذات المصلحة معها؛					
15	تضع الشركة المعلومات المالية اللازمة للأطراف ذات المصلحة في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم؛					
16	تضع الشركة برنامج زمني يحدد تواريخ انعقاد الجمعيات الخاصة بها، لكي تتمكن الأطراف المعنية من حضورها في وقتها المسطر.					

المحور السادس: علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم: (Relation de l'information financière avec le traitement équitable des actionnaires)						
الرقم	العبارات (الفقرات)	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
01	هناك معاملة على نفس قدم المساواة في الجانب المتعلق بالحصول على المعلومات المالية لجميع المساهمين الذين يملكون نفس النوع من الأسهم؛					
02	تمنح لجميع المساهمين الذين ينتمون لنوع معين من الأسهم نفس الحقوق المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية؛					
03	جميع المستثمرين قادرين على الحصول على المعلومات المالية حول الحقوق المرتبطة بكل نوع أو طبقة من الأسهم وذلك حتى قبل الحصول على الأوراق المالية؛					
04	كل تعديل يتأثر بالمعلومة المالية يخص حقوق التصويت يجب أن يخضع لموافقة كل فئات المساهمين المتأثرين سلبا بهذا القرار؛					
05	حماية حملة الأسهم ذو الأقلية في الجانب المتعلق بالحصول على المعلومات المالية من الأفعال المضرة التي ترتكب بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المساهمين المسيطرين؛					
06	ممارسة حقوق التصويت بناء على المعلومات المالية المتوفرة من قبل مستودعي السندات أو الوكلاء المفوضين بالاتفاق مع الملاك الفعليين؛					
07	هناك إزالة لجميع الحواجز التي تحول دون الحصول على المعلومات المالية من أجل ممارسة حق التصويت للمساهمين ذوي القوميات المتعددة؛					
08	الإجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية من أجل حضور الجمعيات العامة للمساهمين يجب أن تضمن معاملة عادلة لجميع المساهمين؛					
09	الإجراءات المتعلقة بالحصول على المعلومات المالية في الشركات يجب ألا تجعل ممارسة حق التصويت من قبل المساهمين أمرا صعبا أو باهظا؛					
10	جميع عمليات الاطلاع على الأسرار والعمليات التعسفية ذات الصلة بتقديم المعلومات المالية لحملة الأسهم يجب حظرها؛					
11	يجب على المسيرين إخطار مجلس الإدارة على أي معلومة مالية يكون لها بشكل مباشر أو غير مباشر أو لصالح الغير في عملية أو نشاط معين تأثير مباشر على الشركة؛					
12	يجب على المسيرين إخطار مجلس الإدارة على أي معلومة مالية يكون لها أثر سلبي مباشر على الشركة عند اتخاذ القرارات من طرف حملة الأسهم.					

الملحق رقم (02): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالأسئلة العامة:

رقم الشركة	الجنس	قطاع النشاط	الشكل القانونية للشركة	نوع النشاط	المنصب الحالي	الشهادة المتحصل عليها	الخبرة المهنية
01	1,00	1,00	1,00	3,00	5,00	2,00	3,00
02	2,00	2,00	2,00	2,00	4,00	1,00	1,00
03	1,00	1,00	1,00	2,00	5,00	1,00	4,00
04	1,00	1,00	1,00	4,00	2,00	2,00	5,00
05	1,00	1,00	1,00	2,00	5,00	2,00	5,00
06	1,00	1,00	1,00	2,00	5,00	2,00	5,00
07	1,00	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	4,00
08	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	2,00	3,00
09	1,00	2,00	2,00	2,00	5,00	2,00	3,00
10	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
11	1,00	1,00	1,00	2,00	3,00	2,00	2,00
12	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00
13	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
14	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	1,00
15	1,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00
16	1,00	2,00	2,00	2,00	5,00	3,00	1,00
17	2,00	2,00	2,00	2,00	3,00	2,00	2,00
18	2,00	3,00	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00
19	2,00	2,00	1,00	2,00	2,00	2,00	4,00
20	1,00	2,00	1,00	2,00	3,00	3,00	4,00
21	1,00	2,00	2,00	4,00	5,00	3,00	3,00
22	2,00	2,00	2,00	2,00	5,00	3,00	1,00
23	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00
24	1,00	2,00	2,00	2,00	3,00	2,00	3,00
25	2,00	2,00	1,00	2,00	5,00	2,00	3,00
26	1,00	1,00	1,00	2,00	3,00	1,00	4,00
27	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	3,00	2,00
28	1,00	1,00	1,00	2,00	5,00	3,00	2,00
29	2,00	2,00	2,00	2,00	5,00	3,00	2,00
30	1,00	2,00	2,00	2,00	5,00	3,00	2,00
31	1,00	2,00	2,00	2,00	2,00	2,00	1,00
32	2,00	1,00	1,00	3,00	5,00	1,00	2,00
33	1,00	1,00	1,00	2,00	2,00	1,00	3,00
34	2,00	2,00	2,00	2,00	5,00	2,00	3,00

الجنس: 1 = ذكر؛ 2 = أنثى.
قطاع النشاط: 1 = عمومي؛ 2 = خاص؛ 3 = مختلط.
الشكل القانونية للشركة: 1 = SPA؛ 2 = SARL؛ 3 = EURL؛ 4 = SCA؛ 5 = أخرى.
نوع النشاط: 1 = تجاري؛ 2 = صناعي؛ 3 = مالي؛ 4 = خدماتي؛ 5 = مختلط؛ 6 = أشغال عمومية؛ 7 = أخرى.
المنصب الحالي: 1 = محاسب؛ 2 = متصرف مالي؛ 3 = مدير المحاسبة والمالية؛ 4 = مدير الشركة؛ 5 = أخرى.
الشهادة المتحصل عليها: 1 = شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية؛ 2 = ليسانس؛ 3 = ماستر؛ 4 = ماجستير؛ 5 = دكتوراه؛ 6 = أخرى.
الخبرة المهنية: 1 = أقل من 5 سنوات؛ 2 = من 5 إلى 10 سنوات؛ 3 = من 11 إلى 15 سنة؛ 4 = من 16 إلى 20 سنة؛ 5 = من 21 إلى 25 سنة؛ 6 = 26 سنة فأكثر.

الملحق رقم (03): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الأول:

رقم الشركة	م1ع1	م1ع2	م1ع3	م1ع4	م1ع5	م1ع6	م1ع7	م1ع8	م1ع9	م1ع10	م1ع11	م1ع12	م1ع13	م1ع14	م1ع15	م1ع16
01	5	5	3	4	4	4	4	5	1	4	5	4	1	5	5	5
02	4	5	4	4	4	4	4	4	5	5	5	3	5	5	5	5
03	4	4	4	5	4	4	4	4	5	4	5	4	5	5	5	5
04	5	5	4	4	4	3	3	5	4	5	5	4	5	5	5	5
05	4	4	5	5	4	4	4	4	4	3	4	4	3	4	5	4
06	5	4	4	4	4	4	4	4	2	5	4	4	5	4	4	4
07	5	4	5	4	4	4	5	4	4	4	4	3	5	5	5	5
08	5	4	4	5	4	3	5	5	3	3	4	4	4	4	4	4
09	5	4	4	4	5	3	4	4	4	4	5	4	5	5	5	5
10	4	4	3	4	1	4	4	5	3	5	4	4	5	5	4	4
11	5	2	4	4	5	5	3	4	3	4	4	5	5	4	4	5
12	4	4	4	5	5	5	4	3	4	4	3	3	4	5	4	4
13	3	3	3	5	5	5	4	4	4	5	5	4	4	4	5	5
14	5	4	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	5	4	5	4
15	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	3	4	5	5	4	4
16	5	5	5	5	5	4	4	4	5	5	5	4	4	4	5	5
17	4	4	5	5	5	5	4	4	4	4	5	5	5	5	4	5
18	5	5	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	5	5	4	5
19	4	4	4	5	4	4	4	3	3	4	4	5	5	4	4	4
20	5	4	4	4	5	4	4	5	5	4	5	4	5	4	5	4
21	5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5
22	4	5	5	4	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	3	4
23	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	5	4	4	4	5	4
24	5	5	4	4	5	5	5	5	4	4	5	5	4	4	4	5
25	3	5	5	4	5	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4	4
26	4	4	3	3	4	4	4	4	5	3	3	4	4	4	3	5
27	4	4	5	5	5	5	5	4	4	3	3	3	4	5	4	4
28	5	4	5	5	5	4	5	5	5	5	5	5	4	4	4	5
29	4	4	4	5	4	4	5	5	4	4	5	4	4	5	5	5
30	5	5	4	4	5	4	5	5	5	4	3	4	4	3	5	4
31	4	4	4	4	4	4	4	3	3	4	4	4	4	4	5	5
32	5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	3	4	4	3	5	5
33	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4
34	4	4	4	4	4	4	5	5	4	5	5	5	5	4	4	4

م1: تمثل المحور الأول من الاستبيان **(وضع أسس لنظام فعال خاص بحوكمة الشركات).**

ع(j): تمثل العبارة رقم (j) من الحمور **م1**، مع: j = 1، 2، ...، 16.

1 = الإجابة **بغير موافق تماما**؛ 2 = الإجابة **بغير موافق**؛ 3 = الإجابة **بمحايد**؛ 4 = الإجابة **بموافق**؛ 5 = الإجابة **بموافق تماما**.

الملحق رقم (04): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الثاني:

رقم الشركة	م2ع1	م2ع2	م2ع3	م2ع4	م2ع5	م2ع6	م2ع7	م2ع8	م2ع9	م2ع10	م2ع11	م2ع12	م2ع13	م2ع14	م2ع15	م2ع16
01	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
02	5	5	5	3	4	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4
03	4	3	5	4	4	4	5	4	5	4	4	4	4	4	4	4
04	5	5	3	5	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
05	4	4	4	4	4	4	4	4	4	5	4	5	4	4	4	4
06	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
07	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
08	4	5	4	4	4	4	4	4	4	5	4	3	4	4	4	4
09	5	5	2	5	5	4	5	5	5	5	4	5	4	5	5	5
10	4	4	4	3	4	4	4	4	5	4	4	3	4	4	4	4
11	5	5	5	4	4	3	3	4	4	5	3	5	3	4	3	4
12	5	5	4	4	4	4	4	4	5	4	5	5	4	4	5	5
13	5	5	2	2	4	4	4	5	4	4	4	4	4	4	4	4
14	4	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	4	4	4
15	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	4	4	4
16	5	5	5	4	4	4	4	3	3	3	5	5	5	5	3	4
17	5	5	4	4	4	4	4	4	4	5	4	4	5	5	5	4
18	4	4	4	4	4	4	5	4	4	4	5	5	4	4	4	4
19	5	4	5	5	5	5	5	5	5	5	4	4	5	4	4	4
20	4	5	3	4	4	4	4	5	4	5	5	5	4	5	4	4
21	4	4	4	5	4	5	5	5	5	4	4	4	5	4	4	4
22	5	5	5	5	4	4	4	5	4	4	4	5	5	5	5	5
23	4	4	5	4	4	4	4	4	5	5	4	5	5	5	4	4
24	5	4	4	5	4	4	4	4	5	4	5	5	5	5	4	4
25	4	5	5	4	4	3	3	4	4	4	4	3	4	4	4	4
26	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	4	5	5	5	5	5
27	4	5	4	4	5	5	5	5	5	5	5	4	4	3	5	4
28	4	4	4	4	4	5	5	5	4	4	5	5	5	5	5	3
29	5	5	5	5	4	4	5	4	4	5	4	4	4	4	4	4
30	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	4	4	5	5
31	5	5	4	4	4	5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	5
32	5	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	5	4	4
33	4	4	3	4	4	4	4	3	4	4	5	5	5	5	4	4
34	5	4	5	4	4	3	5	4	4	5	5	5	5	5	5	3

م2: تمثل المحور الثاني من الاستبيان **(علاقة المعلومة المالية بمسؤوليات مجلس إدارة الشركات الاقتصادية).**

ع(j): تمثل العبارة رقم (j) من الحمور **م2**، مع: j = 1،...، 16.

1 = الإجابة **بغير موافق تماما**؛ 2 = الإجابة **بغير موافق**؛ 3 = الإجابة **بمحايد**؛ 4 = الإجابة **بموافق**؛ 5 = الإجابة **بموافق تماما**.

الملحق رقم (05): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الثالث:

رقم الشركة	م3ع1	م3ع2	م3ع3	م3ع4	م3ع5	م3ع6	م3ع7	م3ع8	م3ع9	م3ع10	م3ع11	م3ع12	م3ع13	م3ع14	م3ع15	م3ع16
01	4	5	4	5	5	5	4	5	5	5	4	5	5	5	3	4
02	4	4	4	5	4	4	5	4	4	5	4	4	4	5	5	5
03	4	4	4	4	5	5	4	4	4	4	5	4	4	4	4	4
04	4	5	5	5	5	5	5	4	5	4	4	4	5	5	3	5
05	5	5	5	4	4	4	3	4	4	4	5	4	5	4	5	4
06	5	4	4	4	4	4	3	4	4	4	4	4	4	4	4	4
07	4	4	5	3	3	5	4	5	5	4	5	5	4	4	4	5
08	3	4	4	4	3	4	5	4	4	4	4	4	4	4	4	4
09	3	4	4	5	4	4	5	5	4	4	4	5	5	4	4	5
10	4	4	4	4	3	3	4	5	4	4	5	5	4	5	5	5
11	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
12	5	5	4	4	4	4	4	5	5	4	4	4	4	4	5	4
13	4	5	5	4	4	4	4	4	4	3	4	5	4	4	4	5
14	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5
15	4	4	4	5	4	4	4	5	4	4	4	4	5	4	4	4
16	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4
17	5	5	4	4	4	5	4	5	5	4	4	5	5	4	4	4
18	4	4	4	4	4	4	3	5	5	5	4	4	4	5	4	5
19	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4	5	4	5	4	4
20	4	3	4	4	5	5	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5
21	5	3	4	4	4	4	5	4	4	5	4	4	4	4	4	5
22	5	4	4	5	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5	3	5
23	4	3	4	4	5	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	4
24	4	4	5	5	5	5	4	4	5	4	4	5	5	5	5	5
25	3	4	4	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	5	5	5
26	5	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4	3	4
27	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	4	4	5	5	5	4
28	4	4	4	4	4	3	4	4	5	5	5	5	5	5	4	4
29	4	5	5	5	5	5	4	4	4	3	4	4	4	4	5	4
30	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	5	5	5	5	4	4
31	5	5	4	4	4	4	3	4	4	4	4	5	5	4	4	4
32	3	4	4	4	5	5	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5
33	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	4	4	5	5
34	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4

م3: تمثل المحور الثالث من الاستبيان **(علاقة المعلومة المالية بالشافية والإفصاح في الشركات الاقتصادية).**

ع(j): تمثل العبارة رقم (j) من الحمور **م3**، مع: j = 1، ...، 16.

1 = الإجابة **بغير موافق تماما**؛ 2 = الإجابة **بغير موافق**؛ 3 = الإجابة **بمحايد**؛ 4 = الإجابة **بموافق**؛ 5 = الإجابة **بموافق تماما**.

الملحق رقم (06): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الرابع:

رقم الشركة	م4ع1	م4ع2	م4ع3	م4ع4	م4ع5	م4ع6	م4ع7	م4ع8	م4ع9	م4ع10	م4ع11	م4ع12	م4ع13	م4ع14	م4ع15	م4ع16
01	5	5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	5	3	5	5	3
02	4	4	5	5	5	5	5	5	4	5	5	5	5	5	4	5
03	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
04	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5
05	4	5	4	4	5	4	4	4	4	3	4	4	4	4	4	4
06	4	5	5	4	5	4	4	4	3	4	3	4	4	3	5	4
07	4	5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
08	4	5	4	4	4	4	4	5	4	5	4	5	4	4	4	4
09	4	5	4	5	4	5	4	5	4	4	5	5	4	3	4	3
10	4	4	4	5	5	5	4	4	5	5	4	5	5	5	4	5
11	4	5	4	4	5	5	5	5	5	4	5	3	4	5	3	4
12	5	4	4	4	4	4	4	5	4	4	4	4	3	4	5	4
13	5	4	5	5	5	5	3	4	4	4	4	3	4	4	4	3
14	4	5	5	5	4	4	4	4	5	4	4	4	5	4	4	4
15	4	4	4	4	4	4	4	5	5	5	4	5	4	4	5	5
16	4	5	3	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5	5	4
17	4	4	4	5	5	5	3	4	4	4	5	5	5	4	4	5
18	5	4	4	4	4	5	5	4	4	4	5	5	5	5	4	4
19	5	5	5	5	5	5	5	4	5	3	4	4	5	5	5	5
20	5	4	5	5	5	5	4	4	4	4	4	3	4	4	4	3
21	5	5	5	5	3	4	4	4	5	4	3	5	5	4	5	4
22	5	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	3	4
23	5	4	4	5	5	4	4	4	5	5	4	4	4	3	4	5
24	4	4	5	5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	5	5
25	5	5	5	4	5	4	4	4	4	5	5	5	5	5	5	4
26	4	5	4	4	4	5	5	5	5	4	4	4	4	4	5	5
27	4	4	3	4	4	3	5	4	4	5	5	5	5	5	5	5
28	4	4	4	4	4	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	4
29	4	4	4	4	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	4	3
30	4	5	5	3	3	3	4	4	4	5	5	4	4	4	3	4
31	4	5	5	5	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5	5	4
32	5	5	4	4	4	4	4	5	5	4	4	3	4	4	4	3
33	4	5	5	5	4	4	4	4	4	5	4	4	5	5	5	5
34	5	5	5	5	5	5	4	4	5	4	4	4	5	5	5	4

م4: تمثل المحور الرابع من الاستبيان **(علاقة المعلومة المالية بحقوق المساهمين والواجبات الرئيسية لحاملي رأس المال).**

ع(j): تمثل العبارة رقم (j) من الحمور **م4**، مع: j = 1،...، 16.

1 = الإجابة **بغير موافق تماما**؛ 2 = الإجابة **بغير موافق**؛ 3 = الإجابة **بمحايد**؛ 4 = الإجابة **بموافق**؛ 5 = الإجابة **بموافق تماما**.

الملحق رقم (07): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور الخامس:

رقم الشركة	م5ع1	م5ع2	م5ع3	م5ع4	م5ع5	م5ع6	م5ع7	م5ع8	م5ع9	م5ع10	م5ع11	م5ع12	م5ع13	م5ع14	م5ع15	م5ع16
01	3	3	3	4	5	5	4	3	3	5	5	4	4	4	5	3
02	4	5	5	5	4	5	4	5	5	4	5	5	5	5	5	5
03	3	5	4	4	4	4	4	4	5	4	4	4	4	4	4	4
04	3	5	4	5	5	5	5	5	4	3	5	5	3	5	5	5
05	3	3	4	3	4	3	3	4	4	4	4	4	4	4	4	4
06	3	4	4	5	4	4	4	4	5	4	5	2	4	4	4	4
07	4	3	3	3	4	3	4	5	3	5	4	2	4	4	4	4
08	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3	4	4	4	4	3
09	4	3	4	4	3	3	3	4	5	5	4	5	5	4	4	4
10	4	4	4	5	3	3	3	4	4	4	4	4	5	3	3	4
11	4	4	4	5	4	3	4	5	5	3	4	5	5	5	3	5
12	4	3	4	4	4	4	4	4	5	4	5	4	5	4	4	4
13	5	5	5	5	4	4	4	4	4	4	5	4	4	5	5	4
14	2	5	4	4	4	4	5	5	5	5	4	4	4	5	5	5
15	4	4	3	4	4	4	5	5	4	4	4	4	5	3	4	3
16	5	5	5	4	4	5	5	5	5	4	3	3	4	5	5	4
17	5	5	4	4	5	5	5	3	3	5	5	5	5	4	4	4
18	4	4	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5	4	4	4	5
19	5	5	5	3	4	5	4	5	5	3	5	5	5	4	4	4
20	5	4	4	4	5	5	5	5	5	5	3	4	4	4	4	5
21	4	5	5	5	5	5	3	4	4	5	5	5	5	4	4	4
22	4	5	4	4	5	5	5	4	4	4	5	4	4	5	3	5
23	5	4	4	5	4	4	5	4	5	5	5	5	4	4	4	5
24	5	5	5	4	4	3	4	4	5	4	4	4	5	5	5	5
25	4	4	4	4	4	3	4	4	4	5	5	4	4	4	3	4
26	5	4	4	4	3	4	4	4	3	4	4	4	4	4	4	4
27	4	4	4	5	5	5	4	4	4	4	5	4	4	4	4	4
28	5	5	5	4	4	4	4	5	5	5	5	5	4	5	5	5
29	4	4	4	5	4	4	5	5	5	5	4	4	5	5	5	5
30	5	3	4	4	3	3	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4
31	4	4	4	4	3	4	4	3	3	4	4	4	4	4	5	5
32	4	4	3	5	4	4	4	3	4	4	4	4	5	5	5	4
33	5	4	4	4	4	5	5	5	4	4	4	5	4	4	4	5
34	4	4	5	5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	5	5

م5: تمثل المحور الخامس من الاستبيان **(علاقة المعلومة المالية بدور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات الاقتصادية).**

ع(j): تمثل العبارة رقم (j) من الحمور **م5**، مع: j = 1،...، 16.

1 = الإجابة **بغير موافق تماما**؛ 2 = الإجابة **بغير موافق**؛ 3 = الإجابة **بمحايد**؛ 4 = الإجابة **بموافق**؛ 5 = الإجابة **بموافق تماما**.

الملحق رقم (08): البيانات المتحصل عليها من عملية توزيع الاستبيان والمتعلقة بالمحور السادس:

رقم الشركة	م6ع1	م6ع2	م6ع3	م6ع4	م6ع5	م6ع6	م6ع7	م6ع8	م6ع9	م6ع10	م6ع11	م6ع12
01	3	3	4	5	5	5	5	3	3	3	4	4
02	5	5	3	4	5	5	5	5	5	5	5	5
03	5	4	5	3	4	5	4	4	4	4	4	4
04	5	5	5	5	4	4	5	5	5	5	5	5
05	3	3	4	3	4	4	4	3	4	4	4	3
06	5	3	4	4	5	3	3	4	5	5	3	5
07	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4
08	4	3	3	4	4	3	4	3	4	4	4	4
09	5	4	3	4	4	3	4	5	3	5	5	5
10	5	5	3	5	4	5	4	5	5	4	3	4
11	3	3	4	5	2	3	4	5	5	4	4	4
12	5	4	5	4	5	3	4	4	4	4	4	4
13	3	4	3	4	5	4	4	5	5	5	5	5
14	4	4	3	5	4	4	4	4	5	5	5	5
15	4	4	4	4	4	3	4	4	4	5	5	3
16	4	4	5	5	5	5	5	5	5	4	5	5
17	5	4	4	4	5	5	4	4	4	4	5	5
18	5	5	5	4	4	5	5	5	5	5	5	4
19	4	4	4	5	4	4	5	5	4	5	5	5
20	5	5	5	5	4	4	4	4	5	5	5	5
21	4	5	5	5	5	5	4	3	5	5	5	4
22	4	5	4	4	4	5	5	5	5	4	5	5
23	5	5	5	5	5	5	5	4	4	5	4	4
24	5	5	5	5	4	4	4	4	5	5	5	4
25	4	4	4	3	3	4	4	4	5	5	5	5
26	4	4	3	4	4	5	5	5	4	4	4	4
27	5	4	5	5	5	4	4	4	4	4	5	5
28	5	5	5	5	3	4	4	4	5	5	4	5
29	3	4	4	4	4	3	3	5	5	5	4	4
30	4	5	5	4	4	4	4	5	5	4	4	5
31	3	4	4	4	4	4	5	5	4	5	4	4
32	4	4	4	3	4	4	4	5	5	4	4	4
33	4	4	5	5	5	5	5	4	4	4	5	5
34	5	5	5	4	4	5	5	4	4	4	5	4

م6: تمثل المحور السادس من الاستبيان **(علاقة المعلومة المالية بالمعاملة العادلة لحملة الأسهم)**.

ع(j): تمثل العبارة رقم (j) من الحمور **م6**، مع: j = 1، ...، 12.

1 = الإجابة **بغير موافق تماما**؛ 2 = الإجابة **بغير موافق**؛ 3 = الإجابة **بمحايد**؛ 4 = الإجابة **بموافق**؛ 5 = الإجابة **بموافق تماما**.

الملحق رقم (09): النتائج المتحصل عليها من عملية تحليل الاستبيان والمتعلقة بمتوسطات محاور الدراسة:

رقم الشركة	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور الخامس	المحور السادس	المحاور المستقلة	المحور الكلي
01	4,00	5,00	4,56	4,56	3,94	3,92	4,35	4,10
02	4,44	4,69	4,38	4,75	4,75	4,75	4,62	4,57
03	4,44	4,13	4,19	4,00	4,06	4,17	4,16	3,76
04	4,44	4,81	4,56	5,00	4,50	4,83	4,68	4,36
05	4,06	4,13	4,31	4,06	3,69	3,50	3,98	3,77
06	4,06	5,00	4,00	4,06	4,00	4,08	4,21	3,88
07	4,38	4,00	4,31	4,06	3,69	4,00	4,08	3,84
08	4,06	4,06	3,94	4,25	3,88	3,67	3,99	3,86
09	4,38	4,63	4,31	4,25	4,00	4,17	4,29	4,08
10	3,94	3,94	4,25	4,56	3,81	4,33	4,13	3,80
11	4,13	4,00	4,00	4,38	4,25	3,83	4,11	3,97
12	4,06	4,44	4,31	4,13	4,13	4,17	4,21	4,11
13	4,25	3,94	4,19	4,13	4,44	4,33	4,21	4,12
14	4,38	4,38	4,25	4,38	4,38	4,33	4,35	4,13
15	4,31	4,31	4,19	4,38	4,00	4,00	4,21	4,13
16	4,63	4,19	4,31	4,38	4,44	4,75	4,43	4,36
17	4,56	4,38	4,44	4,38	4,44	4,42	4,43	4,37
18	4,50	4,19	4,25	4,44	4,50	4,75	4,42	4,34
19	4,06	4,63	4,75	4,69	4,44	4,50	4,51	4,47
20	4,44	4,31	4,31	4,19	4,44	4,67	4,38	4,38
21	4,81	4,38	4,19	4,38	4,50	4,58	4,47	4,43
22	4,25	4,63	4,56	4,31	4,38	4,58	4,45	4,37
23	4,38	4,38	4,19	4,31	4,50	4,67	4,39	4,37
24	4,56	4,44	4,63	4,63	4,44	4,58	4,54	4,47
25	4,50	3,94	4,31	4,63	4,00	4,17	4,26	4,24
26	3,81	4,75	4,31	4,44	3,88	4,17	4,23	4,16
27	4,19	4,50	4,38	4,38	4,25	4,50	4,36	4,32
28	4,69	4,44	4,31	4,44	4,69	4,50	4,51	4,51
29	4,44	4,38	4,31	4,13	4,50	4,00	4,30	4,15
30	4,31	4,56	4,56	4,00	4,13	4,42	4,33	4,26
31	4,00	4,25	4,19	4,69	4,06	4,17	4,23	4,21
32	4,44	4,69	4,50	4,13	4,13	4,08	4,34	4,25
33	4,75	4,13	4,56	4,50	4,38	4,67	4,49	4,40
34	4,38	4,44	4,75	4,63	4,63	4,50	4,55	4,46

م(i): يمثل المحور رقم (i) ، مع: i = 1،...، 6.